

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.  
قسم العلوم الاقتصادية



## أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

الشعبة: العلوم الاقتصادية  
التخصص: إستراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية  
العنوان:

### الحكومة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

تحت إشراف : أ.د/ عدوكة لخضر

من إعداد : سردوك بلحول

- |        |  |                 |
|--------|--|-----------------|
| رئيسا  | أستاذ التعليم العالي جامعة معسكر       | ● مختاري فيصل   |
| مقررا  | أستاذ التعليم العالي جامعة معسكر       | ● عدوكة لخضر    |
| ممتحنا | أستاذ التعليم العالي جامعة معسكر       | ● تشيكو فوزي    |
| ممتحنا | أستاذ التعليم العالي جامعة سعيدة       | ● بن حميدة محمد |
| ممتحنا | أستاذ التعليم العالي جامعة الجلفة      | ● حميدة مختار   |
| ممتحنا | أستاذ التعليم العالي جامعة سيدي بلعباس | ● إلياس صالح    |

السنة الجامعية : 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر و تقدير

نحمد الله تعالى الذي أغناني من فضله في إتمام هذا العمل.

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى البروفيسور عدوكة لخضر المشرف على

الأطروحة الذي شجعني و لم يبخل علي بتوجيهاته و نصائحه في انجاز هذا

البحث.

## إهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهم ونورهم

بنوره حفظهم الله

إلى زوجتي الكريمة و أبنائي الأعزاء حفظهم الله

إلى كل الأصدقاء و الأقارب حفظهم الله.

# فهرس المحتويات

# فهرس

التشكرات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الإختصرات

1.....	مقدمة عامة.....
1.....	الفصل الأول : الإطار النظري للحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر.....
9 .....	مقدمة الفصل الأول .....
10.....	1 الإطار التحليلي والمعياري للحوكمة.....
10.....	1.1 الإطار التحليلي للحوكمة .....
13.....	2.1 الإطار المعياري للحوكمة .....
13.....	2. نظريات الحوكمة .....
14.....	1.2 نظريات الحوكمة على المستوى الجزئي .....
19.....	2.2 نظريات الحوكمة على المستوى الكلي.....
28.....	3 الانتشار العالمي للحوكمة .....
28.....	1.3 الحوكمة والمنظمات الدولية .....
32.....	2.3 قياسات ومؤشرات الحوكمة .....
42.....	4 الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر.....
42.....	1.4 الجانب الوصفي للإستثمار الأجنبي المباشر.....
51.....	2.4 نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر .....
62.....	5. الشركات المتعددة الجنسيات والشركات خارج الحدود الوطنية .....
62.....	1.5 الشركات المتعددة الجنسيات .....
63.....	2.5 الشركات خارج الحدود الوطنية .....
63.....	3.5 مقارنة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات خارج الحدود الوطنية.....
64.....	خاتمة الفصل الأول .....
53.....	الفصل الثاني : العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي.....
66.....	1. العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر .....
66.....	مقدمة الفصل الثاني .....
67.....	1.1 الجاذبية الإقليمية .....
69.....	2.1 عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر .....
83.....	3.1 أبعاد الحوكمة في جاذب الإستثمار الأجنبي المباشر .....
88.....	2 العلاقة بين الحوكمة و النمو الإقتصادي .....
88.....	1.2 الحوكمة ونظرية النمو الكلاسيكية .....
90.....	2.2 الحوكمة و نظرية النمو الداخلي .....
95.....	3.2 الحوكمة ونظرية المؤسساتية .....

101	3 العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي
101	1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر وتر كم رأس المال
101	2.3 الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الداخلي
105	4 آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة
105	1.4 الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاد البلد المضيف
113	2.4 الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي على إقتصاد البلد المضيف
115	5. الإطار التحليلي للعلاقة المثلثية بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي
116	1.5 تحليل العلاقات الأحادية الاتجاه
117	2.5 تحليل العلاقات ثنائية الاتجاه
119	خاتمة الفصل الثاني
105	الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة في الدول الناشئة
121	مقدمة الفصل الثالث
122	1 اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي في الدول الناشئة
122	1.1 حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة
124	2.1 اتجاهات الإستثمار الإقليمية
126	2. سياسة تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة
126	1.2 تبسيط الإطار التشريعي والتنظيمي للإستثمار
129	2.2 المؤسسات المسؤولة عن تشجيع الإستثمار في الدول الناشئة
131	3.2 الضمانات الممنوحة للمستثمرين
134	3 تحليل مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة
135	1.3 المخاطر السياسية
136	2.3 المخاطر الاقتصادية
140	4 مؤشرات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة
140	1.4 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال
142	2.4 مؤشر مدركات الفساد
146	5. إصلاحات الحوكمة في الدول الناشئة
146	1.5 إصلاحات المناخ المؤسسي للإستثمار في الدول الناشئة
147	2.5 بعض تجارب إصلاحات المناخ الإستثماري في الدول الناشئة
157	6 آثار سياسات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر
157	1.6 سياسات توطين الإستثمار الأجنبي المباشر
164	2.6 سياسات نقل المعرفة الأجنبية
170	خاتمة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الدول الناشئة
151	الناشئة
172	مقدمة الفصل الرابع

173.....	1 المنهجية القياسية المتبعة في التحليل
173 .....	1.1 عينة الدراسة .....
174 .....	2.1 وصف نموذج الدراسة.....
176 .....	2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الارتباط .....
176 .....	1.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
176 .....	2.2 اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة .....
177.....	3 اختبار التجانس .....
177 .....	1.3 اختبار التجانس لـ Hsiao .....
181 .....	2.3 اختبار تجانس التباين لـ Levene .....
182 .....	3.3 اختبارات استقلالية الأفراد.....
184.....	4 اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك لنموذج الدراسة .....
184 .....	1.4 اختبار جذر الوحدة .....
190 .....	2.4 اختبار التكامل المشترك .....
196.....	5 تقدير معالم النموذج باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.....
198 .....	1.5 تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة .....
200 .....	2.5 تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة .....
202 .....	3.5 اختبار Hausman للمفاضلة .....
203.....	6 تحليل النتائج .....
203 .....	1.6 تحليل النتائج من الناحية الإحصائية .....
204 .....	2.6 تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية .....
204.....	7 اختبار السببية .....
206 .....	خاتمة الفصل الرابع .....
208.....	الخاتمة العامة.....
210.....	المراجع .....
222.....	الملاحق .....



## قائمة الإختصارات

NPM	New-Public-Management.
PCT	Public Choice Theory.
OECD	Organization For Economic Cooperation And Development.
DAC	Development Assistance Committee.
IMF	International Monetary Fund.
UNDP	United Nations Development Programme.
EU	European Union.
WBES	World Business Environment Survey.
CPI	Corruption Perception Index.
ICRG	International Country Risk Guide
R&D	recherche and development
UNCTC	united nations center for transnational corporations
MNC	multinational company
FDI	foreign direct investment
TC	transnational corporations
MAR	Marshall-Arrow-Romer
WDI	World Development Indicators
ADF	augmented dickey fuller
PP	Phillips–Perron

## قائمة الجداول

15	الجدول 1.1: طبيعة حقوق الملكية وأنواع الشركات.....
21	الجدول 2.1 المقارنة بين الإدارة من نوع البيروقراطي و الإدارة العامة الحديثة.....
34	الجدول 3.1 مصادر مؤشر مدركات الفساد و أبعاد قياسه.....
35	الجدول 4.1 مكونات المخاطر السياسية.....
125	الجدول 1.3 الاستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات الداخلة الى البلدان الناشئة ( % ) السنوية ، 1996-2016.....
143	الجدول 2.3 تصنيف الاقتصاديات الناشئة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018.....
145	الجدول 3.3 تصنيف اقتصاديات البريكس (BRICS) في مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2017.....
145	الجدول 4.3 تصنيف اقتصاديات البريكس (BRICS) في مؤشر مدركات الفساد من مصادر أخرى لسنة 2017.....
146	الجدول 5.3 تصنيف الاقتصاديات الناشئة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017.....
164	الجدول 6.3 أنواع الحوافز.....
168	الجدول 7.3 تصنيف الروابط بين الشركات.....
176	الجدول 1.4 : متغيرات نموذج الدراسة.....
177	الجدول 2.4 : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
178	الجدول 3.4 : مصفوفة ارتباط المتغيرات التفسيرية.....
182	الجدول 4.4 : اختبار التجانس الشامل.....
182	الجدول 5.4 : اختبار تجانس المعاملات.....
183	الجدول 6.4 : اختبار تجانس التباين لـ LEVENE.....
185	الجدول 7.4 : نتائج اختبار استقلالية الافراد.....
186	الجدول 8.4 : اختبارات جذر الوحدة.....
191	الجدول 9.4 : نتائج اختبار جذر الوحدة (LLC - IPS).....
196	الجدول 10.4 : نتائج اختبارات التكامل المشترك.....
198	الجدول 11.4 : نتائج تحديد درجة التأخير المثلى.....
200	الجدول 12.4 : نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل لطريقة MG.....
202	الجدول 13.4 : نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل لطريقة PMG.....
203	الجدول 14.4 : نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين MG و PMG.....
205	الجدول 14.4 : نتيجة اختبار السببية لـ Dumitrescu-Hurlin.....

## قائمة الأشكال

- الشكل 1.1 تيارات البحث في نظرية المؤسساتية الجديدة..... 25
- الشكل 2.1 المؤسسات، المنظمات والتنمية الاقتصادية..... 27
- الشكل 3.1 التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر..... 43
- الشكل 4.1 تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المنطقة..... 45
- الشكل 5.1 أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر..... 49
- الشكل 6.1 نمط مسار تنمية الإستثمار..... 55
- الشكل 7.1 مصفوفة (FSA / CSA)..... 59
- الشكل 1.2 الجوانب الثلاثة للحكومة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر..... 88
- الشكل 2.2 أثر الحكومة على النمو الإقتصادي..... 101
- الشكل 3.2 العلاقة المثلثية بين الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي..... 117
- الشكل 1.3 حصة الأسواق الناشئة من الاستثمار الأجنبي المباشر: المخزون حسب الإقليم (%)..... 126
- الشكل 2.3 حصة الأسواق الناشئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببقية العالم (%)..... 127
- الشكل 1-4: مخطط النموذج العام لاختبار التجانس (Homogeneity test)..... 179
- الشكل 2.4 إتجاه السببية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول العينة..... 205



# المقدمة العامة

## مقدمة عامة

حاولت العديد من الدول الناشئة البحث عن حلول لتعزيز نموها الاقتصادي ، كما جرى على مدار العقد الماضي تنافس الدول في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأهمية المكاسب المرتبطة بها و لحاجتها لهاته الإستثمارات التي تمتاز بقدرتها على زيادة إنتاجية رأس المال وكفاءة اليد العاملة . يمكن أيضا الحصول من خلالها على التقنيات الجديدة و الوصول إلى الأسواق العالمية.

لذا شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر معدلات مرتفعة في الدول النامية ومنها الناشئة، إذ إرتفعت نسبة التدفقات بمعدل 2 % من سنة 2013 الى سنة 2014 حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2015 ، حيث احتلت آسيا النامية الرتبة الأولى حيث بلغت التدفقات بـ 465 بليون بينما يسجل نفس التقرير لسنة 2015 انخفاض في تدفقات في قارة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بينما ظلت التدفقات ثابتة في افريقيا . وفي نفس السياق أظهر تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2016 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى بلوغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلى مستوى قدره 765 مليار دولار في سنة 2015 أي بزيادة 9 % عن سنة 2014.

على النقيض سجلت سنة 2016 انخفاضا في التدفقات إلى الدول النامية بنسبة 14 % لتصل إلى 646 مليار دولار، في آسيا النامية انخفضت التدفقات بنسبة 15% لتصل إلى 443 مليار دولار لسنة 2016. هذا الانخفاض هو الأول منذ خمس سنوات في حين انخفضت التدفقات في أفريقيا و أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في حين ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية لسنة 2017 قريبة من مستوى سنة 2016 حيث بلغت 671 مليار دولار.

دفعت الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان في السنوات الأخيرة العديد من الباحثين والأكاديميين إلى دراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في عدة دول سواء الصناعية أو النامية. كما توفر نماذج النمو النيو كلاسيكية فضلا عن نماذج النمو الداخلي مثل أعمال Grossman و Helpman (1991) ؛ و Barro و Sala-i-Martin (1997) الأساس لمعظم الأعمال التجريبية. وقد عولجت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من أربع اتجاهات رئيسية ، أولا النظر في محددات النمو؛ ثانيا معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ثالثا دراسة دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة؛ رابعا دراسة اتجاه السببية بين المتغيرين.

على الرغم من الحجج النظرية الثابتة في الربط بين تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الإقتصادي للبلدان النامية ، فإن الأدلة التجريبية التي درست تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لا تزال غير حاسمة. ويظهر استقصاء حديث أجراه Campos و Bruno (2013) فكانت نتائجه أن 50% من الدراسات التجريبية تشير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي و 11% من الدراسات وجدت أثرا سلبيا ، بينما كانت نسبة 39% تدل على أن النمو الاقتصادي هو مستقل عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وهكذا يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي دورا غامضا في توليد النمو الاقتصادي.

مما سبق حول نتائج الاستقصاء لا يوجد إجماع في الدراسات حول طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي. الأبحاث التجريبية أدت إلى استنتاجات متباينة و على الرغم من أن الإستثمار الأجنبي المباشر ساهم في التنمية الإقتصادية في عدة بلدان بمعدلات مختلفة ، إلا أنه لم يفعل ذلك في عدة بلدان النامية لها نفس القدرة الاقتصادية للبلدان الناشئة.

وقد أشارت التفسيرات لهذه النتائج المتضاربة إلى قضية منهجية يتحدث فيها الباحثين أن اكتشاف الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي هو أكثر صعوبة مما يعتقد. والواقع أن الأبحاث الحديثة قد تقاربت على الرأي القائل بأن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي هو مشروط بالظروف الأولية للبلد المضيف ، هذه الأخيرة هي قدرة البلد على تحديد و استيعاب و تحويل الممارسات الخارجية، بعبارة أخرى هي مقياس المعدل الذي تستطيع الدول من خلاله تعلم واستخدام المعارف الموجودة خارج البلد. لذلك فإن الاستنتاجات من البحوث التجريبية القائمة هي أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي مشروط بعدة ظروف محلية ، مثل مستوى التنمية ، الانفتاح التجاري ، رأس المال البشري ، التنمية المالية و بيئة الأعمال. ومن هذه النتائج نصنف هذه الظروف إلى :

الظروف الإقتصادية مثل حجم السوق كأعمال [ Kok و Ersoy (2009)؛ Armstrong (2009) ؛ Adhikary (2006) Cardak و Moosa ؛ (2008) Ang ؛ (2009) Al-Sadig ] من بحوث [ Mengistu (2008)..... ] ، الإنفتاح التجاري من بحوث [ (2009) Al-Sadig ؛ (2008) Ang ؛ (2008) Moosa و Cardak (2006)..... ]، دراسات كل من [ Tuman و Emmert (1999) ؛ Aizenman (1992)..... ] وثقت علاقة إيجابية بين سعر الصرف و الإستثمار الأجنبي المباشر، أشار Maktouf (2015) أن البنية التحتية ورأس المال البشري يعززان بشكل كبير الإستثمار الأجنبي المباشر.

أما الظروف المؤسسية في دراسة لـ Adhikary (2017) حول إقتصاديات جنوب آسيا (الهند، وبنغلاديش، وباكستان، وسريلانكا ونيبال) رغم أنها جميعا اعتمدت نمو اقتصاديا يقوده السوق في أوائل التسعينات، أكدت أن البلدان الخمسة تختلف إلى حد كبير فيما يتعلق بمحددات الإقتصاد الكلي وكمية تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من أنها توفر حوافز مماثلة تقريبا لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر. مثل حجم السوق، الإستقرار المالي وأسعار الصرف. حسب Adhikary (2017) الاختلاف راجع إلي جودة المؤسسات الصانعة للسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تماشيا مع الطرح الأخير، من المرجح أن تكون المؤسسات الضعيفة و بالمعنى المعاصر سوء مستوى الحوكمة هو المسؤول عن العديد من المشاكل الاقتصادية في البلدان النامية. وغالبا ما ترتبط الحوكمة السيئة بعدة مشاكل منها انخفاض في الإستثمار الكلي، تباطؤ نمو الإنتاجية، انخفاض نصيب الفرد من الدخل و بطأ نمو الناتج المحلي.

#### إشكالية الدراسة :

نظرا لعدم توافق في النتائج السابقة على العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومع قلة دراسات التي لم تأخذ بعين الاعتبار عامل الحوكمة، فإن هذه الدراسة هي محاولة للتحقيق في تأثير متغيرات الحوكمة على علاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة، لذلك نثير في هذه الدراسة الإشكالية التالية :

هل توجد هناك علاقة ما بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة ؟

و تتفرع من هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

❖ ما هي النظريات المفسرة للحوكمة و النظريات الشارحة للإستثمار الأجنبي المباشر ؟

❖ ما هي طبيعة العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي ؟

❖ ما هي طبيعة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ؟

❖ ما هي تجارب الدول الناشئة في مجال الحوكمة ؟

#### فرضيات الدراسة :

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وأملا في تحقيق أهدافه، يمكن تحديد الفرضيتين التاليتين:



الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي غير مستقل عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة.

الفرضية الثانية: وجود علاقة موجبة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في الدول الناشئة.

الفرضية الثالثة: إمكانية وجود علاقة مثلثية ما بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في

البلدان الناشئة.

## مبررات إختيار الموضوع

من الطبيعي أن لكل باحث أسباب و دوافع تجعله يخوض في موضوع ما . ويمكن حصرها في مبررات ذاتية وموضوعية

فالمبرر الذاتي هو اهتمامي بالاقتصاد المؤسسي الجديد ؛

أما من المبرر الموضوعي هو محاولتنا في فهم العلاقة ما بين المتغيرات الثلاث الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو

الاقتصادي و الجدلية ما بينهم. ونقص المواضيع التي تدرس العلاقة ما بين المتغيرات الثلاث باللغة العربية.

## أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في :

- ❖ معرفة إتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- ❖ معرفة الدور الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر لبعض البلدان الناشئة،
- ❖ معرفة دور الحوكمة في تشخيص أوجه القصور في بعض الحكومات الغير القادرة على تحقيق أهداف الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

## هدف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى:

- ❖ البحث عن أفضل ممارسات الحوكمة التي نفذتها حكومات الدول الناشئة.
- ❖ تبين طبيعة العلاقة بين الحوكمة، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة.
- ❖ محاولة بناء نموذج قياسي يربط ما بين المتغيرات الثلاث في الاقتصاديات الناشئة.

## حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1996 إلى غاية 2016 نظرا لبداية إصدار البنك الدولي لمؤشرات للحوكمة العالمية الستة من سنة 1996.

الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مجموعة من الدول الناشئة و هي الأرجنتين ، البرازيل ، الشيلي ، الصين ، كولومبيا ، الهند ، ماليزيا، المكسيك ، روسيا الفدرالية، سنغافورة ، تايلندا ، تركيا و الأروغواي.

## منهج الدراسة:

تستعرض الدراسة الأدبيات النظرية والتجريبية التي تدعم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي. لتقديم تفاصيل أوضح عن التحليل،

استخدمنا في هذه الأطروحة المنهج الوصفي و التحليلي لتوفير فهم أفضل لعلاقة ما بين الحوكمة و الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة ،

كما استخدمنا المنهج الاحصائي في جمع البيانات و معالجها

## الدراسات السابقة:

في دراسة لـ Omri و Kahouli (2014) حول 26 بلدا التي تتميز بدخل فردي متوسط ، وجد أن هناك علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

قام Ulubaşoğlu و Iamsiraroj (2015) بإستخدام عينة من 140 بلدا للفترة الممتدة من 1970 إلى 2009، فكانت النتائج أن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الإقتصادي.

في دراسة لـ Jugurnath و آخرون (2016) حول مجموعة من 32 بلدا أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة 2008-2014 وجدوا أن زيادة 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.0412% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

على النقيض وجد Agbloyor وآخرون (2014) أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا تذهب أساسا إلى الموارد الطبيعية (ولا سيما النفط) التي لا توجد لها روابط تذكر مع الإقتصاد المحلي ، كما أن تدفقات الإستثمار الأجنبي

المباشر قد تحجب الإستثمار المحلي عن طريق دفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق للميزة النسبية للشركات الأجنبية. وذلك لأن المستثمرين الأجانب يقترضون بشدة من الأسواق المالية المحلية مما يقلل مقدار الائتمان المتاح للشركات المحلية مما يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي.

تشير نتائج دراسة Zhu و Pinto (2016) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بمستويات أعلى من الفساد في البلدان الأقل نموا على عكس البلدان المتقدمة. أيضا ذكرا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بارتفاع مستويات الفساد في البيئات الاقتصادية ، حيث تكون هياكل السوق الغير مبنية على المنافسة الذي يرجح أن يؤدي بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزاحمة الإستثمار المحلي مما ينتج إنخفاض في الإستثمار الإجمالي الذي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.

Gunby و آخرون ( 2017 ) استنتج أن معظم التقديرات حول تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الصيني وذلك بتعديل تأثيرات الإستثمار الأجنبي المباشر على نحو مناسب ، وجدوا أن التقديرات الناتجة تكون عموما "صغيرة" إلى "صغيرة جدا" ولا تكون ذات دلالة إحصائية. وذكر في مقاله " إلى أن زرع السياسات على النمط الصيني بخصوص الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية الأخرى من المرجح أن يكون لها تأثير ضئيل على نموها الإقتصادي".

قام كل من Emara و Chiu (2016) بدراسة تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي في 188 دولة خلال الفترة ما بين 2009 و 2013 فوجدا أن هناك علاقة طردية بين الحوكمة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

درس كل من Huang و Ho (2017) , السببية بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في 21 دولة آسيوية ما بين الفترة 1996 و 2016 فوجدا أن هناك علاقة سببية بين مؤشر فعالية الحكومة و النمو الاقتصادي ومؤشر سيادة القانون و النمو الاقتصادي.

قام كل من Saidi و Soltani و Ochi (2013) ; باستخدام طريقة GMM على عينة من 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2011 توصلوا إلى أن متغيرات الحوكمة مرتبطة بالنمو الاقتصادي و أن جودة البنية المؤسسية مرتبطة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر و أن هذا الأخير يرتبط بشكل إيجابي بالنمو الاقتصادي.

و ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أنها تبحث عن العلاقة المثلثية بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، و إيجاد العلاقة الديناميكية بين هاته المتغيرات بالاستعمال منهجية ARDL و التي تعتمد على التقدير بطريقتي وسط المجموعة MG و وسط المجموعة المدمجة PMG .

صعوبات الدراسة :

قلة المراجع باللغة العربية في هذا المجال.

قلة الاحصائيات و تضاربها من مصدر الى آخر .

هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المتفرعة عنها، اقتضت دراستنا تقسيم الأطروحة إلى أربعة فصول و هي كالتالي:

**الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر**

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجمع بين الجانب النظري للحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات.

**الفصل الثاني: العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي.**

تطرقنا في هذا الفصل الثاني إلى تحليل العلاقة ما بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي و ذلك بدراسة العلاقات ثنائيا مع تحليل العلاقة الثلاثية .

**الفصل الثالث: الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة في الدول الناشئة**

تناولنا في هذا الفصل الى واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وأهم تجارب الدول الناشئة في مجال الحوكمة و أثارها على

السياسات من أجل توطين الإستثمار الأجنبي المباشر .

**الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول الناشئة**

قمنا بدراسة القياسية للعلاقة ما بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي باستخدام مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة على بيانات البانل.

# الفصل الأول : الإطار النظري للحوكمة والإستثمار الأجنبي

## المباشر

## مقدمة الفصل الأول

الحكومة و الإستثمار الأجنبي يعتبران من المواضيع الهامة في نقاشات النمو الإقتصادي ، هذا الأخير في الواقع لا يعتمد فقط على العوامل الإقتصادية مثل نوعية وكمية الموارد المتاحة حيث أظهرت تجارب عدة بلدان ناشئة و نامية أن نوعية السياسات الإقتصادية والإدارة العامة و فعالية النظام القانوني و القضائي هي حاسمة لشرح و تحقيق النمو المرتفع والمستمر . لذلك طالب العديد من الفاعلين الإقتصاديين تطبيق أسس الحكومة كشرط أساسي لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأهميتهما في عملية النمو الإقتصادي .

في هذا السياق سنحاول الجمع في هذا الفصل بين الجانب النظري للحكومة و الإستثمار الأجنبي من نظريات وطرق قياس الأنواع تمهيدا لفهم العلاقة بينهما وبين النمو الإقتصادي .

## 1 الإطار التحليلي والمعياري للحوكمة

### 1.1 الإطار التحليلي للحوكمة

#### 1.1.1 حوكمة المنظمات

ظهرت حوكمة المنظمات في السبعينات بالولايات المتحدة مع ظهور علم الحكومة. و تطور من خلال تحليل آليات التحكم في. وبما أن قيادة المنظمات هي غير تحليلية و غير معيارية بل هرمية ، أستخدم مفهوم الحوكمة للبحث عن نموذج قادر على شرح تنظيم المؤسسات و آليات التنسيق الغير هرمية وحل مشكلة توسع المؤسسة الذي يزيد من تعقيد وحداتها وأجهزتها البيروقراطية<sup>1</sup>.

تم وضع بالمقابل آليات ملموسة داخل المؤسسات التي تسهل التنسيق بين وحداتها و توسيع نطاق عملها و أيضا في التحكم و حل الخلافات والمنازعات والحفاظ على تماسكها والتحكم في تكاليف المعاملات مع المزيد من السيطرة الأفقية (اللامركزية) .

حسب Williamson (1985) و هو من رواد التيار المؤسسي الجديد أعماله المستوحاة من عمل Ronald Coase ، يعرف Williamson المؤسسات بأنها هياكل وآليات الحوكمة المختلفة عملا بمبدأ الكفاءة و حل الآليات التنظيمية التي تدير العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح وفقا لمعيار التقليل من تكاليف المعاملات.

برز هذا التيار كبديل معياري للحوكمة مثل مبادئ حوكمة الشركات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (UNCTAD) لهدف وضع أساس مشترك و مطلبا أساسيا لإظهار ممارسات الجودة في مجال حوكمة الشركات. هذه المقترحات من المعايير تعكس ممارسات وأسلوب الإدارة الرائدة .

النظريات الأخرى مثل النظريات المعرفية أو التطورية تركز على تحليل العقلانية الإجرائية و في إعطاء معايير مختلفة مهمة أكثر بالعمليات التي من شأنها خلق المهارات و القدرة على الابتكار وتحقيق أهداف القرارات المتخذة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Hufty, M. (2016). la gouvernance: polysémique, banale et neutre? p121

<sup>2</sup> Hufty, M. (2006). Proposition de mise en oeuvre du concept de gouvernance: le cadre analytique de la gouvernance p4

## 2.1.1 الحوكمة العالمية

يرتبط أيضا الإتجاه الثاني بمجال العلاقات الدولية ،ظهر في الثمانينات بالولايات المتحدة الأمريكية وفق نهج واقعي

للعلاقات الدولية وذلك لحاجة العالم لنظام دولي جديد في وضع راهن تسوده النزاعات و لتغيير هذه الرؤية وجب :

- ❖ زيادة الجهات الفاعلة على الساحة الدولية (الشركات والنقابات الدولية ، المنظمات الحكومية الدولية و غير الحكومية)
- ❖ الحياة الدولية ذات الطابع المؤسسي التي تتجلى في إبرام العديد من الإتفاقيات المعقدة (الإتفاقيات الإقليمية والدولية) التي غيرت هيكل الحياة الدولية<sup>3</sup>.

كما تسمح الحوكمة العالمية لفهم عملية تطوير هذه الإتفاقيات في حل مشاكل العلاقات والتنسيق خارج السلطة المركزية للدولة .

قياسا على الآليات الأفقية والعمودية لمفهوم الحوكمة فرض الواقع الجديد في جعل عملية التنسيق تتجاوز السلطة المركزية للدول، هذه الممارسة سمحت في أخذ بعين الاعتبار جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية أن تجد لها موطئ قدم في الاجتماعات الرسمية للأمم المتحدة بما في ذلك العمليات الغير الرسمية لهدف تطوير العلاقات الدولية.

تستند الحوكمة العالمية على إجراءات نظامية مختلفة بدءا من التشاور بين الحكومات لتبني تشريع عام من خلال تشكيل توافق في الآراء بشأن الأهداف المشتركة و الاعتراف المتبادل و توصيف أحسن الممارسات (soft law) . أيضا تقوم هذه الحوكمة على التعاون الدولي أو على عمل المؤسسات المتخصصة متعددة الأطراف (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods، نظام الأمم المتحدة ، منظمة العمل الدولية و بنك التسويات الدولية ) بأدوات خاصة ، أيضا في بعض الحالات تقوم الحوكمة على إنجاز منظمات خاصة تعمل على الصعيد العالمي أو من قبل قنوات المنظمات الإقليمية<sup>4</sup>.

ذكر Gilles Andréani (2001) بأن الحوكمة العالمية اهتمت بالاقتصاد الدولي الذي كان بحاجة إلى العمل الجماعي

بسبب ثلاث قضايا عبر العالم :

<sup>3</sup> Hufty, M. (2016). op.cit. p123

<sup>4</sup> Jacquet, P., Pisani-Ferry, J., & Tubiana, L. (2002). Gouvernance mondiale (Vol. 37) p 12



❖ تعميق الترابط الدولي الذي أدى إلى ظهور المصطلح العام للعولمة الذي تجلت مظاهره في زيادة التجارة الدولية وصعود الشركات المتعددة الجنسيات و تضاعف الاستثمار الأجنبي المباشر و زيادة حركة رؤوس الأموال والآثار المترتبة عنها في ظهور أزمات مالية حادة ؛

❖ زيارة النقاشات و الاهتمامات الجديدة حول المعايير الاجتماعية، حماية البيئة و الإحتباس الحراري ، سلامة المستهلكين المترتبة على التقدم التقني فيما يتعلق بالمنتجات المعدلة وراثيا و الجريمة الدولية وغسيل الأموال؛

❖ زيادة الاحتجاجات ضد "العولمة الليبرالية"، التي تجلت في الإجتتماعات الدولية الرسمية الكبرى والسعي لتجاوز اختلاف الآراء لتحديد عمل مشترك من خلال إستراتيجية وقائية واحدة . يستجيب نظام الحوكمة العالمية في الواقع للحركة الثلاثية وهي : زيادة التكافل الدولي و تمديد لقطاعات جديدة و توسيع نطاق التغطية الجغرافية في العالم<sup>5</sup>.

### 3.1.1 الحوكمة العصرية

هي عبارة عن مجموعة من الأسئلة تتمحور حول دور الدولة في المجتمع و الإدارة الداخلية بشكل خاص ، كما يستخدم مفهوم الحوكمة كأداة للتحليل والعمل في حل أزمة الإدارة الحكومية للدول ، يرتبط هذا الاتجاه مع فكرة أن الدولة تفوض حصة من سلطتها وكفاءتها لصالح عدد جهات محلية و وطنية و دولية بسبب ذلك تغيرت كيفية إدارة الشؤون العامة سريعا الثلاثين السنة الماضية. فالعديد من السلع أو الخدمات التي كانت تنتجها تقدمها دولة تم تطويرها خارج الدولة في العديد من المجالات<sup>6</sup>.

من ناحية أخرى الحوكمة العصرية هي شكل محدد من أشكال التنسيق الإجتماعي الموجه الذي يحل محل أدوات السياسة المبنية على الإكراه وأنظمة القيادة والسيطرة. فتعرف الحوكمة العصرية بأنها العلاقة المتغيرة والمتجددة ما بين الحكومة والمجتمع المدني حيث ذكر Rhodes (1997) في قوله "إن لم يكن مصطلح الحوكمة الجديدة هو تغيير فهذا لا يعني أي شيء أكثر من الحكومة التقليدية ونحن لا نشعر بأي حاجة لاستخدامه". إذ يشير مصطلح الحوكمة العصرية إلى أسلوب التغيير في معنى الحكومة التقليدية فيما يبين Rosenau (1992) إلى أن مصطلح "الحكومة" هو الأنشطة التي تدعمها السلطة الرسمية في حين أن مصطلح "الحكومة" هي الأنشطة التي تدعمها الأهداف المشتركة<sup>7</sup>

<sup>5</sup> Jacquet, P., Pisani-Ferry, J., & Tubiana, L. (2002). opposite pp 13-14

<sup>6</sup> Hufty, M. (2006). op.cit. p6

<sup>7</sup> Lee, M. (2003). Conceptualizing the new governance: a new institution of social coordination.p 16

## 2.1 الإطار المعياري للحوكمة

ظهر الاتجاه الثالث في أواخر الثمانينات حيث أدمج مفهوم الحوكمة في حزمة من أدوات البنك الدولي ، في البداية تم إستخدام الحوكمة كأداة منهجية لتحديد أماكن السلطة الفعلية كما قال Smouts (1998): « الحوكمة هي الطريقة التي تمارسها السلطة في إدارة الموارد الإقتصادية و الإجتماعية في بلد ما من أجل التنمية ».

و بداية من عام 1990 أخذت الحوكمة البعد المعياري حيث طرح البنك الدولي مجموعة من معايير تبين نوعية الحوكمة لتقييم معايير وممارسات الحكومات والمنظمات ، استخدمت المعايير لبلوغ أهداف برنامج البنك الدولي و لتقييم بعض طلبات تمويل الدول. فقدمت مؤسسة البنك الدولي ستة مؤشرات معيارية تمثلت في: 1. الإستماع و المساءلة. 2. الإستقرار السياسي و غياب العنف؛ 3. فاعلية الحكومة؛ 4. نوعية التنظيم؛ 5. سيادة القانون؛ 6. السيطرة على الفساد. وُضعت هذه المعايير أساساً لفائدة البلدان النامية، فطبيعة المعايير هي كغطاء واق أو شروط الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز التعاون الإنمائي و تشجيع إقتصاد السوق المنظم.

حسب البنك الدولي أصبحت الحوكمة أكثر من أداة أو نهج تحليلي بل تحول للمجتمع ككل و دلالة معيارية لما يجب أن يكون في المجتمع ، إذ تقوم على الممارسات السياسية وعلى مبادئ وأهداف محددة لبعض المجتمعات ، هذه الممارسات والمبادئ المطروحة تشير إلى أهداف مشروعة مبنية على المساواة<sup>8</sup>.

الإطار المعياري للحوكمة هي الطريقة التي تمارس أو تنفذ بها السلطة مع التركيز على نوعية الممارسة و فعاليتها<sup>9</sup>.

## 2. نظريات الحوكمة

لدراسة نظريات الحوكمة على المستوى الكلي ينبغي أن نبدأ بنظريات الحوكمة على المستوى الجزئي ( نظرية حقوق الملكية ، نظرية الوكالة و نظرية تكاليف المعاملات ) لأن هذا المفهوم درس منذ فترة طويلة قبل الحوكمة العامة أو حوكمة الدولة و نركز في جوانبه التحليلية الجزئية على الانتهازية والعقلانية المحدودة كإجابة لأستئلة عن كيفية عمل المؤسسات على المستوى الكلي مثل المؤسسات الإقتصادية و السياسية وتأثير تكاليف المعاملات الغير متوقعة و عدم تماثل المعلومات و حالة عدم التأكد .

<sup>8</sup> Hufty, M. (2006). op.cit. p6

<sup>9</sup> Hazenberg, J. L. (2016). Good Governance Contested: Exploring Human Rights and Sustainability as Normative Goals. In Decentralization and Governance in Indonesia.p39

## 1.2 نظريات الحوكمة على المستوى الجزئي

### 1.1.2 نظرية حقوق الملكية

لا يوجد تعريف دقيق لحقوق الملكية فحسب Pejovich (1969) " حقوق الملكية هي العلاقات المقننة لإستخدام الأشياء والحق في الإمتياز"، بالنسبة ل Demsetz (1967) " حقوق الملكية هي وسيلة تمكن الأفراد من معرفة علاقتهم مع المكونات المختلفة للمجتمع".

ومن صفات حقوق الملكية :

- ❖ حق الملكية هو حق شخصي يخول للمالك فقط الحق في استثمار ملكيته كاملة ( صفة الحكم الذاتي)؛
- ❖ حق الملكية هو حق حصري: لا يُمكن ملكية نفس الشيء لعدة أشخاص في نفس الوقت؛
- ❖ حقوق الملكية هي حقوق قابلة للتحويل: هي حرية الفرد في التصرف في حقوق الملكية ونقلها بمقابل أو بالمجان.

وتستند النظرية إلى الفرضيات التالية:

- ❖ الأعوان الإقتصاديين يعظمون دوال منفعتهم بدافع البحث عن مصلحتهم الشخصية .
- ❖ كل شخص لديه أهداف خاصة لكنه يخضع لقيود بنية النظام الذي يعمل فيه.
- ❖ ليس الجانب المالي الدافع الوحيد لتعظيم منفعة الأعوان والموظفين بل الدافع المعنوي مثل الترفيه وظروف العمل الملائمة ووقت الاستراحة خلال ساعات العمل.
- ❖ تفضيلات الأفراد تكتشف من خلال سلوكياتهم في السوق.
- ❖ المعلومات ناقصة دائما و تكاليف المعاملات ليست معدومة<sup>10</sup>.

الحقوق خلال استخداماتها تسمح بـ:

- ❖ حق إستخدام الشيء (Usus): حق إستخدام الشيء المملوك .
- ❖ حق الإنتفاع ( Fructus ) : المالك هو المستفيد من نتائج إستخدام ما يمتلك .

<sup>10</sup> Simon, Y. (1977). Théorie de la firme et réforme de l'entreprise. Revue de la théorie des droits de propriété p 322-323-324

❖ حق التصرف القانوني (Abusus): إمكانية نقل وتحويل الملكية، التخلص منها أو بيعها و  
يضمن أيضا سيادة الفرد على ممتلكاته<sup>11</sup>.

بفرض أن فردا هو عنصر في هيكل الإنتاج فملكيتته لأداة الإنتاج يمكن النظر إليها من

حالتين:

1- العامل هو المالك والموظف في نفس الوقت أو حصرا هو صاحب الملكية؛

2- الملكية الجماعية، إما ملكية مجموعة من الأفراد أو أنها ملكية الدولة.

### جدول 1.1: طبيعة حقوق الملكية و أنواع الشركات

ملكية الدولة	ملكية جماعية (مجموعة من الأفراد)	ملكية فردية	ملكية فردية	خصائص الحقوق
نعم	نعم	نعم	نعم	حصري
نعم	نعم	للموظف	نعم	حق استخدام (Usus)
للجماعة	للموظف	للمالك	نعم	حق الانتفاع (Fructus)
لا	غالبا للموظفين	مشترك	نعم	حق التصرف القانوني (Abusus)
لا	لا	أحيانا محدودة	نعم	تحويل الملكية
ملكية عامة	ملكية جماعية محدودة	ملكية خاصة محدودة	ملكية خاصة	نوع الملكية
شركة عمومية	شركة تعاونية	شركة إدارية	شركة رأسمالية	نوع الشركة

المرجع: 39 Pourchet, A. (2011). *L'hybridation du Business model des groupes bancaires* p 39

من الجدول (1.1) نستخلص مايلي:

<sup>11</sup> Pourchet, A. (2011). *L'hybridation du Business model des groupes bancaires* p 17

❖ الشركة الرأسمالية: تجمع الحقوق الثلاث (حق إستخدام و حق الإنتفاع و حق التصرف القانوني) و تكون من إختصاص شخص واحد يكون فيها هو المالك و المسير (Contractor) و جامع لصفيتين هما إتخاذ القرار و الملكية و هذا ما يفضي بفعالية المنظمة .

❖ الشركة الإدارية: هي شركة واحدة برأسمال متفرق (scattered) تكون حقوق الملكية فيها مقسمة، حيث يملك المالك حق استخدام و حق التصرف القانوني أي أخذ كل أرباح الأسهم و السندات او جزءا منها ، كما لديه الحق في بيع ملكيته ، في حين أن للإداريين حق الانتفاع لتسيير المؤسسة ، هذا التقسيم يمكن أن يؤدي إلى حدوث نزاعات حول الأهداف بين المالك و المسير ، لا يبحث المسير في تعظيم ثروة المساهمين بل يبحث في استمراره في منصبه. و هذا يخفض من فعالية الشركة.

❖ الشركة العمومية: يكون حق إستخدام فيها جماعي بين العمال في حين أن حق الإنتفاع و حق التصرف القانوني مملوك من طرف الدولة ، هذا النوع من المنظمات غير فعال بطبيعته ، بحيث يؤكد (Gomez) أن جميع العمال يتمنون مواصلة المؤسسة و بقائها لكن كل واحد منهم يفضل العمل بأقل مجهود (لأنه لا توجد علاقة مباشرة بين الأجر و المجهود).

❖ الشركة التعاونية: الملكية تكون جماعية بحيث لا يوجد مالك واحد و بالتالي توجد رقابة فعالة على التسيير ، أما حق الانتفاع يكون للعمال و المدراء معا لكن السلوك الانتهازي للأفراد يؤدي إلى عدم نجاحها<sup>12</sup> .

### 2.1.2 نظرية الوكالة

تهتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارض الوكالة (Agency Conflict) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل و التي يمكن معالجتها عبر الأشكال التنظيمية إما بفض النزاعات المحتملة (النظرة الإيجابية) أو وضع آليات للحد من تكاليف تلك النزاعات (النظرية المعيارية)<sup>13</sup>.

عرف Jensen و Meckling (1976) تحليل علاقة الوكالة بأنها: «هي إتفاق من جانب واحد أو أكثر (الأصيل /الموكل) في إشراك شخص آخر (الوكيل) للتصرف نيابة عنه، وهو ما يعني تفويض السلطة (Usus) إلى الوكيل في إتخاذ القرار».

وتستند النظرية على ثلاث فرضيات :

<sup>12</sup> Pourchet, A. (2011). op.cit. p 18

<sup>13</sup> Le Tian, c., & Venard, b. (2012). Pour une approche contingente de la gouvernance p 26-27

أولاً ، أصحاب المصلحة يعظمون دوال منفعتهم و هو المصدر الرئيسي لهذه الصراعات؛

ثانياً ، العقد المبرم الأصيل والوكيل هو دائماً عقد غير مكتمل مما لا يسمح بالتنبؤ بكل التوقعات ؛

ثالثاً، المعلومات الغير متماثلة هي عنصر أساسي في تضخيم هذه الصراعات<sup>14</sup>.

إن المصالح بين الأصيل والوكيل تولد تكاليف تتخذ ثلاثة أشكال:

❖ تكاليف المراقبة (التحكم): هي تكاليف الناتجة عن المراقبة التي يقوم بها الأصيل (The-Main) للحد من

السلوك الانتهازي للوكيل ، مثل تكاليف مراقبة النفقات بغية امتثال الوكيل لمحتوى الاتفاق ؛

❖ تكاليف الإلتزام : تكاليف إلتزام الأصيل ضد أي أعمال تصدر منه تتعارض مع مصالح الوكيل ، تكاليف الإلتزام

تأتي من صياغة التقارير ومراجعة الحسابات المالية للشركة من قبل خبراء من خارج الشركة<sup>15</sup>.

❖ تكاليف السلوك الإنتهازي : هي خسارة من الربح أو التكاليف التي يتحملها الأصيل (الموكل) نتيجة لاختلاف

مصالحه مع وكيل أو بسبب سوء تسيير هذا الأخير.

### 3.1.2 نظرية تكاليف المعاملات

هي أعم من نظرية الوكالة فهي تهتم بالعقود و التنظيم لهدف تعظيم مصالح المتعاملين الإقتصاديين . إشكالية

تكاليف المعاملات أثرت لأول مرة من طرف Coase (1937) وقام بتطويرها Williamson (1988) ، يعرف هذا الأخير تكاليف

المعاملات بأنها مجموعة من التكاليف بين الوكلاء الإقتصاديين و التي تنتج عن إعداد العقود والمتابعة والتنفيذ والرقابة .

الفرق الرئيسي بين نظرية الوكالة ونظرية تكاليف المعاملات يكمن في ما يسمى دراسة تحليل العناصر.

تنقسم تكاليف المعاملات إلى تكاليف مسبقة (ex ante) وتكاليف لاحقة (ex post) و هي :

تشمل تكاليف المعاملات المسبقة:

❖ تكاليف التفاوض على العقود ( بداية ونهاية العقد وشروط ومستلزماته)؛

❖ تكاليف صياغة العقود؛

❖ تكاليف الضمانات.

وتشمل تكاليف المعاملات اللاحقة:.

❖ تكاليف عدم القدرة على التأقلم مع العقد؛

<sup>14</sup>Dhahi Sellami, N. (2012). Convergence entre les institutions de gouvernance publique et privée p 30

<sup>15</sup> Froehlicher, T. (1996). Elements Sur Le Management Des Cooperations Interentreprises pp 194-195

- ❖ تكاليف المساومة الناجمة عن الخلافات في تنفيذ العقد؛
- ❖ تكاليف التنظيم والتشغيل المرتبطة بهياكل الحوكمة التي يرجع إليها الأطراف في حالة النزاع؛
- ❖ تكاليف الالتزامات .

وتستند النظرية إلى أن العوامل المسببة لتكاليف المعاملات مرتبطة من جهة بسلوك الأفراد و من جهة أخرى بخصائص الصفقات .

و فيما يتعلق بالسلوك حسب Williamson هناك افتراضين:

- ❖ الافتراض الأول هو العقلانية المحدودة للأفراد؛
- ❖ الافتراض الثاني هو انتمائية الأفراد<sup>16</sup> .

يحدد Williamson ثلاثة خصائص التي تميز المعاملات : خصوصية الأصول و حالة عدم التأكد و التردد.

1. الأصول هي الموارد المهيأة في عملية الإنتاج والتبادل (Resources-Mobilized). بمعنى الأصول المتحصل عليها لغرض صفقة (معاملة) فإنه لا يمكن إستخدامها لغرض آخر ، وينظر إليها بخصوصية محددة أو إنها مكرسة لغرض معين، مثل :

- ❖ الأصول المادية (الأرض ، المواد والمعدات) التي تمثل خصوصية الموقع.
- ❖ الأصول البشرية أو الموارد البشرية الناتجة عن أثر التعلم .
- ❖ أصول الصفقة و هي أصول خاصة لتحليل هياكل الحوكمة.

حسب Williamson (1996) ينبغي النظر إلى الخصوصية الزمنية وهو الزمن الناتج عن إنقطاع العلاقات بين الوحدات الذي يؤدي إلى زيادة التكاليف (خصوصية الموقع تلعب دورا حاسما في التقليل من التكاليف الناتجة عن إنقطاع العلاقات بين الوحدات محليا) والعلامة التجارية التي تملكها الشركة. وفقا لنتائج بحوث التطبيقية لـ Rindfleisch و Heide (1997) اتضح أن خصوصية الأصول هي أحد الأشياء الأكثر ترابطا بنوعية أو طريقة الحوكمة؛

2. حالة عدم التأكد تنقسم إلى عنصرين:

- ❖ عدم التأكد الداخلي الذي يغطي الطبيعة المعقدة والضمنية للمهام التي تؤدي داخل المؤسسة.

<sup>16</sup> Ghertman, M. &. (1998). Applications pratiques de la théorie des coûts de transaction p 13

❖ عدم التأكد الخارجي ينطوي على عدم التأكد التكنولوجي وعدم التأكد القانوني التنظيمي والضريبي وعدم التأكد في تحقيق التنافسية.

حالة عدم التأكد تختلف جذريا عن الخطر الإحتمالي وهي ناتجة عن سلوك شركاء المعاملة لذا تستخدم العمليات المحاسبية للتنبؤ بالتقلبات الدورية للبيئة. وكما فسرها Williamson على أنها مجموع الآثار المترتبة عن السلوك السلبي للوكلاء و سلوك المستقبلي للشركاء المحتملين و حالة عدم التأكد في التقديرات ودرجة المخاطر و تكون اقوي أو اقل حسب طبيعة المعاملة؛

3. تتكرر المعاملات يؤدي تردد المعاملات إلى تكاليف متكررة و مكلفة جدا ، علاوة على ذلك إذا كانت المعاملات قليلة فهذا يعني أن عدد المتعاملين ضعيف فمن المرجح أن ينمو السلوك الإنتهازي لدى المتعاملين و تزيد حالة عدم التأكد المحيطة بالمعاملة<sup>17</sup>.

و في الأخير ، عمل Williamson في منتصف الثمانينات بدراسة المقارنة النسبية للمعاملات التي تنشأ داخل المنظمة أو خارجها (السوق) ، كان الهدف من المقارنة النسبية للمعاملات هو إيجاد الهيكل المناسب الذي يقلل من تكاليف المعاملات. حسب Williamson (2000) هيكل الحوكمة (الحكم الراشد) هو الذي يقلل صراعات داخل النظام و خارجه بغية تعظيم المكاسب للأطراف المتعاقدة<sup>18</sup>.

## 2.2 نظريات الحوكمة على المستوى الكلي

### 1.2.2 نظرية الإدارة العامة الحديثة

نجح تطبيق مبادئ الإدارة العامة الحديثة (New-Public-Management) في العديد من الإصلاحات والتحديث في القطاع العام داخل الولايات المتحدة بما يسمى نظام تخطيط برامج الميزانية (Planning-Programming-Budgeting-System) و في فرنسا بعنوان ترشيد خيارات الميزانية (Rationalization-of-budgetary-choices). نفذت تقنيات الإدارة العامة الحديثة نفذت في الميزانية في الستينات وكان القصد منها الاستخدام الأمثل للأموال العامة و ركزت على أهداف لتقليل التكاليف ، زيادة المنافع و الفعالية .

<sup>17</sup> Ghertman, M. &. (1998). op.cit. p 14-15

<sup>18</sup> Cartier-Bresson, J. (2010). Les mécanismes de construction de l'agenda de la gouvernance p 114



هذه التجارب التي قامت بها الولايات المتحدة وفرنسا شكلت التربة الخصبة والمرجعية في بروز العمل بمبادئ الإدارة العامة الحديثة في الثمانينات ، الأسباب التي أدت إلى ظهور الإدارة العامة الحديثة متعددة، منها الرغبة في تكوين إدارة أكثر تماسكا و قطاع عام فعال (على سبيل مثال حالة اليابان) ، الرغبة في أن تكون جزءا من الأيديولوجية الليبرالية الجديدة (المملكة المتحدة ونيوزيلندا) ، التغلب على الأزمات المالية (كما هو الحال في كندا) و حل الأزمة السياسية والاقتصادية (حالة إيطاليا) والحاجة إلى التغيير الإدارات المحلية.

من الناحية النظرية ، الإدارة العامة الحديثة هو مفهوم يستمد أسسه من مدارس الفكرية الكلاسيكية الجديدة (نظرية المنظمة ، نظرية الوكالة ، نظرية حقوق الملكية) و من فكرة أن المصلحة العامة مرتبطة بالأفراد والإستراتيجيات المرتبطة بهم . كما أن الفكرة الأساسية للنظرية في حوكمة و نقل أساليب إدارة القطاع الخاص إلى القطاع العام ، لأن طرق إدارة القطاع الخاص هي أحسن مما كان يعتمد في القطاع العام الغير فعال (بيروقراطية مفرطة، أسلوب جامد ومكلف و قطاع غير مبتكر مع وجود تسلسل هرمي جد مركزي). أساليب الإدارة العامة الحديثة جاءت لتعويض أساليب إدارية غير فعالة وعاجزة وهي كما يلي :

❖ وضع أهداف قابلة للتحقيق مع إستخدام مبدأ الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة؛

❖ إنشاء عقود الأداء؛

❖ توجيه الأنشطة العامة في تحقيق نتائج بدلا من إتخاذ الإجراءات فقط ؛

❖ تفعيل آليات وأدوات الإدارة المقاولتية في الإدارات العمومية.

في قراءة للجدول (2.1) ، ساهمت الإدارة العامة الحديثة (NPM) في زيادة الحكم الذاتي (المحلي) من خلال هياكلها الشبكية ، أيضا تمتاز بالمرونة وقدرتها على الاستجابة ، فيما أن تقاسم المسؤولية يصبح أكثر وضوحا. في النموذج البيروقراطية لـ Weber تظهر الوظائف السياسية والإدارية في معظم الأحيان مترابطة (لا يمكن اتخاذ قرار سياسي من دون خبرة وقدرات الموظفين) هذا النمط ليس بالضرورة سلبيا وإشكالية تكون تبعا للحالة، أما في نموذج الإدارة العامة الحديثة (NPM) الذي يعمل آليا (كوضع الحكومة الأهداف مع المسؤولين ووكلاء الإقتصاديين بتفويض المسؤوليات لتحقيق وتنفيذ تلك الأهداف) الهدف من الإدارة العامة الجديدة هو الإستقلالية والمسؤولية على جميع المستويات مع

الإبداع و الابتكار في الإدارة الحالية ( المساءلة والأداء والالتزام والكفاءة والفعالية). كما حولت الإدارة العامة من النموذج البيروقراطي الهرمي إلى النموذج التعاقدى<sup>19</sup>.

### الجدول 2.1 المقارنة بين الإدارة من نوع البيروقراطي والإدارة العامة الحديثة

الإدارة العامة الحديثة	الإدارة البيروقراطية	
تحقيق النتائج ، إرضاء العملاء والمواطنين	إحترام قواعد والإجراءات	الأهداف
اللامركزية ( تفويض الصلاحيات، هيكل شبكي وتطبيق الحوكمة)	المركزية (التسلسل الهرمي الوظيفي، هيكل هرمي)	المنظمة
واضح	غير واضح	تقاسم المسؤوليات بين السياسيين و الإداريين
الحكم الذاتي	عن طريق التقسيم ،التجزئة أو التخصص	تنفيذ المهمة
عن طريق الحصول على عقد	عن طريق الإختبار	التوظيف
الترقية على أساس الجدارة و المسؤولية و الأداء	الترقية على أساس الأقدمية مع رفض المحسوبية	الترقية
وفق مؤشرات الأداء	وفق مؤشرات المتابعة	المراقبة
ترتكز على الأهداف	ترتكز على الوسائل	نوع الميزانية

المراجع: 3 Amar, A., & Berthier, L. (2007). *Le nouveau management public: avantages et limites* p 3

### 2.2.2 نظرية الخيار العام

ظهرت نظرية الخيار العام ( Public choice theory ) في الستينيات ، أُعتبرت واحدة من النظريات التي ساعدت في تقدم الأفكار التحررية الليبرالية في مجال الإقتصاد ،ومن أهم الإقتصاديين الذين عملوا على هذه النظرية هما Buchanan و Tollison (1972). يعرف Buchanan (1984) النظرية الإقتصادية على أنها مجموعة التحليلات التي توفر لنا فهم و تفسير سلوك الأفراد (المشترين، البائعين، المستثمرين، المنتجين و المقاولين) المشاركين في نشاط السوق و النتائج التي تم تحقيقها بالنسبة للمجتمع ككل. هذا التعريف المرجعي قُرنَ بسلوك الأفراد في السوق السياسي ، حيث سلوك الأفراد في

<sup>19</sup> Amar, A., & Berthier, L. (2007). *Le nouveau management public: avantages et limites* p 2-3

القطاع الحكومي والتفاعلات المؤسسية المعقدة هي جزء من الجانب السياسي ، فعملية صنع القرار العام أو إنتاج أو إستهلاك الممتلكات الحكومية أصبحت أشياء تحليلية لأنها واقعة بين الإقتصاد و السياسية<sup>20</sup>.

تفترض هذه النظرة أن عدم كفاءة المؤسسات العامة و الحكومات هو سببه جماعات المصالح و السياسة. هذا القصور في عمل الإدارات لها آثار سلبية خارجية على الأنشطة الإقتصادية حجة مدرسة الخيار العام هو أن الأفراد (مدراء الشركات العامة ، السياسيين والبيروقراطيين) الذين يتخذون القرارات العامة من المفترض منهم هو تفضيل مصالح المجتمع كما جاء في خطاباتهم الرسمية ، لكن في الواقع يقومون بتحقيق مصالحهم الشخصية فكان ظهور نظرية الخيار العام (PCT) هي أفضل وسيلة للحد من تدخل الدولة في الإقتصاد<sup>21</sup>.

نظرية الخيار العام هي نوع من نقد إقتصاد الرفاه الجديد<sup>22</sup> (New-Welfare-Economics) الذي تظهر فيه أن الدولة هي أسطورة الإلتزام والتفاني من أجل المصلحة العامة لذا تعارض تدخل دولة في السوق بشكل كامل لأن النظرية تعتبر السوق كآلية للتوزيع الفعال ومثالي للموارد. أما تدخل الدولة فيه يكون بالحد الأدنى .

نظرية الخيار العام تستخدم أدوات الإقتصاد الجزئي لدراسة سلوك الأفراد في الإدارة والحياة العامة والسياسية والمواطنين وصناع القرار لتحليل أماكن ونقاط الإخفاقات في المالية العامة و الإقتصاد. في كثير من الأحيان يتدخل المنتخبين السياسيين في شؤون الإدارة العامة في دفع إتاوات ومنافع لفئات محددة من أجل ضمان حقهم في إعادة انتخابهم ، هذا الموقف يكشف بشكل قاطع ضرب أسس عمل الإدارة الجيدة والمؤسسات العامة ذات الكفاءة.

تيار الخيار العام يعارض تدخل الدولة عن طريق التنظيم أو من خلال إنشاء المؤسسات ويضع حل أمثل يتمثل في خصوصية المؤسسات العامة للبحث عن كفاءة ، فنظرية حقوق الملكية والخيار العام هما نهج تكميلي لتحليل التفاوت في الأداء بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة. هذين النهجين ظهرا وفقا لأعمال Ehrlich ، Hamonno -Gallais و Lutter (1990)، موضحين أربع نقاط تبين أن القطاع العام سيكون أقل كفاءة من القطاع الخاص:

- (1) رداءة صناعة القرار في النظام العام يؤدي حتما إلى نتائج مالية ونقدية ضعيفة ؛
- (2) الملكية العامة ليست إختيارية والمواطن ملزم لإمتلاك شيء غير موضح (غير مقسم بين المواطنين)؛

<sup>20</sup> Beauregard, C., Carassus, D., Ebondo Wa Mandzila, E., & Ongodo, M. F. (2006). Les mécanismes de gouvernance publique locale p 6

<sup>21</sup> Yaya, H., & Sanni, H. (2005). Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles p 10

<sup>22</sup> إقتصاد الرفاه (Welfare economics) هو فرع من فروع علم الإقتصاد الذي يستخدم تقنيات الإقتصاد الجزئي لتقييم الرفاه الإقتصادي، وهو يعنى البحث عن

الحالة الإقتصادية الاجتماعية المثلى وذلك بإدخال القيم الأخلاقية والمفاهيم الإنسانية في عمليات التحليل الإقتصادي.

3) المالك العمومي لا يمكن له بيع حقوق الملكية إلا بصعوبة، في حين يمكن للمالك الخاص بيع حقوق الملكية بسهولة لأن لديه مصلحة في زيادة جودة وأداء ممتلكاته؛

4) حقوق الملكية العامة لا يمكن تداولها في سوق رأس المال و تكلفة مراقبتها مرتفعة (بواسطة الناخبين أو الهيئات المنتخبة) ، في حين الملكية الخاصة تراقب بشكل غير مباشر من قبل السوق المالي. وفي الأخير النظرية هي شرح لحقيقة ما يحدث في السوق السياسية، فتدخل الدولة لا يمكن أن يوفر علاج للسوق (القطاع الخاص). لذا ترى هذه النظرية أن عدم كفاءة الدولة هو راجع لإعتبارات حزبية و بيروقراطية<sup>23</sup>.

### 3.2.2 نظرية المؤسساتية الجديدة

نظرية المؤسساتية الجديدة هي نظرية متعددة التخصصات لأن عمل الشركات يجمع بين الإقتصاد والقانون ونظرية التنظيم والعلوم السياسية، علم الإجتماع، والأنثروبولوجيا<sup>24</sup> لفهم المؤسسات (the institutions) الإجتماعية السياسية والحياة الاقتصادية. عرض Williamson مصطلح الإقتصاد المؤسسي الجديد في عام 1975 وهو مصطلح قياسي إهتم بمفاهيم تكاليف المعاملات، والعقلانية الإجرائية و الإيديولوجية.

الجديد في النظرية هو رفضها لبعض الإفتراضات الغير واقعية للنظرية الكلاسيكية الجديدة مثل المعلومات الكاملة، إنعدام تكاليف المعاملات والعقلانية المثالية و إحتفظت بفرضيتي الندرة و المنافسة. مما يفترض أن الأفراد لديهم معلومات ناقصة وقدرات العقلية محدودة حسب إفتراضات نظرية تكاليف المعلومات. لهذا السبب يواجه الأفراد حالة عدم التأكد بشأن الأحداث الغير متوقعة و نتائج ذلك زيادة تكاليف المعاملات في الحصول على المعلومات. و للحد من المخاطر وتكاليف المعاملات وضعت المؤسسات مثل وضع الدساتير ، القوانين ، العقود ، اللوائح لترسيخ قواعد سلوك الأفراد مع إستحداث كفاءات التنظيم (أنماط الحوكمة) المدرجة في الترتيبات المؤسسية التي توفر حوافز مختلفة تتفاوت في قدرتها على تحفيز الوكلاء الإقتصاديين<sup>25</sup>.

لقد تطور مفهوم الإقتصاد المؤسسي الجديد في نظرية المنظمة منذ ثمانينات ، ومن أبرزها أعمال Meyer و Rowan (1977) ؛ DiMaggio و Powel (1983) ، إذ تركز النظرية المؤسسية في كيفية تأثير العوامل

<sup>23</sup> Yaya, H., & Sanni, H. (2005). op.cit. p 11

<sup>24</sup> الأنثروبولوجيا هي علم الإنسان أو هي دراسة ما يجعلنا الإنسان .علماء الأنثروبولوجيا تأخذ نمجا واسعا لفهم العديد من جوانب مختلفة من التجربة الإنسانية التي نسميها الشمولية. في دراسة الماضي، من خلال علم الآثار، لرى كيف عاشت المجموعات البشرية قبل مئات أو آلاف السنين وما هو مهم بالنسبة لهم.

<sup>25</sup> Vin, P. (2012). Institutions and Development: Analysis of the Effects of Institutional Environment on Agricultural Performance in Cambodia p 26

الثقافية والاجتماعية على القرارات والهياكل الرسمية فترى أن المنظمات والأفراد هم جزء لا يتجزأ من منظومة القيم والأعراف والمعتقدات والقواعد، هذه العوامل الثقافية تحدد كيف يمكن للمجتمع أن يكون فعالجت آليات تأثير البيئة المؤسسية على المنظمات. وتوصل الباحثون على أن المنظمات تتأثر بالضغوطات المعيارية المفروضة عليها والتي مصادرها: الدولة، الهيئات التنظيمية الأخرى والمهن الأخرى وللحصول على الشرعية تقوم المنظمات بتوافق مع الضغوط المؤسسية من خلال تبني هياكل رسمية مماثلة.

أساس النظرية هو أن المنظمات تتبنى هياكل الحوكمة التي تستجيب للتوقعات الخارجية بدلا من تقليل حالة عدم التأكد بشأن واقع البيئة الخارجية. وتسعى المنظمات إلى فرض العقلانية المطبقة بحثا عن شرعيتها داخل المجتمع

26

انقسمت بحوث نظرية المؤسسات الجديدة حسب (الشكل 1.1) أدناه إلى تيارين أول التيار الذي يضيف تركيزه على الترتيبات المؤسسية مثل آلية تنظيم أو حوكمة المعاملات و الثاني يعتمد على أهمية البيئة المؤسسية في التنمية الإقتصادية .

أما التيار الأول ، الترتيبات التنظيمية هي نتيجة الإتفاقات التعاقدية و الذي يتم اختيارهم بحرية من قبل الوكلاء الإقتصاديين للحد من التكاليف و التي تنظم العلاقات الإقتصادية لهؤلاء الوكلاء في شكل سوق أو عقد أو شركة على المدى الطويل؛

أما التيار الثاني ، البيئة المؤسسية تتكون من قواعد اللعبة التي تطبق في القطاعين العام و الخاص، تفرض على مجموعة من الأفراد حزمة من القواعد والقوانين و المؤسسات السياسية بالإضافة إلى العادات والأعراف الإجتماعية. البيئة المؤسسية تتكون من نظام اجتماعي معقد له دور مزدوج في تنظيم العلاقات الإقتصادية بين الأفراد وضمن تخصيص الموارد بين الاستخدامات المحتملة<sup>27</sup>.

الإقتصاد المؤسسي الجديد (NIE) يدل على أن المؤسسات الفعالة هي التي تحدث فرقا في نجاح إصلاحات السوق و هي واحدة من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. و بالتالي هي ضرورة لحسن عمل الأسواق لسببين أساسيين :

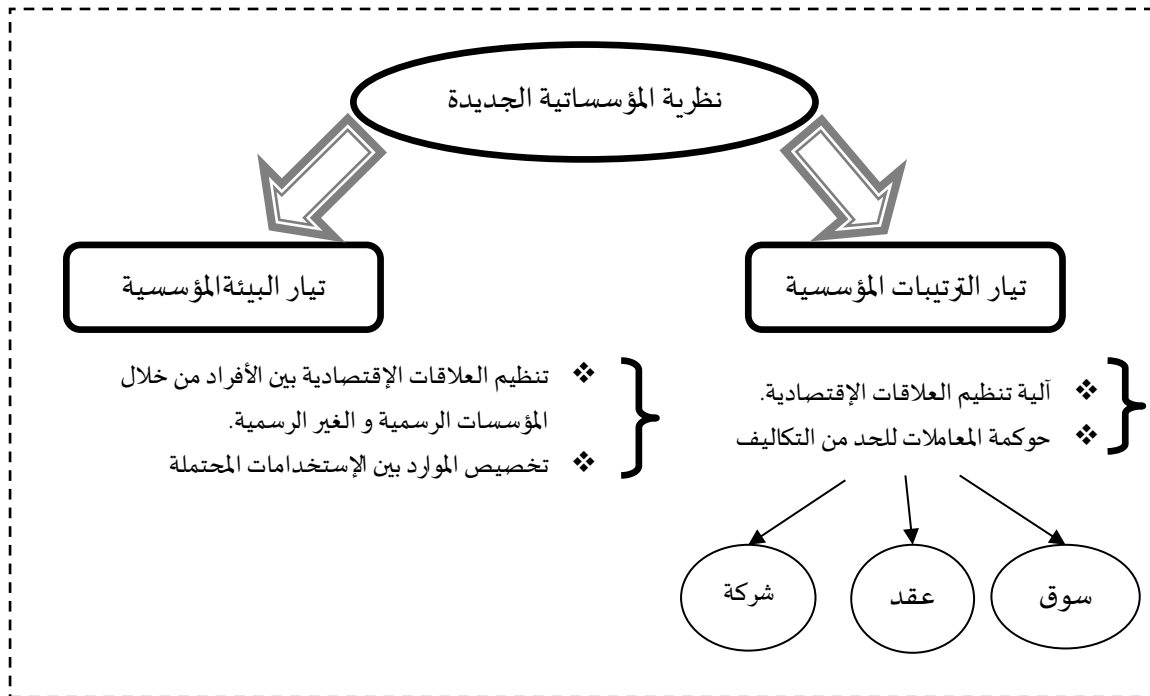
<sup>26</sup> Touron, P. (2000). apports et limites de la théorie institutionnelle des organisations Etude De Trois Cas D'adoption De Normes Comptables Internationales En France p 7

<sup>27</sup> Narith, C. (2011). Institution et Investissement. Doctoral dissertation p 15

أولا ، ندرة الموارد هي لازمة لإنشاء المؤسسات و بالدرجة الأولى حقوق الملكية للحفاظ على التعامل و التبادل في السوق؛

ثانيا ، فشل السوق (Market-failure) إن حالة عدم التأكد ، المعلومات الناقصة والعقلانية محدودة للأفراد (الإنسان محدود المعارف) يمكن أن يكون مصدرا لفشل السوق و هي سبب فرض تكاليف زائدة خارج عملية الإنتاج مثل تكاليف البحث عن المعلومات.. ، حيث المؤسسات تتغلب على هذا الفشل في خفض تكاليف البحث عن المعلومات وتوفير قواعد لحل المشاكل المختلفة. و للحد أسباب فشل السوق تتطلب مؤسسات لتنسيق التفاعل بين الأفراد والمنظمات.

### الشكل 1.2. تيارات البحث في نظرية المؤسسات الجديدة



المرجع : من إعداد الباحث

حسب North (1990) المؤسسات هي قواعد اللعبة و المنظمات تمثل اللاعبين و الحكم ، من وجهة نظر Alchian و Demsetz (1972) المنظمات هي عقدة العقود (contracts-node) التي تعالج وترتبط بين أعضائها بالإتفاقيات . الأفراد والمنظمات الاقتصادية ( الشركات و الأسواق) والمنظمات السياسية (جماعات المصالح ، الأحزاب السياسية أو

الدولة) يتفاعلون يوميا لخلق المؤسسات وفرض احترامها ، وفي النهاية هي تحديد بنية التنمية الإقتصادية . كما يوضحه الشكل (2.1) <sup>28</sup>.

#### ❖ البيئة المؤسسية

وفقا لتعريف Davis و North (1971) ، البيئة المؤسسية هي مجموعة من الأسس السياسية ، الإجتماعية ، والقواعد القانونية الأساسية التي تثبت الأساس للإنتاج والتبادل والتوزيع. مثل قواعد حماية حقوق الملكية وحقوق التعاقد وهي القواعد الأساسية التي تشكل البيئة الإقتصادية. كما يوضحه (الشكل 2.1) البيئة المؤسسية على المستوى الكلي ، تتمثل في القيود الخلفية أو قواعد اللعبة التي توجه سلوك الأفراد سواء الرسمية وهي قواعد واضحة أو غير رسمية وهي في كثير من الأحيان قواعد ضمنية ( الأعراف الإجتماعية ، العادات ) . وفي الأصل تتبع عمل Ronald Coase (1960) في مقاله (*The Problem of Social Cost*) وحضيت بالإهتمام في أعمال Davis و North (1971) ، North (1981، 1990) ، Williamson (1975، 1976، 1979) و أيضا في أعمال Crawford، Klein و Alchian (1978). <sup>29</sup>.

#### ❖ المؤسسات الإقتصادية

المؤسسات الإقتصادية هي حقوق الملكية وحقوق التعاقد (أحكام محددة لإتفاق معين على التبادل) التي تنسق كل العلاقات الاقتصادية في عمليات الإنتاج والتجارة والتوزيع ، أما حقوق الملكية تنشأ بموجب القوانين التي تنظم الملكية (حزمة من حقوق الاستخدام و الانتفاع على الإيرادات) في حين تنشأ حقوق التعاقد بموجب قانون العقود والترتيبات المؤسسية من قبل الفاعلين الإقتصاديين (الأفراد ، المنظمات و الدولة).

نظرية Demsetz (1967) و North (1981) تعتبر أن إنشاء المؤسسات و احترامها يكون حسب درجة فعاليتها . و حسب النظرية (1980) Putnam (1993)؛ Fukuyama (1995) و Landes (1998) تبين أن المجتمعات لديها معتقدات تتحكم في تحديد وتنفيذ المؤسسات الرسمية.

ترتبط مشكلة تكاليف المعاملات إرتباطا وثيقا مع المؤسسات الإقتصادية. يرى Coase (1992) أن النظام القانوني هو الذي يحدد هذا الربط. حسب Bates (1995) وجود هذه المؤسسات الاقتصادية هو من أجل تقليل تكاليف المعاملات لأنه من مهامها. و جودة المؤسسات الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بصيانة حقوق الملكية ضد التهديدات المتعددة ، مثل

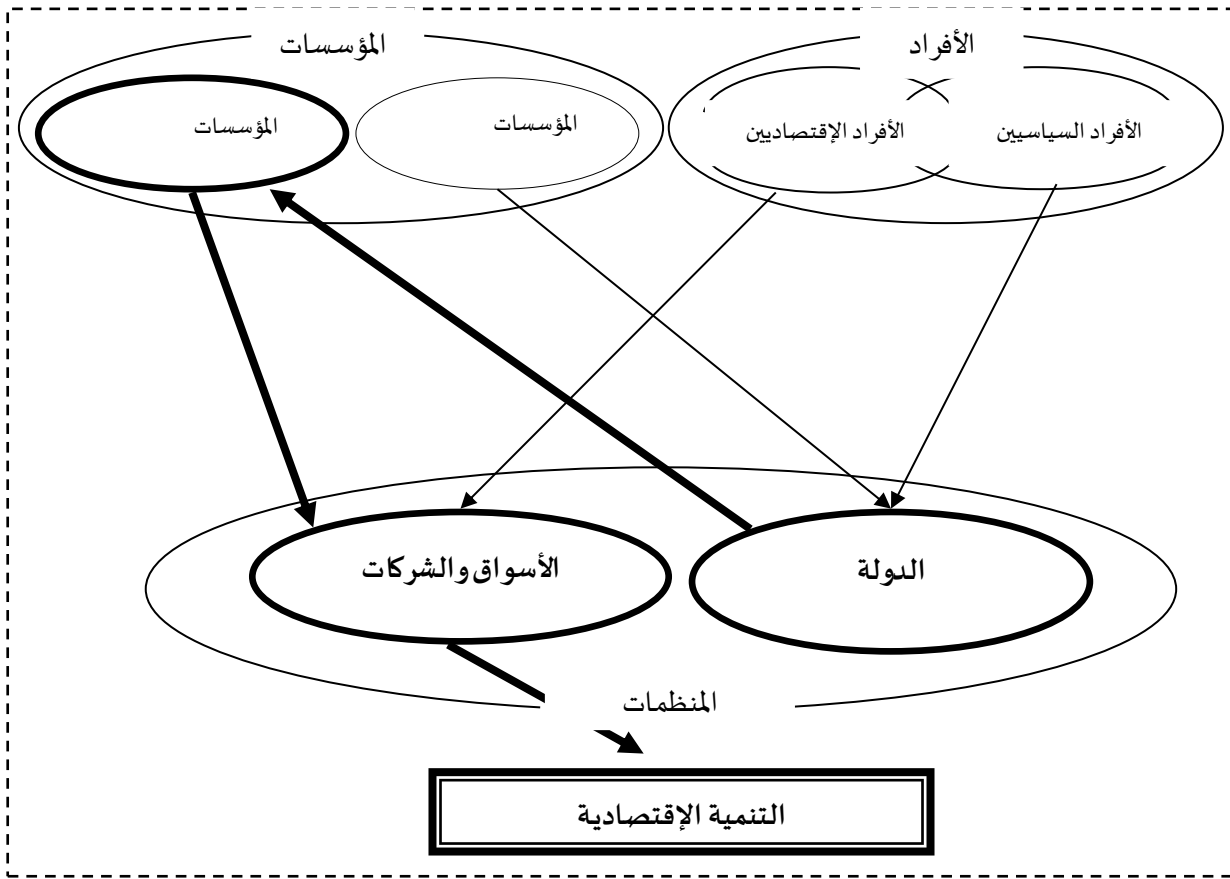
<sup>28</sup> Silvio, B., Frank, B., & Markus, K. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique p 33

<sup>29</sup> Vin, P. (2012). op.cit. pp 29-30

مصادرة صريحة من قبل الدولة أو التأميم ، حماية كافية للعقود أو عدم الإلتزام ( فشل المقترض ، إنهاء العقد وما إلى ذلك)<sup>30</sup>.

وفي الأخير المؤسسات الإقتصادية الفعالة هي نتيجة وعي جماعي و الدولة تتحمل الجزء الأهم في تحديدها من تنفيذ حقوق الملكية والحقوق التعاقدية ولها تأثير حاسم على الجودة المؤسسية. فخلق بيئة مؤسسية جيدة يكمن في قدرة و إلتزام الدولة بما يكفي في تطوير قوانين الملكية الجيدة والعقود و في إحترام تنفيذها و إلتزام ممثلي الدولة لهذه القواعد. قوة و إلتزام الدولة هما شرطان ضروريان لعملية النمو الإقتصادي.

الشكل 2.1. المؤسسات ، المنظمات و التنمية الإقتصادية.



المراجع : *Silvio, B., Frank, B., & Markus, K. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique p 30*

<sup>30</sup> Silvio, B., Frank, B., & Markus, K. (2004). op.cit. p 34



## ❖ المؤسسات السياسية

جاءت المؤسسات السياسية لتحديد بنية الدولة فضلا وتعمل على إنشاء وتنفيذ المؤسسات الاقتصادية ولا سيما السياسات الاقتصادية وتنفيذها الإداري. كما جاءت المؤسسات السياسية للتأثير على سلوك السياسيين والأحزاب السياسية والناخبين وجماعات المصالح .

حسب وصف North (1981) للمؤسسات السياسية تتضمن ثلاثة عناصر:

أولا من مهمة الدولة تحديد وإنفاذ حقوق الملكية؛

ثانيا يمكن للدولة أن تستخدم القوة داخل حدودها الجغرافية للقيام بمهامها ؛

ثالثا يمكن للدولة فرض ضرائب على المواطنين لتمويل أنشطتها في تحديد وإنفاذ حقوق الملكية والحقوق التعاقدية. ومن أنشطة الدولة القيام بإستثمارات كبيرة غير قابلة للإسترداد ، كصيانة النظام القانوني من إنشاء محاكم و مراكز الشرطة. وبالتالي فإن للدولة ميزة نسبية في الإنتاج وخلق المؤسسات الاقتصادية. ومع ذلك هذا الوصف يفتقر إلى شرعية الدولة لأنها تستمد سلطتها في إحتكارها للقوة. وبمثل هذه المعايير الاجتماعية فإنها معايير غير مكتملة ومكلفة للدولة في تنفيذ مهامها<sup>31</sup>.

### 3 الانتشار العالمي للحكومة

#### 1.3 الحكومة والمنظمات الدولية

##### 1.1.3 أهمية الحكومة

إن تقييم الحكومة في بلدان العالم من قبل المنظمات الدولية إكتسب أهمية كبرى لسنوات عديدة. التفسير قد يكون في أن هذا هو السبيل الوحيد للحصول على المعلومات حول تصرفات الدول التي تمولها هذه المنظمات . وتكمن أهمية قياس الحكومة ثلاثة أسباب في بلد ما هي :

1. السبب الأول هو توفير مرجع للمستثمرين الأجانب. فنوعية الحكومة هي ضمان الإستقرار في الأسواق المالية وعاملا حاسما بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إختيار البلدان.

<sup>31</sup> Silvio, B., Frank, B., & Markus, K. (2004). op.cit. pp 35-36

2. يتعلق السبب الثاني بسياسة التعاون الإنمائي. الحوكمة هي ضمان فعالية المساعدات لمعظم الجهات المانحة التي تضع أهدافا محددة، كحافز لإعادة التنظيم، التي يتعين تحقيقها من طرف البلدان المتلقية.
3. السبب الثالث هو إعطاء مؤشر لتقييم الحوكمة. يمكن لمؤشرات الحوكمة ان تكون الموجه للبلدان النامية التي تسعى لحسن تنفيذ ورصد والتقييم الذاتي لإصلاحاتها.

بشكل عام ملامح الحوكمة تتمثل في وجود سيادة القانون والديمقراطية والمطالبة بالشفافية و المسؤولية في مختلف جوانب الحياة العامة، الحياة الخاصة، الإدارة التشاركية مع وجود نظام لا مركزي لصنع القرار، الإدارة الفعالة للموارد العامة، وضع إطار إقتصادي كلي مستقر محفز وملائم لحرية المؤسسات واقتصاد السوق ومكافح الفساد<sup>32</sup>.

### 2.1.3 إجماع المؤسسات العالمية حول مبدأ الحوكمة

البنك الدولي (WB) ليس هو المنظمة الوحيدة التي إعتمدت مبدأ العمل بالحوكمة بل جميع المنظمات و المؤسسات الدولية عملت على نشر نهج الحوكمة على نطاق واسع.

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، هذه المنظمة الدولية تعمل بشكل رئيسي في تعزيز التنمية الإقتصادية العالمية، ومن دورها تحسين نظم الحوكمة في القطاعين العام والخاص من خلال الدراسات والتوصيات. لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) في عام 1995 نشرت تقريرا بعنوان التنمية التشاركية والإدارة الجيدة للشؤون العامة (*participatory-development-and-good-governance*) في إشارة الى المبادئ والإستراتيجيات والتطبيقات والإجراءات التي يتعين إتخاذها في مجال التعاون الإنمائي. منظمة التعاون والتنمية تنشر التقرير السنوي حول الحوكمة لكل دول العالم تصدر بانتظام منشورات، إقتراحات وتوصيات خاصة بالممارسات الجيدة للحوكمة في تقديم الخدمات العامة من قبل الدول أو في الحفاظ على الميزانية. أيضا إشتراك صندوق النقد الدولي (IMF) في عمل البنك الدولي في نفس النهج.

بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على أن الحوكمة هي دليل للعمل من أجل التنمية وهو يعتمد على الإعلانات بالإجماع من رؤساء الدول في قمة الألفية عام 2000 لصالح الحكم الديمقراطي. في كل عام ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقاريره عن التنمية البشرية. التقارير العالمية والإقليمية جنباً إلى جنب. و منذ وقت مبكر من سنوات التسعينات نشر أكثر من مئة منشور التي يبين فيها أن الحوكمة هي المصطلح المركزي.

<sup>32</sup> Bakkour, D. (2013). Un essai de définition du concept de gouvernance p 27

وأخيرا مصطلح الحوكمة لا يخص فقط الدول النامية بل عام 2001 الإتحاد الأوروبي (EU) ينشر الكتاب الأبيض الذي يحتوي على اقتراحات إصلاح إدارة الحكم الأوروبي مع النص على تحديد مبادئ الحوكمة في الدول الأوروبية<sup>33</sup>.

### 3.1.3 الحوكمة والكفاءة الإقتصادية

مع وصول الرئيس Reagan إلى إدارة الولايات المتحدة تضاعفت قوة الفكر الليبرالي الحالي. الوافد الجديد إلى البيت الأبيض أعلن أن قيم التنشئة الإجتماعية التابعة للبنك الدولي و أسس التنمية الشاملة ستبنى على النظام الرأسمالي، فعملية التعديل الهيكلي وتعزيز شروط المعلن عنها هي الشكل العام في كيفية إدارة الإقتصاد الكلي تقنيا عن طريق تعزيز إصلاح الدولة في بناء قدراتها مثل تكثيف وتعميم آليات إقتصاد السوق (الإقتصاد الليبرالي) ، تعزيز المنافسة في السوق ، التنظيم و التخطيط من قبل الدولة من أجل رفاهية المجتمع على المدى الطويل. مثال على ذلك إجماع واشنطن الذي نجم عنه التطبيق التدريجي في بعض المناطق المتسعة من العالم: تخفيض الفقر المستهدف ، مكافحة الفساد ، مواصلة تحرير التبادل التجاري في مجال السلع و عوامل الإنتاج مع اعتماد مبادئ المرونة في سوق العمل.

في التسعينات تم تعزيز آلية السوق و تدابير إجماع واشنطن من خلال الإصلاحات المؤسسية و الذي أثير في كتابات Stiglitz (1999،2002) بعنوان ( *Washington-plus* ) و Rodrik (2005) بعنوان ( *consensus-de-Washington-* *augmenté* ) وهذا المنطق من الإصلاحات أصبح قاسما مشتركا في عدة خطابات عن تطبيق مفهوم الحوكمة. لذا قام البنك الدولي عام 1992 بنشر كتيب تحت عنوان ( *Governance-and-development* ) ، وعاد إلى الموضوع عام (1994) وبعنوان ( *Governance-the\*World Bank Experience* ).

في عام 1992 أفاد رئيس البنك الدولي Preston أن وجود الحوكمة هو تكملة ضرورية لضمان جودة السياسات الإقتصادية. فالقطاع العام الكفاء و الإستقرار السياسي و تعزيز الشفافية هي أهم العناصر لفعالية أداء الأسواق والحكومات. ومن آثار تطبيق الحوكمة هي زيادة الإستثمارات في القطاعين العام والخاص ، تحسين نوعية البيئة الإستثمارية التي يجذبها الوكلاء الإقتصاديين من خلال إحترام سيادة القانون ، الحد من السلوك الإنتهازي و السلوك الريعي ، التحكم في الفساد وزيادة الحرية المدنية للمستثمرين

<sup>33</sup> Morlat, I. (2006). « Bonne gouvernance » et développement Le rôle de la société civile dans le développement urbain en Afrique de l'Ouest p 29.

. في قضايا التنمية قام البنك بصياغة قوانين حذرة تتوافق مع المواقف السياسية و الإيديولوجية لبعض الدول بهدف مساعدتها لتحسين أسس الحوكمة على المستوى التقني و الإنضباط في التسيير الفعال للموارد الإقتصادية<sup>34</sup>.

### 4.1.3 البعد السياسي و الإجتماعي للحوكمة

في تقرير عام 1997 وعلى خلفية التغيرات العميقة في مفهوم الحوكمة ، كان المطلوب هو توحيد القطاع العام مع القطاع الخاص و تحسين صورة هذا الأخير و السيطرة على قوى المعارضة للقطاع الخاص مع إستقلال المحاكم وبشكل أعم الفصل بين السلطات التنفيذية ، التشريعية والقضائية. هذه الآليات من شأنها التحكم في الفساد.

تقرير البنك الدولي لسنة 1998 بعنوان (*assessing-aid*) يؤكد على تحسين نوعية الحوكمة في البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية و تحقق ذلك بعد نفس العام بإطلاق الإطار الشامل لعملية التنمية (*Comprehensive-Development-Framework*) والمؤشرات العالمية للحوكمة (*Worldwide-Governance-Indicators*) و إدماج أبعاد الحكم السياسي و الإجتماعي في السياسات القطرية والتقييم المؤسسي (*Country-Policy-and-Institutional-Assessment*) الذي يعتبر الأداة الأساسية في تخصيص موارد البنك الدولي.

في عام 1999 أطلق البنك الدولي مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تحت قيادة Kraayt و Kaufmann و Zoido-Lobaton (1999) وبعد ذلك تم إدماج البعد السياسي و الإجتماعي في مؤشرات الحوكمة (الحكم الراشد)

### 5.1.3 محاور البنك الدولي حول الحوكمة

برنامج «الحوكمة» للبنك الدولي ، هو عنصر جديد من الإصلاح الإقتصادي الناجح ويتمحور حول ثلاثة محاور أساسية :  
1. «الحوكمة الجيدة» تفترض وجود «الحوكمة السيئة» هي أساسا لتشخيص أوجه القصور في بعض الحكومات الغير القادرة على تحقيق أهداف الإستقرار السياسي والنمو . حسب Gaudin (1992) الحوكمة هي نهج يهدف إلى فرض إدارة صارمة و إستجابة لحل المشاكل التنفيذية في شؤون الإدارة العامة . هذا النهج يعطي الشرعية على منعي الأموال (المقرضين) للتدخل السياسي (خارجي) في المجالات السياسية المحلية، لإجراء مراجعة شاملة لدور وهيكل الدولة كشرط لمنح قروض للبلد المعني. تهدف الحوكمة أيضا إلى ضمان تطابق أفضل بين الإدارات العامة و صنع القرار كآلية لفعالية السوق.

<sup>34</sup> Diarra, G., & Plane, P. (2012). La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance p 52-53

2. تنفيذ شرط تعزيز المشاركة الشعبية، تمكين أفراد المجتمع في تحقيق الأهداف الإنمائية الذي يعتبر أمر أساسي في إستراتيجية البنك الدولي لإزالة الحدود بين المجال العام و الخاص.
3. الحوكمة تتضمن الإدارة القطاعية (sectoral management) واللامركزية في حل المشاكل الإجتماعية ، هذا النهج من الحوكمة مبني على نمط المبادئ الإقتصادية ، رغبة في تقسيم العمل و توزيع السلطات لتوفير المزايا النسبية و وفورات الحجم ، كل قطاع مطالب بتطبيق مجموعة من معايير التسيير الجيد أو طرق مستوحاة مباشرة من معايير حوكمة الشركات أو أفضل الممارسات التي تطبقها المؤسسات الإقتصادية<sup>35</sup>.

### 2.3 قياسات ومؤشرات الحوكمة

المصلحة من قياس الحوكمة هي النتائج الإقتصادية المترتبة عنها ، مما رافق الحاجة إلى تقييم أبعادها المختلفة . كما أن قياس الحوكمة هو إعادة النظر و تقييم السياسات المحلية والعلاقات الدولية الإقتصادية . في مجال البحوث في الإقتصادية ، ساهمت مؤشرات الحوكمة للضغط على الحكومات والمجتمعات . على سبيل المثال مؤشر إدراك الفساد ، ساعدت الوكالة الدولية إدراج مشكلة الفساد في جدول الأعمال السياسية الدولية . و أيضا تشترط برامج المساعدات الدولية على إصلاح وأخذ بتدابير الحوكمة في تقديم المساعدة المالية مثل البنك الدولي.

### 1.2.3 مسح بيئة الأعمال العالمية لسنة 2000

تمت عملية مسح بيئة الأعمال العالمية (WBES) من طرف مجموعة البنك الدولي والمؤسسات الشريكة لتنفيذ مسح و قياس و تقييم ظروف العمل بين الأقاليم وبين مجموعة دول الأعضاء .

أقيمت عملية المسح على أساس مواز في ثمانين (80) بلدا من جميع أنحاء العالم ، استخدمت فيه منهجية موحدة ومَعْلَمَاتٌ موازية في دراسة العينات. المختارة ، في عموم تم معاينة مئة شركة على الأقل من كل بلد .سعت عملية مسح بيئة الأعمال العالمية لتقييم حالة نمو المشاريع الخاصة ، مع التركيز على السياسة الإقتصادية المحلية ، الحوكمة ، التنظيم ، البنية التحتية ، العوائق المالية وخدمات الأعمال. إذ تمثل هذه العملية خطوة هامة نحو تقييم و توحيد شروط عمل الإستثمار الخاص في البلدان النامية والتي تمر بمرحلة إنتقالية.

بالأساس توفر عملية المسح بمقارنة الأقاليم إقليمية و بمقارنة بين القيود التي تؤثر على إستثمار الشركات بإعتماد على حجمها و حالة الملكية.

<sup>35</sup> Mazalto, M. (2004). Réflexion sur la notion de gouvernance mondiale: processus et/ou cadre normatif. P 25

في ظل العولمة الاقتصادية تعتبر هذه النتائج هامة ومع تزايد المنافسة بين الدول و تزايد السببية بين بيئة الأعمال و الإستثمار الخاص و تطوير الأعمال والمكانة النسبية لمنطقة على أخرى إلا أن هناك عدد قليل من المؤشرات التي تسمح بقياس موضوعي لبيئة الأعمال<sup>36</sup>..

تهدف عملية مسح بيئة الأعمال العالمية (WBES) إلى ما يلي :

- ❖ توفير تغذية عكسية (feed back) للشركات في معرفة حالة القطاع الخاص؛
- ❖ قياس نوعية الحوكمة والخدمات العامة بما في ذلك حجم الفساد؛
- ❖ توفير معلومات أفضل بشأن القيود التي تعرقل نمو القطاع الخاص من وجهة منظور المؤسسات؛
- ❖ توعية الحكومات إلى أهمية الاستماع إلى أصحاب الشركات و إستخدام هذه المعلومات لتقييم السياسات التي طبقتها؛
- ❖ وضع أساس مؤشرات قابلة للمقارنة دوليا والتي يمكن بها تتبع التغيرات في بيئة الأعمال مما يتيح إجراء تقييم أثر الإصلاحات الموجهة للسوق ؛
- ❖ تحفيز الحوار المنظم بين القطاعين العام والخاص حول مفاهيم الأعمال وجدول أعمال الإصلاحات.

نُفذت عمليات المسح على مدى سنة ونصف بين نهاية 1998 ومنتصف عام 2000. تم تجميع البيانات من خلال المقابلات الشخصية التي أجريت على المستوى الإداري للمؤسسات من معظم المناطق ، باستثناء أفريقيا تمت المسوحات عن طريق مراسلات البريد الإلكتروني ، كانت معدلات الإستجابة عالية عموما مع استثناء الردود حول أسئلة الرشوة. حسب كل منطقة كانت معدلات الإستجابة في البلدان الإفريقية من بين أدنى المعدلات. إستند التقرير على عينة من 10032 الشركات التي جاوبت على الاستبيان الأساسي<sup>37</sup>.

<sup>36</sup> Geeta, B., Kaufmann, D., Andrew, H., & Stone, W. (2003). The Firms Speak: What the World Business Environment Survey Tells Us about Constraints on Private Sector Development p2

<sup>37</sup> Geeta, B., Kaufmann, D., Andrew, H., & Stone, W. (2003). op.cit p3

### 2.2.3 مؤشّر مدركات الفساد (CPI)

#### الجدول 3.1 مصادر مؤشّر مدركات الفساد و أبعاد قياسه.

المصدر	إسم عملية المسح أو التقرير	الإشكالية المدروسة
بنك التنمية الآسيوي	تصنيفات و تقييم أداء البلدان	درجة الفساد، تضارب المصالح ، تحويل الأموال وكذلك جهود و إنجازات مكافحة الفساد
البنك الإفريقي للتنمية	سياسات البلدان والتقييم المؤسسي	درجة الفساد، تضارب المصالح ، تحويل الأموال وكذلك جهود و إنجازات مكافحة الفساد
مؤسسة برتلسمان	مؤشّر برتلسمان للتحويل	قدرة الحكومة على معاينة وإحتواء الفساد
البنك الدولي	سياسات البلدان والتقييم المؤسسي	درجة الفساد، تضارب المصالح ، تحويل الأموال وكذلك جهود و إنجازات مكافحة الفساد
وحدة الاستخبارات الاقتصادية	خدمة حول المخاطر القطرية وتنبؤات البلد	سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة أو لحزب سياسي
بيت الحرية	بلدان المرحلة الإنتقالية	حجم الفساد في ممارسات الحكومات، من وجهة نظرالجمهور وكما ورد في وسائل الإعلام، ودرجة تنفيذ مبادرات مكافحة الفساد
إحصاءات عالمية (سابقا مركز أبحاث الأسواق العالمية)	تصنيفات المخاطر القطرية	إحتمال مواجهة المسؤولين الفاسدين ، بدءا من الفساد البيروقراطي الصغيرة إلى الفساد السياسي الكبير
مركز التنافسية العالمية (سويسرا)	الكتاب السنوي للتنافسية العالمية	رشوة والفساد (موجود(ة) / غير موجود(ة) )
المجموعة الدولية للتاجر	ديناميكيات المنطقة الرمادية	درجة الفساد، بدءا من رشوة وزراء الحكومة إلى الإغراءات التي تدفع إلى الموظف البسيط
السياسية واستشارات المخاطر الاقتصادية	تقريرالاستخبارات الآسيوية	ما مدى خطورة الفساد داخل القطاع العام؟
إتحاد اللجان الإقتصادية لإفريقيا	تقرير الحكومة في أفريقيا	مكافحة الفساد وتشمل السلطة التشريعية ، السلطة القضائية، السلطة التنفيذية ، في تحصيل الضرائب وجوانب الحصول على خدمات العدالة والحكومة .
المنتدى الاقتصادي العالمي	تقرير التنافسية العالمي	مدفوعات اضافية غير الشرعية أو رشواى مرتبطة بالوظائف الحكومية المختلفة

المراجع : Ko, K., & Samajdar, A. (2010). *Evaluation of international corruption indexes: Should we believe them or not?*.p 514

تم تطوير مؤشر مدركات الفساد (CPI) منذ عام 1995 من قبل منظمة الشفافية الدولية كمؤشر مركب يقيس تصورات الفساد في القطاع العام من مختلف بلدان العالم . يتم تجميع البيانات المتعلقة بالفساد لمنظمة الشفافية الدولية من خلال مصادر مختلفة التي تنتجها مجموعة من الهيئات المستقلة<sup>38</sup>.

منذ عام 1996 إكتسب مؤشر مدركات الفساد أهمية بين الطلاب في دراسة ظاهرة الفساد لأن منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير هادفة للربح و تقوم بقياس التصور العام للفساد في بلدان العالم تحت تعريفه الواسع وهو "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة"<sup>39</sup>.

باختصار و كما هو موضح في الجدول رقم (3.1) يبين أن مؤشر مدركات الفساد يستخدم مصادر متنوعة مثل البنك الدولي، مشروع العدالة العالمي (World-Justice-Project) بنك التنمية الأفريقي (African-Development-Bank) و وحدة الاستخبارات الإقتصادية (Economist-Intelligence-Unit) لقياس الفساد في القطاع العام و تقييم المخاطر القطرية والقدرة التنافسية لكل بلد ، الذي يؤثر إلى حد ما بصنع القرار في قطاع الأعمال. ميزة أخرى لمؤشر مدركات الفساد يعطي التصور التقييمي لجهود مكافحة و إحتواء الفساد.

الميزة الرئيسية و القيمة المضافة للمؤشر في قياس إدراك الفساد في القطاع العام على المستوى القطري في جميع أنحاء العالم تتمثل في :

- ❖ يغطي المؤشر أكبر عدد من الدول ؛
- ❖ مصداقية المؤشر من أي مصدر آخر ؛
- ❖ يرتب المؤشر بكفاءة مستوى الفساد بين الدول ؛
- ❖ المؤشر يوافق بين عدة وجهات بشأن قضية الفساد<sup>40</sup>.

خلاصة القول إن مؤشر مدركات الفساد لا يستخدم المصادر التي تركز على قياس أنواع معينة من الفساد (باستثناء الرشوة). بل يستخدم مصادر مصممة لتقييم عام أو شامل لمخاطر البلد وقدرتها التنافسية و نوعية الحوكمة. لذلك نجد أن مؤشر مدركات الفساد يقيس التصور العام للفساد وعدم قياس أنواع معينة من الفساد إلا الرشوة .

<sup>38</sup> Saisana, M., & Saltelli, A. (2012). Corruption Perceptions Index 2012 Statistical Assessment. JRC Scientific and Policy Reports p 5

<sup>39</sup> Ko, K., & Samajdar, A. (2010). op.cit.p 512

<sup>40</sup> Saisana, M., & Saltelli, A. (2012). op.cit p 21



### الجدول 4.1 مكونات المخاطر السياسية.

النقاط كحد أقصى	المكونات
12	إستقرار الحكومة
12	الظروف الاجتماعية والاقتصادية
12	الإستثمار الشخصي
12	الصراع الداخلي
12	الصراع الخارجي
6	الفساد
6	تدخل الجيش في السياسة
6	التوترات الدينية
6	القانون والنظام
6	التوترات العرقية
6	المساءلة على أساس ديمقراطي
6	النوعية البيروقراطية
100	المجموع

المرجع: Howell, L. D. (2011). *International Country Risk Guide Methodology* p 3

### 3.2.3 المؤشر المركب للمخاطر القطرية .

يصدر هذا المؤشر شهريا منذ عام 1980 عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية (Political-Risk-Services) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Guide-ICRG)، يحتوي تصنيف الدليل الدولي للمخاطر القطرية على 22 متغيرا توزع إلى ثلاث فئات فرعية المخاطر السياسية والمالية و الإقتصادية . يتم إنشاء مؤشر منفصل لكل فئة، حيث يحتوي مؤشر المخاطر السياسية على 100 نقطة ، مؤشر المخاطر المالية يحتوي على 50 نقطة والمخاطر الاقتصادية برصيد 50 نقطة. مجموع نقاط المؤشرات الثلاثة يقسم إلى قسمين وذلك لإنتاج أوزان يتم إدراجها في مؤشر المخاطر القطرية المركبة. ثم يتم تقسيم العشرات المركبة ، (التي تتراوح من صفر إلى 100) إلى فئات منها: المخاطر المنخفضة جدا (تتراوح من 80 إلى 100 نقطة) و مخاطر عالية جداً (تتراوح من 0 إلى 49.9 نقطة)<sup>41</sup>.

<sup>41</sup> Howell, L. D. (2011). *International Country Risk Guide Methodology* p 1

### ❖ تصنيف المخاطر السياسية

الهدف من تقييم المخاطر السياسية هو توفير وسيلة لتقييم الإستقرار السياسي للدول التي يغطيها الدليل الدولي للمخاطر القطرية ( ICRG ) على أساس مقارن. الجدول (4.1) يوضح محتوى مكونات المخاطر السياسية .

بصفة عامة إذا كانت النقاط الممنوحة هي أقل من 50% من مجموع المكونات تعتبر المخاطر السياسية عالية جدا. إذا كانت النقاط ما بين 50% و 60% فإن المخاطر تصنف عالية ، ما بين 60% و 70% هي متوسطة ، ما بين 70% و 80% المخاطر منخفضة و في الأخير ما بين 80% و 100% يمكن إعتبار المخاطر السياسية أنها منخفضة جدا. ومع ذلك هذه ليست سوى مبدأ توجيهي عام لتصنيف المخاطر<sup>42</sup>

### ❖ تصنيف المخاطر الإقتصادية

يتمثل الهدف العام من تقييم المخاطر الإقتصادية هو توفير وسيلة لتقييم نقاط القوة و الضعف الاقتصادية الراهنة للبلد . يتم تقييم هذه القوة والضعف عن طريق تعيين نقاط الخطر إلى مجموعة محددة مسبقا من العوامل، ووصف مكونات المخاطر الإقتصادية و هي:

- ❖ الناتج المحلي الإجمالي للفرد ؛
- ❖ التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار الثابتة ؛
- ❖ معدل التضخم السنوي ؛
- ❖ توازن ميزان المدفوعات ؛
- ❖ رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات<sup>43</sup>.

الحد الأدنى لعدد النقاط التي يمكن أن تسند إلى كل مكون هو صفر، بينما يعتمد الحد الأقصى من النقاط على وزن ثابت يتم إعطاء لكل مكون في تقييم المخاطر الإقتصادية العامة.

### ❖ تصنيف المخاطر المالية

<sup>42</sup> Howell, L. D. (2011). International Country Risk Guide Methodology p 7

<sup>43</sup> Howell, L. D. (2011). op.cit pp 8-9-10-11

يتمثل الهدف العام من تقييم المخاطر المالية هو توفير وسيلة لتقييم قدرة البلد على الدفع المالي. وهذا يتطلب وجود نظام لقياس قدرة البلاد على تمويل الإلتزامات الرسمية، التجارية والديون التجارية. ويتم تقييم المخاطر المالية عن طريق المكونات التالية :

- ❖ مجموع الدين الخارجي الإجمالي ؛
- ❖ خدمة الديون الخارجية كنسبة مئوية للصادرات من السلع والخدمات ؛
- ❖ الحساب الجاري لميزان ؛
- ❖ الصافي الشهري للسيولة الدولية لتغطية الواردات ؛
- ❖ إستقرار سعر الصرف<sup>44</sup>.

وبصفة عامة يتم تقييم المخاطر السياسية ، الإقتصادية والمالية على النحو التالي: إذا كانت النقاط الممنوحة هي أقل من 50% من مجموع المكونات يمكن إعتبار المخاطر أنها عالية جدا. إذا كانت النقاط ما بين 50% و 60% فإن المخاطر تصنف عالية ، ما بين 60% و 70% هي متوسطة ، ما بين 70% و 80% المخاطر منخفضة و في الأخير ما بين 80% و 100% هي المنخفضة جدا<sup>45</sup> .

### 4.2.3 مؤشرات الحوكمة بالنسبة للبنك الدولي

إعتمد البنك الدولي بقيادة Kaufmann على المفاهيم الحالية للحوكمة ، وسعيا لتحديد تعريف أكثر وساطة بين التعاريف الواسعة والضيقة، فالحوكمة هي «التقاليد والمؤسسات التي من خلالها يمكن ممارسة السلطة في بلد ما». وهذا يشمل :

- (1) العملية التي يتم بها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها ( الجانب السياسي ) ؛
- (2) قدرة الحكومات على إدارة فعالة للموارد وصياغة وتنفيذ سياسات سليمة ( الجانب الاقتصادي ) ؛
- (3) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الإقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (الجانب

الاجتماعي)<sup>46</sup>.

<sup>44</sup> Howell, L. D. (2011). op.cit p12-13-14

<sup>45</sup> Howell, L. D. (2011). op.cit p 7-8-11

<sup>46</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). Hague journal on the rule of law p 3

بناء على الجوانب الثلاثة تم إصدار مؤشرين لكل مجال ، مما خلص إلى ستة مؤشرات للحوكمة: يقوم معهد البنك الدولي منذ عام 1992 وبشكل دوري بتجميع وتلخيص بيانات متعلقة بالحوكمة، هذه المؤشرات تشمل 209 دولة. بدأ تحديث المؤشرات العالمية للحوكمة كل سنتين عند عامي 1996 و 2002. وبعد عام 2002 تم تحديثها على أساس سنوي. ويتم تصنيف البيانات المختلفة على ستة مؤشرات عالمية للحوكمة ، تعكس في مجملها درجة الحوكمة في دولة ما ، وهذه المؤشرات هي:

1. إبداء الرأي والمساءلة (Voice-and-Accountability) : وهي التقاط تصورات حول قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم وكذلك حرية التعبير ، حرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

2. الإستقرار السياسي وغياب العنف و الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism): وهو التقاط تصورات احتمال عدم الإستقرار السياسي أو العنف ذو دوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب. وهذين المؤشرين يمثلان الجانب السياسي.

3. فاعلية الحكومة (Government-Effectiveness) : وهي إتقاط تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية إلتزام الحكومة.

4. نوعية التنظيم (Regulatory-Quality) :وهي التقاط تصورات قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح سليمة من شأنها السماح وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وهذين المؤشرين السابقين يمثلان الجانب الإقتصادي.

5. سيادة القانون (Rule-of-Law): وهي التقاط تصورات مدى ثقة المتعاملين في الإلتزام بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية تنفيذ العقود، وحقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، وكذلك إلى احتمال حدوث الجرائم والعنف.

6. مكافحة الفساد (Control-of-Corruption) - هو التقاط تصورات مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك صغيرها وكبيرها من الفساد، فضلا عن "القبض" للدولة من قبل النخبة وأصحاب المصالح الخاصة. هذين المؤشرين الأخيرين يمثلان الجانب الإجتماعي<sup>47</sup>.

مصادر المؤشرات هي من سبعة وثلاثون مصدر فردي وإحدى وثلاثين مؤسسة مختلفة .ويتسم حساب درجة كل مؤشر من المؤشرات السابقة على مقياس من صفر (أقل ترتيب) إلى 200(أعلى ترتيب)، وبتجميع إجمالي الدرجات التي تحصل عليها الدولة في كافة المؤشرات يتم تحديد ترتيب الدولة بين دول العالم التي يشملها المؤشر.

<sup>47</sup> Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). Op.cit. p 4

## الحوكمة والكفاءة الإقتصادية

مع وصول الرئيس Reagan إلى إدارة الولايات المتحدة تضاعفت قوة الفكر الليبرالي الحالي. الوافد الجديد إلى البيت الأبيض أعلن أن قيم التنشئة الإجتماعية التابعة للبنك الدولي و أسس التنمية الشاملة ستبنى على النظام الرأسمالي، فعملية التعديل الهيكلي وتعزيز شروط المعلن عنها هي الشكل العام في كيفية إدارة الإقتصاد الكلي تقنيا عن طريق تعزيز إصلاح الدولة في بناء قدراتها مثل تكثيف وتعميم آليات إقتصاد السوق (الإقتصاد الليبرالي) ، تعزيز المنافسة في السوق ، التنظيم و التخطيط من قبل الدولة من أجل رفاهية المجتمع على المدى الطويل. مثال على ذلك إجماع واشنطن الذي نجم عنه التطبيق التدريجي في بعض المناطق المتسعة من العالم: تخفيض الفقر المستهدف ، مكافحة الفساد ، مواصلة تحرير التبادل التجاري في مجال السلع و عوامل الإنتاج مع اعتماد مبادئ المرونة في سوق العمل.

في التسعينات تم تعزيز آلية السوق و تدابير إجماع واشنطن من خلال الإصلاحات المؤسسية و الذي أثير في كتابات Stiglitz (1999،2002) بعنوان ( *Washington plus* ) و Rodrik (2005) بعنوان ( *consensus de Washington* ) و هذا المنطق من الإصلاحات أصبح قاسما مشتركا في عدة خطابات عن تطبيق مفهوم الحوكمة. لذا قام البنك الدولي عام 1992 بنشر كتيب تحت عنوان ( *Governance and development* ) ، وعاد إلى الموضوع عام (1994) وبعنوان ( *Governance, the World Bank Experience* ).

في عام 1992 أفاد رئيس البنك الدولي Preston أن وجود الحوكمة هو تكملة ضرورية لضمان جودة السياسات الإقتصادية. فالقطاع العام الكفاء و الإستقرار السياسي و تعزيز الشفافية هي أهم العناصر لفعالية أداء الأسواق والحكومات. ومن آثار تطبيق الحوكمة هي زيادة الإستثمارات في القطاعين العام والخاص ، تحسين نوعية البيئة الإستثمارية التي يجذبها الوكلاء الإقتصاديين من خلال إحترام سيادة القانون ، الحد من السلوك الإنتهازي و السلوك الريعي ، التحكم في الفساد وزيادة الحرية المدنية للمستثمرين . في قضايا التنمية قام البنك بصياغة قوانين حذرة تتوافق مع المواقف السياسية و الإيديولوجية لبعض الدول بهدف مساعدتها لتحسين أسس الحوكمة على المستوى التقني و الإنضباط في التسيير الفعال للموارد الإقتصادية<sup>48</sup>.

### 2.4.3 البعد السياسي و الإجتماعي للحوكمة

<sup>48</sup> Diarra, G., & Plane, P. (2012). La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance pp 52-53

في تقرير عام 1997 وعلى خلفية التغيرات العميقة في مفهوم الحوكمة ، كان المطلوب هو توحيد القطاع العام مع القطاع الخاص وتحسين صورة هذا الأخير و السيطرة على قوى المعارضة للقطاع الخاص مع إستقلال المحاكم وبشكل أعم الفصل بين السلطات التنفيذية ، التشريعية والقضائية. هذه الآليات من شأنها التحكم في الفساد.

تقرير البنك الدولي لسنة 1998 بعنوان (*assessing-aid*) يؤكد على تحسين نوعية الحوكمة في البلدان المتلقية للمساعدة الإنمائية و تحقق ذلك بعد نفس العام بإطلاق الإطار الشامل لعملية التنمية (*Comprehensive-Development-Framework*) والمؤشرات العالمية للحوكمة (*Worldwide-Governance-Indicators*) و إدماج أبعاد الحكم السياسي و الإجتماعي في السياسات القطرية والتقييم المؤسسي (*Country-Policy-and-Institutional-Assessment*) الذي يعتبر الأداة الأساسية في تخصيص موارد البنك الدولي.

في عام 1999 أطلق البنك الدولي مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تحت قيادة Kraayt و Kaufmann و Zoido-Lobaton (1999) وبعد ذلك تم إدماج البعد السياسي و الإجتماعي في مؤشرات الحوكمة (الحكم الراشد)

### 3.4.3 محاور البنك الدولي حول الحوكمة

برنامج «الحوكمة» للبنك الدولي ، هو عنصر جديد من الإصلاح الإقتصادي الناجح ويتمحور حول ثلاثة محاور أساسية :  
4. «الحوكمة الجيدة» تفترض وجود «الحوكمة السيئة» هي أساسا لتشخيص أوجه القصور في بعض الحكومات الغير القادرة على تحقيق أهداف الإستقرار السياسي والنمو . حسب Gaudin (1992) الحوكمة هي نهج يهدف إلى فرض إدارة صارمة و إستجابة لحل المشاكل التنفيذية في شؤون الإدارة العامة . هذا النهج يعطي الشرعية على مانحي الأموال (المقرضين) للتدخل السياسي (خارجي) في المجالات السياسية المحلية، لإجراء مراجعة شاملة لدور وهيكل الدولة كشرط لمنح قروض للبلد المعني. تهدف الحوكمة أيضا إلى ضمان تطابق أفضل بين الإدارات العامة و صنع القرار كآلية لفعالية السوق.

5. تنفيذ شرط تعزيز المشاركة الشعبية، تمكين أفراد المجتمع في تحقيق الأهداف الإنمائية الذي يعتبر أمر أساسي في إستراتيجية البنك الدولي لإزالة الحدود بين المجال العام و الخاص.

6. الحوكمة تتضمن الإدارة القطاعية (*sectoral management*) واللامركزية في حل المشاكل الإجتماعية ، هذا النهج من الحوكمة مبني على نمط المبادئ الإقتصادية ، رغبة في تقسيم العمل و توزيع السلطات لتوفير المزايا النسبية و وفورات

الحجم ، كل قطاع مطالب بتطبيق مجموعة من معايير التسيير الجيد أو طرق مستوحاة مباشرة من معايير حوكمة الشركات أو أفضل الممارسات التي تطبقها المؤسسات الاقتصادية<sup>49</sup>.

#### 4 الجانب النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الإستثمار الأجنبي المباشر (Foreign direct investment) هو واحد من العناصر التي تميز الإقتصاد العالمي في ثلاثين السنة الماضية حيث نمت الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف القطاعات على نحو متزايد وفي عدة بلدان لتوسيع أنشطتها في الخارج ، لأسباب تتعلق بالربح أو لأسباب إستراتيجية تقسم خطوط إنتاجها (سلاسل القيم) في العديد من البلدان . وتقريبا جميع الإقتصاديات تتنافس الآن على إستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات .

#### 1.4 الجانب الوصفي للإستثمار الأجنبي المباشر

##### 1.1.4 خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

يتم تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر كإستثمار يقوم به كيان مقيم في إقتصاد ما من أجل الحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر مع وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، أن يكون للمستثمر تأثير ملحوظ على إدارة الشركة التي تستفيد من الإستثمار المباشر وليس من الضروري أن يكون للمستثمر الأجنبي السيطرة المطلقة،

وفقا لمنظمة التعاون والتنمية (2008) ، المستثمر الأجنبي المباشر هو وحدة مؤسسية<sup>50</sup> مقيم في إقتصاد ما ، الذي إستحوذ بشكل مباشر أو غير مباشر على ما لا يقل عن 10٪ من حقوق التصويت في الشركة (المؤسسة) أو ما يعادلها من الأسهم مقيم في إقتصاد آخر. و يمكن للمستثمر المباشر الإنتماء إلى أي قطاع إقتصادي ويمكن أن يكون:

1. شخص طبيعي؛
2. مجموعة من الأفراد مرتبطين معا؛
3. شركة مدرجة أو غير مدمجة؛
4. مؤسسة عامة أو خاصة؛
5. مجموعة من الشركات المترابطة؛
6. منظمة إدارية العامة؛
7. عقار ، إئتمان أو منظمة إجتماعية أخرى أو أي مزيج من هذه الهياكل<sup>51</sup>.

<sup>49</sup> Mazalto, M. (2004). Op.cit p 25

<sup>50</sup> الوحدة المؤسسية هي كيان إقتصادي قادر من تلقاء نفسه في الحق على إمتلاك الأصول و تحمل الإلتزامات والانخراط في الأنشطة والمعاملات الإقتصادية مع كيانات أخرى.

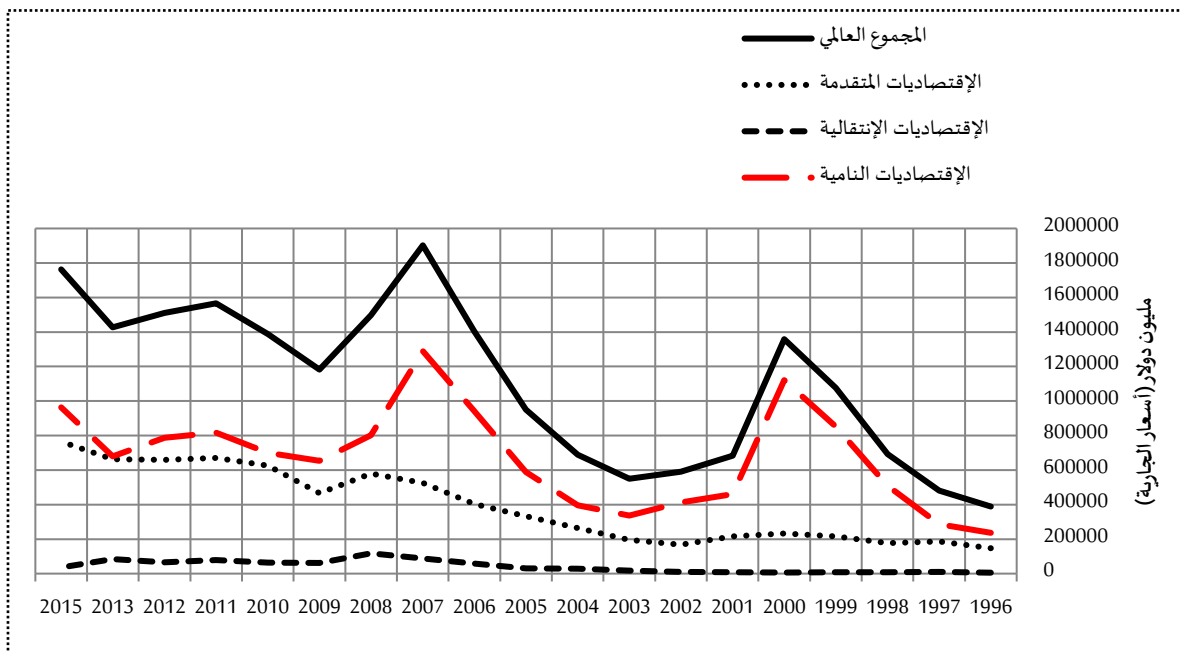
<sup>51</sup> OCDE. (2010). Définition De Référence De L'ocde Des Investissements Directs Internationaux. Organisation De Coopération Et De Développement Économiques

#### 2.1.4 التطور الزمني والمكاني للإستثمار الأجنبي المباشر

يرجع التطور التدريجي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي يعكس بطريقة أو بأخرى في تزايد الثقة بين بعض الدول المضيفة والمستثمرين الأجانب. أيضا يعتمد على مزايا وإستقرار البلدان المتلقية. إرتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بسرعة منذ عام 1980 مع تنوع بلدان المصدر موازية مع البلدان المستهدفة. في إطار إعادة التوزيع العالمي لأنشطة الإنتاج، شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إتجاهات جديدة مثل الأسواق الناشئة وبلدان شرق آسيا. أصبحت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أيضا وجهة جذابة للإستثمار الأجنبي المباشر مع الإستفادة من العضوية في الاتحاد الأوروبي، مع عرض هذه الدول العديد من الضمانات مثل الإستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي وإدخال الإصلاحات المؤسسية الملائمة وتنفيذ السياسات الإقتصادية المناسبة لجاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر. جوانب أخرى من رفع القيود وخصوصة مؤسسات القطاع العام الذي تجلى في إنسحاب الدولة من القطاع الإنتاجي، هي الأسباب التي أدت إلى زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج وخاصة فيما يتعلق بعمليات الإندماج والإستحواذ و الذي سجل تحديدا في قطاع الخدمات.

#### ✓ نمو وحجم الإستثمار الأجنبي المباشر الحالي

الشكل 3.1. التدفقات العالمية من الإستثمار الأجنبي المباشر



المراجع: قاعدة الأونكتاد لبيانات الإستثمار الأجنبي المباشر ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)).



تميزت موجة ثانية من إنتشار الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم في سنوات 1985 مع إطلاق الإستثمار الأوروبي خاصة الألماني و صعود الإقتصاد الياباني ، ويرجع ذلك إلى تطور في القطاعات الصناعية و تقدير عملة المارك والين بنسبة إلى الدولار. وقد تميز النصف الثاني من سنوات التسعينات 1990 في إرتفاع حاد في أسواق الأسهم الذي أدى إلى موجة كبيرة من عمليات الإندماج والاستحواذ.

في السنوات الأخيرة ومع ظهور الصين كظاهرة إقتصادية مثيرة للاهتمام من حيث جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر وتصنيفها كأول بلد مضيف في العالم النامي وقدر حجم تدفق إلى الصين بـ 129 مليار دولار حسب تقرير الأونكتاد لسنة 2015 ، في الآونة الأخيرة لاحظنا المزيد من زيادة التدفقات إلى جنوب شرق آسيا وخاصة الصين وهونج كونج الصين والهند أيضا<sup>52</sup>

#### ✓ نمو وحجم الإستثمار الأجنبي المباشر الحالي

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان هي الأكثر أهمية. حيث يتركز 55 % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة ، حصة البلدان النامية 45 % .الولايات المتحدة لوحده تملك ضعفي مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي.

إرتفع حجم التدفقات الداخلة من الإستثمار المباشر الأجنبي على الصعيد العالمي بمستوى 38 % ووصلت إلى 1.762.155 مليون دولار وهو أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009 (الشكل 3.1). وكان العامل الرئيسي وراء هذا النمو إلى تصاعد عمليات الدمج والتملك خارج الحدود التي بلغت قيمتها 721 بليون دولار في سنة 2015 مقابل 432 بليوناً في سنة 2014<sup>53</sup>.

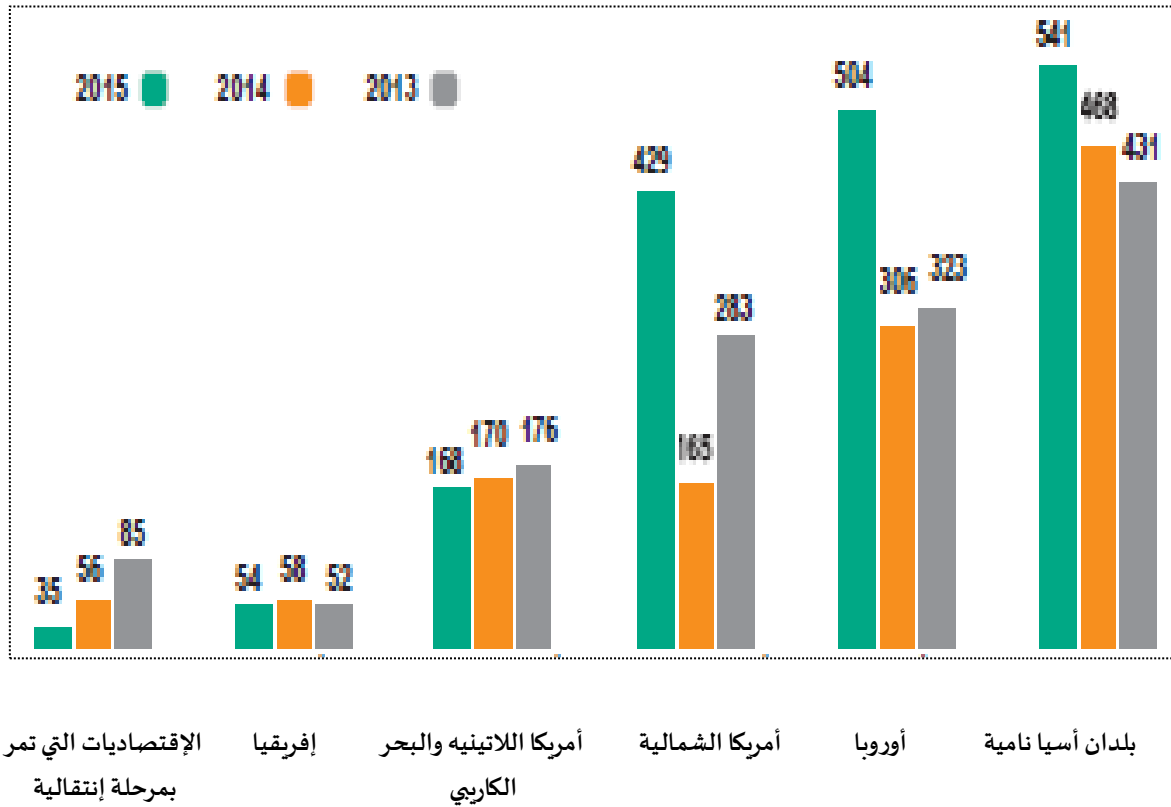
#### ✓ التوزيع الجغرافي الغير متكافئ للإستثمار الأجنبي المباشر

شهد الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة انتشاراً أوسع في عدة مناطق جغرافية ، على الرغم من ذلك يتركز نسبياً في عدد قليل من البلدان النامية، حيث مخزون هذه الاستثمارات يشهد نمواً كبيراً في العالم وخاصة الدول الناشئة ، التي تشهد زيادات كبيرة في حجم هذه التدفقات من الإستثمار الأجنبي.

<sup>52</sup> Thaalbi, I. (2013). Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie p 42-43

<sup>53</sup> الأونكتاد. (2016). تقرير الإستثمار العالمي. نيويورك و جنيف : الأونكتاد ص 3

الشكل 4.1. تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المنطقة



المراجع: تقرير 2016 قاعدة الأونكتاد لبيانات الإستثمار الأجنبي المباشر ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics))

تضاعفت التدفقات الداخلة من الإستثمار الأجنبي المباشر لصالح البلدان المتقدمة بنسبة 45% حيث إنتقلت من 522 بليون دولار من عام 2014 إلى 962 بليون دولار لعام 2015 ، أما فيما يخص البلدان النامية ومنها الناشئة خاصة تضاعفت التدفقات بنسبة 9% ولا تزال منطقة بلدان آسيا تصدر قائمة المناطق المتلقية بتدفق يفوق نصف تريليون دولار ، و الإتجاه السائد على مدى عشرين سنة بداية من سنة 1996<sup>54</sup> كانت مناطق البلدان النامية هي المتلقي الرئيسي على الصعيد العالمي الشكل (4.1).<sup>55</sup>

وحسب خبراء الإستثمار في الأونكتاد (unctad) أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم قد تستمر في الزيادة في المجموعات الثلاث من البلدان وهي البلدان المتقدمة ، البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية (أوروبا الجنوبية الشرقية ورابطة الدول المستقلة).

### 3.1.4 أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

<sup>54</sup> إختارنا سنة أساس 1996 وذلك تبعاً للحدود الزمنية المختارة للدراسة وهي السنة التي كان فيها أول إصدار لقاعدة البيانات لمؤشرات الحكومة العالمية.

<sup>55</sup> الأونكتاد. (2016). تقرير الإستثمار العالمي. نيويورك و جنيف: الأونكتاد ص 1

من أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر هو إنشاء إستثمارات جديدة أو خلق إستثمار (Greenfield Investment) أو تغيير وضع الملكية القائمة من خلال عمليات الدمج والإستحواذ. . وهكذا يمكن أن يؤخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أنواع ( الشكل(5.1) وهي:

- ❖ إنشاء فروع.
  - ❖ عمليات الإندماج والاستحواذ.
  - ❖ المشاريع المشتركة.
  - ❖ الأنواع الجديدة .
- ✓ إنشاء فروع (Greenfield)

هو إنشاء إستثمار من العدم أو القول بخلق وحدات إنتاج جديدة أو مصانع مملوكة في الخارج 100٪ من قبل الشركة الأم ، هذا النوع هو المفضل لدى المستثمرين الأجانب مقارنة مع أنواع أخرى من الإستثمارات ، إن خلق فروع للشركة الأم يمنحها عدة مزايا منها ضمان أقصى قدر من السيطرة ، الإحتفاظ بالخبرة التكنولوجية داخل الفروع مما يحد من احتمال نقل غير مرغوب فيه للتكنولوجيا لمستثمرين آخرين<sup>56</sup>.

#### ✓ عمليات الدمج والإستحواذ (Mergers & Acquisitions)

مصطلح الإستحواذ و الإندماج يعني عمليات النمو الخارجية التي تسيطر فيها الشركة الأجنبية على شركة أخرى من خلال دمج 50 % على الأقل من رأسمالها.

إن عمليات الدمج والإستحواذ يمنح الشركة الأم عدة مزايا والمستثمر يتوقع العديد من الآثار الإيجابية بما في ذلك:

❖ **تعزيز الوضع التنافسي**، عمليات الدمج والإستحواذ هي وسيلة للحصول على حصة كبيرة من السوق الإقليمي

أو العالمي. من خلال شراء حصة الشركة المدمجة في السوق و الإستحواذ على خبرتها و مكتسباتها التكنولوجية والمزايا

الخاصة بها ؛

<sup>56</sup> Titem, K. C. (2012). Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie p 14

❖ **مدة الإستجابة** ، تتميز عمليات الدمج والإستحواذ في تسريع حالة المنافسة التي تميز بعض الأسواق المركزة بوضع خيارات إستراتيجية للشركة و ردود فعل في وقت قصير ، بالتالي عمليات الدمج والاستحواذ هي أسرع وسيلة لإختراق السوق وإغتنام فرص التوطين (Implantation)؛

❖ **إنخفاض التكاليف** ، زيادة حجم الشركة يسمح بخفض التكاليف من خلال وفورات الحجم الكبير لعملية

الإنتاج<sup>57</sup>.

### ✓ المشروع المشترك (Joint venture)

المشروع المشترك هو ترتيب تعاوني بين اثنين أو أكثر من شركة لتحقيق هدف معين أو للمشاركة في مشروع جديد والذي قد يكون أكثر نجاحا نتيجة تجميع مواردهم أو مكتسباتهم التكنولوجية، من صفات هذا النوع هو تنوع المخاطر الذي يقلل من حالة الإفلاس أو الفشل ، مما يمكن المشتركين المضي قدما في المشروع لأن تحمل المخاطر من طرف واحد قد يفضي إلى إلغاء التوسع في الإستثمار<sup>58</sup>.

هذا النوع من الإستثمار هو أمريكي الأصل أستخدم في إدارة الأعمال الدولية على نطاق واسع وفي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية وعلى وجه الخصوص في صناعة الطائرات حيث نطاق التعاون التجاري الدولي فيها كبير. المشروع المشترك يسهل عملية إختراق الأسواق الجديدة من خلال شركاء المحليين لأن الحصول على معلومات السوق يكون سهلا من خلال شريك محلي.

تميزت هذه الإستثمارات الأجنبية في البلدان النامية من خلال التعاون مع شريك محلي أو مع هيئة عامة في الصناعات التي يُلتمس فيها إحتكار تلك الدولة. من مزايا هذا النوع أن المستثمر الأجنبي يكون قادر على المشاركة في الأرباح الإحتكارية ، ميزة أخرى مثل مسائل التخليص الجمركي وتصاريح التصدير وغيرها من المسائل الإدارية التي تتم بسلاسة مما يساعد على سيرورة العمل ، إن العضوية المستمرة لممثلي الدولة في إجتماعات مجلس الإدارة المُشترك سوف يوفر الوسائل الكافية لتأمين سير سياسة المشروع المشترك الناجح.

<sup>57</sup> Titem, K. C. (2012). Op.cit p 15

<sup>58</sup> Sornarajah, M. (2010). The international law on foreign investment p 116

في الدول الإشتراكية تتميز المشروعات المشتركة مع هيئة حكومية بإصدار تشريعات خاصة ترخص للمستثمرين الأجانب بالإستثمار في القطاعات الحيوية للإقتصاد ، هذا الوضع مماثل في الدول النامية التي لديها إقتصاديات مختلطة<sup>59</sup>.

### ✓ إتفاقية تقاسم الإنتاج (The- production-sharing -agreement)

تميزت صناعة النفط سابقا بما يسمى إتفاق الإمتياز الذي تبين أن له أثر سلبي على مداخيل البلد المضيف من خلال إقتصاره على عائدات النفط المصدر. لذا سعت الدول المنتجة للنفط مزيدا من السيطرة على هذه الصناعة بالإستحداث الإتفاق الجديد الذي يسمى إتفاقية تقاسم الإنتاج (The-production-sharing-agreement) و الذي حل محل إتفاقية الإمتياز .

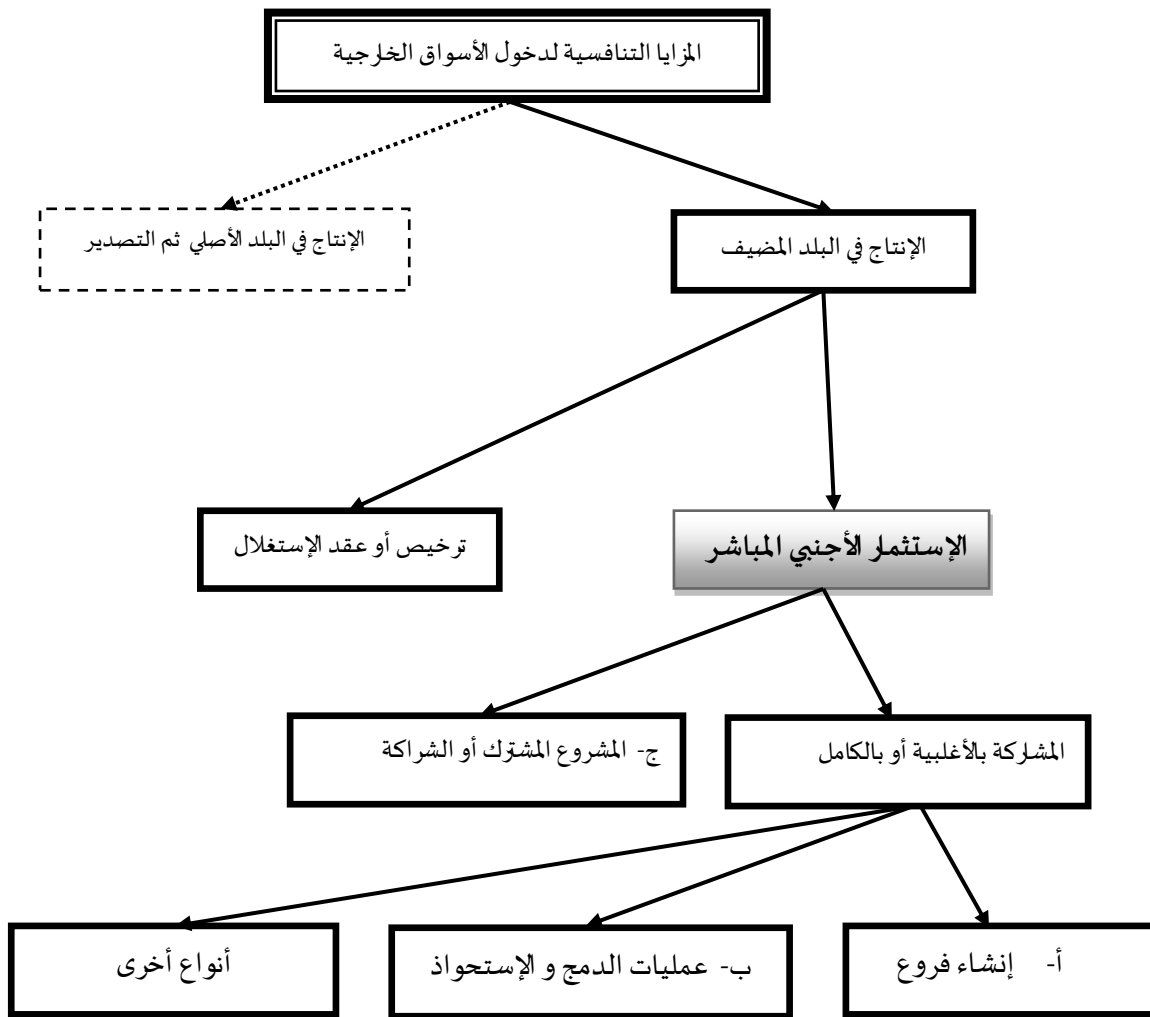
تستند إتفاقية تقاسم الإنتاج على مفهوم أن ملكية النفط هي ملكية دائمة للدولة وأن لها حق التصرف فيها إنعكاسا لمبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، أما مخاطر التنقيب عن النفط تتحمله الشركة الأجنبية أو الذي حصل على ترخيص التنقيب في موقع لليابسة أو في البحر حيث هناك إحتمال العثور على النفط. عندما يتم العثور على النفط فالشركة الأجنبية تقوم بإستخراج النفط وتمنح نسبة معينة منه للدولة بحيث تسترد نفقات الإستكشاف مع ضمان ربح معقول (مثل قاعدة 51/49 المعتمدة في الجزائر) ، النسبة المئوية المتفق عليها الممنوحة للشركة الأجنبية تخفض تدريجيا في حين إسترداد النفقات عن طريق البيع حتى يتم أخذ المشروع في نهاية الأمر كله من جانب شركة النفط الحكومية.

تحتفظ الدولة بملكية النفط رهنا بحق الشركة الأجنبية لحصتها من الإنتاج. عادة ما يكون هناك بند للإدارة المشتركة للمشروع مع شركة النفط الحكومية. كل إتفاق مشروع مشترك وإتفاق لتقاسم الإنتاج والتقنيات القانونية التي تثبت أن للدولة المضيفة سلطتها على الإستثمارات الواردة<sup>60</sup>

<sup>59</sup> Sornarajah, M. (2010). The international law on foreign investment p 117

<sup>60</sup> Sornarajah, M. (2010). op.cit p 118

الشكل 5.1. أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر



المراجع : Mohamad Yasser El hassan L'investissement direct étranger et son dynamisme pour l'économie nationale du pays d'accueil : ص 15

4.1.4 أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

✓ الطبيعة الأفقية للإستثمار الأجنبي المباشر

حسب Markusen (1984) و Brainard (1997) النماذج الأفقية للإستثمار الأجنبي المباشر هي بدائل للتجارة الخارجية عندما تكون الدول متماثلة من حيث حجم والتكنولوجيا ومدخلات عوامل الإنتاج ، مع ذلك لا يقتصر سلوك الشركات على خيار تصدير بل إنشاء فرع أو شركة تابعة في الأسواق الخارجية. و بمعنى آخر هو الإستثمار الذي يؤدي إلى تكرار بسيط من الشركة في إنتاج نفس السلعة في العديد من البلدان<sup>61</sup>.

<sup>61</sup> Chiappini, R. (2013). Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation p 7

### ✓ الطبيعة العمودية للإستثمار الأجنبي المباشر

أكدت النظريات الجديدة للتجارة العالمية أن عملية الإنتاج يمكن تقسيمها إلى عدة مراحل تقوم أساسا على الطبيعة العمودية للإستثمار الأجنبي المباشر و على إستراتيجية التجارة بين الفروع للشركات المتعددة الجنسيات. حسب Helpman (1984) ثم Helpman و Krugman (1985) الإختلافات في العوامل الإنتاج ( رأس المال والعمل) و المزايا النسبية للبلدان تلعب دورا هاما في تفسير الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي وتحفز على إختيار موقع الإنتاج الذي تتميز بتكاليف نسبية منخفضة لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية، بعد ذلك تزيد التدفقات التجارية للمنتجات النهائية من الفروع نحو الشركة الأم ونقل يكون بين الفروع بشكل عمودي. إن تنوع المزايا النسبية يكسب الشركة القدرة التنافسية من خلال تقسيم عملية الإنتاج بما يسمى سلسلة القيمة في الأنشطة المختلفة وتحديد موقع كل مرحلة إنتاج في بلد أجنبي معين الذي يقدم أفضل ظروف الإنتاج، بدءا من إستخراج المادة الأولية إلى غاية المنتج النهائي<sup>62</sup>.

#### 5.1.4 طرق قياس الإستثمار الأجنبي المباشر

### ✓ مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر

هو التقدير الإجمالي لقيمة رأس المال المستثمر في بلد و وقت معين ، هناك نوعان من هذه المخزونات، أولا المخزون الوارد و يمثل القيمة الإجمالية لرأس المال الأجنبي في بلد معين (الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل)، ثانيا المخزون الخارج هي القيمة الإجمالية لرأس المال الوطني الخارج إلى بلد آخر لوقت معين (الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج).

### ✓ تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل في مجموع العناصر التالية:

- ❖ صافي تدفقات رأس المال المقدم من قبل المستثمر المباشر في شكل شراء أو في شكل أسهم ، أوراق المالية ، زيادة في رأس المال أو إنشاء مؤسسة؛
- ❖ صافي القروض ، بما في ذلك القروض قصيرة الأجل و المسبقات الممنوحة من الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها؛
- ❖ الأرباح المحتجزة (التي أعيد إستثمارها).

<sup>62</sup> Chiappini, R. (2013). Op.cit p 10

## 2.4 نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

### 1.2.4 نظرية التجارة الدولية

#### ✓ نظرية الميزة النسبية ونموذج Heckscher و Ohlin

تتألف نظرية التجارة الدولية من نموذجين : نموذج الميزة النسبية لـ Ricardo ونموذج Heckscher و Ohlin ، يفترض Ricardo (1817) أن بلد ما يتخصص في إنتاج وتصدير سلعة التي يتميز بها من حيث التكلفة النسبية و إستيراد السلعة التي ميزة تكلفتها أقل من بلد آخر و التي لا تملك عوامل إنتاجها. وبناء على هذا الإطار النظري قام Heckscher و Ohlin (1933) ببناء نظريتهم في أن التجارة بين الدول مرتبطة على "وفرة" و "ندرة" عوامل الإنتاج مثل رأس المال و الأرض والعمل. ومن وجهة النظر هذه فإن البلدان تنتج وتصدر المنتجات وفيرة عوامل الإنتاج محليا و تستورد المنتجات التي عوامل إنتاجها نادرة محليا. ووفقا لمفهوم نظرية الإستثمار الأجنبي المباشر الذي هو عامل من عوامل الإنتاج مثل رأس المال فإنه ينتقل من الدول وفيرة عوامل الإنتاج إلى البلدان نادرة عوامل الإنتاج.

لكن لقيت النظرية عدة إنتقادات منها لغز Leontief الذي يشكك في واقعية النظرية مدعيا أن إفتراضات نظرية Heckscher و Ohlin تم تبسيطها. إختبر Leontief هذه النظرية على التجارة الأمريكية في عام 1974. في ذلك الوقت كانت عوامل الإنتاج الولايات المتحدة وفيرة رأس المال و منخفضة عنصر العمل. لكن النتائج التجريبية بينت أن الولايات المتحدة تصدر المنتجات كثيفة العمالة و تستورد المنتجات كثيفة رأس المال. فبين أن الوفرة والندرة ليس المعيار الوحيد لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>63</sup>.

#### ✓ نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج تفسر حركة الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مراحل حياة المنتج، ووفقا لـ Vernon

(1966)، هناك ثلاث مراحل من دورة حياة المنتج وهي:

النمو: الشركات تستفيد من التكنولوجيات الجديدة والبحث والتطوير (R&D)، تبدأ في إنتاج المنتجات جديدة ، الطلب على المنتجات الجديدة يبدأ أولا في البلد الأم والشركات تزيد من إنتاجها لغرض تغطية و إرضاء إحتياجات الإستهلاك المحلي.

<sup>63</sup> Ahmed, M. (2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries p 55



**النضج :** تبدأ الشركات في تصدير هذه المنتجات الجديدة إلى دول يتماثل الدخل الفردي و السلوك الإستهلاكي لأفرادها مع البلد الأصلي للمنتج ، هذه الدول تبدأ في تقليد وصنع هذه المنتجات مما يفضي إلى خلق المنافسة السعرية التي تشجع الشركات في البلد الأصل للإستثمار في البلدان منخفضة التكلفة ، وتسعى إنخفاض تكاليف الإنتاج لهذه الشركات الأجنبية في الحفاظ و السيطرة على السوق.

**التراجع:** سوف تبدأ الشركات في إبتكار منتج جديد أو طرق إنتاج جديدة بسبب فقدان مزاياها في إنتاج المنتج الراجع إلى المنافسة السعرية مع شركات أجنبية أخرى.

وفقا لهذه المراحل يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة معينة عندما تكون الشركة متفوقة ، بمعنى آخر في المراحل المبكرة من دورة حياة المنتج ، يأخذ شكل الإستثمار الموجه نحو السوق المحلي حيث الاستهلاك المحلي هو الهدف وقد يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر شكل الإستثمار الموجه نحو التصدير عندما يصبح التصدير إلى البلدان الأجنبية هو الهدف. ينظر بعض الباحثين إلى هذه النظرية بأنها أول محاولة لشرح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات من خلال التفاعل بين التكنولوجيا و الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة<sup>64</sup>

#### 2.2.4 النظرية الجديدة للتجارة الدولية

وضع Krugman (1970-1980) في أواخر السبعينات من القرن الماضي النظرية الجديدة للتجارة الدولية بشكل ينتقد فيه النظريات الكلاسيكية للتجارة الحرة. شكك أنصار هذه النظرية الجديدة على الأثار الإيجابية للتجارة الحرة على الصناعات الناشئة. الحجة في الواقع تطلبت وضع تدابير الحماية للحفاظ على صناعات إستراتيجية لفترة معينة حتى تتمكن هذه الصناعات من قيادة الأسواق الوطنية ثم الإستثمار دوليا. وخير دليل على هذه النظرية الدول الآسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان اللذان حافظا على الشركات المثالية من صناعات محددة على إختراق الأسواق الدولية ، لذا أصبحا من الدول الصناعية الكبرى<sup>65</sup>.

أيضا كل من Helpman (1984) و Markusen (2002) تقدما بنموذج يشرح الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات. حيث المستثمرين الأجانب يقررون الإستثمار في موقع ما على أساس المقارنة بين ميزة التركيز على

<sup>64</sup> Ahmed, M. (2017). Op.cit p 58

<sup>65</sup> Dima, S. C. (2010). From International Trade to Firm Internationalization p 60

الإنتاج من أجل تحقيق و وفورات الحجم وتخفيض في التكاليف التجارية الناجمة عن إنتاج السلع في بلدان المختلفة و بالقرب من السوق المحلية ، كانت هذه الفكرة هي المسؤولة عن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين: الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والرأسي<sup>66</sup>.

#### 3.2.4 نظرية الجغر فيا الإقتصادية الجديدة

تهتم نظرية الجغرافيا الإقتصادية الجديدة (New Economic Geography) بشكل خاص على دور إقتصاديات التكتل و تفسير تركيز النشاط الإقتصادي في فضاء جغرافي. كانت مساهمات Marshall (1920) ، Krugman (1992)، و Venables (1995) و Venables (1996) في وضع أسس للنظرية .

طرحت فكرة في أن عالم اليوم يتميز بالمنافسة غير الكاملة (الإحتكار) و زيادة عائدات الحجم و التجارة المكلفة أدى إلى خلق أنظمة من الحوافز في هذه المناطق الجغرافية لجذب الشركات وأن النمو الذاتي لهذه المناطق هو أساس إختيار هذه المواقع . في هذا السياق توفر عوامل الإنتاج و زيادة الطلب الراجع إلى إنخفاض التكلفة (إقتصاديات الحجم) هي أمور حاسمة في تحديد التركيز المكاني للشركات<sup>67</sup>.

#### 4.2.4 نظرية الإحجام عن المخاطرة

تعتبر نظرية الإحجام عن المخاطرة (The Risk Aversion Theory) وسيلة فعالة لتحقيق الإستقرار في أرباح الشركات و الحد من مخاطر التقلبات في الأعمال. و إستنادا إلى مفاهيم المخاطر والعوائد والخصائص الرئيسية للإستثمار ، أساس هذا النهج هو التنوع الذي يبقى الإستراتيجية الأكثر فعالية للحد من الخسارة. وهكذا الإستثمار المباشر في الخارج يُمكن الشركات من زيادة أرباحها و تقليل مخاطر خسارتها من خلال تنوع أنشطتها في إقامة المشاريع في العديد من البلدان. وتم تباينها في النظريتين التاليتين :

#### ✓ نظرية مخاطر الصرف الأجنبي

هذه النظرية تفسر عملية تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الأسواق المالية ووجود عدة مناطق نقدية. الشركات المتعددة الجنسيات تستفيد من التفاوت في أسعار الصرف حيث يصبح سوق المال عنصرا محددًا لقرار تموقع الشركة و التي تعكس مستوى التبادل والتنوع.، إذا كان أصل الشركة المتعددة الجنسيات من منطقة ذات عملة قوية يعتبر

<sup>66</sup> Popovic, O. C., & Călin, A. C. (2014). FDI theories. A location-based approach p 12

<sup>67</sup> Casi, L., & Resmini, L. (2010). Evidence on the determinants of foreign direct investment p 100

ميزة نسبية لها و العكس ينخفض الإستثمار في منطقة ذات عملة ضعيفة . مع ذلك لا يزال سوق المال معيارا محفزا للإستثمار الأجنبي المباشر وليس عاملا حاسما في قرار الشركة في الإستثمار في الخارج ، إذن سعر الصرف ليس وحده بمثابة معيار لإختيار موقع الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>68</sup>..

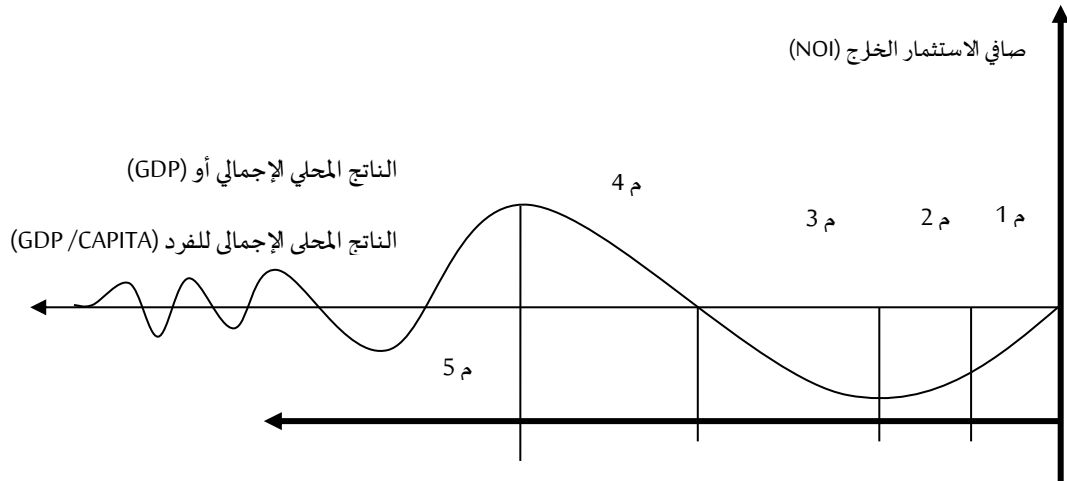
### ✓ نظرية المحفظة المالية

قدمت نظرية المحفظة المالية لأول مرة من طرف Iversen (1935) الذي يفترض أنه في ظل ظروف معينة، مثل عدم وجود خطر والحواجز ، تتحرك رؤوس الأموال من البلدان ذات سعر الفائدة منخفض إلى بلدان ذات سعر الفائدة مرتفع سعيا للحصول على معدل عائد أعلى<sup>69</sup>.

تؤكد نظرية المحفظة المالية على أهمية الأسواق المالية في قرار الإستثمار الأجنبي المباشر كعامل يعزز عملية تنويع أصول الشركة للحد من المخاطر المالية. مع ذلك هذه النظرية تشرح جزئيا تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وفي الفهم الأفضل لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات في تعاملها مع المخاطر المالية<sup>70</sup>.

### 5.2.4 نظرية مسار تنمية الإستثمار

#### الشكل 6.1. نمط مسار تنمية الإستثمار



Fonseca, M., & al, a. (2016). Outward FDI and sustainable trade balance path p 06: المرجع

<sup>68</sup> Ouguenoune, H. (2014). La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie p36-37

<sup>69</sup> Ahmed, M. (2017). Op.cit p 56

<sup>70</sup> Ouguenoune, H. (2014). Op.cit p37

قدمت نظرية مسار تنمية الإستثمار (Investment development path) في الأصل من قبل Dunning (1981) وبعدها تلقت مساهمات من نفس المؤلف و مؤلفين آخرين مثل Dunning 1997، 1993، 1988، 1986؛ و Durán؛ 1996 Narula و Úbeda، 2005، 2001 . وفقا لهذا النهج النظري ، قام Dunning (1981) بفحص العلاقة بين صافي الإستثمار الخارج<sup>71</sup> (NOI) ونصيب الفرد من إجمالي الإنتاج المحلي في 67 دولة ما بين 1967 و 1978 .

تستمد النظرية من الفرضية الرئيسية بأن مع تطور بلد ما ، التغيير الهيكلي يحدث في الظروف التي تواجهها الشركات المحلية و الأجنبية التي تؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة و التي بدورها تؤدي إلى تغيير الهيكل الإقتصادي للبلد<sup>72</sup> .

كما هو مبين في الشكل (6.1) ، نظرية مسار تنمية الإستثمار تفرض ان هناك خمس مراحل :

**المرحلة الأولى (م1)** تصف خصائص البلدان الأقل نموا ، التي تواجه موقفا سلبيا من صافي الإستثمار الأجنبي المباشر ، لأن المزايا الموقعية للبلد غير جذابة مثل إنخفاض الدخل الفردي ، ضعف البنية الأساسية البشرية والمالية أو عدم الإستقرار الإقتصادي و السياسي في حين أن معظم هذه البلدان مداخلها من الموارد الطبيعية. يفترض أن تكون حالة الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه المرحلة محدودة في كلا الاتجاهين الداخل والخارج ، أيضا الشركات الأجنبية تميل إلى تبني خيار التصدير إلى هذه الدول لتجنب المخاطر.

**المرحلة الثانية (م2)** هي التطور الطبيعي للمرحلة الأولى، هناك إنخفاض في صافي الإستثمار الأجنبي المباشر ( NOI) بسبب زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل حتى أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب التحسن في المزايا الموقعية للبلد ، خاصة في قطاع الموارد الطبيعية أو في الصناعات كثيفة رأس المال المادي ورأس المال البشري الغير مؤهل . في حين لا يزال الإستثمار الخارج منخفض أو لا يذكر.

**المرحلة الثالثة (م3)** تشمل هذه المرحلة بما يسمى البلدان الناشئة. تتميز بنمو صافي الإستثمار الأجنبي المباشر (NOI) وذلك بسبب زيادة معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج وتباطؤ تدريجي في الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل، تطوير المزايا الموقعية للبلد مثل زيادة في نصيب الفرد من الدخل ، تطوير الصناعة وتزايد الإنفاق على البحث والتطوير جنبا إلى جنب مع تزايد مهارات العمل المحلية و تطور الشركات المحلية ، أيضا تتميز هذه المرحلة في التآكل النسبي للأنشطة كثيفة العمالة و التحول إلى زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية (إختراق أو الوصول إلى الأسواق

<sup>71</sup> صافي الاستثمار الخارج = الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج - الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل

<sup>72</sup> Fonseca, M., Mendonça, A., & Passos, J. (2016). Outward FDI and sustainable trade balance path p 6

/البحث عن الكفاءة). كما أن الإستثمار المباشر الخارج مهم جدا من أجل إستكشاف أسواق أخرى وبناء منصات التصدير إلى مناطق أخرى و من أجل الحصول على القدرات والأصول.

المرحلة الرابعة (4م) تتميز بتحول صافي الإستثمار الأجنبي المباشر (NOI) إلى الموقف الإيجابي أي تجاوز مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل، الراجع إلى تطورات جديدة في المزايا الموقعية من تعزيز تنمية الشركات المحلية وذلك بفضل وفرة الموارد الطبيعية والتكلفة المنخفضة نسبيا للعمالة، الذي يشجع الشركات المحلية على عولمة وتوسيع أنشطتها. هذه الزيادة في الإستثمارات في الخارج هي بدافع البحث عن الأسواق الجديدة والبحث عن قوة العمل الرخيصة و إلتماس الكفاءة (efficiency-seeking-FDI) في البلدان الواقعة في المراحل الدنيا من النمو. أيضا الإستحواذ على الأصول الإستراتيجية (strategic-asset-seeking-FDI) في البلدان المتقدمة<sup>73</sup>.

المرحلة الخامسة (5م) في هذه المرحلة صافي الإستثمار الأجنبي المباشر يتذبذب حول قيمة صفر (الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل يساوي الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج)، هذه المرحلة تقدم تفسيراً لحالة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة (مثل الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة واليابان). إختتم Dunning و Narula (1996) أن الإقتصاد العالمي المتزايد وعدم وضوح عمل الشركات الأجنبية تغير نمط مسار تنمية الإستثمار إلى حد كبير<sup>74</sup>.

#### 6.2.4 النظرية الإنتقائية

وضع البروفيسور Dunning النظرية الإنتقائية لأول مرة سنة 1977 وأدرجت في عدد من المطبوعات وذلك أساسا في سنوات 1979؛ 1989؛ 1993. النظرية هي مزيج من ثلاث نظريات مختلفة (نظرية الميزة النسبية، نظرية الموقع ونظرية التدويل) (نموذج Ownership Location Internalisation) مختلفة تفسر الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

#### 1. مزايا الملكية (from Ownership advantages):

هي المزايا التي تمتلكها الشركات المتعددة الجنسيات من الأصول الملموسة و الغير الملموسة التي يتم نقلها داخل الشركة بتكاليف منخفضة مما يؤدي إلى إرتفاع المداخيل و تخفيض التكاليف.

<sup>73</sup> Fonseca, M., Mendonça, A., & Passos, J. (2016). Outward FDI and sustainable trade balance path p 7

<sup>74</sup> Fonseca, M., Mendonça, A., & Passos, J. (2016). Op.cit p 8

الإستثمارات التي تقوم بها الشركات العابرة للحدود في مختلف البلدان تواجه تكاليف إضافية وبالتالي لدخول إلى الأسواق الخارجية بنجاح تستخدم الشركة بعض الخصائص التي من شأنها أن تخفض تكاليف التشغيل على الأسواق الخارجية. لكل شركة لديها مزايا خاصة بها (صلاحيات الملكية أو فوائد محددة) تستخدمها في الخارج مما يؤدي إلى ارتفاع هامش الربحية و بأقل تكلفة حدية عن المنافسين الآخرين.

هناك ثلاثة أنواع من المزايا :

- ❖ المزايا الاحتكارية في شكل إمتياز للدخول إلى الأسواق من خلال ملكية الموارد الطبيعية ، براءات الاختراع والعلامات التجارية الحصرية ؛
- ❖ المزايا التكنولوجية و المعرفية ، تعرف بأنها مجموع أنشطة الإبتكارات التي تستخدمها الشركة؛
- ❖ إقتصاديات الحجم الكبير ، وفورات الحجم و زيادة الوصول إلى رؤوس الأموال<sup>75</sup> .

## 2. مزايا الموقع (from Location)

عندما يتحقق الشرط الأول ، من الأجدى للشركة التي تمتلك مزايا الملكية أن تستخدمها في حد ذاتها بدلا من بيعها أو تأجيرها لشركات أجنبية. مزايا الموقع تعتبر من العوامل الرئيسية لتحديد البلدان المضيفة التي تختارها الشركات العابرة للحدود لأنشطتها.

المزايا الخاصة بكل بلد يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات :

- ❖ المزايا الإقتصادية : العوامل الكمية والنوعية للإنتاج ، وتكاليف النقل و الإتصالات ، وحجم السوق . الخ؛
- ❖ مزايا سياسية : السياسات الحكومية العامة والمحددة التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ❖ المزايا الإجتماعية : تتحدد وفق المسافة بين البلد المضيف و موطن المستثمر لأن كل ما زادت المسافة زاد الإختلاف في اللغة والثقافة بالإستثناء المستعمرات سابقا ، التنوع الثقافي ، الإيديولوجية و الموقف إتجاه الغرباء... الخ

## 3. مزايا التدويل (from Internalisation)

بفرض إستيفاء الشرط الأول والثاني ، يعتبر مريحا للشركة إستخدام هذه المزايا خارج بلد الأصل هذه الخاصية الثالثة من نموذج الإنتقائي تقدم إطارا لتقييم الطرق المختلفة التي تستغل الشركة سلطاتها من بيع السلع و الخدمات

<sup>75</sup> Denisia, v. (2010). Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories p 57

وتنفيذ الإتفاقات التي وقعها. كما أن فوائد تدويل السوق عبر الحدود يحفز الشركة للدخول في الإنتاج الأجنبي بدلا من تقديم هذا الحق بموجب ترخيص أو حق إمتياز.

التشغيل الفعال لهذه الأصول غالبا ما يتطلب على الشركة تدويل (Internalisation) عملياتها من خلال تأسيس شركات تابعة (فرع) في الخارج في شكل التكامل الرأسي، بدلا من إعطاء التراخيص للشركات المحلية التي ستزيد من تكاليف المعاملات نسبيا.

معلومات OLI للنموذج الإنتقائي تختلف من شركة إلى أخرى وتعتمد على السياق والخصائص الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية للبلد المضيف ، بالتالي فإن أهداف وإستراتيجيات الشركات و حجم ونمط الإنتاج سيتوقف على التحديات والفرص التي تقدمها هذه البلدان<sup>76</sup>.

#### 7.2.4 مصفوفة Rugman

قام Rugman بتطوير مصفوفة كإطار مفاهيمي لشرح تطور الإستثمار الأجنبي المباشر لسنوات (1980:1988) و Booth؛ Lecraw؛ Rugman (1985). و يشير الأساس النظري إلى التفريق بين المزايا الخاصة للشركة (firm specific advantages) كمحدد للقرار الإداري و المزايا الخاصة للبلد (country-specific advantages) بإعتبارها محددات لبيئة عمل هذه الشركات<sup>77</sup>.

#### الشكل 7.1. مصفوفة (CSA / FSA)

المزايا الخاصة بشركة FSA

قوة	ضعف	
قوة	1خ	المزايا الخاصة للبلد CSA
3خ		
4خ	2خ	ضعف

المرجع 03 p (2016). The limits of firm-level Hillemann, J., & Gestrin, M.

<sup>76</sup> Denisia, v. (2010). op.cit pp 57-58

<sup>77</sup> Hillemann, J., & Gestrin, M. (2016). The limits of firm-level globalization: Revisiting the FSA/CSA matrix pp 2-3

نقطة انطلاق هذه النظرية هو أن الشركات المتعددة الجنسيات تستثمر في الخارج للمزيد من التوسع و الإستفادة من المزايا الخاصة بها و المصنوفة لديها بعدين أساسيين :

1. البعد الأول هو المزايا الخاصة بشركة هذا الشكل من المزايا هو من المزايا التنافسية للمؤسسة وتتمثل في الملكية، التطور التكنولوجي ، مستوى الدراية أو المعرفة (the know-how level)، القدرات التسويقية والقدرات الإدارية لها؛
2. البعد الثاني هو المزايا الخاصة للبلد و التي تشمل الموارد الطبيعية ، نوعية سوق العمل والخصائص المؤسسية أو السياسات العمومية المخصصة لبيئة العمل الجاذبة للإستثمارات . فدراسة خصائص البلد المضيف أمر أساسي في تنفيذ إستراتيجيات التدويل<sup>78</sup>.

إن شركة متعددة الجنسيات تبني قرار إستثماراتها بعد تحليل نقاط الضعف والقوة للبعدين في داخل المصنوفة على المقارنة بين البلدان المضيفة ضد بعضها البعض ومن الشركة ضد منافسها. الشكل (7.1) يبين الطرق المختلفة لشرح التنبؤ أو يصف التنظيم الأمثل من الشركات المتعددة الجنسيات للعمليات الدولية.

في الخانة 1 ، محددات البلد هي التي تشرح قرار الشركة متعددة الجنسية لعملية التدويل (internationalization) ونقل الإنتاج إلى البلد الأجنبي. مثال على ذلك قرارات التوسع لإلتماس الموارد الطبيعية (natural-resource-seeking) واليد العاملة المنخفضة التكلفة ، المصادر الرئيسية للمزايا التنافسية للشركة متعددة الجنسية هي ملكية الأصول غير الملموسة (الشهرة ، العلامة التجارية) ، تهتم وتركز الشركة متعددة الجنسية على السلع والمنتجات التي تجري في المرحلة الأخيرة من دورة حياة المنتج.

في الخانة 2 ، مزايا الشركة والبلد ضعيفة على حد سواء ، بالتالي ينتج خلل في صنع القرار الإستراتيجي لعملية التدويل (internationalization) ، تلغى عملية التوسع الدولي ويمكن شرحها غالبا من مزيج بين مزايا الخاصة للشركة و مزايا الخاصة للبلد<sup>79</sup>.

في الخانة 3 ، هناك مزايا الخاصة للبلد و مزايا الخاصة للشركة الذي يتولد عنه مزايا جديدة في فروع الشركة خارج البلد الأصلي ، مثال شركة Shiseido للمنتجات العناية بالبشرة الرائدة في السوق الياباني قامت بتوسيع عملياتها

<sup>78</sup> Popovic, O. C., & Călin, A. C. (2014). FDI theories. A location-based approach p 8

<sup>79</sup> Hillemann, J., & Gestrin, M. (2016). Op.cit pp 2-3



الدولية في فرنسا في سنوات الثمانينات (1980) حيث وضعت الشركة حزم قوية من مزاياها الخاصة (FSA) التي تم إستغلالها بكفاءة أثناء المراحل الأولى من التدويل. مع العلم أن هذه شركة Shiseido تفتقر المعرفة حول تجارة العطور و المنافسة الدولية في هذه السوق ، مع ذلك قررت دخول السوق الفرنسية لإستيعاب تقنيات تطوير العطور الفرنسية من خلال إقامة المشاريع المشتركة ( joint ventures ) أو من خلال الفروع المملوكة بالكامل وكذلك الحصول على صالونات التجميل الفرنسية. بعد ذلك توصلت الشركة إلى المعرفة المحلية للعطور فكانت النتيجة إعادة تركيب قدراتها بالاستغلال مزايا الموقع الفرنسي الذي نتج عنه إطلاق خط إنتاج العطر الدولي Shiseido بنجاح .

في الخانة 4 ، تشرح اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على نقاط القوة الخاصة بهم (موارد الذاتية). مزايا البلد لا تساهم في عملية التدويل والتوسع الدولي لهذه الشركات. تتميز هذه الشركات بملكيتها للمعارف الضمنية مثل التسويق والعلامات التجارية و الخدمات. في الواقع هذه الحالة غير موجودة تقريبا لأن الشركات لا تنشأ من الفراغ<sup>80</sup>.

#### 8.2.4 نظرية المؤسساتية

نظرية المؤسساتية في سياق الأعمال الدولية (international-business) تشير إلى أن البيئة المؤسساتية للبلد المضيف أو السوق يحددان قرار دخول الشركات متعددة الجنسيات أم لا. إذ لا يوجد تعريف موحد في الأدبيات للمؤسسات الشارحة للأعمال التجارية الدولية أو كيف تؤثر المؤسسات على سلوك الشركات متعددة الجنسيات.

تأسست نظرية المؤسساتية على يد North عام 1990 التي تطرقت لتأثير المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إختيارات هيكل حوكمة الشركات المتعددة الجنسيات حيث وحدة تحليل هذه النظرية هي البيئة المؤسساتية للبلد المضيف<sup>81</sup>.

ناقش Hotho و Pedersen (2012) الكيفية التي يتم بها تطبيق المقاربات الثلاثة للمؤسساتية (الإقتصاد المؤسساتي الجديد، المؤسساتية التنظيمية الجديدة و مقارنة الفكر المؤسسي المقارن) في مجال البحوث الأعمال الدولية .

1. مقارنة الإقتصاد المؤسساتي الجديد ، تركز على أهمية المؤسسات في الأعمال التجارية الدولية لأن فعالية الأطر المؤسساتية للبلدان المضيفة تؤثر على التكاليف و تقلل من حالة عدم التأكد للشركات المتعددة الجنسيات عند إعداد

<sup>80</sup> Hillemann, J., & Gestrin, M. (2016). Op.cit p 3

<sup>81</sup> Kruesi, M., Kim, P. B., & Hemmington, N. (2017). Evaluating foreign market entry mode theories from a hotel industry perspective p 90

العمليات المحلية فضلا عن حصولهم على الموارد المحلية ، قوة و إستقرار مؤسسات البلد المضيف و إنخفاض تكاليف المعاملات وتقليل مستوى عدم اليقين من خلال تماثل المعلومات في السياسات ساهم في كفاءة السوق المحلي لهذه البلدان . نوعية الإطار المؤسسي لا يؤثر فقط على أداء الإستثمارات المحلية ولكن أيضا في إختيار الموقع و ملائمة أشكال الحوكمة البديلة. في هذه الأوضاع يكون دخول الشركات المتعددة الجنسيات من خلال الفروع المملوكة بالكامل في البلدان المضيفة<sup>82</sup>.

2. مقارنة المؤسساتية التنظيمية الجديدة ، تشير إلى أن هناك خلاف كبير بين البيئة المؤسسية للبلد الأصلي والبلد المضيف من حيث القواعد والأنظمة والأعراف والقيم الثقافية ، وهذا يعتبر تحدي للشركات المتعددة الجنسيات في خلق والحفاظ على شرعيتها الداخلية والخارجية وبتحويل الممارسات التنظيمية من خلال فروعها في البلدان الأجنبية. بعبارة أخرى فإن أكبر الخلافات تكمن في إزدواجية الأطر المؤسسية التي تعاني منها الفروع المحلية مما يزيد تعقيد التوسع الدولي للشركات المتعددة الجنسيات.

تستخدم هذه الحجج على نطاق واسع لشرح الاختلاف في ممارسات العمل المحلية و العمليات الخارجية ، مثل تلك الموجودة في ممارسات تسيير الموارد البشرية وإستراتيجيات التوظيف في فروع الشركات الأجنبية، أيضا في ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) و كيفية التحكم في الفساد. كذلك تؤثر المسافة التعديلية والمعيارية والمعرفية (the regulative , normative and cognitive distances) بين البلد الأصلي والبلد المضيف على إستراتيجية الموقع للشركات. بشكل عام ساعدت المؤسساتية التنظيمية الجديدة في زيادة الأعمال الدولية للشركات المتعددة الجنسيات في النظر إلى الإختلاف بين بيئة العمل الوطنية و بيئة البلد المضيف .

3. مقارنة الفكر المؤسسي المقارن في مجال بحوث الأعمال الدولية ، إستخدمت رؤى مقارنة الفكر المؤسسي المقارن (Comparative Institutionalism) لفهم آثار الإختلافات المؤسسية على الإستراتيجيات والهياكل والممارسات التنظيمية للشركات المتعددة الجنسيات. على سبيل المثال Harzing و Sorge (2003) وجد أن بلد الأصلي له آثار على آليات سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التوظيف . بين Geppert و Matten (2004) أن الخصائص الموضوعية للبلد الأصلي والبلد المضيف والسياق المؤسسي لهما أثر على تصاميم نظام العمل (work-system designs) للشركات التابعة

<sup>82</sup> Hotho, J. J., & Pedersen, T. (2012). Institutions and international business research: Three institutional approaches and recommendations for future research pp 140-141

(فرع) مع الأخذ في الحسبان أثر الشركات المتعددة الجنسيات على السياق المؤسسي للبلد المضيف. على سبيل المثال، إزدواجية المؤسسة للشركات التابعة تؤدي إلى اللعب السياسي الجزئي والصراع على السلطة مثل توحيد الممارسات . يوضح الفكر المؤسسي المقارن أن عمليات التدويل قد تترتب عن آثار الموروثات المؤسسية (bear traces of institutional legacies) . و بين أن مؤسسات الأعمال الدولية و المؤسسات المجتمعية تؤثر على كفاءات وممارسات الشركات المتعددة الجنسيات و بين أن خصوصية بيئة المؤسسة للبلد المضيف تؤثر كذلك على التحديات الخاصة التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في إنشاء عمليات وإقامة الروابط المحلية<sup>83</sup>.

## 5. الشركات المتعددة الجنسيات والشركات خارج الحدود الوطنية

### 1.5 الشركات المتعددة الجنسيات

وفق Dunning (1993) عرف الشركة التي تقوم بعمليات عبر الحدود باسم " شركة متعددة الأقاليم " وعمل S.Hymer في عام 1960 بأول محاولة لشرح الشركات المتعددة الجنسيات (MNC) وأنشطة الإستثمار الأجنبي ، تم تعريف مصطلح "الشركات متعددة الجنسيات" من قبل العديد من المنظمات الدولية و تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) (2006) هو كالتالي:

"تشمل الشركات متعددة الجنسيات الشركات التي تحوز سواء على الملكية العامة ، المختلطة أو الخاصة ، التي تمتلك أو تتحكم في الإنتاج و التوزيع و الخدمات أو وحدات أخرى خارج البلد الذي تقع فيه ."

مع إرتفاع حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي ودور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي ، قامت الأمم المتحدة في عام 1974 بإنشاء مركز الأمم المتحدة للشركات خارج الحدود الوطنية (UNCTC) كمنظمة دولية تهدف إلى دعم ومناقشة القضايا المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات منها السياسية و الإقتصادية أو بما يتعلق باللوائح القانونية وكذلك لمساعدة البلدان على التعامل مع مثل هذه الشركات . في مدونة الأمم المتحدة المصطلح القانوني للشركات عبر الوطنية (Transnational Corporations) هو كالتالي:

"أي شركة تتألف من كيانات لبلدين أو أكثر و بغض النظر عن الشكل القانوني ومجالات نشاط هذه الكيانات التي تعمل بموجب نظام صنع القرار ، إذ مراكز صنع القرار تضع سياسات مترابطة و إستراتيجية مشتركة . يتم ربط هذه الكيانات

<sup>83</sup> Hotho, J. J., & Pedersen, T. (2012). Op.cit p 143

بواسطة ملكية او غير ذلك ، واحد أو أكثر من هذه الكيانات تكون قادرة على ممارسة تأثير كبير على أنشطة الآخرين وعلى وجه الخصوص لتبادل المعارف والموارد والمسؤوليات مع الآخرين<sup>84</sup> .

ربط Dunning بين مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات (MNC) والشركات خارج الحدود الوطنية الشركات (TC) والإستثمار الأجنبي المباشر في تعريف واحد وهو:

" هي أي شركة تشارك في الإستثمار الأجنبي المباشر وتمتلك و تتحكم في القيمة المضافة لأنشطتها في أكثر من بلد<sup>85</sup> ."

### 2.5 الشركات خارج الحدود الوطنية

هي الشركات التي تشارك في عدة أنشطة اقتصادية خارج الحدود الوطنية لاستيعاب معظم الأسواق عبر الحدود ،معظم الشركات عبر الوطنية خاضعة لسيطرة وطنية ولكنها مملوكة دوليا حيث تستند هذه السيطرة إلى نظام هرمي (مركزية).

يعرفها Dunning (1992) على أنها : "المؤسسة متعددة الجنسيات أو عبر الوطنية هي مؤسسة تعمل في مجال الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وتمتلك أو تتحكم في أنشطة القيمة المضافة في أكثر من بلد واحد".

### 3.5 مقارنة بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات خارج الحدود الوطنية

وعلى الرغم من التشابه العام في وظائف الشركات المتعددة الجنسيات والشركات ع خارج الحدود الوطنية وفقا للتعريف المذكورة أعلاه ، هذين النوعين يختلفان في الهيكل ويتمثل الفرق في :

❖ الشركات المتعددة الجنسيات (MNC) لديها هوية وطنية و الإنتماء إلى بلد معين و غالبا ما يكون الوطن هو مركز مقراتها في حين لا يمكن تحديد هوية الشركات خارج الحدود الوطنية (TC) تحت أي جنسية ؛

الشركات المتعددة الجنسيات (MNC) لديها خطة منفصلة لكل سوق مع أهداف مختلفة،في حين تميل الشركات خارج الحدود الوطنية (TC) لمتابعة خطة مركزية مع قرار مستقل لكل شركة تابعة أو فرع فيما يتعلق بالبحث والتطوير (R & D) وسياسات التسويق

<sup>84</sup> UNCTC. (1983). Draft United Nations Code of Conduct on Transnational Corporations p 1

<sup>85</sup> Ahmed, M. (2017). Op.cit p 46

## خاتمة الفصل الأول

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإطار النظري للحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر ، فركزنا أولاً على نهج البنك الدولي الذي طرح حزمة من المعايير كمقياس لنوعية الحوكمة ولتقييم ممارسات الحكومات والمنظمات ثم راجعنا أهم نظريات الحوكمة

أما فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر فتطرقنا إلى أشكاله وأنواعه ، إلى أهم النظريات المفسرة ، تساعدنا هذه المقاربة النظرية كمدخل لفهم الربط بينهما وما تعرضه الحوكمة في سوق المنافسة على الإستثمارات الدولية.

## الفصل الثاني : العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي

### المباشر والنمو الإقتصادي

## 1. العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر

### مقدمة الفصل الثاني

إن معظم السياسات تحولت اليوم لصالح دور الحوكمة بوصفها حلقة وسيطة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي . ولأن مسألة نمو الإقتصادي هي واحدة من المشاكل الاقتصادية التي اهتم بها للباحثين الاقتصاديين ومع ذلك فإن تحليل النمو يشكل مجالاً للتحقيق بحد ذاته.

ركزت نظرية النمو على متغيرات مثل العمالة ورأس المال (المادي أو البشري) والتقدم التقني و كيفية الجمع بين هذه العوامل لشرح الاختلافات النمو بين البلدان ،لذا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً للتمويل الإنمائي المطلوب لدفع النمو المستدام في البلدان النامية وفي هذه الاقتصاديات يتوقف الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير على ثلاثة اعتبارات، أحدهما الاختلاف بين نسبة الادخار و الإستثمار؛ الآثار الكامنة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المتلقي و أخيراً انخفاض الإقراض الرسمي وغير ذلك من المساعدات المالية للبلدان النامية.

على الرغم مما ذكر أعلاه ، مع ذلك لا تزال هناك تباين في النمو بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وحتى داخل البلدان النامية فيما بينها و هذا راجع إلى الاختلاف في الآراء بشأن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأدبيات التجريبية و تنبع هذه الاختلافات خاصة في القنوات الرئيسية التي يحول بها الاستثمار الأجنبي المباشر أثره على النمو.

في هذا الفصل سنحاول البحث في العلاقة بين المتغيرات الرسالة الثالث و ذلك بدراسة العلاقة الثنائية ، أولاً العلاقة ما بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر ودور المحددات الرئيسية و المؤسسية في جذب هذا الأخير ، ثانياً دراسة العلاقة بين الحوكمة و النمو الإقتصادي والتعرض فيما إلى أهم نظريات النمو الإقتصادي و التركيز على الإقتصاد المؤسسي الجديد ، ثالثاً العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي و التعرض إلى إسهامات الإستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاد البلد المتلقي مع محاولة في الأخير تحليل العلاقة الثلاثية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي.

## 1.1 الجاذبية الإقليمية

### 1.1.1 مفهوم جاذبية الإقليم

يشير مفهوم جاذبية الإقليم هو القدرة على إستقطاب الشركات المحلية والأجنبية و يعود معنى الإقليم على المدينة ، المنطقة ، الدولة أو المنطقة الإقتصادية ، مثل الإتحاد الأوربي أو الإتحاد النقدي الإفريقي.

❖ حسب Mouriaux (2004) : "الجاذبية هي قدرة البلد على إستقطاب و الإحتفاظ بالأعمال ذات النسبة العالية من العمالة الماهرة جدا ."

❖ حسب Lamarche (2003) : "مفهوم الجاذبية هي قدرة البلد على جذب الإستثمار الأجنبي.

❖ حسب Dupuy و Burmeister (2003) : "نشوء الأقاليم يستند في المقام الأول على التفاعلات بين الأطراف الفاعلة لا سيما من خلال تطبيق التعلم الجماعي ، إذن الإقتصاد الجوّاري مرهون بأشكال الحوكمة المنوطة به" و بتعبير آخر يتميز الإقليم بنوعية الحوكمة الخاصة به<sup>86</sup>.

بشكل عام الجاذبية هي عملية ديناميكية تعكس قدرة البلد المضيف أو الإقليم على بناء وإدارة جاذبيته و جذب الشركات المتعددة الجنسيات الراغبة في الإستثمار . فالمستثمر الأجنبي يقف عند مفترق طرق الطلب على التدويل وتوفير إمدادات محلية ، إذ تعد أكثر من مجرد علاقة سوقية ، بل هو علامة على أن البلد المضيف أو الإقليم المحتمل قادر بفضل إستراتيجية إستباقية على إقناع المنشآت متعددة الجنسية بالاستفادة من إمكانياتها<sup>87</sup> .

### 2.1.1 مقاربات جاذبية الإقليم

تحليل الجاذبية الإقليمية من عدة مستويات ، المستوى الجزئي يهتم بالشركات بينما المستوى الكلي يركز على القطاعات والبلدان والمناطق ، في حين المستوى المتوسط يقع بين المستويين السابقين و يهتم بتحليل ديناميكيات نشوء بعض المناطق الإقليمية. حسب موضوع الرسالة سوف نركز بشكل رئيسي على المستوى الكلي لفهم عوامل الجذب الكلي و شيء من عوامل المستوى المتوسط كآثار للتكتلات .

<sup>86</sup> Abdellatif, N. (2010). La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers pp 17-19

<sup>87</sup> Fabry, N, and S Zeghni. "Foreign direct investment in Russia: how the investment climate matters p 292



❖ مقارنة (المستوى الكلي)

تسعى المقاربة الكلية لتحديد العوامل الكلية الشارحة لمدى جاذبية الإقليم للإستثمارات الدولية ، بمعنى آخر قدرة الإقليم على جذب حصة أكبر من الإستثمارات الدولية على غرار أقاليم أخرى . على المستوى النظري يعتبر هذا النهج مشتق من نظرية التجارة الدولية . الذي يميز الأقاليم التخصص في بعض المنتجات دوليا و الذي يحدد العوامل الكلية لتموقع العناصر المتنقلة للإنتاج (رأس المال) الخاصة بتلك المنتجات<sup>88</sup> .

❖ مقارنة (المستوى المتوسط)

عالجت هذه المقاربة أسباب جذب فئة محددة من الأنشطة إلى إقليم معين . الأساس النظري لهذه المقاربة يعود إلى عمل كل من Marshall (1920) ؛ Johanson (1977) و Krugman (1992) فيما يخص الجو الصناعي (Industrial-atmosphere) ، تركز مقارنة (المستوى المتوسط) على العروض التي تقدمها الأقاليم المتميزة و آثار التكتل و التشتت للأنشطة الإنتاجية في نفس المنطقة الجغرافية . تركز على تحليل الديناميكيات المحلية و تحليل النشوء الداخلي لأقسام الإنتاج المحلي و قدرتها على التنافس ، وفق Krugman السياسة العامة المحلية هي التي تلعب دور فاعل في بناء وديناميكية التخصصات الإقليمية . مما يسهل عملية التوسع النسبي لتلك الأنشطة الإنتاجية والنظر في سلوك تدويل و توطين رأس المال الإنتاجي<sup>89</sup> .

أدت هذه المقاربة للتطور في مجالين منفصلين:

❖ عملت مدرسة "الجغرافيا الإقتصادية الجديدة" إلى إعادة الإعتبار إلى البعد المكاني لنماذج التوازن الاقتصادي مع بيان دور العوامل غير السعرية في عملية التنافسية لإقليم معين أو دولة معينة ، مع التحليل الذي يدرس تركز عدة أنشطة في إقتصاد واحد ، الأساس النظري هو أن التفاعل بين الوكلاء الاقتصاديين يتأثر بسبب قوات الجذب والطرده التي تتجلى في آثار التكتل و آثار التشتت . أما قوات التكتل هي التي تشجع الشركات على التركيز جغرافيا للاستفادة من وفورات الحجم الخارجية بالمقابل قوات الطرد تعمل على نشر الأنشطة في عدة أقاليم الذي يسببه ندرة الموارد والقيود عليها وثبات بعض عوامل الإنتاج<sup>90</sup> .

<sup>88</sup> Abdellatif, N. (2010). op.cit p 22

<sup>89</sup> Dieudonné, A. (2016). L'impact des politiques d'attractivité nationales sur l'industrie européenne p 8

<sup>90</sup> Mouriaux, F. (2004). Le concept d'attractivité en Union monétaire p 33

❖ الجزء الثاني يهتم بتطوير التكتلات و تركز الأنشطة التكميلية التي تهدف لمؤازرة المشاريع المبتكرة مثل أنشطة

البحث والتطوير ومراكز التدريب..، حسب Dambron (2008) هناك أربعة عناصر رئيسية تحدد نجاح التكتل :

(1) تنفيذ إستراتيجية مشتركة للتنمية الاقتصادية بما يتفق مع الإستراتيجية العامة للأقليم.

(2) إقامة شراكات واسعة بين الجهات الفاعلة حول المشاريع.

(3) التركيز على التكنولوجيات الموجهة إلى الأسواق ذات نمو عالي.

(4) تقبل الانتقادات التي تسمح باكتساب وتطوير الرؤية الدولية.

#### ❖ مقارنة (المستوى الجزئي)

ندرس في هذه المقاربة، كيفية تحديد أفضل موقع ممكن لمشروع معين و لتحقيق ذلك يجب تحديد الظروف

الملموسة لنجاحه. تهتم أيضا بمقارنة مردودية المواقع أو بين مجموع المشاريع. الدراسات التي أجريت في هذا الجانب هي

تقديم الرأي النهائي على ربحية الاستثمارات الفردية والتركيز على كيفية تنفيذها في الواقع. تساعد هذه المقاربة على التمييز

بين خصائص النسبية للأقاليم<sup>91</sup>.

#### ❖ عملية إتخاذ القرار

هي العملية التي يتم من خلالها إختيار المستثمر للموقع الذي يقيم فيه مشروعه. يضع النقاط المنطقية على عملية

الإختيار مع التركيز على الخصائص النسبية للأقاليم المتنافسة (مقاربة المستوى الجزئي). بالإضافة إلى تسليط الضوء

على تأثير حالة عدم التأكد (نقص المعلومات) المفاوضات بين جماعات المصالح في عملية إتخاذ القرار الشركة ونتائج

البحوث التجريبية في عمليات قرار التوطين أو التدويل للشركات متعددة الجنسيات<sup>92</sup>.

#### 2.1 عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

في بيئة متزايدة من التكامل الاقتصادي تتنافس العديد من البلدان في وضع سياسات لجذب

الإستثمارات الأجنبية ، مما شكل تحديا لها و وجب التمييز بين عوامل الجذب وتم تصنيفها حسب الباحثين (

Tsai (1991) ؛ Ning و Reed (1995) ؛ Lall و آخرون) إلى عوامل الجذب الإقتصادية و عوامل الجذب

المؤسسية<sup>93</sup>.

<sup>91</sup> Dieudonné, A. (2016). op.cit pp 8-9

<sup>92</sup> Abdellatif, N. (2010). op.cit p 24

<sup>93</sup> Olatunji, L. A., & Shahid, M. S. (2015). Determinants of FDI in Sub-Saharan African Countries.p 28

### 1.2.1 عوامل الجذب الإقتصادية

أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المؤشرات الإقتصادية وتنقسم بدورها الى:

#### ✓ المناخ الإستثماري

أ. معدل البطالة : يلاحظ Billington ( 1999 ) أن البلدان المضيفة تتميز باليد العاملة الوفيرة مع ارتفاع معدل البطالة و زيادة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر والحجة في ذلك أن ارتفاع معدل البطالة يجعل الناس يتمسكون بوظائفهم الحالية أو المحتملة في المستقبل مما يؤدي إلى استعدادهم للعمل بجدية وبأجور أقل و لذلك فإن توافر موارد اليد العاملة يعتبر تشجيع لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>94</sup>.

معدل البطالة المنخفض هو جانب يقلق المستثمر الأجنبي من نقطتين :

أولاً من المحتمل أن سببه هو الإرتفاع السريع في الأجور مما يحدث توتر في سوق العمل،

من ناحية أخرى أن سببه هو إعادة هيكلة الصناعة وهو أن المستثمر الأجنبي يواجه العمالة الزائدة في إحدى الشركات المحلية التي سيشاركها أو يشتريها في البلدان المضيفة. أما الإرتفاع في معدل البطالة هو إشارة عن ركود الأنشطة وانخفاض مستويات الأجور في البلد<sup>95</sup>.

ب. معدل النمو الإقتصادي : النمو الإقتصادي هو معيار هام للمستثمرين المحتملين ومن العوامل الرئيسية في جذب المستثمرين ، لأن المستثمرين يفضلون النمو السريع في السوق . ، فكفاءة الإنتاج وتحقيق وفورات الحجم وانخفاض التكاليف يوسع من نطاق الإنتاج الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق .البلدان التي تتميز بضعف النمو هو دلالة على ضعف الطلب في أسواقها مما يقلل من عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وجد Zhang (2001) في نتائجه أن ارتفاع معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى إرتفاع مستوى الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الفرص لتحقيق الأرباح، بالتالي زيادة الحافز للإستثمار في هذه المناطق<sup>96</sup>.

ت. الإستثمار المحلي : حجم الإستثمار المحلي هو إشارة إلى وجود فرص مغرية في هذا البلد لذا ينبغي على البلدان تشجيع الإستثمار المحلي ، من منطلق أن التدفقات الأجنبية يكون لها مكانها في النسيج الإنتاجي المحلي ومن هنا جاءت ضرورة وجود شركات محلية ناجحة في فتح فرص للمستثمرين الأجانب من خلال عمليات الشراكة أو الدمج و الإستحواذ،

<sup>94</sup> Boateng, A., & and al. (2015). Examining the determinants of inward FDI: Evidence from Norway p 120

<sup>95</sup> Titem, K. C. (2012). Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie p 59

<sup>96</sup> Iamsiraroj, s., & Doucouliagos, H. (2015). Does growth attract FDI? P 5-6

في الواقع شراء أو المساهمة في شركة ناجحة يسهل للمستثمر الأجنبي إختراق و الحصول على حصة في السوق كما يستفيد من القدرة على الإنتاج و الخبرة التكنولوجية لتلك الشركة ، الموظفين ذوي الخبرة ، شبكة التوزيع وجهات الاتصال مع العملاء<sup>97</sup>.

ث. معدل التضخم : يعتبر إرتفاع معدل التضخم علامة من علامات عدم الإستقرار الإقتصادي للبلد المضيف و كرادع رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبر شكل من أشكال عدم الإستقرار الإقتصادي و حالة عدم اليقين الذي يشوش على تصور المستثمرين بشأن الربحية المستقبلية في ذلك البلد .

حسب Akinboade و Siebrits و Rousot (2006) التضخم المنخفض يعتبر علامة على الإستقرار الإقتصادي الداخلي في البلد المضيف في حين ارتفاع معدلات التضخم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على الموازنة بين ميزانيتها وعدم قيام البنك المركزي بالسياسة النقدية المناسبة ، قد سلطت عدة أدبيات أن التضخم يدمر قيمة العملة مما يؤثر سلبا على النمو و بالتالي يؤثر سلبا على الإستثمار الأجنبي المباشر ومنها دراسة Glaister و Atanasova (1998) الذي ذكر فيها أن تأثير التضخم المرتفع على العملة في بلغاريا سبب مشاكل مختلفة لها مما أدى إلى ضعف جاذبيتها للمستثمرين الأجانب. أيضا خلص Coskun (2001) إلى أن إنخفاض التضخم ومعدل الفائدة إلى جانب عوامل أخرى مثل "العضوية الكاملة في الإتحاد الأوروبي" والنمو الإقتصادي المرتفع يمكن أن يجذب المستثمرين الأجانب و يزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تركيا. وأخيرا Wint و Williams (2002) خلصا أنه كيف يجذب الإقتصاد المستقر المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر ، ولذلك هناك حاجة إلى بيئة التضخم المنخفض في البلدان التي تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتدفق رؤوس الأموال<sup>98</sup>.

#### ✓ المحددات المتعلقة بجانب الطلب

أ. حجم ونمو السوق المحلي : يمثل حجم السوق المحلي عاملا أساسيا محددًا للإستثمار الأجنبي المباشر. ومن مؤشرات حجم الثروة والتنمية في بلد ما والأكثر شيوعا معدل الدخل الفردي كدلالة على الطلب الفعال. بالإضافة يستخدم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وحجم السكان كمؤشر لقياس حجم السوق المحلية. في حين إذا كانت الشركة هدفها

<sup>97</sup> Titem, K. C. (2012). op.cit pp 59-60

<sup>98</sup> Kiat, J. (2010). The effect of exchange rate and inflation on foreign direct investment and its relationship with economic growth in South Africa. pp 13-14

التصدير والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وليس البحث عن السوق المحلي (seeking-market) فإن حجم السوق المحلية لن يكون محددًا هاما للإستثمار الأجنبي المباشر ، تساعد الأسواق الكبيرة الشركات المنتجة على تحقيق وفورات الحجم كما يتحدد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل نمو السوق المحلي الذي يقاس بمعدل نمو السكان والنتائج المحلي الإجمالي للبلد<sup>99</sup>.

ب. مستويات الضريبة والتعريفات الجمركية : تستخدم المنشآت متعددة الجنسيات مواقع الملاذ الضريبي لإستغلال وخلق ميزة تنافسية عن طريق التحكيم في الاختلاف بين البلدان في قانون الضرائب من أجل تخفيض تكاليف تمويل الشركات أو تكلفة رأس المال المستثمر ، فرض الضرائب على الشركات هو كمحدد للإستثمار الأجنبي المباشر يعتمد عادة على إفتراض أن رأس المال متنقل يستجيب للفروق بين البلدان في معدلات الضرائب من ثم يمكن للبلد الأقل مستوى في فرض الضرائب و التعريفات الجمركية ( الملاذ الضريبي أو الجنات الضريبية ) أن يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية .من ناحية أخرى يمكن أن تكون الضرائب على العمل أو على الربح ذات أهمية بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن فرض الضرائب على العمل يؤثر على صافي عائدات الشركات المتعددة الجنسيات وبالتالي على مواقعها وقراراتها الإستثمارية<sup>100</sup>.

يرى Cleeve (2008) أن المتغيرات التقليدية والسياسات الحكومية لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى إفريقيا كانت الإعفاءات الضريبية مهمة في هذه العملية، بين Baniak وآخرين (2005) في نتائجهم أن التقلبات الكثيرة في اللوائح الضريبية والتجارية تضعف تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>101</sup>.

ت. معدل الفائدة : أظهر Billington (1999) أن معدل الفائدة هو أحد المحددات الهامة لإختيار الموقع للإستثمار الأجنبي المباشر الوافد في سبعة بلدان صناعية ووافق هذه النتائج كل من Hong و Kim (2002) حيث أفادت نتائجهم بأن إنخفاض معدل الفائدة في بلدان الإتحاد الأوروبي كان أحد العوامل الأكثر تأثيرا في جذب المنشآت المتعددة الجنسية الكورية عند بث أعمالها في قطاع الصناعات التحويلية الأوروبية .

وجد كل من Petrochilas (1989) و Zhao (2003) أن هناك علاقة سلبية بين معدل الخصم وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في اليونان والصين على التوالي حيث يعكس إرتفاع معدل الخصم ( the discount rate ) إرتفاع تكلفة

<sup>99</sup> Yonas, F. (2016). Macroeconomic Determinants of Foreign Direct Investment in Ethiopia p9-10

<sup>100</sup> Hansson, A., & Olofsdotter, K. (2014). Labor Taxation and FDI decisions in the European p 264

<sup>101</sup> Anyanwu, J. C., & Yameogo, N. D. (2015). What drives foreign direct investments into West Africa? P 11

الإقتراض في البلد المضيف مقارنة مع البلد الأصلي، من ناحية أخرى وجد كل من Yang وآخرون (2000)؛ Rhee و Jeon (2008) أن ارتفاع معدل الفائدة في البلد المضيف يجعل الإستثمارات الأجنبية أكثر ربحية كما تشير المناقشة أعلاه إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يشجعه إنخفاض أسعار الفائدة أو ارتفاعها<sup>102</sup>.

ث. رأس المال البشري : تبين الدراسة التي أجراها Reiter وآخرون (2010) أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطا إيجابيا بتحسن التنمية البشرية عندما يكون الفساد منخفضا وقد وجد Rodríguez و Pallas (2008) أن رأس المال البشري هو أهم محدد للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وقد وجد Alsan وآخرون (2006) أن التدفقات الإجمالية للإستثمار الأجنبي المباشر تتأثر إيجابيا مع مستوى صحة السكان (متوسط العمر المتوقع) للبلدان المنخفضة و المتوسطة الدخل<sup>103</sup>.

كما أن مستوى رأس المال البشري يلعب دورا مزدوجا. كعامل مؤثر في تموقع الشركات المتعددة الجنسيات وثانيا له أثر في نقل التكنولوجيا إلى البلدان المضيضة. فوجود مخزون بشري كفاء هو شرط للاستيعاب الجيد للتكنولوجيات الأجنبية، لذا يجب أن يكون للبلدان المضيضة الحد الأدنى من رأس المال البشري والمعرفي لبلوغ ذلك<sup>104</sup>.

ج. تكلفة اليد العاملة : يحددها مختلف الخصائص الهيكلية للاقتصاد مثل التركيبة السكانية للقوة العاملة ، درجة مرونة الأجور ، مستوى الحد الأدنى للأجور ، مختلف برامج الحماية الاجتماعية و قوة النقابات للبلد المضيف. على العكس تزداد حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تدني الأجور وعدم فرض البرامج الحماية الاجتماعية وضعف النقابات هذا الجو هو الذي يساعد الشركات التي تبحث عن الفاعلية (Efficiency Seeking).

وخلافا للاعتقاد الشائع تظهر الدراسات التجريبية أن وفرة العمالة الرخيصة ليست هي المحدد الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر في دراسة حالة أوروبا الوسطى والشرقية و على وجه التحديد لأنواع معينة من الإستثمار ، الإختلافات في تكلفة العمالة يؤثر في إختيار موقع الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدولة الأم والدولة المضيضة .

و من أجل الفهم الأفضل للأهمية النسبية لانخفاض تكاليف العمالة كمحدد للإستثمار الأجنبي المباشر، فمن

الضروري التمييز بين الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي والأفقي.

<sup>102</sup> Baltagi, B. (2008). Econometric analysis of panel data. John Wiley & Sons.p 120

<sup>103</sup> Anyanwu, J. C., & Yameogo, N. D. (2015). op.cit P 12

<sup>104</sup> Thaalbi, I. (2013). Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie. P108

أولا عندما تكون تكلفة عوامل الإنتاج غير متساوية بين الدول تعمل الشركات على تنظيم عمليات الإنتاج لإستغلال هذه الإختلافات في التكاليف. في هذه الحالة البلد المتلقي للإستثمار الأجنبي المباشر هو متخصص في مرحلة إنتاج (على سبيل المثال الشركة تسعى للإستفادة من إنخفاض تكاليف العمالة خلاف لما هو عليه من إرتفاع في بلد المنشأ) وهذا ما يسمى بالإستثمار الأجنبي المباشر العمودي.

في المقابل ، يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي عندما لا يكون هناك فرق كبير في تكلفة عوامل الإنتاج لكن الوصول إلى بعض الأسواق ينتج تكاليف بسبب الحواجز التجارية أو إرتفاع تكاليف النقل مما تأخذ الشركات بخيار الإستثمار في السوق المحلي في الأخير ، فإن تكلفة اليد العاملة للبلد المضيف هي معيارا أساسيا عندما يتعلق الأمر بالإستثمار الأجنبي المباشر العمودي.<sup>105</sup>

ح. أسعار الصرف : وثق Tolentino (2010) أن هناك قناتين رئيسيتين تؤثر من خلالهما سعر الصرف على الإستثمار الأجنبي المباشر: أولا قناة تكلفة الإنتاج النسبية يؤدي إنخفاض قيمة عملة البلد المضيف إلى خفض تكاليف الإنتاج المحلي من حيث أسعار صرف العملات الأجنبية مما يرفع بالتالي أرباح المستثمرين الأجانب الموجه نحو التصدير. ومن الطبيعي أن تجلب الأرباح المرتفعة المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر. ثانيا قناة تأثير الثروة ، فإن الثروة النسبية للمستثمرين الأجانب مقارنة بالمستثمرين المحليين تزداد أيضا بعد إنخفاض قيمة عملة البلد المضيف. ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي يقيس رأس ماله بالنسبة للعملة المحلية مما تصبح جميع مدخلات الإنتاج مثل العمالة والأراضي والآلات والأصول في البلد المضيف أرخص تكلفة مما يشجعهم على إقتناء المزيد من الأصول المحلية.

من ناحية أخرى يشير Kish و Vasconcellos (1993) إلى أن العلاقة بين أسعار الصرف و الإستثمار الأجنبي المباشر قد لا تكون مباشرة كما هو متصور لأن الأرباح المستقبلية التي سيتم تحويلها من الشركة التابعة للشركة الأم فمقابلها من قيمة الصعبة سيكون منخفض ويتسق ذلك مع الحجة القائلة بأن سعر الأصل لا ينبغي أن يكون الاعتبار الرئيسي ولكن ينبغي أن يكون العائد الإسمي الذي يولده الأصل بالعملة الأجنبية هو العامل الأهم في الواقع ، خلاصة القول الجهود التجريبية السابقة لـ Caves (1989) : Froot و Steing (1991) وجدت علاقة إيجابية بين إنخفاض قيمة الدولار وزيادة الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>106</sup>.

خ. مستوى تنمية القطاع المالي: من العوامل الهامة التي تحدد الإستثمار الأجنبي المباشر تنمية القطاع المالي الذي يتسم بالجودة من حيث الجانب الكمي وكفاءة النظام المالي. الهيكل المالي للاقتصاد وتفاعل الأنشطة والمؤسسات هي التي

<sup>105</sup> Picciotto, B. (2003). L'investissement direct vers les nouveaux adhérents d'Europe centrale et orientale p 10

<sup>106</sup> Boateng, A., & al. (2015). op.cit p 120

تحدد مستوى التنمية المالية ، النظام المالي القوي والمتطور هو الذي يعزز جاذبية البلد . حسب Claessens وآخرون (2001) الإستثمار الأجنبي المباشر يزداد بحدائة النظام مصرفي للبلدان. في حين أشار Agarwal و Mohtad (2004) إلى وجود علاقة قوية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسهولة التمويل<sup>107</sup>.

د. درجة الإنفتاح والنظام التجاري : من الناحية النظرية يمكن أن تؤثر القيود التجارية أو الإنفتاح بشكل إيجابي أو سلبي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على التوالي. وقد تؤدي بعض السياسات المتعلقة بالإنفتاح التجاري إلى تأثير كبير في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فعلى سبيل المثال تنفيذ إتفاقات التجارة الحرة تمكنت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية من جذب المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، يشير Klein و Goldberg (1998) إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز الصادرات أو إحلال الواردات أو زيادة التجارة في المدخلات الوسيطة، هناك أيضا دراسات لـ Chakrabarti (2001) ؛ Biglaiser و deRouen (2006) وجدت علاقة إيجابية بين الإنفتاح التجاري وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

108

يؤكد Frenkel وآخرون (2004) باستخدام نموذج الجاذبية لتحليل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الناشئة أن الإنفتاح عامل مهم في تفسير توزيع الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاديات الناشئة<sup>109</sup>.

الأنظمة التجارية لها تأثير على جاذبية البلدان النامية للإستثمار الأجنبي المباشر و يعتبر النظام وحجم التجارة الضيق يؤثر على تحويل هذه التدفقات إلى وجهات أخرى. عملية الجذب إلى الأسواق محمية تأخذ عادة شكل وحدات إنتاج مستقلة تركز على السوق المحلي و عندما يتعلق الأمر بإنتاج الموجه للتصدير فهي غير تنافسية حيث الشركات المتعددة الجنسيات لا تميل لنقل هذه التكنولوجيات اللازمة للإنتاج بسبب عدم وجود منافسة في السوق.

Baghwati (1978) يؤكد أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى فعاليته في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل هو أكبر في البلدان التي تنتهج إستراتيجية ترويج للصادرات على غرار البلدان التي اعتمدت نظاما تجاريا انطوائيا ، Balasubramanyan (1992) و من خلال دراسة ميدانية أكد على صحة فرضية baghwati على أن النظام التجاري يمكن أن يكون عائقا يحد من فوائد الخارجية الناتجة عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>107</sup> Tampakoudis, I. A., & and al. (2017). Determinants of Foreign Direct Investment in Middle-Income Countries pp 60-61

<sup>108</sup> Liargovas, P. G., & Skandalis, K. S. (2012). Foreign direct investment and trade openness pp 324-325

<sup>109</sup> Esiyok, B. (2010). The determinants of foreign direct investment in Turkey p 49



Sekkat و veganzones-Varoudakis (2004) أظهروا من خلال عملهم التجريبي أن الإصلاحات التي تركز على

تحرير التجارة وسعر الصرف تعتبر من العوامل الرئيسية الجاذبة<sup>110</sup>.

د. المسافة المادية والثقافية : القرب الجغرافي ليس فقط يعكس المسافة بالمعنى الحرفي ولكن أيضا التقارب الثقافي (اللغة، العرف ، و تفضيلات المستهلكين ... الخ) ، المسافة بين بلد المنشأ وبلد المضيف تلعب دورا هاما في إختيار الموقع الإستثماري. كلما كانت المسافة كبيرة فمنطقيا تزيد تكلفة النقل وهذا يعزز الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي على العكس من ذلك ترتبط المسافة سلبا مع نوع الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي لأن هدف المستثمرين هو تقليل تكاليف الإنتاج و تكاليف النقل المتزايدة تؤدي إلى إرتفاع أسعار المنتجات الوسيطة و النهائية De Menil (1999) و Tesar؛ (1995) Werner (1995) Kang و Stulz (1997) وضحوا أن اللغة والتشابه الثقافي وبعد المسافة الجغرافية هي من العوامل الهامة في عملية صنع القرار الإستثماري<sup>111</sup>.

#### ✓ محددات المتعلقة بجانب العرض

أ. عرض النقود : الزيادة في المعروض النقدي من شأنه أن يعزز الوضع الإقتصادي الوطني الذي يستقطب في نهاية المطاف المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما وجد Harford (2005) في نتائجه أن حالة السيولة في الإقتصاد يؤثر إيجابيا على المستوى الإجمالي للإستثمار الأجنبي المباشر و يتفق مع الجانب النظري في أن زيادة السيولة الوطنية يجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر إلى توقع أن تكون تكلفة التمويل منخفضة في البلد المضيف<sup>112</sup>.

ب. اليد العاملة الماهرة : وجود العرض المحلي من العمالة الماهرة هو عامل مهم للمستثمر الأجنبي . فمؤهلات القوى العاملة ( فرص التدريب، مستوى التعليم العام والخبرة المهنية) ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين لأنها تؤثر على الإنفاق والإيرادات وبالتالي على ربحية الإستثمار و القوى العاملة المؤهلة تجذب المستثمرين تفاديا لتكبد هذا الأخير تكاليف إضافية من حيث تدريب العمالة<sup>113</sup>.

ت. مستوى البنية التحتية ونظام الإتصالات : في بيئة الأعمال العالمية اليوم يؤدي غياب البنية التحتية الفعالة إلى إرتفاع تكاليف المعاملات التجارية و أيضا حاجزا لدخول الشركات الجديدة. تكتسي تنمية الهياكل الأساسية أهمية كبيرة في عملية توسيع الإستثمار الأجنبي المباشر ، الهياكل الأساسية الكفؤة والكافية هي أفضل الوسائل للوصول إلى الموارد

<sup>110</sup> Thaalbi, I. (2013). op.cit. pp109-110

<sup>111</sup> Bouabdi, O. (2014). Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger p 52

<sup>112</sup> Boateng, A., & and al. (2015). op.cit P 120

<sup>113</sup> Titem, K. C. (2012). op.cit P 61

الطبيعية والأسواق المحتملة. وفقاً لـ Birhanu (1999) توافر و جودة خدمات الإتصالات ، خدمات النقل البري والجوي المتطورة والكافية ومرافق إمدادات المياه والكهرباء الكافية لها أهمية قصوى بالنسبة لربحية الشركات الأجنبية وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ث. وفرة الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من الناحية التاريخية أهم العوامل المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر منذ القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كان حوالي 60 % من المخزون العالمي من الإستثمار الأجنبي المباشر تعمل في قطاع إستخراج الموارد الطبيعية ، كان بسبب الحاجة إلى تأمين مصادر إقتصادية موثوق بها من المنتجات المعدنية والأولية للدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية آنذاك. لذا اعتبرت الموارد الطبيعية السبب الرئيسي في عملية توسيع الإستثمار الأجنبي المباشر. ذكر Birhanu (1999) في دراسته أن البلدان التي لديها إحتياط كاف لبعض المعادن تجذب المستثمرين الأجانب ولا سيما في عمليات المشاركة لإستغلال الموارد الطبيعية<sup>114</sup>.

## 2.2.1 عوامل الجذب المؤسسية

### ✓ حقوق الملكية

لعبت حقوق الملكية دوراً هاماً في الأعمال التجارية المحلية والدولية فيما يتعلق بالمنتجات المادية و الغير المادية ( براءات الإختراع وحقوق التأليف والنشر ) بالإضافة إلى كونها قضية أساسية للمصنعين و في منح الإمتيازات المتساوية التي تهم كل عميل على حده و تعتبر الأنشطة اليومية المتعلقة بالترفيه والبرمجيات والأدوية أمثلة جيدة على ذلك في عملهم الأساسي ، كما أكد Knack و Keefer (1995) حقوق الملكية لها تأثير إيجابي على الإستثمار والنمو.<sup>115</sup>

تشير سلسلة من الأعمال ( Lee و Mansfield (1996) ؛ Smith (2001) ؛ Nunnenkamp و Spatz (2004) ) إلى أن تعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يجذب التكنولوجيا المتفوقة في الصناعات المكثفة للبحث والتطوير أو القطاعات الأكثر كثافة من حيث التكنولوجيا من خلال زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان التي لها القدرة على التقليد<sup>116</sup>.

<sup>114</sup> Yonas, F. (2016). op.cit P 10

<sup>115</sup> Pajunen, K. (2008). Institutions and inflows of foreign direct investment p 655

<sup>116</sup> Yi, X., & Naghavi, A. (2017). Intellectual property rights, FDI, and technological development p 412

### ✓ الشفافية

السياسات الإقتصادية الشفافة هي حيوية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، و ذلك لعدة أسباب :

- ❖ عدم الشفافية يفرض تكاليف إضافية على الأعمال التجارية وتنشأ حين معالجة الشركات لنقص المعلومات التي كان ينبغي أن توفرها الإدارة الحكومية المختصة عند تنفيذ سياساتها وفي أنشطة المؤسسات الحكومية.
- ❖ السياسات الاقتصادية الشفافة تيسر للمستثمرين الأجانب عمليات الإندماج والإستحواذ عبر الحدود.
- ❖ يحتاج المستثمرون إلى حماية شفافة لحقوق الملكية ، في دراسة لـ Rapp وآخرون (1990) وجدوا أن الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية ترتبط ارتباطا قويا بتدفقات الإستثمار الأجنبي.
- ❖ السياسات الإقتصادية الشفافة تؤثر تأثيرا إيجابيا على الأعمال التجارية. إن عدم وجود أحكام قانونية شاملة ومتناظرة تتعلق بممارسات العمل له عدد من الآثار على الشركات. و أكثرها خطورة تأثيرها على الوضع التنافسي للشركات التي قد تختلف من بلد إلى آخر مع عدم تحقيق تكافؤ الفرص.
- ❖ مراقبة أداء السياسات والشفافية في البلدان من قبل الوكالات الخارجية التي لها تأثير حاسم على قرارات المستثمرين الأجانب<sup>117</sup>.

### ✓ المخاطر السياسية

حسب Meir و Schier (2005) يعرف خطر البلد بفائض من حالة عدم التأكد التي تؤثر على عمليات الشركات بسبب المعرفة الناقصة بالسياقات المؤسسية و كيفية تطورها. إن احتمال حدوث تغييرات كبيرة وغير متوقعة في الإطار المؤسسي لبلد ما مثل التغييرات في النظام السياسي أو في شكل ثورة أو تغيير سياسي جذري و أيضا قرارات المصادرة و التأميم<sup>118</sup>.

العداء الإيديولوجي مثل تعارض الشيوعية مع الرأسمالية (الملكية الخاصة) ، تتميز الشيوعية و النظام الاشتراكي بتعارضهم لحماية حقوق الملكية ولا تزال مفاهيم فعالة في الحياة السياسية في بعض البلدان مما يمثل تهديدا للإستثمار الأجنبي ورأس المال الخاص و المعتقدات الأيديولوجية تعتبر الإستثمار الأجنبي هو خطر على سلطة وسيادة البلد.

المشاعر القومية تشكل أيضا تهديدا للاستثمارات الأجنبية. فتجريد ملكية المشاريع التجارية المملوكة للأجانب لإرضاء القوى القومية كالأصولية ذات الطابع الديني مثل الثورة الإيرانية عام 1979 نتج عنها أخذ المصالح التجارية للولايات

<sup>117</sup> Drabek, Z., & Payne, W. (2002). The impact of transparency on foreign direct investment.p 7-8-9

<sup>118</sup> Krifa-Schneider, h., & Bauduin, n. (2007). Dynamique et déterminants des IDE en Russie p 166

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ العلاقة بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

المتحدة الأمريكية. أسفرت عن محاكمة الولايات المتحدة لجمهورية إيران و طالبات الشركات الأمريكية بتعويض الأضرار التي لحقت بها بسبب الثورة. وقف بناء المجمع السياحي قرب الأهرامات بمصر بعد ضجة شعبية لخصوصية المكان في بداية حكم مبارك وأدى النزاع بين الشركة المستثمرة والحكومة آنذاك إلى التحكيم الدولي<sup>119</sup>

### ✓ الفساد .

يشمل الفساد مختلف الأنشطة الغير أخلاقية و الغير قانونية، مثل الرشوة، المحسوبية (cronyism)، الوساطة أو محاباة الأقارب (nepotism)، الرعاية (patronage) و الكسب غير المشروع و الاختلاس. قد يرتبط الفساد تقليديا ببيئات الأعمال المتخلفة وهو من المشاكل الخطيرة في العديد من البلدان المتقدمة و النامية سواء . لذلك كان الفساد موضوع بحثي هام وأيضا من المواضيع المتكررة في الصحافة.

جرى تحليل النقاش حول الآثار السلبية لمستوى الفساد على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في سياق تكاليف ممارسة الأعمال التجارية و بما أن المستثمرين الأجانب يجب أن يدفعوا تكاليف إضافية في شكل رشاوى من أجل الحصول على تراخيص أو تصاريح حكومية للقيام باستثماراتهم مما يرفع تكاليف الإستثمار. هذه الإضافات تقلل من الربحية المتوقعة للإستثمار و كما يعتبر الفساد كضريبة على الأرباح علاوة على ذلك يزيد الفساد من عدم اليقين بسبب الإتفاقات الغير قابلة للتنفيذ في المحاكم<sup>120</sup>.

تتأثر نوعية المؤسسية للبلد وجاذبيتها سلبا بمستويات الفساد حيث أن المستثمرين والشركات المتعددة الجنسيات لن يكونوا على إستعداد للمخاطرة بأموالهم و الإستثمار في البلدان التي يكون الفساد فيه مرتفعا ، العمل الذي قام به Mauro (1995) على مجموعة بيانات متنوعة من البلدان من كل القارات وجد أن الفساد يخفض الإستثمار الخاص ويقلل من النمو الإقتصادي بشكل مستقل عن اللوائح البيروقراطية بالمثل أكد كل من Wei (2000) ؛ Habib و Zurawicki (2002) أن الفساد في الدول المضيفة لا يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.

غير أن Villanger و Kolstad (2004) وجد في نتائجه أن الفساد ليس له تأثير كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات البانال عل مجموع الدول الأقل نموا ما بين الفترة 1989-2000 و النتائج التي توصل إليها Kolstad و Villanger (2004) تشير احتمال أن الفساد قد لا يكون ضارا في جميع السياقات<sup>121</sup>.

<sup>119</sup> Sornarajah, M. (2010). The international law on foreign investment p 71

<sup>120</sup> Al-Sadig, A. (2009). The effects of corruption on FDI inflows pp 268-269

<sup>121</sup> Pajunen, K. (2008). op.cit p 654

✓ البيروقراطية

إن التكاليف والإجراءات الإدارية اللازمة لتموقع المستثمرين الأجانب تختلف من بلد إلى آخر، قام Morisset و Neso (2002) بدراسة هذه العوامل على 32 من البلدان النامية (بما في ذلك 20 دولة أفريقية و 7 دول من أوروبا الشرقية ووسط أوروبا) ما بين سنة 1997 و 2001 كشفت الدراسة إلى أن أهم العوائق التي تم تحديدها هي إجراءات الحصول على الأراضي أو بما يسمى بعقار الصناعي<sup>122</sup>.

Morisset و Neso (2002) أظهر في الوقت نفسه أن الإجراءات الإدارية المعقدة اللازمة لإنشاء وتشغيل الأعمال التجارية يثبط دخول الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين جودة المؤسسة من المرجح أن تزيد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لهذه البلدان<sup>123</sup>.

✓ النوعية المؤسسية ونوعية الحوكمة

وفقا للأعمال التجريبية ل Bénassy-Quéré ، Coupet و Mayer (2005) المؤسسات لها تأثير كبير على الإستثمار الأجنبي المباشر. لأنها تسلط الضوء على أهمية كفاءة القطاع العام كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر. و على وجه الخصوص النظام الضريبي ، سهولة بدء النشاط التجاري ، التحكم في الفساد ، الشفافية ، إنفاذ العقود ، حماية حقوق الملكية وفعالية العدالة والرقابة. تظهر درجة المنافسة للعب الأدوار الأولى في تركيز رأس المال في كل من بلد المنشأ و بلد المقصد من الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>124</sup>.

وفقا لأعمال Shapiro و Globerman (2002) البنية التحتية السياسية الوطنية إذا ما قيست بمؤشرات الستة للحوكمة الصادرة عن البنك الدولي توفر متغير قوي على تموقع للاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

أ. القدرة على التنبؤ هي أهم شواغل المستثمرين حتى يستطيعون تقييم المشاريع الجديدة من خلال جملة أمور منها المخاطر التي ينطوي عليه الأمر ، حالة عدم اليقين. لذلك من الضروري وضع سياسات واضحة وإطار تشريعي شامل إلى جانب التطبيق المنسق للقوانين والأنظمة.

<sup>122</sup> Titem, K. C. (2012). op.cit p 65

<sup>123</sup> Ngouhou, I. (2013). Multidimensional determinants of foreign direct investment in Central Africa p 577

<sup>124</sup> Thaalbi, I. (2013). op.cit p 113

و لكي تكون القوانين واللوائح قابلة للتنبؤ ينبغي أن تحدد المعايير التي يتخذ بها المسؤولين الحكوميون القرارات، كلما كانت معايير التطبيق أكثر وضوحا زادت درجة القابلية للتنبؤ و انخفضت مخاطر الإستثمار وفي غياب إطار تشريعي شامل بشأن الإستثمار ، أنشأت بعض البلدان نظاما للاتفاقات يشمل مختلف الحوافز والامتيازات من جانب الحكومة فضلا عن التزامات من جانب المستثمر. عموما إن الأنظمة التي تفتقر إلى الشفافية و القدرة على التنبؤ لا تولد ثقة كبيرة في مجتمع المستثمرين. إذ تشير القابلية للتنبؤ إلى وجود سياسات واضحة وإطار قانوني للإستثمار وقواعد وأنظمة يمكن التنبؤ بها وتطبيقها على نحو عادل ومناسب مع التقليل إلى الحد الأدنى من النظم وتبسيطها إلى أقصى حد ممكن. بما في ذلك إزالة الخطوات والإجراءات الغير ضرورية وتخفيض عدد الوثائق التي تلزم ممارسة أنشطة الأعمال<sup>125</sup>.

في الحالات التي لا يتبع فيها نهج الحوكمة الرشيدة في صياغة الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة فإن العواقب المترتبة على جذب الاستثمارات غالبا ما تكون سلبية ومنها:

- ❖ سيؤدي إلى عدم إحترام سيادة القانون وزيادة الفساد. فالقوانين المعقدة ينتج عنها تكاليف باهضة تشجع الأفراد و الشركات على البحث عن مخارج أكثر سهولة ولو بطرق ملتوية.
- ❖ حالة عدم التأكد المتزايدة ستؤثر على قرار الإستثمار.
- ❖ ينتج عنها سوء توزيع الموارد ، حيث يتم تحويل الوقت والطاقة من النشاط التجاري المنتج إلى جهود مكلفة لامثال للوائح غير ضرورية.

ب. المساءلة: هي مساءلة المؤسسات الحكومية وموظفيها الذين يتفاعلون مع المستثمرين ، عند مناقشة قضية المسائلة من المهم تحديد من هم الموظفين و الخدمات المدنية الخاضعين لهذه العملية. فمسؤولية تطبيق وإنفاذ القوانين والأنظمة و السياسات ملزمون بها قانونا لضمان تنفيذ هذه المهام بشكل صحيح ومنع حالات الفساد. تتم العملية من خلال وضع معايير الأداء و الرصد التي بها تزداد المساءلة وفعالية المسؤولين الحكوميين، بينما تنخفض فرص الفساد. بالإضافة ينبغي إبلاغ المستثمرين والجمهور بهذه المعايير حتى يكونوا على علم تام بمستوى الخدمات المتوقعة. مع وضع إجراءات واضحة ومحايدة للتظلم مع إنشاء آلية فعالة لحل هذه النزاعات خارج نظام المحاكم الرسمية ، الذي يوفر للمستثمرين الكثير من الجهد والوقت و المال التي هي سمة من سمات البلدان التي نجحت في تشجيع الإستثمار.

<sup>125</sup> UNCTAD. (2004). good governance in investment promotion p 5-6

ت. الشفافية: يزداد التفاعل بين الحكومة والمستثمرين عندما يكون هناك الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب ، وسهولة توافر المعلومات ومكتب المساعدة للمستثمرين ، في هذا الصدد إحدى المشاكل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في بعض البلدان والتي لها تأثير على الشفافية في أن القوانين تسن باللغة المحلية ولتوفير المعلومات بسهولة يجب نشر المعلومات باللغات المعترف بها دولياً.

كما تعني الشفافية أيضاً انفتاحاً أكبر على وسائل الإعلام والجمهور على سياسات وممارسات الاستثمار. فتكنولوجيا المعلومات والإنترنت هي أدوات فعالة لزيادة الشفافية في نظام الإستثمار وإعلام المستثمرين والجمهور بالتغيرات المتوقعة في القوانين والأنظمة والإجراءات. ويمكن استخدام الإنترنت أيضاً لتقديم خدمات الأسئلة والإجابة على الخط والتشاور مع المستثمرين بشأن التشريعات والسياسات الجديدة. أظهر الاستقصاء الذي أجرته الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام 2000 أن 40 في المائة من وكالات تشجيع الاستثمار تقدم خدمات على الإنترنت وأن معظم المناطق الجاذبة للإستثمار تقدم قواعد بيانات متخصصة عن بيئة الأعمال و عن المستثمرين<sup>126</sup>.

ث. المشاركة: يقصد بها مشاركة المجتمع المدني و أصحاب المصلحة بما في ذلك المستثمرين في وضع السياسات وتنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، معالجة القضية المركزية للمشاركة في صنع السياسات العامة. من خلال إنشاء محافل ومؤتمرات واللجان الإستشارية التي يمكن للمجتمع المدني و أصحاب المصلحة و رجال الأعمال من خلالها تقديم مداخلاتهم التي تكفل بها الحكومة و التي تعكسها في سياساتها وبرامجها على نحو أفضل في الأهداف الإنمائية و إهتمامات أصحاب المصالح.

تساعد المشاركة على بناء ائتلافات تدعم إصلاح السياسات بينما تساعد مشاركة المجتمع المدني في بناء رأس المال الاجتماعي. كما أن المشاركة في صنع السياسات يعطي شرعية ونوعية القرارات المتخذة<sup>127</sup>.

يكمّن دور الحكومة في المحافظة على الحوار مع أصحاب المصلحة قبل وأثناء وبعد وضع السياسات وسن التشريعات. و نظراً للدور الحاسم للمجتمع المدني في تعزيز الحوكمة (الحكم الرشيد) فهذا الدور لا يمكن التقليل من شأنه في تشجيع الإستثمار و الإعلام له دور يؤديه كمراقب والنشاط الحكومي كوسيلة رئيسية يتم من خلالها إعطاء المعلومات للجمهور<sup>128</sup>.

<sup>126</sup> UNCTAD. (2004). op.cit p 5-6

<sup>127</sup> Santiso, C. (2001). Good Governance and Aid Effectiveness p 17

<sup>128</sup> UNCTAD. (2004). op.cit pp 5-6

### ✓ العدالة والنظام القضائي

واحدة من العوامل الرئيسية الجاذبة للمستثمرين و الإطار القضائي، العدالة والقانون المستقل والنزيه، الشفافية في تنفيذ القوانين دون تحيز، المعلومات المالية العامة التي يمكن الاعتماد عليها والثقة العالية في السلطات العامة هذه الصفات هي مزايا الموقع وأهمية خاصة للأنشطة الدولية. نطاق التطبيق والفعالية القضائية للبلد المضيف هي طمأنة المستثمرين الأجانب في توفير الحماية الموثوقة لحقوق الملكية وإنفاذ العقود مع عدم تعرضه للمصادرة التعسفية و هي من بين العوامل الهامة في جاذبية منطقة ما على العكس الإخلال بالعقود وسرقة الإبتكارات هي من بين العوامل الطاردة للمستثمرين الأجانب.

الدراسات التجريبية حول هذا الموضوع تميل إلى تأكيد ذلك. على سبيل المثال Bevan وآخرون (2004) في دراستهم أثبتوا أن مؤشرات الحماية والكفاءة القانونية ( مؤشرات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير) هي من بين العوامل المؤثرة في الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية بين عامي 1994 و 1998. العمل القياسي لـ Busse و Hefeker (2007) في حالة بانال لـ 83 بلدا ناميا بين عامي 1984 و 2003 وجد أن قوة ونزاهة النظام القضائي له أثر إيجابي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر . على النقيض هناك دراسات تثبت نتائج مغايرة على سبيل المثال الدراسة الميدانية لـ Yu و Walsh (2010) وجد نتائج متباينة حول تأثير متغيرات إستقلال القضاء وكفاءة النظام القانوني على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في 27 من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ما بين 1985-2008.<sup>129</sup>

يزداد التفاعل بين الحكومة والمستثمرين عندما يكون هناك الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب ، وسهولة توافر المعلومات ومكتب المساعدة للمستثمرين ، في هذا الصدد إحدى المشاكل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في بعض البلدان والتي لها تأثير على الشفافية في أن القوانين تسن باللغة المحلية ولتوفير المعلومات بسهولة يجب نشر المعلومات باللغات المعترف بها دوليا.

### 3.1 أبعاد الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

ترى العديد من المنظمات الدولية و السياسيين والغالبية العظمى من الإقتصاديين على أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو كعلاج للمشاكل المزمنة التي تعيشها إقتصاديات البلدان النامية. لذا أصبح من الضروري أن يجتمع القادة

<sup>129</sup> Prost, B. (2012). Les deux formes d'IDE et l'investissement productif: l'impact du taux de change réel pp 101-102



## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ العلاقة بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

السياسيين والاقتصاديين ، لاقتراح السبل العملية للإستفادة بشكل أفضل من الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا و في إنشاء الروابط التجارية المستدامة وتعميقها بين فروع الشركات الأجنبية و الشركات المحلية<sup>130</sup>.

تحدد حكومات البلدان المضيفة المتوقع من الإستثمار الأجنبي المباشر في عملية تنمية اقتصادها بتعزيز الحوكمة كإجراء عام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1.3.1 البعد السياسي

البعد السياسي للحوكمة يعكس إعادة تشكيل العمل العمومي من خلال ظهور أشكال جديدة للتدخل العمومي و تحول من النموذج السياسي القائم على المركزية. تشدد الحوكمة على التعدد و تنوع اللاعبين (المنظمات غير الربحية ، الشركات الخاصة والمواطنين ... المحلي ، الإقليمي ، الوطني والأجنبي) المشاركين في تحديد و تنفيذ السياسة العامة . مع التأكيد في تسيير العمل العمومي على أساس عملية التفاعل والتعاون والتفاوض بين مختلف أصحاب المصلحة لمعالجة المشاكل<sup>131</sup>.

يتمثل الطابع السياسي في قدرة المؤسسات وصانعي السياسات لضمان وتوفير بيئة إقتصادية تدعم وتشجع الإنتاج وتراكم رأس المال المادي و البشري واكتساب المهارات ونقل التكنولوجيا. وهذا يتطلب وجود دولة ذات مصداقية و مسؤولية (إدارية غير فاسدة ، المشاركة والشفافية في القطاع العام ونظام قانوني الذي يحمي حقوق الملكية)<sup>132</sup>.

بالتوازي مع هذا النهج في مجال الإدارة العمومية ظهر في نهاية الثمانينات النهج المعياري لمفهوم الحوكمة الرشيدة و لا سيما في مجال العلاقات الدولية الذي استخدمته المؤسسات المالية الدولية إلى تحديد معايير جودة الإدارة العمومية للبلدان التي تمر ببرامج التعديل الهيكلي ، دعت منظمات الإقراض الدولية من خلال هذه الفكرة إلى الإصلاحات المؤسسية اللازمة لإنجاح البرامج الإقتصادية<sup>133</sup>.

<sup>130</sup> Chan, N. (2011). Institution et investissement: impact de l'environnement institutionnel sur l'entrée d'IDE au Cambodge p 82

<sup>131</sup> Leloup, F., Moyart, L., & Pecqueur, B. (2005). La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale? P 17

<sup>132</sup> Mtiraoui, A. (2015). La corruption entre l'aspect institutionnel économique et l'aspect social à travers la gouvernance p 7

<sup>133</sup> Leloup, F., Moyart, L., & Pecqueur, B. (2005). op.cit P 19

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ العلاقة بين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي

يمكن تحقيق الحوكمة الرشيدة عندما تتماشى عملية الحكومة مع المبادئ القانونية والأخلاقية السائدة للمجتمع السياسي وعندما يتحقق هذا الوضع فالناس يتطلعون جماعيا للمشاركة في أنشطة الدولة ، مع العلم تماما أن الالتزام بالقواعد والإجراءات من شأنه أن يخدم مصلحة أكبر عدد من السكان و أن حقوق الأفراد ستحمي ضمن نطاق قانوني و سياسي. لأن القادة سيحافظون على شعار الشفافية والمساءلة<sup>134</sup> ..

الهيكل السياسي للحكومة يستند على عدة خصائص منها: المساءلة العامة ، إستقرار الحكومة ونظام قضائي الأكثر كفاءة. وأيضا :

- ❖ أن تكون الدولة قادرة على حماية حقوق الملكية.
- ❖ الحاجة للحد السلوك الإفتراضي للسلطة الحاكمة.
- ❖ القدرات المؤسسية مع الإصلاحات الإدارية ، السياسية و الإقتصادية.
- ❖ إنشاء مؤسسات إقتصادية لتطوير الأسواق.

على العموم، الإجراء السياسي هو لزيادة فعالية السلطة العامة والقدرة على تحمل المسؤولية في تنفيذ القوانين التشريعية والقواعد القانونية التي من شأنها أن تشجع الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>135</sup>.

### 2.3.1 البعد الإقتصادي

البعد الإقتصادي للحكومة يعني هيكل وعمل المؤسسات القانونية والاجتماعية التي تدعم النشاط الاقتصادي والمعاملات الاقتصادية من خلال حماية حقوق الملكية ، إنفاذ العقود ، خفض التكاليف المتعلقة بالمعاملات و اتخاذ إجراءات جماعية لتوفير البنية التحتية المادية والتنظيمية. وهي العملية التي تغطي صنع القرار الذي يؤثر على الأنشطة الإقتصادية داخل الوطن و على العلاقات الإقتصادية الأخرى و التي لديها بشكل واضح آثار هامة على المساواة و محاربة الفقر وتحسين نوعية الحياة للمواطنين.

الحكومة الإقتصادية مهمة لأن الأسواق والنشاط الإقتصادي والمعاملات بشكل عام لا يمكن أن تعمل بشكل جيد في غيابها وهناك حاجة إلى الحوكمة الرشيدة لضمان الشروط الأساسية التي لا غنى عنها في إقتصاد السوق.

<sup>134</sup> Fagbadebo, O. (2007). Corruption, governance and political instability in Nigeria. P 33

<sup>135</sup> Mtiraoui, A. (2015). op.cit p 8

❖ حماية حقوق الملكية : بدون ذلك يفقد الأفراد إلى حافز الإدخار و الإستثمار لأنهم يخشون أن يجرمهم الآخرون من ثمار هذه الأنشطة كما أنهم سيتخلون عن الصفقات خشية فقدان أصولهم وليس فقط العائد على رأس المال الذي يستثمر في شركات أخرى. ويخلص Field Erica (2007) إلى أن حماية رأس المال يحسن الاستخدام الإنتاجي للعمالة حيث لا يضطر الأفراد إلى قضاء وقتهم وجهدهم في حماية ممتلكاتهم<sup>136</sup>.

❖ إنفاذ العقود : تنتج عن المعاملات الاقتصادية مكاسب لجميع المشاركين فيها ولكن كل طرف قد يفقد حقه إذا فشل الآخر في الوفاء بالدور الموعود به في المعاملة ، تعمل الانتهازية على زيادة الخوف و الغش للطرف المقابل الذي يمنعه من الارتباط في العقد خشية فقدان المكاسب المتبادلة .

❖ العمل التشاركي : يعتمد النشاط الاقتصادي الخاص على توفير ما يكفي من المنافع العامة والتحكم في الأضرار العامة وهذا لا يشمل فقط الأمور المادية ولكن أيضا البنية المؤسسية و التنظيمية . إن توفير شبكات الأمان الإجتماعي وتيسير استيعاب العوامل الخارجية والتقليل من الأضرار العامة مثل الإدارة المشتركة للموارد و العمل الجماعي يكمن في إستخدام السلطة السياسية الجماعية في الإدارة التشاركية للمجتمع من جميع جوانبه الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية . ، كما ورد في تقرير التنمية البشرية (1999) هو صياغة سياسات جيدة وتصميم برامج شاملة و توفير الخدمات الإجتماعية و الإقتصادية لغالبية السكان .

### 3.3.1 البعد الإجتماعي

#### ❖ تعزيز المشاركة الشعبية

في الوقت الحاضر تسعى الحكومات إلى إشراك المواطنين في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية لأن العمل التشاركي ضروري للحصول على نتائج توافقية في السياسات العامة حيث يشير العديد من الباحثين مثل Newman وآخرون (2004)؛ Sullivan و Skelcher (2002)؛ Beresford (2002) إلى أن المشاركة العامة ضرورية لإقامة علاقة بين الدولة والمواطن في الحكم المعاصر و لأن السلطة التجريبية للمواطنين من خلال المشاركة العامة هي مصدر الخبرة والمصداقية و الشرعية إلى جانب الدعم الحكومي .

منذ أواخر الثمانينيات أصبحت المشاركة العامة اتجاها رئيسيا من خلال أشكال مختلفة من مشاركة الأسرية كالمشاركة الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و المشاركة السياسية، يوضح Innes و Booher (2004) أن هدف المشاركة العامة هو إختيار ما يفضله الجمهور ومساهمة المواطنين في عملية صنع القرار بناء على الخبرات المحلية و في

<sup>136</sup> Dixit, A. (2009). Governance institutions and economic activity p 5

تعزيز الإنصاف والعدالة و تأمين الشرعية للقرارات العامة و تلبية المتطلبات القانونية مما يزيد من قدرة المواطنين على التحكم في حياتهم حيث يمكن للمواطنين المساهمة في وضع استراتيجيات فعالة لمنطقهم<sup>137</sup>.

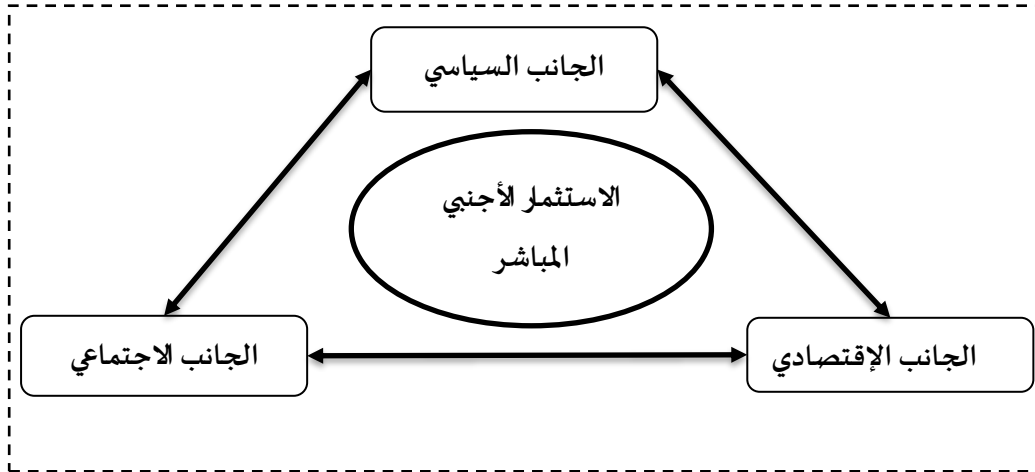
#### ❖ تعزيز دور المنظمات الغير حكومية

بدأ التحول التدريجي من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطي منذ الثمانينيات في بعض البلدان من قبل المنظمات الشعبية والمنظمات الغير حكومية التي لها قدرة تعويضية على سلطة الحكومة المركزية. فالمنظمات الشعبية التي تتألف من أشخاص يتشاركون الخبرات والأهداف. كما ركزت المنظمات غير الحكومية التي أنشأها أشخاص أو منظمات خاصة لغرض تعزيز سلطة الشعب لا سيما الطبقة الفقيرة و أيضا لمعالجة المشاكل البيئية والاجتماعية.

و منذ التسعينيات أصبحت المنظمات الغير حكومية قوة سياسية و إقتصادية عالمية التي ساهمت في معالجة قضايا مثل حقوق الإنسان و الفقر و البيئة مما يضغط على الحكومات من أجل إحداث تغيير في السياسات. نتيجة ذلك غيرت القوة التعويضية للمنظمات غير الحكومية في بعض البلدان النهج من أعلى إلى أسفل من جانب الحكومة إلى نهج من القاعدة إلى القمة مما أدى أحيانا إلى الحصول على نتائج في فترة قصيرة.

سر نجاح المنظمات غير الحكومية إلى تبادل المعلومات وخلق الأفكار من خلال التعاون مع السلطة المركزية بدلا من محاولة السيطرة وعلى الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية تعارض أحيانا سياسات الحكومة فإن بعضها الآخر يتعاون مع الحكومة بطرق متنوعة<sup>138</sup>.

الشكل 1.2 الجوانب الثلاثة للحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر



المراجع: Abdellatif, N. (2010). La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers p 120

<sup>137</sup> Kim, T. B. (2010). Collaborative governance for sustainable development in urban planning in South Korea p 72

<sup>138</sup> Kim, T. B. (2010). op.cit p 75

## 2 العلاقة بين الحوكمة و النمو الإقتصادي

كشفت عدة دراسات على مدى أهمية دور العوامل الغير اقتصادية في عملية النمو كما هو الحال في إدارة عمومية فعالة مع نظام قانوني جيد ومستقل و تكريس مبدأ سيادة القانون، الخ

في الواقع العديد من الأعمال المعاصرة التي تقلل من الدور الذي تلعبه الحوكمة في عملية النمو أو التنمية الاقتصادية ومن الملاحظ أن الحكومة الفعالة والشفافة هي قاعدة عامة و أمر حيوي يولد المكاسب الإجتماعية منها التخفيف من حدة الفقر و البلدان ذات الصلة تتحصل على أفضل النتائج من زيادة النمو و إستقرار الإقتصاد الكلي .

### 1.2 الحوكمة ونظرية النمو الكلاسيكية

#### 1.1.2 نموذج Solow (1956)

واحدة من القضايا المركزية التي أثارها نموذج Solow (1956) و تم مناقشتها على نطاق واسع داخل مجتمع الاقتصاديين هو لحاق دول الجنوب بالدول الصناعية الشمالية . وقد افترض Solow:

• أن التقارب سيكون تلقائياً<sup>139</sup>.

• أن حقوق الملكية آمنة<sup>140</sup>

و السؤال المطروح اليوم هو لماذا لم يتم لحاق الدول النامية بركب الدول الغنية و المفاجأة في الأساس هو إهمال نموذج Solow (1956) إلى نوعية الحوكمة بين هذه البلدان لعملية اللحاق والمقصود بذلك أن سوء الحوكمة في البلدان النامية أدى إلى :

❖ التدخل المفرط من الحكومات والمحسوبة.

❖ عدم مراعاة حقوق الملكية<sup>141</sup>؛

❖ تراجع ثقة المستثمرين بسبب التشوهات في الإقتصاد و خلق حالة عدم اليقين (عدم الشفافية، نقص المعلومات ، زيادة تكاليف المعاملات).

<sup>139</sup> Ferguene, A., & Coissard, S. (2010). Institutions, Gouvernance et Développement p 21

<sup>140</sup> Bađun, M. (2005). The quality of governance and economic growth in Croatia p 281

<sup>141</sup> Ferguene, A., & Coissard, S. (2010). op.cit p 22

❖ يحرم الحكومات من عائدات الضرائب وفي ظل هذه الظروف تتلقى الحكومة أقل مما كان ليأخذ لمعالجة الأهداف الإنمائية المتعددة وخاصة الاحتياجات الاجتماعية والأكثر أهمية في قطاع الصحة والتعليم اللذان يعتبران مصدر توريد للبنية التحتية الاقتصادية.

❖ سوء تخصيص الموارد النادرة والخلل بالتنافسية مما يؤدي إلى انحراف آليات الأسواق<sup>142</sup>.

ومن تم تعديل فرضية التقارب المطلق لـ Solow (1956) إلى فرضية التقارب المشروط الذي وضحت أن التقارب أن لا يكون تلقائيا ولكن يخضع لشروط اجتماعية وسياسية لتنفيذه على نحو فعال.

قد اختبرت هذه الفرضية (التقارب المشروط) في ظل ظروف الحوكمة الرشيدة في البلدان النامية، رجحت كل من أعمال Alesina و Perotti (1994) و Clague؛ (Barro (1996) وآخرون (1996)؛ (Varoudakis (1996) على المدى الطويل أن تحقق عملية اللحاق بالركب الدول المتقدمة اقتصاديا بشرط إعتماها على الحوكمة (تطبيق الشفافية، احترام الحريات المدنية، حقوق الملكية و التحكم في الفساد)<sup>143</sup>.

### 2.1.2 غياب المؤسسات في نموذج Solow (1956)

الواقع أن نظرية الكلاسيكية الجديدة أهملت العلاقات الاجتماعية وجميع أشكال الترتيبات المؤسسية. لافتراض أن الإنتاج يتم خلال توافر عوامل الإنتاج والتكنولوجيا ويفترض نموذج Solow ضمنا أن هناك مثالية من المؤسسات و الحوكمة ورفض التفكير في الأبعاد السياسية والمؤسسية الاقتصادية،

على الرغم من هذا الجهل الكلي للمؤسسات في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، بدأ مؤسس هذا النموذج في التعرف على دور المؤسسات، تعرف Solow (2001) المؤسسات و قال بأنها "أنماط السلوك المنتظمة ومقننة وكما هو الحال قد تنشأ عن التطور الذاتي أو من خلال المعايير الاجتماعية. ما هو إلا مؤخرا الاقتصاد المعياري بدأ يرتدي التركيز النظري بجديّة على البنية التحتية المؤسسية في اقتصاديات السوق الحديثة".

التأثير الخارجي على معدلات النمو على المدى الطويل في النموذج الكلاسيكي الجديد هو كان أساس الفشل ومن ثم كانت السبب لظهور نماذج نمو جديدة.

<sup>142</sup> Ndinga, M. M. (2002). La gouvernance économique: quelles incidences sur le développement au Congo-Brazzaville? P 7-8

<sup>143</sup> Ferguene, A., & Coissard, S. (2010 op.cit p 23

في النهاية يمكن القول أنه على الرغم من القيود وأوجه القصور في نموذج Solow كان هو نقطة الانطلاق اقتصاد النمو و نصف قرن حتى الآن فإنه لا يزال يستخدم في الدراسات التجريبية لفهم محددات نمو<sup>144</sup>.

## 2.2 الحوكمة و نظرية النمو الداخلي

تشمل عبارة النمو الداخلي مجموعة متنوعة من الأعمال النظرية والتجريبية التي ظهرت في الثمانينات هذا العمل يميز نفسه عن النمو الكلاسيكي الجديد من خلال التأكيد على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة عملية داخلية للنظام الإقتصادي وليس نتيجة القوى الخارجية . بحلول منتصف الثمانينات كان اكتشاف العديد من المشاكل في نموذج النمو الكلاسيكي الجديد و كان من أهمها:

- ❖ فرضية تناقص الغلة في دالة الإنتاج .
- ❖ فرضية إنخفاض في نمو الناتج للفرد الواحد على المدى الطويل.
- ❖ عدم تحقق نموذج التقارب المطلق لمعدل الدخل الفردي للدول النامية من الدول المتقدمة.

نظرية النمو الداخلي هو الرد الجذري لنموذج النمو الكلاسيكي الجديد بمعنى أنه يسقط فرضية تناقص الغلة و تعويضها بفرضية الغلة المتزايدة في دالة الإنتاج التي تحدد معدل النمو طويل الأجل ليصبح ذاتي النشوء. ركزت نظرية النمو الداخلي مع اقتصاديين مثل (1986) Romer ،-(1988) Lucas ،(1991) Barro ،(1991) Rebelo ،(1991) Grossman و Helpman (1991) ، Aghion و Howitt (1992) ، Barro و Sala-i-Martin (1992) ، Borensztein ، وآخرون (1998) على أهمية تراكم رأس المال ونشر التكنولوجيا في النمو الاقتصادي وإثبات وجود آثار غير مباشرة للتكنولوجيا والمعرفة .

### 1.2.2 نموذج ROMER (1986)

يأخذ هذا النموذج في الاعتبار الجانب الديناميكي لعملية تراكم المعارف الذاتية و زيادة الدخل الفردي مع المحافظة على فرضية المنافسة التامة لنظرية النمو الكلاسيكية الجديدة ، عملية التراكم المعرفي هي عملية غير مقصودة تنتج من خلال التعلم أثناء الممارسة (تحسين المعدات الموجودة، الهندسة و تصميم التكنولوجيات القائمة وزيادة كفاءة

<sup>144</sup> Chatti, O. (2010). op.cit pp 91-92

العاملين... إلخ) مما يجعل التراكم المعرفي ذاتي المنشأ متوافق مع تنافسية الأسواق و مع إفتراض أن هذا التراكم لا ينتج عنه أجر<sup>145</sup>.

كان تحليل ROMER (1986) من خلال اقتراح نموذج يستند إلى الظواهر الخارجية بين الشركات حيث كل شركة لديها وسائل لزيادة إنتاجها مع زيادة مصالحي الشركات الأخرى من خلال نشر التكنولوجيا بينها و هذا النموذج يرى أن المصدر الرئيسي للنمو الإقتصادي هو تراكم رأس المال الخاص لأنه يولد آثار تكنولوجية إيجابية.<sup>146</sup>

## 2.2.2 نموذج LUCAS (1988)

يلعب الرأس المال البشري دورا حيويا في عملية النمو و من أهم المساهمات في هذا المجال هي أعمال lucas (1988) و الذي يرتبط عمله إلى أعمال السابقة ل. Uzawa (1965) في هذه النموذج يعتمد مستوى الإنتاج على الرأس المال البشري على المدى الطويل في حين النمو لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا كان رأس المال البشري ينمو من دون حدود فمفهوم رأس المال البشري هي جميع القدرات المستفادة من الأفراد والتي تزيد من الكفاءة الإنتاجية و كل فرد هو في الواقع صاحب عدد من المهارات التي لها قيمة سوقية يمكن بيعها في سوق العمل وهي أكثر إرتباط بالمعرفة المكتسبة من خلال التعليم.<sup>147</sup>

ردا على فشل نموذج ROMER عام 1986 والذي يتجلى في نقص العمالة كمصدر للنمو يستبدل Lucas حجم العمل بنوعية العمل في عملية النمو ، الفكرة هي أن الحصول على سبل النمو الداخلي لا يتطلب بالضرورة إدخال رأس المال أو الإنفاق العام كعوامل خارجية بل يكفي أن تكون جميع العوامل متراكمة<sup>148</sup>.

ويري Lucas في نمودجه أن تركم رأس المال هو مزيج من التراكمات للعوامل التالية:

❖ المعرفة الطوعية (التعليم المتوسط و التعليم العالي) ؛

❖ المعرفة الغير الطوعية من خلال التعلم بالممارسة (learning by doing)<sup>149</sup>.

يؤكد نموذج LUCAS أيضا على الدور الأساسي لأنشطة البحث والتطوير في عملية النمو. يفسر هذا النموذج أن تزايد الغلة من هذا النوع من رأس المال يعتمد على مستوى التعليم الذي يؤثر مباشرة على إنتاجية العمال و يولد آثار خارجية.

<sup>145</sup> Thaalbi, I. (2013). op.cit pp 71-72

<sup>146</sup> Tsasa, V., & Jean-Paul, .. K. (2012). Modeles Macroeconomiques. Théories de la Croissance Endogène p 1

<sup>147</sup> Temple, J. (2001). Effets de l'éducation et du capital social sur la croissance dans les pays de l'OCDE p 62

<sup>148</sup> Thaalbi, I. (2013). op.cit p 72

<sup>149</sup> Tsasa, V., & Jean-Paul, .. K. (2012). op.cit p 1



### 3.2.2 نموذج BARRO (1991)

هو قريب جدا من نموذج ROMER (1986) حيث أدخل BARRO العامل الخارجي للإنفاق العام في دالة الإنتاج بدءا من فكرة بسيطة وهي أن المرافق العامة تزيد من إنتاجية القطاع الخاص الذي يؤدي أيضا إلى زيادة العائد على الاستثمار ، إقترح BARRO نموذج النمو الداخلي الذي يسلط الضوء على دور البنية التحتية كمحرك في عملية النمو في تحقيق عملية الإنتاج باستخدام نوعين من المدخلات وهي رأس المال الخاص ورأس المال العام و الملامح الرئيسية لهذا النموذج هي أنه يولد أولا النمو الذاتي ويرجع ذلك إلى وجود عوائد ثابتة وإمكانية تراكم عاملي الإنتاج (رأس المال الخاص ورأس المال العام) ثم يثبت أن معدل الضريبة له تأثير إيجابي على النمو و أن هناك مستوى أمثل من المعدلات الضريبية<sup>150</sup>.

أخيرا و على الرغم من أهمية هذه النماذج الثلاثة ل ROMER (1986)، LUCAS (1988) و BARRO (1991) على المستوى النظري تتجلى الطبيعة الذاتية من حقيقة أنه ليس من الضروري أن نفترض وجود متغير خارجي للمتغيرات النمو وخلافا للنموذج الكلاسيكي الجديد فإن معدل النمو طويل الأجل للاقتصاد هي وظيفة زيادة معدل الاستثمار ويعتمد على سلوك العملاء الاقتصاديين<sup>151</sup>.

في نظريات النمو الجديدة كان للمؤسسات دور واضح في تحقيق النمو طويل الأجل وأنشطة البحث و التطوير في الاقتصاديات المتقدمة و على وجه الخصوص بلدان OECD، لكن نوضح لماذا بعض المناطق كانت فقيرة في البداية (كما يتضح من الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) على سبيل المثال منطقة آسيا تمكنت من الخروج في نهاية المطاف و الوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للفرد مقارنة مع البلدان الصناعية في حين أن المناطق الفقيرة الأخرى ظلت متخلفة مثل أفريقيا<sup>152</sup>.

استنادا ل North و Thomas في نقدهم للنظريات النمو المشهورة في قولهم "العوامل التي سردناها (الابتكار، وفورات الحجم والتعلم ونمو رأس المال، الخ) ليست هي أسباب النمو، بل هي النمو... ولن يحدث النمو إلا بشرط و هو يجب أن تكون المنظمة الاقتصادية القائمة فعالة"<sup>153</sup>.

<sup>150</sup> Thaalbi, I. (2013). op.cit pp 73-74

<sup>151</sup> Chatti, O. (2010). op.cit p 94

<sup>152</sup> Aghion, P. (2002). Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance p 471

<sup>153</sup> Waldner, D., & Dunfee, E. (2011). Les origines institutionnelles et l'économie politique comparative du développement tardif p 50

## 4.2.2 الحوكمة وتركم رأس المال المادي

حسب التعريفات السابقة فإن الحوكمة هي قدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تعزز النمو و المؤسسات لا تؤثر على النمو إلا عن طريق الإستثمار فحسب Besley (1995) هناك ثلاث حجج تؤيد وجود علاقة إيجابية بين المؤسسات والاستثمار:

(1) ضمان حقوق الملكية من قبل الدولة أو الأفراد الآخرين هو حماية للمكتسبات المستثمرين .

(2) يمكن للمؤسسات الفعالة التي تحكم أسواق الائتمان وتنفيذ العقود أن تزيل الحواجز التي تحول دون الوضع المالي والترتيبات المالية والتعاقدية اللازمة قبل إجراء الاستثمار.

(3) المؤسسات التي تيسر المعاملات الاقتصادية بين الأفراد والشركات تزيد من المكاسب التجارية وبالتالي تزيد من العائد المحتمل على الاستثمار<sup>154</sup>

في حين أن زيادة دور القانون والنظام يخلق مناخ الاستثمار الملائم من خلال تعزيز أمن حقوق الملكية ، أيضا الثقة تلعب دورا هاما في تشكيل مناخ الاستثمار عن طريق خفض تكاليف المعاملات . ولذلك فإن تأثير إصلاح المؤسسات على مستوى الاستثمار يعتمد على مستوى الثقة الكلية في المجتمع و الاستثمار الخاص هو أحد القنوات الرئيسية التي من خلاله تمارس المؤسسات تأثيرها على النمو والتنمية الاقتصادية<sup>155</sup>.

الواقع أن الدراسات الحالية المتعلقة بالحوكمة والاستثمار الخاص تركز عموما على أثر نوعية النظام القضائي الذي هو أصلا أحد عناصر الحوكمة و لأن الاستثمار الخاص حساس جدا للتغيرات في بيئة الأعمال يرى البنك الدولي (2004) وجود علاقة قوية بين مناخ الاستثمار الخاص وقرارات الاستثمار، يشير فيه إلى أن إصلاح الحوكمة يحسن مناخ الاستثمار من خلال التقليل من البيروقراطية وتوفير إمكانية التنبؤ بالأداء الإقتصادي الذي يحدان بدورهما من حالة عدم اليقين و زيادة تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. كما هو الحال بالنسبة للفساد، الجودة البيروقراطية و المساءلة العامة. كما تسهل و تشجع المؤسسات الاقتصادية الفعالة تراكم عوامل الإنتاج و الابتكار مع تنظيم الإنتاج.

<sup>154</sup> Chatti, O. (2010). op.cit p 135

<sup>155</sup> Dearmon, J., & Grier, R. (2011). Trust and the accumulation of physical and human capital p 514

## 5.2.2 الحوكمة وتر اكمل رأس المال البشري

قد أظهرت بعض الأعمال أن الحوكمة أو بعض مكونات الحوكمة تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على رأس المال البشري غير أن الصلة بين الجودة المؤسسية ورأس المال البشري هي معقدة.

يؤكد Fosu (1992) على أن متغير رأس المال البشري هو قناة للتأثير على النمو الإقتصادي و بين Fosu أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى هجرة الأدمغة ويرافق هذا المشكل إنخفاض في تراكم رأس المال البشري والحد من إنتاجية العمال.

حسب Baum و Lake (2003) على أنه من المرجح أن يؤدي وجود نظام ديمقراطي إلى تفضيل تنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو تراكم رأس المال البشري وسوف يتحصل العمال على ظروف معيشية والخدمات الطبية أفضل وجميع الظروف التي تساهم في زيادة متوسط العمر المتوقع الذي يعتبر مؤشرا عاما على الصحة ، بالتالي فهو يعكس قدرة القوى العاملة على العمل واستخدام مهاراتها. أما بالنسبة للتعليم الثانوي يعكس المهارات اللازمة في المجتمع الحديث والصناعي. وبشكل أدق فإن المهارات التي يمتلكها العمال والتي من شأنها تحسين الإنتاجية وتراكم رأس المال المادي و زيادة في الناتج المحلي<sup>156</sup>.

## 6.2.2 الحوكمة وتر اكمل المعرفة

يعترف معظم الاقتصاديين بأهمية المؤسسات في التنمية الاقتصادية مع ذلك لا تزال كيفية عمل المؤسسات في هذه العملية تشكل تحديا كبيرا .

النماذج المشهورة لـ Lucas (1988) و Romer (1990) لا تضع نموذجا صريحا للمؤسسات ولكنها لا تقدم سوى إطار عام يسمح بوضع تفكير بشأن كيفية عمل المؤسسات. وأكثر دقة يؤكد Lucas (1988) أن التنمية الاقتصادية ترتبط بعملية تراكم المعارف التي تنتج مؤسسة أو رأس مال اجتماعي يمثله متوسط المعرفة في المجتمع ونتيجة لذلك يتفاعل نظام الإنتاج مع هذه المعرفة المتوسطة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، يوضح Romer (1990) أن المعرفة ليست منفعة عامة لأن البراءات تمنح الصفة الاحتكارية للمبتكرين فبراءات الاختراع هي بمثابة محركات لخلق المعرفة لأنها توفر الحوافز المناسبة لمن يعملون في مجال البحث والتطوير من أجل القيام باستثمارات تؤدي في نهاية المطاف إلى خلق المعرفة والثروة. تعتمد عملية تراكم المعرفة إلى حد كبير على نوعية المؤسسات لأن المؤسسات الجيدة تساهم في تسهيل عملية تسجيل براءات الاختراع الجديدة و في نشر الأفكار و تعزيز التعاون بين الباحثين ، أيضا التعجيل بنشر المعرفة العلمية

<sup>156</sup> Chatti, O. (2010). op.cit p 137-138

وتحسين إنفاذ العقود و حماية حقوق الملكية والحد من حالة عدم التأكد من المشاريع الجديدة ، جميع هذه العوامل هي محفزة لأنشطة البحث والتطوير.

طور Dias و McDermott (2006) نموذجاً يربط بين كفاءة المؤسسات العامة والحافز السوقي لتراكم المدخلات. كما يظهر فيه أن كفاءة الحكومة هي الآلية التي تحدد عملية النمو على المدى الطويل للاقتصاد.

كما تم دراسة أهمية المؤسسات في خلق المعرفة من طرف عدة باحثين ، مثل Coe و آخرون (2009) فند فيه الأدلة على أن أفضل المؤسسات تزيد من عائدات إستثمارات البحث والتطوير و كيفية الإستفادة من تداعيات البحث والتطوير الدولية كما بين Seck (2011) أنه كيف تشهد البلدان ذات المؤسسات القوية زيادة كبيرة في استيعاب التداعيات الدولية للبحث والتطوير<sup>157</sup>.

بين كل من Tebald و Elmslie (2013) أن السيطرة على الفساد ووضع سياسات صديقة للسوق و تعزيز حماية حقوق الملكية و فعالية النظام القضائي تزيد من معدل إستخدام الابتكار في الاقتصاد<sup>158</sup>.

### 3.2 الحوكمة ونظرية المؤسساتية

شهدت اقتصاديات التنمية نقطة تحول في أواخر الثمانينات وذلك بعد فشل سياسات التعديل الهيكلي من البنك الدولي وعدم وجود قدرات مؤسسية في عدة بلدان نامية ، لذلك ركزت في برامجها على ما وصفته بالحوكمة الرشيدة و لتنفيذها أعطت أهمية في برامجها إصلاح الجانب المؤسسي و السياسي لتحقيق التنمية . لأن الإصلاحات الاقتصادية هي غير مكتملة إن لم تكن مصحوبة بتغيير مؤسسي الذي يحارب حالة عدم التأكد و الذي يعبأ الجهات الفاعلة في عملية التنمية .

#### 1.3.2 مساهمة الإقتصاد المؤسسي القديم

علم الاقتصاد تجاهل لفترة طويلة مسألة المؤسسات في عملية التنمية حيث أهملته النظرية الكلاسيكية الجديدة واعتبرته كمتغير خارجي عن النموذج ، بالإضافة النظرية الجديدة للتنمية الذي طرحها البنك الدولي التغيير المؤسسي هو جانب فعال في عملية التنمية .

المؤسساتية التي بدأها Veblen و Commons كانت مستمدة من التحولات الجذرية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن العشرين مع ظهور مجتمع الإنتاج الضخم و الإستهلاك الشامل و استخدام الآلات الصناعية و تحول الملكية

<sup>157</sup> Dias, J., & Tebaldi, E. (2012). Institutions, human capital, and growth p 301

<sup>158</sup> Tebaldi, E., & Elmslie, B. (2013). Does institutional quality impact innovation? P 17

الاقتصادية فكان التحليل المعتمدة لفهم عمل المجتمع الأمريكي هو تحليل السوق عن طريق الفكر الكلاسيكي لذا وجب إعادة النظر من أصحاب هذا الفكر مع هذه المتغيرات أمر لا غنى عنه.

يعتبر Veblen و Commons الوحيدين اللذان أسسا الإطار التحليلي الذي يجمع بين نظريات العمل والمؤسسة الاقتصادية و على العموم يعتبر التيار المؤسساتي الأمريكي اللبنة الأولى في وضع المؤسسات باعتبارها عنصرا هاما في التحليل الاقتصادي وقد أدى تشكيك بعض المنظرين الاقتصاديين في دور المؤسسات ومساهماتها في الظواهر الاقتصادية مما أدى إلى ظهور الاقتصاد المؤسساتي الجديد<sup>159</sup>.

### 2.3.2 الإقتصاد المؤسساتي الجديد

الغرض من الإقتصاد المؤسساتي الجديد هو لشرح محددات المؤسسات وأيضا تقييم الكفاءة الاقتصادية والآثار المترتبة على توزيع الثروات. الإقتصاد المؤسساتي الجديد لديه عدة نقاط مشتركة مع المدرسة القديمة لذلك فان لكل منهما مجال واسع من الدراسة وتستند كلتا المدرستين على نقد النظرية الكلاسيكية الجديدة لدرجة مفرطة من التجريد، تم ذكر أربع نقاط رئيسية:

- (1) إهمال المتغيرات المؤسسية.
- (2) إعطاء أهمية كبيرة لعقلانية صنع القرار في عملية التحليل.
- (3) التركيز المفرط على التوازن والطابع الثابت للتحليل بدلا من حالة عدم التوازن و الحالة المتحركة للاقتصاد [لأننا نعيش في عالم ديناميكي (متحرك)].
- (4) وأخيرا، إنكار أن الأفضليات وأن بعض السلوكيات المتكررة أو المعتادة قد تتغير.

و على الرغم من ذلك فإن الإقتصاد المؤسساتي الجديد يحافظ على أساس النظرية الكلاسيكية الجديدة و النهج النظري للاختيار الذي يدعم الاقتصاد الجزئي مثل الافتراض الأساسي للندرة والمنافسة مع التخلي عن فرضية العقلانية الألية التي تجعل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد دون مؤسسات.

في الواقع المعلومات هي غير مكتملة (ناقصة) وقدرة الفرد على التعامل معها محدودة لذلك يفرض الأفراد قيودا على التفاعلات البشرية من أجل تنظيم التبادلات فالمعلومات الناقصة والقدرة العقلية المحدودة هي التي تحدد تكاليف

<sup>159</sup> Otando, G. (2011). Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise p 102

المعاملات التي تكمن وراء تشكيل المؤسسات إضافة إلى ذلك الخصائص المحددة للمعاملة هي أيضا تمنع الجهات الفاعلة من تحقيق النتيجة القصوى للنموذج حيث تكلفة المعاملة تكون منعدمة و تزداد تكاليف المعاملات لأن تكلفة البحث عن المعلومات هي باهظة الثمن وتحتفظ بها أطراف التبادل بشكل غير متماثل، تحدد التكاليف بتكلفة قياس الأبعاد المتعددة للسلعة أو الخدمة المتداولة أو أداء الوكيل وتكلفة تنفيذ الاتفاقات.

إن المؤسسات هي التي تقلل من حالة عدم التأكد في المعاملات (التبادل) ، فضلا عن تحديد تكاليف المعاملات و تكاليف الإنتاج. دراسة Ronald Coase (1937، 1960) هي التي جعلت الاتصال الحاسم بين المؤسسات مع النظرية الكلاسيكية الجديدة حيث تحقق فعالية الأسواق مع إنخفاض تكاليف المعاملات و جودة المؤسسات<sup>160</sup>.

#### ● الدور التخصيصي للمؤسسات (The allocative role of the institutions)

نظرية Coase (1960) هي التي توضح الدور التخصيصي للمؤسسات و بغض النظر عن كيفية تقاسم حقوق الملكية يجب أن يكون التقاسم محدد جيدا ويمكن للأطراف أن توافق على تنفيذ هذه الاتفاقية وبتكلفة صفرية. الهدف عند Coase هو النتيجة النهائية الفعالة ، عندما تكون تكاليف المعاملات منخفضة بما فيه الكفاية فإن التعريف الجيد لحقوق الملكية الخاصة يكفي لتخصيص الموارد لتكون فعالة، هذه الحقوق سيتم تبادلها بطريقة تخصص الموارد نحو الاتجاه الأكثر إنتاجية ووفقا لتفسيره فإن تغيير الأشكال المؤسسية (إنشاء حقوق الملكية) يمكن أن يزيد من مستوى الكفاءة في ظل وجود العوامل الخارجية.

تؤدي المؤسسات دورا رئيسيا في تخصيص الموارد لأنها تشكل نظاما للحوافز و ينقسم نظام الحوافز هذا إلى ثلاثة مستويات:

(1) تحدد المؤسسات مسبقا الموارد الأولية لموارد الأفراد.

(2) تحدد قواعد التجميع والترجيح للمصالح الفردية وتثبيطها.

(3) يعاقب السلوك الذي ينتهك القواعد.

<sup>160</sup> Chatti, O. (2010). op.cit p 102

● إضفاء الطابع الباطني للمؤسسات (Endogenization of institutions)

كان Coase (1937) أول من تناول مسألة باطنية المؤسسات و مما تناول التمييز بين نمطين من التنسيق السوق والشركة ، من الناحية النظرية ساهمت التحليلات التي قام بها Coase (1937) في إعادة مسألة المؤسسات إلى النور الجديد و استنتاجه كان مفاده أن الشركة في بعض الأحيان هي أكثر كفاءة من السوق بقدر ما تقلله من تكاليف معاملاتها<sup>161</sup>.

قد أظهر Coase أن استخدام السوق له تكاليف (تكاليف جمع المعلومات، إبرام العقود، تكاليف الإشراف والسيطرة وقت تنفيذ العقد)، إن وجود تكاليف المعاملات هذه هي التي تدفع الوكلاء الاقتصاديين إلى الاختيار بين نوعي المؤسسات أي السوق أو الشركة و الهدف من الشركة هو التقليل من مجموع تكاليف الإنتاج وتكاليف المعاملات. الإستيعاب الداخلي (internalization) عن طريق التنسيق الهرمي للمعاملة هو الأفضل لأن من ميزاته أن تكاليف المعاملات هي أقل من تكاليف السوق.

نظرية Coase بينت أن المؤسسات الجديدة تتنافس مع المؤسسات التي لم تعد تتكيف مع ظروف السوق الجديدة ، ستدفع الإبتكارات المؤسسية العقلانية البشرية للحد من تكاليف المعاملات و بفضل Coase نحن نعلم كيفية إضفاء الطابع الباطني للمؤسسات. يتوقف تطور الهيكل المؤسسي على تطور الظروف الاقتصادية ويؤدي تطور هذا الأخير إلى إنشاء هيكل جديد لتكاليف المعاملات.

● الأساس الجزئي للمؤسسات (Micro foundation of institutions)

يميل النهج المؤسسي الجديد إلى أسس نظرية الاقتصاد الجزئي و على مستوى العمل الجماعي فهو أساسه هو الفرد و ظهور المؤسسات هو ناتج من التفاعلات الفردية. تبدأ من منطلق أن المجتمع يتكون من أفراد وأن الظروف الاجتماعية هي نتيجة لتفاعلاتهم و لذلك يستنتج أن تفسيرات الظواهر الاقتصادية الكلية تبدأ على المستوى الجزئي.

<sup>161</sup> Otando, G. (2011). op.cit p 138

الهيكل التحليلي للاقتصاد المؤسسي الجديد هو تعديل للنظرية الكلاسيكية الجديدة. احتفظ الإقتصاد المؤسسي الجديد بفرضية الندرة فضلا عن فرضية المنافسة والأدوات التحليلية للاقتصاد الجزئي. مع ذلك تم تعديل فرضية العقلانية المطلقة بعقلانية المحدودة مع إضافة البعد الزمني<sup>162</sup>.

### 3.3.2 الحوكمة الرشيدة والتنمية

اعتمد البنك الدولي مفهوم الحوكمة الرشيدة في أوائل التسعينيات و هي سمة من سمات الاقتصاد المؤسسي الجديد في سياسات التنمية التي اقترحتها هذه المؤسسات الدولية، الحوكمة التي يستخدمها خبراء البنك الدولي تحمل رسالة لها نتائج بعيدة المدى للدول المتلقية. إنها مسألة إقناع بفكرة أننا لا نستطيع تغيير الاقتصاد دون إصلاح السياسة وهذا يعني أن فشل السياسات الإنمائية يفسره تماما الإطار السياسي لهذه البلدان ، بذلك نجح البنك الدولي في التمكن من التدخل في سياسة البلدان الخاضعة للتعديل ومن الأدوات التي يستخدمها البنك الدولي لفرض نموذج للحوكمة هي مؤشرات الحوكمة و لم تعد الحوكمة مجرد عملية لتحقيق هدف محدد بل أصبحت هدفا ينبغي تحقيقه.

في جوهره برنامج التنمية للبنك الدولي هو ليس فقط توفير عوامل الإنتاج بل توفير المكون المؤسسي لعملية التنمية و في هذا السياق يعرف البنك الدولي (2002) الحوكمة الرشيدة بأنها "قدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تعزز النمو وتحد من الفقر" وهذا في الواقع هو من لمسات الاقتصاد المؤسسي الذي تطور في الولايات المتحدة في وقت ما ، فالحوكمة هي الإطار المؤسسي الذي يسمح بقدر أكبر من السيطرة على تكاليف المعاملات، هكذا فإن الاهتمام المتجدد بالمؤسسات يتوافق مع إدراك أن الدولة تؤدي دورا لا يستهان به في ديناميكية الاقتصاد و أداء الأسواق .

ورغم الغموض الذي يتضمنه مفهوم الحوكمة الرشيدة إلا أنه يظل مفهوما رئيسيا يسمح لنا بالتركيز على أوجه القصور في اقتصاديات بلدان العالم الثالث و في هذا الصدد فإن استمرار السلوك الريعي بين النخبة من هذه الدول يجعل من التنمية مستحيلة و يتسم تعزيز ممارسات الحوكمة الرشيدة في هذه البلدان بأهمية قصوى و إن سوء الحوكمة في البلدان النامية يفسر جزئيا فشل الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسيات المتبعة<sup>163</sup>.

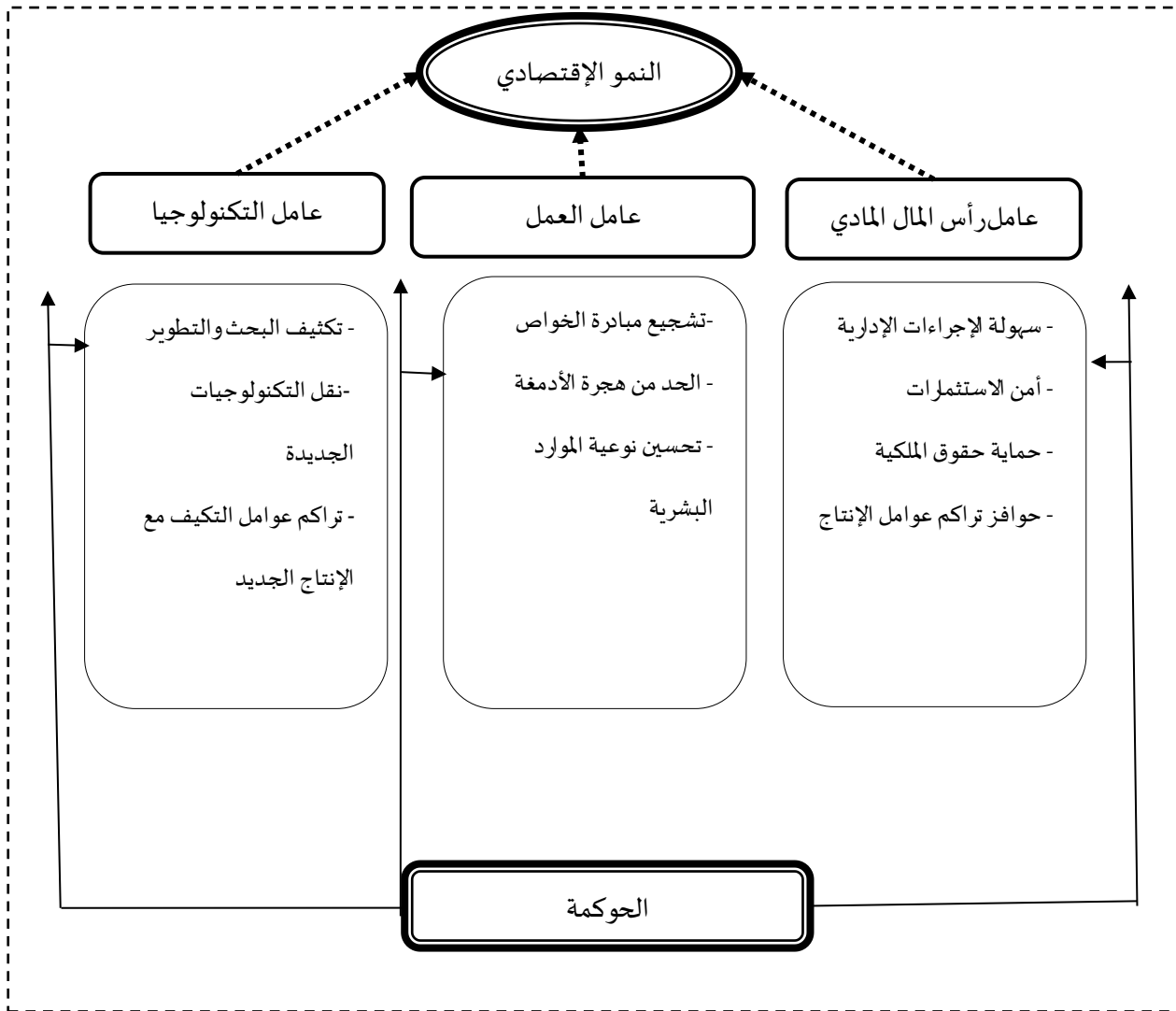
<sup>162</sup> Chatti, O. (2010). op.cit p 103-104

<sup>163</sup> Otando, G. (2011). op.cit p 138



ويمكننا تلخيص تحليلنا للعلاقة بين الحوكمة والنمو في الشكل 1.2

الشكل 2.2 أثر الحوكمة على النمو الإقتصادي



المرجع: Chatti, O. (2010). Gouvernance et croissance économique p 120

### 3 العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي

إن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي هو أحد الموضوعات الهامة في الأدبيات الاقتصادية. ، تظهر النماذج الكلاسيكية الجديدة أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال زيادة حجم وكفاءة الإستثمار. في حين تشير نماذج النمو الداخلي أن الشركات متعددة الجنسيات تعزز نقل التكنولوجيا أفقياً أو عمودياً .

#### 1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر وتر اكم رأس المال

نماذج تراكم رأس المال هي مستوحاة من نموذج النمو ل Solow (1956) و وفقاً ل Solow فإن دالة الإنتاج المبنية على قانون تناقص الغلة و بافتراض معدل الإدخار والنمو السكاني كعاملين خارجيين ، يوضح نموذج Solow أن ثروة البلدان هي دالة متزايدة لمعدلات الإدخار و إنخفاض معدل النمو الديموغرافي وحسب النموذج فإن ضعف معدلات النمو للبلدان النامية هو بسبب قلة الموارد المالية ، حسب Strout و Chenery (1966) تعاني الدول النامية من مستوى منخفض جدا من المدخرات المحلية وصعوبة الوصول إلى أسواق المال الدولية. تتفق هذا المقاربة مع نموذج يسمى التفاوت في الموارد وهو أن البلدان محاصرون في دوامة التخلف حيث أن انخفاض النمو ونقص الموارد المالية تتفاعل سلبي لذا ارتأى العديد من الباحثين أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو كحل لنقص رأس المال.

في نموذج Solow يتم تقييد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو بقانون تناقص الغلة بعبارة أخرى الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستوى دخل الفرد على المدى القصير فقط. آثاره تتلاشى على المدى الطويل بسبب قانون تناقص الغلة. تم دراسة هذه الفرضية في نماذج النمو الداخلي لتمكين فهم دور التقدم التقني و الإبتكار في تطوير الإنتاج.

#### 2.3 الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الداخلي

قدما Lucas (1990) و Romer (1990) نماذج النمو الداخلي إنتقادا لنموذج Solow حول تراكم رأس المال من خلال إعطاء الدور المركزي لرأس المال البشري وهذا ما يفسره تحليل Becker (1966) حول كثافة المهارات والدراسة من القوى العاملة للبلد. فزيادة تراكم رأس المال البشري من خلال التعلم بممارسة كما عبر عنه Lucas " *التعلم عن طريق العمل أو التعلم عن طريق المشاهدة* " (*Learning by doing ou learning by watching*) أو من خلال التعليم . حسب Romer (1990) تتبع التكنولوجيا قانون ثبات الغلة وتتبع الشكل الخطي<sup>164</sup>.

<sup>164</sup> Lahimer, N. (2009). La contribution des investissements directs étrangers à la réduction de la pauvreté en Afrique subsaharienne p 254

في نماذج النمو الداخلي يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كإستثمار إضافي يساهم في مخزون رأس المال المحلي ، مع خصوصية الجمع بين الدراية التقنية والتكنولوجية ورأس المال التي يجلبها هذا النوع من الإستثمارات. وفق Grossman و Helpman (1991) تتموقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الذي يتميز بزيادة الإنتاجية و تراكم الإنتاج المبني على الإبتكار التي نتج عنه عوائد متزايدة (قانون تزايد الغلة). مع العلم أن هذا الإبتكار يزيد بتأثير الخبرة والتعلم بالممارسة. بالإضافة إلى ذلك تشير نماذج النمو الداخلي أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعزز في نقل التكنولوجيا كعامل خارجي إيجابي. وهذا يعتمد على طبيعة العلاقات بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية. وهناك نموذجين يشرح العوامل الخارجية التكنولوجية : النموذج الأول هو (MAR) Marshall-Arrow-Romer و النموذج الثاني هو ل Jacob.

في نموذج (MAR) Marshall-Arrow-Romer يتحقق نقل التكنولوجيا بشكل بيني أي داخل القطاع (Intra-sectoral.) وصول الشركات الأجنبية في قطاعات مختلفة من القطاعات التي تديرها الشركات المحلية يسمح بإثراء إقتصاد البلد المضيف. نقل التكنولوجيا يتم من خلال العلاقات التي تشكل بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

قد تأخذ عملية نقل التكنولوجيا عدة أشكال :

- ❖ بشكل مباشر من خلال المشاورات مع الجانب المحلي
- ❖ على شكل التبادلات الغير الرسمية من خلال حركة العمال والإداريين الذين تركوا الشركات المتعددة الجنسيات و إلتحاقهم بالشركات المحلية.
- ❖ تنتقل المعرفة من شركة إلى أخرى من خلال عملية تسمى التناضح العكسي .

في نموذج Jacob (1969) العوامل الخارجية تؤخذ شكل خارج القطاع أو بين القطاعات ويتم تحقيق نقل التكنولوجيا من خلال علاقة رأسية بين الورش التابعة للشركة الأجنبية والموردين . الشركات المحلية تتعلم التقنيات الجديدة من القطاعات و من الأنشطة التي أتى بها المستثمر الأجنبي . حسب Baldwin وآخرون (2005) يتم التعلم سواء من خلال المشاهدة أو عن طريق التفاعلات بين الشركة المتعددة الجنسيات والقطاع المحلي الذي تنشط فيه. أولا الشركات و المقاولين المحليين يراقبون تموقع و نشاط الشركات الأجنبية العاملة في مختلف القطاعات الذي يعتبر مصدر إلهام لهم وسعي منهم في تنميتها. يتم تبادل بين القطاعات من خلال علاقة رأسية بين الشركة الأجنبية والموردين أو الزبائن المحليين. حيث أن الموردين مقيدون وفقا لمعايير تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات المعتمدة لرفع جودة منتجاتها على مستوى

أعلى من التي تعرض في السوق المحلية. حتى العملاء الذين يشترون السلع الوسيطة يستفيدون من مساهمة المنتجات الجديدة في رفع كفاءتهم الإنتاجية. في كلتا الحالتين الموردین والعملاء هم مجبرون للتكيف مع الوضع الجديد في تبنى عملية الابتكار.

مع ذلك، إن إدخال السلع الجديدة على شكل معدات يتطلب تكييف التكنولوجيات في البلدان المضيفة من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر. زيادة أصناف السلع الوسيطة يعتمد على درجة الإستيعاب التكنولوجي للبلد، الذي يتمثل في مستوى التقدم و التكنولوجيا المكتسبة للبلد، في درجة تغلغل الشركات الأجنبية، أيضا على تكلفة الدخول إلى البلد المضيف التي تعتمد على وجود تأثير التكتل، تأثير اللحاق بالركب التكنولوجي وأثار العتبة.

### 1.2.3 تأثير التكتل (The effects of agglomeration)

تأثير التكتل يعني وجود قوات جاذبة التي تستقطب الإستثمار الأجنبي المباشر و تسهل التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، إن قدرة الشركات الأجنبية الجديدة لنقل منتجاتها إلى البلد المضيف يعتمد على عدد الشركات الأجنبية المتواجد به بالنسبة إلى العدد الإجمالي من الشركات. فالقدرة الاستيعابية للإقتصاد تقاس على هذه النسبة و كلما احتوى الإقتصاد على عدد أكبر من الشركات الأجنبية يكون أسرع في إستيعاب التكنولوجيات الجديدة.

على نحو مماثل و وفق Brainard (1997) أثار التكتل تخفض من تكاليف تنصيب الشركة في البلد المضيف. و الفكرة أن الشركات متعددة الجنسيات هي القناة الرئيسية للتطور التكنولوجي .

يمكن أيضا أن يفسر تأثير التكتل كأحد مكونات التي تحسن مناخ الإستثمار في البلد الذي يقلل من التكاليف المتعلقة بإنشاء الشركات الأجنبية وتعزيز تركيز الإستثمارات. بالتالي مناخ الإستثمار يزيد من قوات التكتل ويشجع على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة<sup>165</sup>.

### 2.2.3 آثار التكامل (The effects of integration)

في النموذج الذي وضعه Venables (2000) بين أن آثار التكامل الإقليمي بين الشمال والجنوب يمكن أن يؤدي إلى تباين الإقتصاديات فيما يتعلق بالإيرادات. التكامل الإقليمي بين الشمال والجنوب سببه هو تشتت الأنشطة المنافسة في دول الشمال من خلال الإستثمارات الأجنبية. هذه القوى الطاردة (خروج الشركات من السوق بسبب شدة المنافسة) تحفز زيادة في التخصص بين الشمال والجنوب على أساس المزايا النسبية لكل بلد. الأعمال التي تنتهي إلى مجال الجغرافيا

<sup>165</sup> Lahimer, N. (2009). op.cit pp 255-256

الاقتصادية الجديدة (NGE) التي وضحتها بشكل خاص تحليل Krugman (1991) أنه بداية من عتبة مؤكدة فإن تركيز الأنشطة في مكان واحد له آثار سلبية صافية (أثر المزاخمة والتلوث) الذي من شأنه أن يحفز في حدوث تشتت معين من الأنشطة. الطرد المركزي أو التشتت قد يكون أيضا بسبب المنافسة بين شركات كثيرة في نفس السوق<sup>166</sup>.

### 3.2.3 تأثير تدارك التكنولوجيات (The technological catch-up)

يتجلى تأثير التدارك بسبب وجود عملية التشبع التكنولوجية التي تجعل عملية الإبتكار مكلفة. لذا تلجأ الدول النامية في إعادة إنتاج أو تقليد المنتجات الموجودة في البلدان المتقدمة لأنها أقل تكلفة من ذهاب إلى خيار إبداع أو خلق منتجات جديدة. تعتمد التكاليف الثابتة عند دخول الشركات إلى البلد المضيف على درجة تشبع الإقتصاد محلي مقارنة مع الإقتصاد العالمي ، مثلا عند زيادة أصناف المنتجات المحلية (N) بالنسبة لعدد من أصناف المنتجات العالمية (N\*) تكون ذات أهمية بالإضافة إلى تكاليف الإبتكار العالية. مساهمات التقليد التكنولوجي هي أسهل بكثير وفعالة من حيث التكلفة ومريحة في البلدان التي لديها نسبة منخفضة وتمثل نسبة بـ (N/N\*) التي يجب أن تكون أقل أو تساوي الواحد (1).

نطاق الفرص المتاحة للحاق بالركب وإحراز التقدم يحددها فرص المتاحة من الإبتكار ، يزول هذا الحاجز بين مستوى التقدم التكنولوجي للبلد الرائد "leader" على البلد التابع "follower" عندما تكون هذه المستويات متقاربة ، عندما تنخفض تكاليف الإبتكار وحدث زيادة إنتشار التكنولوجية . إن صحة هذه الفرضية من عدمها تنطوي على النقل الطبيعي و العفوي للتكنولوجيا من دول الشمال إلى دول الجنوب لزيادة هذه الفرص ، الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية هي من الوسائل المتاحة للسوق لتحقيق هذا النقل الطبيعي .

ووفقا لـ Borensztein وآخرون (1998). إن عدم قدرة البلدان النامية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من وجود الفجوة التكنولوجية كبيرة هو نتيجة لعدم وجود مخزون من رأس المال البشري في هذه البلدان مما يدفع إلى دراسة آثار العتبة<sup>167</sup>.

### 4.2.3 آثار العتبة (Threshold effects)

تشير العديد من الدراسات كأعمال Benhabib و Spiegel (1994) ؛ Pissarides (1997) ؛ Borensztein وآخرون (1998) ؛ Li و Liu (2005) أن نقل التكنولوجيا يحدث فقط عندما يتم إستيفاء شروط معينة بشأن رأس المال

<sup>166</sup> Mainguy, C. (2004). L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement.p 79

<sup>167</sup> Lahimer, N. (2009).pp 255-256

الإجتماعي والبشري ، هذه الشروط تحدد وتميز آثار العتبة. بعبارة أخرى عندما يكون مخزون رأس المال البشري المتوفر أقل من حد العتبة يتم حظر نقل التكنولوجيا. لإثبات هذه النتيجة إستأنف Pissarides (1997) أعمال Grossman و Helpman (1991) الذي افترض في نموذجه أن التكنولوجيا المتاحة في البلدان الشمالية هي عامل خارجي وأن تقليدها يحدث في بلدان الجنوب، كما وضحه Borensztein وآخرون (1998) في أعماله أن عدد أصناف السلع الموجودة في الجنوب هي مقلدة من السلع في البلدان المتقدمة. Pissarides (1997) اعتبر رأس المال البشري كمضاعف في دالة التقليد و يوضح أن عدم التوصل إلى عتبة من رأس المال البشري يؤدي إلى الإعتماد على العمالة وتراكم رأس المال الخارجيين في عملية النمو. فلا يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يكون محفزاً للنمو عند حد هو أقل من تلك العتبة وهذا ما تفسره القيود على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وخاصة الأفريقية التي تعاني أساساً من رأس المال البشري المنخفض مع عدم إنكار آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو من خلال تراكم رأس المال<sup>168</sup>.

#### 4 آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة

##### 1.4 الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على إقتصاد البلد المضيف

يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام على النمو الإقتصادي الطويل الأجل و يتوقف ذلك على الآثار العرضية على المؤسسات المحلية وهياكل البلدان المضيفة. الأدبيات الاقتصادية في هذا الصدد هي كثيرة ، لذا سنحاول إجراء استعراض نظري لهذه القضايا الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية.

##### 1.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الشركات المحلية

يمكن للشركات الأجنبية أن تحفز الإستثمار المحلي إذا أنشأت الظروف اللازمة لتفعيل تأثيرها الغير مباشر، يشير تقرير الإستثمار العالمي للأمم المتحدة الأونكتاد UNCTAD (2001) إلى أن الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلي ينعكس في عدة قنوات مثل زيادة المنافسة والكفاءة، نقل تقنيات المراقبة الجودة إلى الموردين، إدخال الدراية الجديدة و تسريع انتشار التكنولوجيا الجديدة و يحدث ذلك من خلال دوران العمل أو من خلال تقليد منتجات جديدة وعمليات الإنتاج الجديدة.

<sup>168</sup> Lahimer, N. (2009). op.cit pp 259

يمكن للشركات متعددة الجنسيات مساعدة الشركات المحلية أو تحسين إدارتها أو اعتماد بعض أساليب التسويق التي تستخدمها سواء في السوق المحلية أو على الصعيد الدولي.

تحدد الأدبيات أن هناك أربع قنوات يمكن للشركات المحلية الإستفادة من الشركات الأجنبية و تعزيز إنتاجيتها وهي على النحو التالي: التقليد؛ اكتساب المهارات؛ المنافسة؛ زيادة الصادرات.

أ. التقليد (Imitation) : هو آلية انتقال كلاسيكية للمنتجات والعمليات الجديدة. وآلية يشار إليها عادة في الأدبيات النظرية حول نقل التكنولوجيا "بين الشمال والجنوب" أو ما يسمى بالهندسة العكسية ، يعتمد نطاقه على تعقيد المنتج أو عملية الإنتاج ، أيضا في تقليد المنتجات سهلة التصنيع و العمليات البسيطة أكثر من تلك المعقدة و ينطبق المبدأ نفسه على الابتكارات الإدارية أو التنظيمية. لأن التقليد بطبيعة الحال هو ليس نفس النسخ المتماثل للمنتج الأصلي . من خلال التقليد تقوم الشركات المحلية حديثة النشأ بتحسين تكنولوجياتها و معارفها الإدارية مما يترتب على ذلك إنتشارها داخليا و زيادة إنتاجية هذه الشركات في السوق الوطنية مما يكسبها ميزة نسبية جديدة.

ب. إكتساب المهارات : يمكن أن يحدث اعتماد التكنولوجيا الجديدة أيضا من خلال الطلب على الرأس المال البشري و العمالة الماهرة نسبيا في البلد المضيف من طرف الشركات المتعددة الجنسيات و منطبقا إستثمرون في تدريبها و تكوينها . نتيجة لذلك يتم حركة العمالة من المنشآت متعددة الجنسية إلى الشركات المحلية أو في خلق شركات جديدة مما يولد تحسينات في الإنتاجية عن طريق آليتين. أولا، الطلب المباشر للعمال من الشركات الأجنبية للنقص في بعض اختصاصات داخل العملية الإدارية والإنتاجية لهذه الشركات المحلية ، ثانيا العمال الذين يتحركون قد يحملون معهم معرفة التكنولوجيا الجديدة أو تقنيات الإدارة الجديدة. ويرى البعض أن النقل غير المباشر ( the channel for spillovers ) هو الأكثر أهمية مثل أعمال Haaker و Fosfuri (1999) و Motta ؛ (2001) Ronde و علاوة على ذلك هناك بعض الأعمال التجريبية تدعم هذا الرأي على سبيل المثال Djankov و Hoekmann (1999) ؛ Görg و Strobl (2002).<sup>169</sup>

ت. المنافسة : تؤكد العديد من النماذج على دور المنافسة التي تخلقها الشركات الأجنبية مثل أعمال Wang و Blomström (1992) ؛ Glass و Saggi (2002) . ينتج عن الشركات الواردة وضع الشركات المحلية في حالة إحتكار مما يلزمها الدخول في المنافسة ، حتى لو كان هذه الشركات غير قادر على تقليد الشركات المتعددة الجنسيات في عمليات الإنتاج أو التكنولوجيا فإنها تتعرض لضغوط لإستخدام التكنولوجيا القائمة بكفاءة أكبر مما يحقق مكاسب في

<sup>169</sup> Görg, H., & Greenaway, D. (2004). Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment? P 3

الإنتاجية . من شأن المنافسة الشديدة الحد من عدم الكفاءة وكثيرا ما يتم اعتبارها أحد المصادر الرئيسية لزيادة الربح كما أنها تزيد من سرعة إعتقاد التكنولوجيات الجديدة أو السرعة في تقليدها.

ث. زيادة الصادرات : هناك مصدر آخر غير مباشر لزيادة الإنتاجية و هو عن طريق زيادة التصدير . بصورة ما يمكن للشركات المحلية أن تتعلم التصدير من الشركات المتعددة الجنسيات ، يتضمن تصدير عموما تكاليف ثابتة في شكل إنشاء شبكات التوزيع ، خلق البنية التحتية للنقل ، التعلم عن أذواق المستهلكين والترتيبات التنظيمية عن الأسواق الخارجية . يمكن للشركات المحلية زيادة صادراتها عموما من خلال التعاون أو التقليد من المنشآت متعددة الجنسية ، تتعلم كيفية اختراق أسواق التصدير . هناك العديد من الأدبيات تربط العلاقة بين الصادرات والإنتاجية وتشير الأعمال التي أجريت على كل من المكسيك ، المغرب ، فنزويلا ، الولايات المتحدة ، إسبانيا وألمانيا والمملكة المتحدة إلى رفع مستويات إنتاجية في الشركات المصدرة على غرار الشركات الغير مصدرة<sup>170</sup> .

#### 2.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التعلم والنقل التكنولوجي

من المعترف به أن دخول مشاريع التنمية الدولية يمكن أن يساعد في اللحاق بالاقتصاديات الأقل تقدما . إن الآلية الانفتاح تعمل على التأثير على النمو الطويل الأجل لاقتصاديات الجنوب و ترتبط بالانتشار التكنولوجي . في هذا السياق من المتوقع أن يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر دورا خاصا وهو عن طريق المشاركة في خصخصة الشركات الكبيرة القائمة أو عن طريق إستخدام اتفاقات المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية أو من خلال تطوير الإستثمار في المجالات الجديدة (FDI-green-field) . تقوم الشركات الأجنبية بجلب المعرفة والهياكل الإدارية مما يسهل عملية الانتقال إلى الحدثة مما تدفع البلدان المتلقية في القيام بعملية اللحاق التكنولوجي و بتخطي المراحل التي تعيق الإستثمارات في مجال البحث والتطوير من أجل اعتماد التكنولوجيات الجديدة للعمليات والمنتجات . مع ذلك هذه الآليات ليست تلقائية بل هناك نظريا عدة شروط لحدوث عملية النقل التكنولوجي<sup>171</sup> .

تعتمد آثار النقل التكنولوجي والتعلم على آثار التدريب في الاقتصاد المضيف . يتلخص ذلك في العلاقات بين الشركات الأجنبية و الموردين المحليين لأنها الأكثر أهمية في حالة الشركات المهتمة بالسوق المحلية من تلك التي تستهدف التصدير .

<sup>170</sup> Görg, H., & Greenaway, D. (2004). op.cit pp 3-4

<sup>171</sup> Bouoiyour, J., & et al. (2009). Investissements directs étrangers et productivité p 112



حسب تحليل كل من Blomström ؛ Globerman و Kokko (2002) و Kumar (2002) تشجع الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا إلى فروعها في حين هي أقل احتمالا لنقل التكنولوجيا المتقدمة في المشاريع فيها المشتركة بسبب المخاطر نزع ملكية المزايا من طرف الشرك المحلي.

كما تعتمد عمليات نقل التكنولوجيا في البلدان النامية على القدرة الاستيعابية المحلية ومدى احتياجات البلد لهذه التكنولوجيا مع توافر المهارات من العمال. كما أن هناك توافقا في الآراء على أن الروابط الرأسية بين الموردين والعملاء هي أفضل القنوات لنقل التكنولوجيا ومثال ذلك الضغط الذي تفرضه الشركات متعددة الجنسيات على الموردين لتحسين نوعية المدخلات و التقليل من وقت تسليم الطلبات . كما تعتمد الآثار غير المباشرة لهذه الروابط العمودية على قدرات الموردين المحليين وحجم السوق المحلية. و لا ينبغي أن تكون الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية كبير جدا للوصول للأهداف المرجوة<sup>172</sup>.

كما تعتمد أيضا عمليات نقل التكنولوجيا في البلدان النامية على الحد الأدنى لرأس المال البشري في البلد المضيف قام كل من de Gregorio ، Borensztein و Lee (1994) بتقدير العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو لعينة مكونة من ثلاثة وثلاثين بلدا بين عامي 1970 و 1989. فكانت النتائج أن الإستثمار الأجنبي المباشر والإستثمار المحلي مكملان لبعضهما البعض، الإستثمار الأجنبي المباشر يرتبط ارتباطا إيجابيا بنمو المنتجات لكل فرد بحيث يكون معدل النمو لكل 1 % إضافية من نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي يزيد النمو بمقدار 0.8 % مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتعليم (متوسط عدد سنوات الدراسة في التعليم الثانوي) يسمح للإستثمار الأجنبي المباشر أن يكون لها تأثير إيجابي على النمو<sup>173</sup>.

#### 3.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على هيكل التصدير

تتميز الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات التابعة بوضعية أفضل لتأسيس عمليات التصدير حيث يمكن أن يستفيد البلد المضيف من الشبكة التجارية العالمية. تتميز الشركات الأجنبية ب المعرفة بأوضاع السوق الدولية وإمكانية الوصول إلى شبكات التسويق والتوزيع الدولية. علاوة على ذلك الشركات متعددة الجنسيات هي أكبر من الشركات المحلية ولها القدرة في تحمل التكاليف الثابتة العالية لتطوير النقل والاتصالات و الخدمات المالية اللازمة لدعم أنشطة التصدير. وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad (2002) في النصف الأخير من سنوات التسعينات أنه كانت

<sup>172</sup> Mainguy, C. (2004). L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement p 77

<sup>173</sup> Bouoiyour, J., & et al. (2009). op.cit p 113

التجارة الدولية مرتبطة بالشركات متعددة الجنسيات بنسبة 3/2 و ما يلفت الانتباه أن 3/1 من هذه التجارة العالمية هو يتم بين هذه الشركات .

تعلن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD منظمة التعاون والتنمية أن الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تعزز الطابع التصديري للبلد المضيف من خلال نقاط القوة التي تشمل: جودة منتجاتها، الاعتراف بالعلامة التجارية ، الوصول إلى الأسواق العالمية و إزالة العقبات التي تحول دون إستخدام عوامل الإنتاج الاقتصاد المضيف وتأثيرها على المدى الطويل على القدرة التنافسية .

عند دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التجاري للبلدان المضيضة، من المفيد التمييز بين الآثار المباشرة وغير المباشرة. حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad (2002) تنشأ الآثار المباشرة الشركات متعددة الجنسيات وتأخذ الشكل التالي :

- ❖ إعادة تصدير إنتاج الشركة التابعة إلى بلد منشأ الشركة
- ❖ استغلال الأسواق العالمية الأخرى و هذه الحالة تسمى منصة إعادة التصدير .
- ❖ غزو أسواق جديدة ، كما تستخدم الشركة متعددة الجنسيات الإقليمية كعابر لدخول سوق أكبر .
- ❖ تحدث التأثيرات المباشرة أيضا عندما تقوم الشركات التابعة بإنشاء روابط مع الشركات المحلية الذين يعتبرون بدورهم كمصدرين غير مباشرين.<sup>174</sup>

وتنشأ الآثار غير المباشرة عندما يشجع وجود الشركات متعددة الجنسيات الحكومات على تطوير البنية التحتية مثل إنشاء مناطق تجبيز الصادرات والحد من الحواجز أمام التجارة الدولية. بالمثل قد تحدث هذه الآثار عندما تحصل الشركات المحلية على خدمات العمال أو المسيرين في فروع التسويق الذين خضعوا للتدريب في الشركات التابعة الأجنبية، قام كل من Blomstom و آخرون (2000) ، Hanson؛ Aitken و Harrison (1997) بمحاولات لتقدير الآثار غير المباشرة لأنشطة المؤسسات المحلية والمتعددة الجنسيات على أداء الصادرات. و أكثر تحديد في طرح السؤال ما إذا كان موقع قريب من الشركات المصدرة يقلل من تكاليف دخول المصدرين المحتملين الآخرين؟ وباجراء اختبار بروبيت (probit test) على مجموعة بانال مؤلف من 2104 شركة تصنيع في المكسيك خلال الفترة 1986-1990، وتظهر نتائج الاحتمال أن تصدر الشركة محلية مع موقع قريب من الشركات المتعددة الجنسيات.

<sup>174</sup> Ouedraogo, F. (2017). Vers une meilleure compréhension des facteurs d'attractivité et des impacts des IDE en Afrique p 96

ويمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أيضا آثارا ديناميكية على تطور التخصص الدولي للبلدان المضيفة وذلك بفضل مساهمة ونشر المزايا التنافسية للشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسيات.

#### 4.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الموارد البشرية المحلية

يعتبر كل من التعليم و أنشطة التدريب و دفع الأجور و حركة العمال نظريا هي الآليات الرئيسية التي يساهم من خلالها الإستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال البشري. حسب Blomstrom و Kokko (1996) لا يتم نقل التكنولوجيا بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها إلا من خلال الآلات والمعدات وحقوق البراءات والمدراء والفنيين المغتربين لكن أيضا من خلال تدريب الموظفين المحليين في الشركات التابعة والفروع، يؤثر هذا التدريب على معظم مستويات العمالة من العمال البسطاء إلى كبار الفنيين والمدراء وحتى في فتح مخابر المحلية و مساهمة المخترعين المحليين فيها<sup>175</sup>.

من أنواع هذا التدريب العمال التي ترمجه الشركات المتعددة الجنسيات مثل الندوات و التعاقد مع مؤسسات التعليم الرسمي في و التريصات في الخارج أو في الشركة الأم اعتمادا على المهارات اللازمة. على الرغم من أن المناصب العليا غالبا ما تكون محتكرة من طرف الأجانب لكن هناك احتمال تقلدها من طرف المحليين مع مرور الوقت. قد تتفاوت المهارات المختلفة المكتسبة أثناء العمل لصالح إحدى الشركات التابعة عندما ينتقل الموظفون إلى شركات أخرى أو ينشئون أعمالهم الخاصة.

تداعيات الآثار الغير المباشرة (spillovers) من تدريب الموظفين المحليين داخل الشركات المتعددة الجنسيات يستكمل أساسا من برامج التعليم العام في البلدان النامية. على سبيل المثال تنقل المدراء فيما بين الشركات قد أسهم في نشر ممارسات إدارية محددة من اليابان إلى الولايات المتحدة وأوروبا وفي وقت سابق من الولايات المتحدة إلى أوروبا. علاوة على ذلك تشير عدة أدلة أن تنقل الموظفين من الشركات المتعددة الجنسيات في قطاعي الحاسوب والبرمجيات قد أسهم في حدوث آثار جانبية (spillovers) سواء داخل الصناعة أو في قطاعات أخرى.

يسهم المدراء و الفنيين الذين انتقلوا من الشركات المتعددة الجنسيات إلى شركات في نشر الدراية الفنية. كما أن من بين مدراء الشركات المحلية الذين تلقوا تدريبا من أماكن أخرى، كان معظمهم قد تلقوه أثناء عملهم في الشركات المتعددة الجنسيات ، درس Gerschenberg (1987) علاقة المنشأة المتعددة الجنسيات و تدريب العمالة في كينيا، إستخلص من البيانات المهنية التفصيلية لـ 72 من المدراء على المستوى العالي و المتوسط في شركات التصنيع كانوا

<sup>175</sup> Ouedraogo, F. (2017). op.cit pp 97-98-99

قد تدربوا في الشركات متعددة الجنسيات وعملوا في الشركات المحلية العامة والخاصة ذات المشاريع المشتركة. يشير Katz (1987) إلى أن مديري الشركات المملوكة محليا في أمريكا اللاتينية غالبا ما بدءوا حياتهم المهنية في فروع الشركات متعددة الجنسيات وتم تدريبهم فيها<sup>176</sup>.

#### 5.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر أيضا دورا هاما في جوانب أخرى للتنمية مثل العمالة وخلق الإستثمار الأجنبي المباشر فرصا للعمل في البلدان المضيفة وهذا بثلاث طرق ممكنة.

- (1) توظيف السكان مباشرة في الإستثمارات داخل الاقتصاد الوطني .
- (2) الثاني هو من خلال الروابط بين المنبع والمصب: توفير فرص عمل في الشركات إما كموردين أو مقاولين من الباطن أو مقدمي خدمات.
- (3) أما النمط الثالث لخلق فرص العمل فهو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى فرص عمل جديدة على الصعيد الوطني<sup>177</sup>.

من الأرجح أن تؤدي الوظائف التي تنشئها المؤسسات المتعددة الجنسيات بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تعزيز النمو البلد المضيف والحد من الفقر بطرق مختلفة، ينشأ التأثير المباشر عندما توظف الشركة متعددة الجنسيات عددا من مواطني البلد المضيف و ، ينشأ التأثير غير المباشر عندما تنشأ الوظائف في الموردين المحليين نتيجة للإستثمار وعندما تنشأ الوظائف بسبب زيادة الإنفاق المحلي من قبل موظفي المؤسسات المتعددة الجنسيات. ولتوضيح آثار العمالة في البلد المضيف، مثال ذلك إستثمار Toyota في فرنسا واستنادا إلى بيانات منشور Hill (2000) أنشأ هذا الإستثمار 2000 فرصة عمل مباشرة كما يمكن تصور 2000 وظيفة أخرى غير مباشرة في الصناعات الداعمة.

كما أن القطاع الخاص المحلي يستفيد من الدخول في علاقات تجارية توفر المدخلات لهؤلاء الداخلين الجدد إلى الأسواق (الروابط الخلفية) أو تجهيز منتجات المستثمرين الأجانب (الروابط الأمامية). من خلال تعزيز الاتصال بالإنتاج الأمامي والخلفي مع الصناعات المحلية والقطاعات الأخرى، على سبيل المثال من خلال أنظمة التعاقد من الباطن بين الشركة أجنبية والمقاولين من الباطن المحليين الذين يقومون بتوريد قطع الغيار أو المكونات أو السلع شبه المصنعة إلى الشركة الأجنبية. كما تنشأ وظائف إضافية في نهاية المطاف التي تشجع النشاط الاقتصادي<sup>178</sup>.

<sup>176</sup> Blomströmi, M., & Kokko, A. (1997). How Foreign Investment Affects Host Countries p 16-17

<sup>177</sup> Ibi Ajayi, S. (2006). FDI and economic development in Africa p 16

<sup>178</sup> Kurtishi-Kastrati, S. (2013). The effects of foreign direct investments for host country's p 27-28

الأثار الكمية للإستثمار الأجنبي المباشر على العمالة هي متواضعة على الصعيد العالمي ولكنها أكبر إلى حد ما في البلدان المضيفة النامية ولا سيما في قطاع الصناعات التحويلية. وفقا للدراسات يكون للإستثمار الأجنبي المباشر أثر مضاعف على العمالة الوطنية. وفقا ل Aaron J (1999) الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلق نحو 26 مليون وظيفة مباشرة و 41.6 مليون وظيفة غير مباشرة في عام 1997. في دراسة lyanda (1999) وجد في تقدير حصل عليه أن الشركات الأجنبية توفر حوالي 4 إلى 6 مناصب في ناميبيا في نفس سنة الدراسة. علاوة على ذلك، فرص العمل التي تخلقها الشركات المتعددة الجنسيات تعزز الأجور في البلدان المضيفة لأنها تدفع أجورا أعلى من الشركات المحلية وأن هذا له عموما أثر إيجابي على الدخل الفردي. حسب Asiedu (2004) الشركات الأجنبية تدفع أجورا أعلى، حيث تتراوح العلاوات ما بين 10 % في ساحل العاج وحوالي 130 % في المغرب. كما أن العمالة التي أنشأتها المؤسسات المتعددة الجنسيات تحفز نقل التكنولوجيا وزيادة إنتاجية القوة العاملة في البلد المضيف<sup>179</sup>.

#### 6.1.4 أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على حسابات ميزان المدفوعات في بلد ما هو مسألة هامة في مجال السياسات بالنسبة لمعظم الحكومات المضيفة. وهناك ثلاثة آثار محتملة وهي

- (1) يستفيد حساب رأس المال البلد المضيف من التدفق الأولي لرأس المال عند إنشاء الشركات التابعة ؛
  - (2) يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بديلا عن واردات السلع و الخدمات الذي ينتج عنه تحسن في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. مثال إستثمارات شركات السيارات اليابانية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كان بديلا عن الواردات من اليابان .
  - (3) تنشأ الفائدة الثالثة المحتملة لميزان مدفوعات البلد المضيف عندما تقوم الشركة متعددة الجنسيات بتصدير السلع والخدمات إلى بلدان أخرى.
- قام Dunning ( 1961-1969) بتقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في بريطانيا فوجده إيجابي بحوالي 15 % من إجمالي رأس المال المستثمر. و تناول في بحثه سوى الأثر المباشر فكانت النتائج تدفقات ملحوظة في ميزان المدفوعات مع التغيرات في دخل المقيمين و تغيرات أنماط الاستهلاك<sup>180</sup>.

<sup>179</sup> Ibi Ajayi, S. (2006). FDI and economic development in Africa p 16

<sup>180</sup> Kurtishi-Kastrati, S. (2013). op.cit p 29

#### 2.4 الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي على إقتصاد البلد المضيف

تختلف أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القدرة الإستيعابية للبلد المضيف وحالته. إن الاعتراف بالمنافع الاقتصادية التي تتيحها حرية حركة رؤوس الأموال يتعارض أحيانا مع الأهداف الإقتصادية الوطنية وغيرها من العواقب السلبية المحتملة. سنحاول في هذا القسم دراسة الأثار السلبية المحتملة على إقتصاديات المضيفة .

##### 1.2.4 الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الشركات المحلية

أ. الأثار السلبية على المنافسة : على الرغم مما سبق حددنا كيف يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز المنافسة، لكن الحكومات المضيفة قلقة في بعض الأحيان من أن الشركات التابعة للمنشآت متعددة الجنسيات الأجنبية قد تكون لها قوة اقتصادية أكبر من المنافسين المحليين. الشركات الأجنبية تحتل أن تأثر سلبا على إنتاجية الشركات المحلية وقدرتها التنافسية . البلدان النامية التي تهدف إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد يثبطها مزاحمة الشركات المحلية، وبما أن هذه الشركات الأجنبية تمتلك بعض التكنولوجيا تفوق تلك التي تتمتع بها شركات البلد المضيف فإن هناك قلقا من أن الشركات المحلية قد لا تكون قادرة على المنافسة بأسعار أقل وأكثر جودة.

على عكس الشركات المحلية ، الشركات الأجنبية هي جزء من مؤسسة كبيرة متعددة الجنسيات قد تكون قادرة على تعويض تكاليف في السوق البلد المضيف. من خلال الاعتماد على الأموال المتولدة في مكان آخر ونتيجة لذلك يدفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق مما يسمح للشركة الأجنبية في الأخير باحتكار السوق ورفع الأسعار فوق الشركات المحلية المتنافسة.

ب. الأثار السلبية على الأجور: أيضا هناك أثر سلبي محتمل آخر يتمثل في الفرق في الأجور بين الشركات الأجنبية والمحلية. قد تتمكن الشركات الأجنبية من توظيف أفضل العاملين من خلال دفع أجور أعلى مما يترك انخفاض في نوعية العمال داخل الشركات المحلية هذه الأثار السلبية الغير مباشرة هي مصدر قلق العديد من البلدان النامية التي لديها عدد قليل من الشركات الكبيرة الخاصة على غرار البلدان الصناعية الأخرى

##### 2.2.4 الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية على ميزان مدفوعات البلد المضيف و هناك مجالان رئيسيان للقلق فيما يتعلق بهذه الأثار:

(1) الأثر السلبي يكمن في تحويلات الأرباح والرسوم و الإتاوات من الشركة التابعة إلى الشركة الأم وتحويل الرواتب من قبل الموظفين المغتربين ونتيجة ذلك فإن الأرباح التي يتم إعادتها إلى الوطن بالعملة الأجنبية وتظهر هذه التدفقات الخارجة كخصم على حساب رأس المال؛

(2) وينشأ مصدر قلق الآخر عندما تستورد الشركة تابعة عددا كبيرا من المدخلات (السلع الأولية أو الوسيطة ..إلخ) من الخارج مما يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات البلد المضيف . مثال ذلك إستثمارات Nissan في المملكة المتحدة فردت Nissan على المخاوف بشأن المحتوى المحلي من خلال التعهد بزيادة نسبة المدخلات المحلية إلى 60 % ثم رفعها إلى أكثر من 80 %<sup>181</sup>.

لا تتراكم الفوائد الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر تلقائيا وتختلف أهميتها تبعا للقدرة الإستيعابية للبلد المضيف وحالته . تشمل العوامل التي تعيق الفوائد الكامنة للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان النامية وهي تدني مستوى التعليم والصحة، ضعف المستوى التكنولوجي ، عدم الانفتاح على التجارة الدولية، ضعف المنافسة وعدم كفاية الأطر التنظيمية وسوء الحوكمة. من ناحية أخرى فإن مستوى التحصيل التكنولوجي والتعليبي والبنية التحتية المادية والمؤسسية في بلد نام يؤدي على قدم المساواة مع الآخرين إلى تجهيزه على نحو أفضل للإستفادة من وجود أجنبي في أسواقه.

#### 3.2.4 الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على العمالة

شكك بعض الباحثين في الوظائف الجديدة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر في أنها لا تمثل العمالة الصافية الإضافية. مثال ذلك حالة الاستثمار من قبل شركات السيارات اليابانية في الولايات المتحدة يرى البعض أن الوظائف التي تم إنشاؤها بواسطة هذا الاستثمار قد قابلها فقدان الوظائف داخل شركات السيارات المملوكة للولايات المتحدة والتي فقدت حصتها في السوق لمنافسها اليابانيين. نتيجة لآثار الاستبدال هذه قد لا يكون العدد الصافي للوظائف الجديدة التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر كبيرا بقدر ما تطالب به الشركات متعددة الجنسيات في بداية الإستثمار.

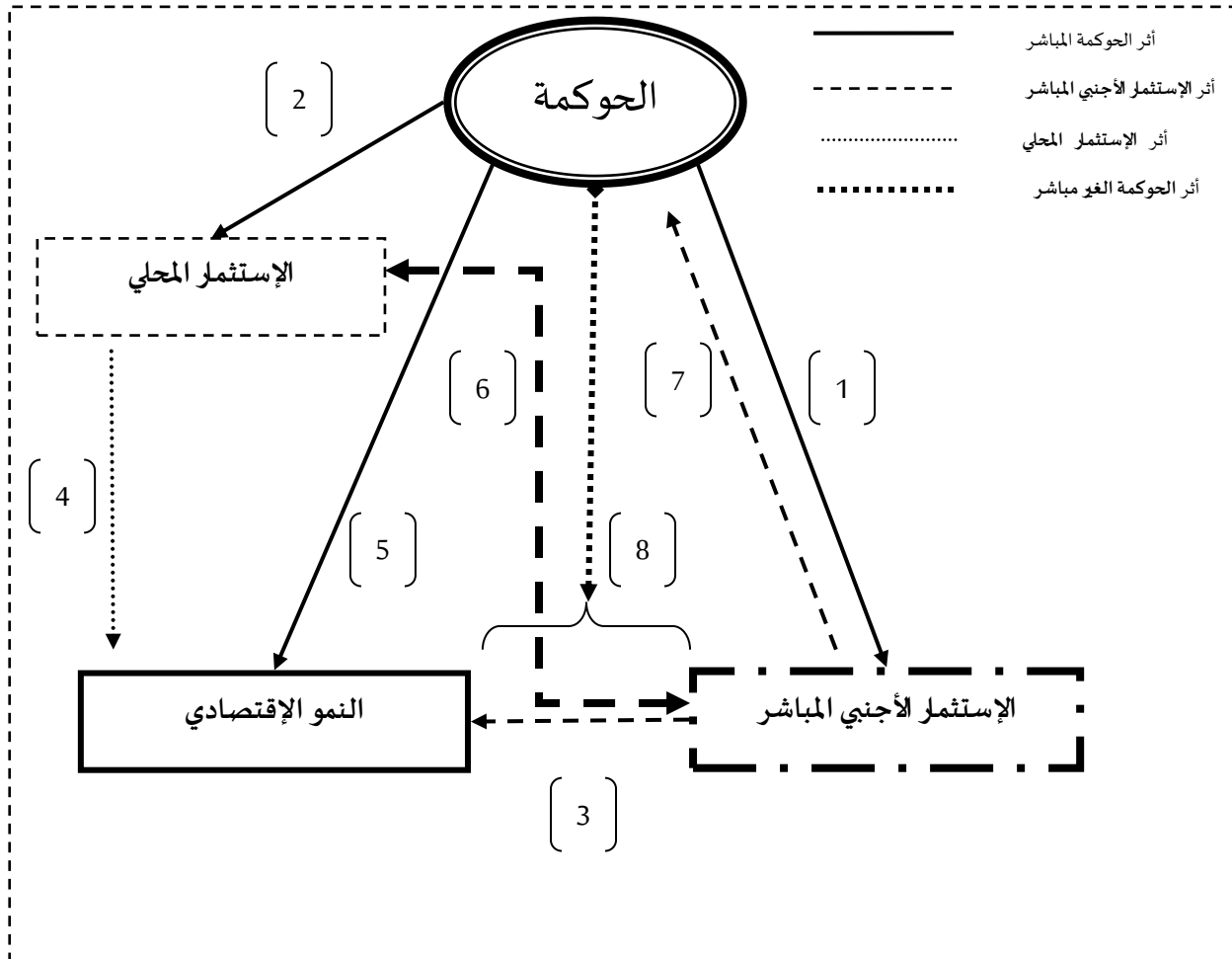
في حالة جمهورية مقدونيا تمثل البطالة المرتفعة أكبر مشكلة اقتصادية ولها تأثير مباشر على النمو الاقتصادي. أسفرت عملية إعادة هيكلة المؤسسات في مرحلة الانتقالية عن زيادة البطالة في الأجل القصير. و كما هو متوقع الإستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى مقدونيا لا يمكن له تأثير كبير على العمالة لا في الحجم ولا في النوعية، رغم أن السنوات الخمس عشرة (15) الماضية، بلغ متوسط حجم الاستثمارات الأجنبية

<sup>181</sup> Abumangosha, S. M. (2014). Determinants of foreign direct investment in MENA region p 27-28

المباشرة نحو 80 مليون دولار أمريكي سنويا وهو لم يكفي للتأثير على النمو الاقتصادي بوجه عام وعلى العمالة بوجه خاص<sup>182</sup>.

5. الإطار التحليلي للعلاقة المثلثية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

الشكل 3.2 العلاقة المثلثية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي



تختلف العلاقة المثلثية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تبعا لمرحلة التنمية. فالاقتصاديات ذات الدخل المنخفض بوجه عام لديها موارد محدودة (مادية وبشرية على حد سواء) وتميل إلى جذب كمية محدودة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجزء كبير منها يبحث عن الموارد (سواء الموارد الطبيعية مثل النفط

<sup>182</sup> Kurtishi-Kastrati, S. (2013). op.cit pp 32-33



والغاز الطبيعي والموارد غير الطبيعية مثل العمالة الرخيصة). تعتبر هذه الإستثمارات الأجنبية بوجه عام ليست موضوع للمنافسة مع البلدان المتقدمة و الناشئة المستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة معها.

على غرار الاقتصاديات الناشئة تتمتع ببنية تحتية أساسية تدعم الصناعات المحلية. ومع توفر هذه الظروف الأولية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق و الذي يسعى إلى تحقيق الكفاءة (market-seeking-FDI-and-efficiency-seeking-FDI) يميل إلى أن يكون عمله أسهل في هذه الدول الناشئة على عكس البلدان النامية المنخفضة الدخل. فتكاليف الإنتاج في الصناعات التحويلية تزداد بشكل سريع مع تطور الاقتصاد فيميل الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق و يحل محله الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلتمس الأصول الإستراتيجية (asset-seeking-FDI) مثل الاقتصاديات المرتفعة الدخل

تؤثر الحوكمة على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال إجمالي الإستثمارات وهو مزيج من الإستثمار المحلي و الإستثمار الأجنبي المباشر ، كما أن الحوكمة لوحدها تؤثر بشكل مباشر على النمو الإقتصادي (أنظر الشكل 3.2).

#### 1.5 تحليل العلاقات الأحادية الاتجاه

من الشكل (3.2) أدناه يبين أن للحوكمة دورا مركزيا في التأثير على المتغيرات الثلاثة وهي كتالي:

**العلاقة (1)** تشير إلى أن عناصر الحوكمة الرشيدة تؤثر على القرارات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات و تشمل البنية الأساسية للحكومة نظام قانوني فعال ونزيه وشفاف يحمي الملكية والحقوق الفردية؛ المؤسسات العامة المستقرة والموثوق بها والسياسات الحكومية التي تفضل الأسواق الحرة والمفتوحة. كما تعمل على تقليل تكاليف المعاملات و السلوك الانتهازي لدى الأفراد و خفض حالة عدم التأكد من خلال نشر المعلومات الكافية لجذب المستثمرين الأجانب. تهتم فقط هذه العلاقة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما دفع العديد من البلدان إلى التركيز على السياسات التي تعزز التنمية المؤسسية لتصبح وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر.

**العلاقة (2)** تؤثر عناصر الحوكمة الرشيدة على القرارات الاستثمارية للشركات المحلية من خلال نفس الآليات المذكورة في العلاقة (1). تعمل الحوكمة على مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات العامة التقليدية.

**العلاقة (5)** قد أظهرت بعض الأعمال أن الحوكمة أو بعض مكونات الحوكمة تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على رأس المال المادي ورأس المال البشري عبر توفير الإستقرار السياسي و الإقتصادي والسياسات الحكومية التي تشجع التعليم

و البحث والتطوير .فالحوكمة هي قدرة الدولة على توفير المؤسسات التي تعزز النمو في حين أن المؤسسات لا تؤثر على النمو إلا عن طريق الإستثمار

**العلاقة (3) (4)** توجد علاقة قوية بين مناخ الاستثمار الخاص وقرارات الاستثمار، يشار فيها إلى أن إصلاح الحوكمة يحسن مناخ الاستثمار من خلال التقليل من البيروقراطية وتوفير التنبؤ بالأداء الإقتصادي اللذان يحددان بدورهما حالة عدم اليقين و تكلفة ممارسة الأعمال التجارية. كما هو الحال بالنسبة للفساد. كما أن الحوكمة تساهم في تهيئة الظروف التي تبرز فيها الشركات المحلية.

وهي مزيج من الاستثمار الأجنبي و المحلي الذي يؤصر على النمو الاقتصادي من خلال الأداء التصديري

**العلاقة (7)** حسب نتائج Kwok و Tadesse (2006) الإستثمار الأجنبي المباشر يولد آثارا إيجابية على البيئة

المؤسسية للبلدان المضيفة و توفر هذه النتائج بصيصا من الأمل لمستقبل البلد المضيف في محاربة الفساد<sup>183</sup>.

كما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يولد آثار غير مباشرة على مؤسسات البلد المضيف بما يسمي التكيف المؤسسي، وهي تحسين قدرة البلد المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستيعابه والحفاظ عليه. كما أن التكيف المؤسسي هو عملية ديناميكية و مستمرة في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج البلدان إلى البحث عنه بنشاط بدلا من الحماية السلبية للصناعات المحلية والموارد الطبيعية.

## 2.5 تحليل العلاقات ثنائية الاتجاه

**العلاقة (6)** المسألة الرئيسية هي مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على مضاعفة (crowding-in) أو ممارسة

تأثير المزاخمة أو إقصاء (crowding-out) بشأن الاستثمار المحلي. وتم تناول هذه المسألة من طرف De ، Bronstein ،

Gregoric و Lee (1998) بإدراج الاستثمار المحلي في معادلة النمو أو عن طريق تقدير معادلة الإستثمار المحلي مع دمج

الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن للشركات الأجنبية أن تحفز الاستثمار المحلي إذا ما أنشئت الظروف اللازمة لحصول الاثر، على نحو ما نوقش

في تقرير الأمم المتحدة مثل تقرير الاستثمار العالمي UNCTAD (2001) ، يشير التقرير إلى أن الاثر الإيجابي للاستثمار

الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتجلى في عدة قنوات من قبيل زيادة المنافسة والكفاءة ونقل تقنيات المراقبة والجودة

<sup>183</sup> Kwok, C. C., & Tadesse, S. (2006). The MNC as an agent of change for host-country institutions: FDI and corruption p 767

إلى مورديها وإدخال الدراية الجديدة، مما يتيح التحكم في التكنولوجيات الجديدة . يمكن للشركات متعددة الجنسيات أيضا أن تدفع الشركات المحلية في تحسن إدارتها و اعتماد أساليب التسويق التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات إما في السوق المحلية أو على الصعيد الدولي<sup>184</sup>.

على النقيض يمكن للشركات المحلية أن تحفز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار بتقديم ميزة التنافسية جديدة مثل كسب الموارد الطبيعية والتكنولوجيات المحلية و اختراق الأسواق المحلية و المجاورة للبلد المضيف، التنوع في النشاط و امتلاك الأصول الإستراتيجية.

في تحليل معمق لبيانات الاستثمار وواقع الشركات الصينية وجدت نفس الدوافع ولكن مع بعض السمات المميزة . قامت الشركات الصينية لتحقيق أهداف متعددة من مشروع استثماري ومنها الحصول على الموارد الطبيعية و الوصول إلى الأسواق مع زيادة العمليات الدولية، كما استخدمت عملياتها الإستثمارية كوسيلة لتحسين وضعها في السوق العالمية من خلال الحصول على مصادر جديدة للميزة التنافسية<sup>185</sup>.

العلاقة (8) ، في هذه العلاقة نستنتج أن عناصر الحوكمة والبنية التحتية المؤسسية تعمل على توجيه تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التي تقدم عائدات أكثر على الاستثمار المحلي و رفع الإنتاج المحلي ..<sup>186</sup>

<sup>184</sup> Yosra, S., Hassen, S., & Anis, O. (2013). Gouvernance, investissement direct étranger et croissance économique dans la région MENA p 8

<sup>185</sup> Deng, P. (2004). Outward investment by Chinese MNCs: Motivations and implications.p 9.10

<sup>186</sup> Yosra, S., Hassen, S., & Anis, O. (2013). op.cit p 4

## خاتمة الفصل الثاني

كان هدفنا في هذا الفصل الثاني هو تحليل أثر العوامل المؤسسية وعلى وجه التحديد أثر الحوكمة على العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي.

أولا تعرضنا في هذا الفصل إلى دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و مكانة الحوكمة والمؤسسات في نظريات النمو الإقتصادي ، أما فيما يخص تعزيز الحوكمة كإجراء عام لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر تطرقنا إلى مستويات الجذب و إلى مختلف محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و طرح الأبعاد الثلاثة للحوكمة ( السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية ) في عملية الجذب . ثانيا لقد أظهرنا أنه من أجل تحليل ديناميكيات النمو ركزت النظرية الاقتصادية للنمو على المحددات الكلاسيكية مثل العمل ورأس المال والتقدم التقني، النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو وبشكل رئيسي نموذج Solow (1956) لا يحتوي على عوامل سياسية ومؤسسية ومع التطورات الأخيرة في نظرية النمو الداخلي بدأنا التعرض إلى أهمية الحوكمة و العوامل المؤسسية و دورهما في تراكم عوامل الإنتاج . ثالثا تطرقنا إلى القنوات التي يؤثر بها الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي من خلال الزيادة في تراكم رأس المال و النقل المباشر و الغير المباشر للتكنولوجيا و قمنا بعرض أثاره على البلد المضيف . في نهاية هذا الفصل قمنا بتطرق إلى الإطار التحليلي للعلاقة المثلية بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ، يساعدا دراسة الفصل الأول والثاني في دراسة الفصل الثالث وهو عرض تجارب البلدان الناشئة.

## الفصل الثالث : الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في

### الدول الناشئة

مقدمة الفصل الثالث

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة تدفقا هائلا ، إذ جذبت معا أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من التدفقات العالمية سنة 2014. كما تم نقل استهلاك الدولي والإنتاج الدولي إليها. فالشركات المتعددة الجنسيات تستثمر بشكل متزايد للبحث عن الكفاءة وتوسيع أسواق من جهة والبحث عن مشاريع من جهة أخرى. إذ تعتبر مصدر للتكنولوجيا والتي تتمثل في طرق إنتاج جديدة أو في ظهور منتجات جديدة أو في المهارات الإدارية و التنظيمية ، كما تخلق الروابط الخلفية والأمامية مع بقية قطاعات اقتصاد البلد المضيف .

وبالتالي تحاول هذه الدول خلق الظروف المؤسسية الملائمة لجذب المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادياتها من جهة والاستفادة من تداعياته من جهة أخرى . من خلال هذا الفصل سوف ندرس اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة و نتعرض إلى أهم السياسات التي وضعتها هذه الدول لتشجيع وضمان الاستثمار ، كما سنحاول دراسة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي في الدول الناشئة.

كما ركزنا في هذا الفصل على أهم نماذج الحوكمة و أهم السياسات التي وضعتها هذه الدول لتفعيل دور الحوكمة للاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر .

## 1 اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالي في الدول الناشئة

### 1.1 حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة.

أصبحت الأسواق الناشئة وجهات مهمة لتدفقات الاستثمارات العالمية بسبب إمكانات نموها العالية والانفتاح السريع لأسواقها المالية للمستثمرين الدوليين وهكذا في عام 2000 استحوذت البلدان الناشئة نسبة 3 % من المخزون العالمي من استثمارات الأجنبية. في عام 2010 ارتفعت هذه النسبة إلى 16 % . ونتيجة لذلك زاد الاهتمام باتجاهات ومحدّات تدفقات الاستثمار الأجنبي في البلدان الناشئة..

يبين الجدول 1.3 نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى 36 دولة ناشئة ، حيث تضاعفت هذه التدفقات بنسبة 40.63 % قبل أزمة سنة 2008 و 42.75 % خلال الأزمة. في حين انخفضت نسبة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2017 إلى 36.17 % للبلدان الناشئة لتسجل أسوأ نسبة خلال الفترة المبينة في الجدول 1.3 وهذا لتراجع الاستثمار العالمي و تباطؤ النمو العالمي ، النسبة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استحوذت عليها أربع دول المسماة بـ BRIC ( البرازيل و روسيا و الهند و الصين ). في عام 2008 يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في البلدان الناشئة أكثر من 42% من الإجمالي العالمي ، وهو ما يعادل 10.73 % من دول مجموعة BRICS .

منذ عام 1996 كان المبلغ الإجمالي للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى كل من الصين وهونج كونج و تايوان تمثل 3.5 % من إجمالي الاستثمارات العالمية ، ازداد بشكل كبير إلى حوالي 10 % سنة 2008 . في حين انخفضت التدفقات في وسط وشرق أوروبا الى نسبة 6.1 % من سنة 2016 وذلك لركود الاستثمار العالمي إجمالاً.

في حين لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر مستقراً منذ عام 2004 حتى 2016 في البلدان أمريكا اللاتينية عند مستوى قريب من ذلك في السنوات الأولى من التحول ، كما أثرت أزمة الاقتصادية لسنة 2002 لمعظم البلدان الناشئة منها الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، تركيا ، الأروغواي على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أدت أزمة سنة 2008 على انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من دولة الإمارات وتركيا بالنسب 0.0004% و 0.003% على التوالي.

الجدول 1.3 الإستثمار الأجنبي المباشر: التدفقات الداخلة الى البلدان الناشئة ( % ) السنوية ، 1996-2016

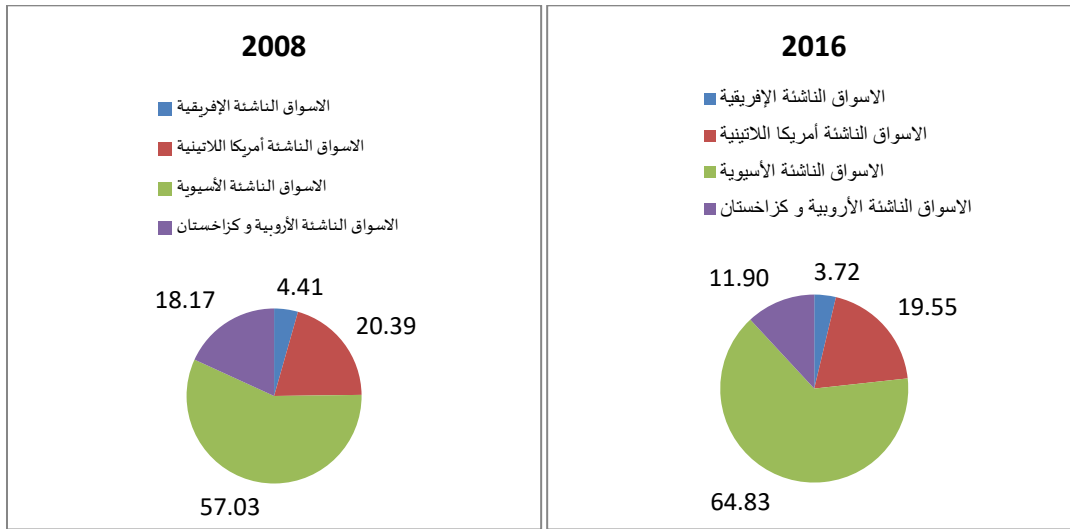
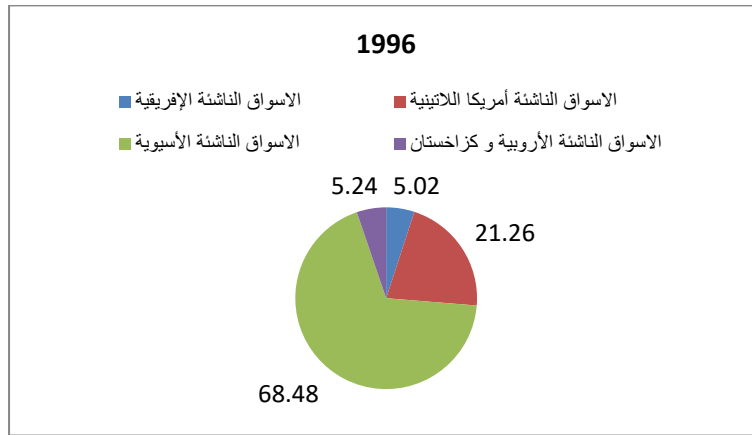
الدول	1996	2000	2004	2008	2012	2016
الأرجنتين	10,73134	2,993177	8,696589	7,224977	7,60267	7,655646
البحرين	2,690241	4,012627	4,181739	3,889941	4,406623	6,191281
<b>البرازيل</b>	<b>2,940279</b>	<b>1,14062</b>	<b>3,498471</b>	<b>0,813851</b>	<b>3,531115</b>	<b>3,527019</b>
الشيلي	2,775503	2,409788	2,602792	3,005615	4,778226	3,359986
<b>الصين</b>	<b>0,649402</b>	<b>0,263774</b>	<b>0,828752</b>	<b>3,141978</b>	<b>1,519264</b>	<b>2,547242</b>
هونغ كونغ	0,663373	0,194895	2,192256	5,059972	1,895498	2,156844
تايوان	2,362397	1,351386	3,573885	1,959897	1,322418	1,53105
كولومبيا	0,800289	0,179118	0,446898	0,704719	0,944329	0,778313
كرواتيا	0,18569	0,072192	0,399472	1,324166	0,855897	0,686374
التشيك	1,157021	0,694379	1,741362	0,819343	0,780079	0,650349
الإكوادور	1,238266	0,357286	1,038634	1,035145	1,69826	0,645073
مصر	1,876708	0,27845	0,663283	0,478398	0,580111	0,568359
المجر	0,292393	0,094286	0,596298	0,955336	0,837436	0,519307
<b>الهند</b>	<b>0,07729</b>	<b>-0,03722</b>	<b>1,434873</b>	<b>0,337727</b>	<b>0,554338</b>	<b>0,51452</b>
اندونيسيا	0,4794	0,362285	0,272244	0,362343	0,201369	0,477147
كازاخستان	0,163675	0,090821	0,309451	0,633339	0,378689	0,464194
الكويت	0,390927	0,164675	0,098685	0,102973	0,153793	0,453052
ماليزيا	0,01646	0,013453	0,278555	2,631913	0,764937	0,426731
المكسيك	0,892741	0,059525	0,229361	0,461844	0,740186	0,392968
نيجيريا	0,367378	0,366491	0,713527	0,430316	0,501326	0,386611
عمان	1,787087	0,76591	0,591636	0,648745	0,962197	0,328968
البيرو	0,067641	0,077688	0,923102	0,899956	0,200838	0,261851
الفلبين	0,56342	0,096281	0,305103	0,550227	0,447532	0,254734
بولندا	0,133995	0,043742	0,245995	0,713746	0,513312	0,191019
قطر	1,606145	-0,33452	0,271941	0,62159	1,201676	0,152202
رومانيا	0,210269	0,065234	0,114466	0,6143	0,286252	0,130004
<b>روسيا</b>	<b>0,561443</b>	<b>0,345597</b>	<b>0,212717</b>	<b>0,175235</b>	<b>0,375047</b>	<b>0,101465</b>
السعودية	0,124783	0,073006	0,182141	0,354684	0,094423	0,099899
سنغافورة	0,601308	0,250697	0,840337	0,537267	0,573605	0,088991
<b>جنوب إفريقيا</b>	<b>0,035183</b>	<b>0,020106</b>	<b>0,047674</b>	<b>0,14046</b>	<b>0,159216</b>	<b>0,054576</b>
تايلندا	0,087154	0,018497	0,171977	0,252054	0,024857	0,044313
تركيا	0,128505	-0,00172	0,120048	0,070531	0,035635	0,042604
اكرانيا	0,526774	0,026728	0,124117	0,175988	0,097025	0,016142
الإمارات	0,089335	0,001198	0,003407	-0,0004	0,180371	0,015731
الاروغواي	0,015586	0,006117	0,015922	0,196914	0,085709	0,008131
فنزويلا	0,848615	0,203202	0,611864	0,422056	0,904761	-0,30426
الأسواق الناشئة (%)	38,85367	17,56969	40,63334	42,75836	40,86681	36,17
العالم (%)	100	100	100	100	100	100
الأسواق الناشئة (مليون دولار)	151070,5	238992,4	283283,4	641004,5	650844,2	151070,5
العالم (مليون دولار)	388819,2	1360254	697169,9	1499133	1592598	1746423

المصدر : قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الإستثمار الأجنبي المباشر



2.1 اتجاهات الاستثمار الإقليمية

الشكل 1.3 حصة الأسواق الناشئة من الاستثمار الأجنبي المباشر: المخزون حسب الإقليم (%)



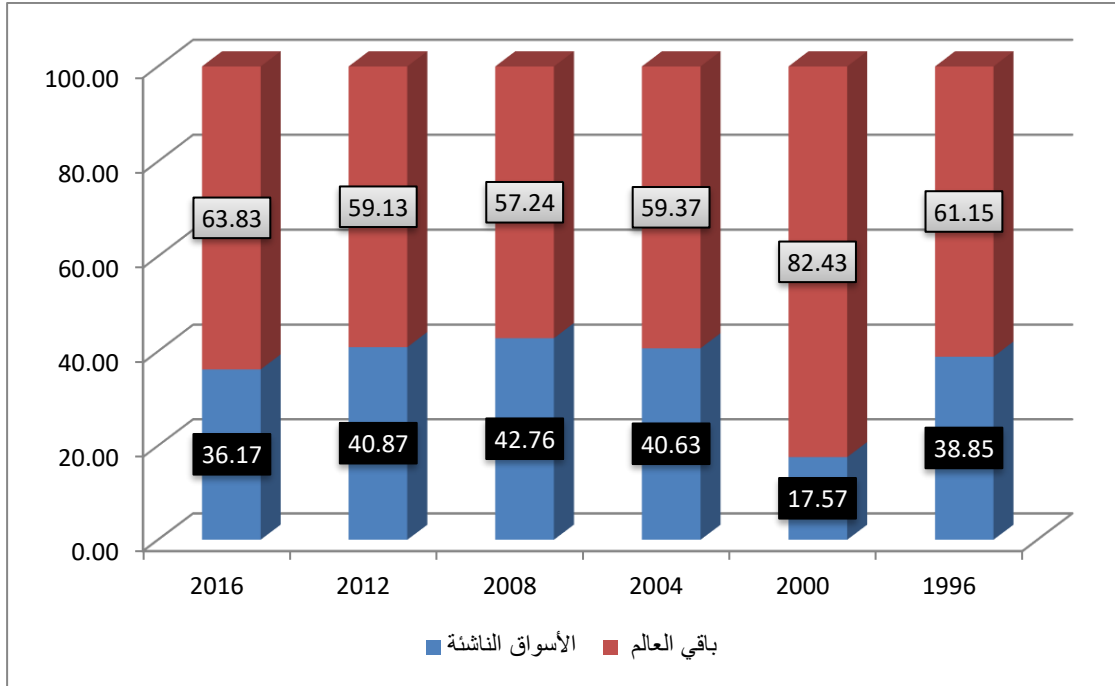
المصدر: قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر

يبين الشكل 1.3 حصة كل منطقة للبلدان الناشئة الإفريقية و أمريكا اللاتينية و الأوروبية و الآسيوية من مخزون الاستثمارات الأجنبية ، نلاحظ من الشكل 1.3 أن منطقة آسيا لها حصة الأسد من مجموع مخزون للفترة الممتدة ما بين 1996-2016 وتمثل حوالي نسبة 65 % للفترة الممتدة على مدى السنوات العشرين الماضية.

أما مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفض بنسبته 2 % من عام 1996 حتى عام 2016 . في حين ظل مخزون الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا بلا تغير عند متوسط 4% لنفس الفترة.

في بلدان الأسواق الناشئة الأوروبية و كازاخستان كان هناك زيادة بنسبة 5 % بين سنتي 1996 و 2008 ، بينما انخفض مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الأسواق الناشئة الأوروبية و كازاخستان بنسبة 7 % بين سنتي 2008 و 2016 وذلك بسبب النزاع الإقليمي مصحوباً بانخفاض أسعار النفط مما أدى إلى تقليص اهتمام المستثمرين بالمنطقة.

الشكل 2.3 حصة الأسواق الناشئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة ببقية العالم (%)



المصدر: قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر

من الشكل 2.3 كان متوسط استحواد الأسواق الناشئة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو حوالي 36 % خلافاً لباقي العالم بمتوسط 64 % للفترة الممتدة ما بين 1996 و 2016.

كما يظهر من الشكل 2.3 تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الفترات التالية :

الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2000 كان هناك انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الانسحاب مفاجئ للمستثمرين الأجانب وذلك بسبب تداعيات الأزمة الآسيوية لسنة 1997 التي سجلت الأسواق الناشئة ادني نسبة لها بـ 17.57 % في سنة 2000 بينما كانت نسبة ما حوالي 38.85% في سنة 1996 .

الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 : لجأت الدول الآسيوية إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و إلى بعض الدول المتقدمة من أجل الدعم النقدي و تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، بعد هذا اللجوء تحسنت تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث سجلت سنة 2004 نسبة 40.63 %.

الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2008 :

حسب تقرير انوكتاد لسنة 2005 :

❖ استقطبت البلدان الآسيوية لوحدها 18 % من الاستثمارات العالمية .

❖ زادت التدفقات إلى إفريقيا بنسبة 3 % لتنتقل من 17 مليار إلى 31 مليار دولار

حسب تقرير انوكتاد 2008 بلغت التدفقات إلى جنوب و شرق آسيا مستويات غير مسبوقة بلغت 249 مليار دولار في عام 2007.

في الفترة ما بين 2009-2012 انخفضت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الناشئة بنسبة 2% و هذا بسبب الأزمة المالية لسنة 2008 مما أدى إلى خسائر في تراكم الإنتاج الكلي بسبب الركود و اضطراب في الصادرات و تعرض عدة شركات لخسارة مالية مما اثر بشكل نسبي في انسحاب المستثمرين الأجانب .

الفترة الممتدة ما بين 2013-2016 انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 40.67 % و هذا بسبب مايلي :

❖ تباطؤ النمو في البلدان الناشئة واهمها تباطؤ الاقتصاد الصيني ؛

❖ تعرض روسيا لعقوبات اقتصادية في سنة 2014 بسبب تدخلها في الملف الأوكراني ؛

❖ إنخفاض أسعار البترول؛

❖ فضائح شركة Petrobras عملاق النفط العمومي البرازيلي .

2. سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة

1.2 تبسيط الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

يعتبر تبسيط الإجراءات وإنشاء إطار قانوني ثابت مع تعريف واضح لحقوق والتزامات المستثمرين الأجانب من أهم عوامل زيادة حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية . ونوضح ذلك من خلال تجارب الدول التالية :

✓ كوريا الجنوبية

وضعت كوريا الجنوبية قانون تشجيع الاستثمار المتمثل في :

❖ تبسيط الخطوات اللازمة لإنشاء مشروع ؛

❖ تم إزالة عدد من الحواجز من بينها إزالة حاجز مشاركة الشركات الأجنبية في سوق السندات ؛

❖ رفع حظر عن عمليات الدمج والاستحواذ و إلغاء الحد الأقصى للأسهم الأجنبية في الشركات الكورية

❖ فتح السوق المالية مما سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء فروع تابعة لها و إمكانية إدراج الشركات الأجنبية في البورصة الكورية ( جانفي 2000 )؛

❖ إصلاح قانون العمل الذي أصبح مرنا من خلال التشاور الثلاثي (ممثلي الحكومات ونقابات العمال وأصحاب العمل) مع إدراج تشريعات على العمل المؤقت والمزيد من الحرية في تنظيم ساعات العمل وممارسات إنهاء الخدمة<sup>187</sup>.

#### ✓ الهند

بدأت الإصلاحات الاقتصادية في الهند منذ أوائل الثمانينيات و شملت عملية التحرير والخصخصة ، و كانت هناك محاولات لدمج الاقتصاد الهندي مع بقية العالم في مجموعة متنوعة من الإجراءات تمثلت في :

❖ إزالة القيود الكمية وخفض التعريفات الجمركية ؛

❖ تطبيق سياسة سعر الصرف المرن .

كما أطلقت الهند إصلاحات الجيل الثاني في عام 2002 تمثلت في :

❖ الحد من العجز المالي وتحسين البنية التحتية ؛

❖ إصلاح قوانين العمل وتنشيط الدول المشاركة في تصعيد وتيرة الإصلاحات.؛

❖ رفع القيود عن المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاعات الهامة بما في ذلك الاتصالات والبنوك والتأمين والطيران المدني<sup>188</sup>.

#### ✓ الصين

كان أحد أهم عناصر عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين هو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإجراءات التالية :

❖ فتحت الصين تدريجيا اقتصادها للشركات الأجنبية و تم تضمين قرار رسميا في اواخر سنة 1970 في دستور الولاية الذي اعتمده المؤتمر الشعبي الوطني السادس .

<sup>187</sup> Hidane, A., & al, e. (2002). Diagnostic de l'attractivité du Maroc pour les Investissements Directs Etrangers.p 24

<sup>188</sup> Sahoo, P. (2006). Foreign direct investment in South Asia p 6

- ❖ قامت الصين في سنة 1984 بتوسعة أربع عشرة (14) مدينة و تم تعيين اثني عشر (12) منهم كمناطق لترويج التكنولوجيا بعد عام واحد لتسريع نقل التكنولوجيا:
- ❖ في عام 1990 تم تعيين منطقة بودونغ في شنغهاي (the Pudong district of Shanghai) كمناطق تنمية جديدة لقيادة التنمية على طول نهر اليانغتسى (Yangtze River).
- ❖ السماح للمستثمرين بالقيام بتطوير البنية التحتية الخاصة بهم والاستثمارات أخرى<sup>189</sup> .:

### ✓ الشيلي

- يخضع الإستثمار الأجنبي المباشر في شيلي لقانون الإستثمار الأجنبي الذي أدى منذ نشأته إلى زيادة كبيرة في الفوائد للمستثمرين الأجانب حيث قامت بما يلي :
- ❖ إزالة الحواجز و صعوبات القانونية لإنشاء شركة أجنبية :
  - ❖ اعتماد نهج تعاقدى بين المستثمر والدولة: في حين تلتزم الدولة بسلسلة من الالتزامات بما في ذلك عدم التمييز بين المستثمرين المحليين و الأجانب مع الأخذ في الاعتبار أن هذا التعاقد يلزم الدولة الشيلية بعدم تعديله من جانب واحد حتى لو تم إملاء القواعد القانونية بعد الاككتاب.
  - ❖ إعطاء فرصة الطعن أمام المستثمرين الأجانب في أي قانون يعتبرونه هم أنفسهم تمييزي: يتم الطعن أمام لجنة الإستثمار الأجنبي المباشر وهي هيئة عامة مستقلة مخولة بالتصرف نيابة عن الدولة الشيلية و التي يجب أن تقرر في غضون 60 يوما، في حالة رفض اللجنة للطعن يكون لدى المستثمر الأجنبي إمكانية الطعن في قرارها . في حين لا يمكن مصادرة الإستثمار الأجنبي المباشر إلا على أساس قانون تم تمريره من قبل المستثمرين الأجانب ؛
  - ❖ في حالة وجود نزاع لدى المستثمر الأجنبي الخيار بين الاختصاص الشيلي والتحكيم لمنظمة دولية مثل البنك الدولي أو مؤسسة أخرى تابعة للأمم المتحدة.

### ✓ بولندا

تميز الانتقال إلى اقتصاد السوق في بولندا بتنقيح الإطار التشريعي والتنظيمي و تمثلت الإجراءات فيما يلي :

<sup>189</sup> Tembe, P. E., & Xu, K. (2012). Attracting foreign direct investment in developing countries p73

- ❖ تبسيط و تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي من بداية الفترة الانتقالية حتى انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي، وأصبح قانون الشركات البولندية متوافقا إلى حد كبير مع قواعد الاتحاد الأوروبي؛
- ❖ طرحت بولندا قانون الأعمال الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2001 كإطارا عاما لبدء النشاط التجاري : حيث وسع القانون مفهوم المؤسسة من خلال تقديم تعريف للشركات الصغيرة والمتوسطة . فهي تعترف بمركز مكافئ للشركات الأجنبية والوطنية التي يحكمها نفس النص .
- ❖ الحد من تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق تقليل عدد الأنشطة الخاضعة للترخيص . سهل اعتماد قانون الشركات الجديد إنشاء الشركات وتحويلها وحلها ودمجها بالإضافة إلى زيادة رأس المال، كما يفوض إنشاء شركات الشراكة وشركات محدودة الأسهم.
- ❖ قامت بولندا بسماع للمستثمرين الأجانب بملكية الشركات بنسبة 100 % في جميع القطاعات دون موافقة مسبقة من أي جهة<sup>190</sup>.

## 2.2 المؤسسات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار في الدول الناشئة

المؤسسات الدولية لا تتصرف بشكل مباشر في مجال تشجيع الاستثمار لأنه تم إنشاؤها لأغراض محددة ولكن لها دور تلعبه في وضع القواعد التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي لان مجال الاستثمارات الأجنبية تقع ضمن نطاقها.

### 1.2.2 البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما مؤسستان ماليتان تشرفان على أهداف التنمية وتدفع الأموال والمسائل المالية الأخرى. لقد لعب البنك الدولي دورا نشطا في الاستثمار الأجنبي على أساس الاعتقاد بان التدفقات المالية الأجنبية تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية. وهذا يوافق النظرية الكلاسيكية الحديثة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي يجلب المنافع إلى الدول النامية ، يتم الترويج بشكل كبير إلى هذا التيار من خلال الأجهزة القانونية وغيرها من الأجهزة التي أنشأها البنك الدولي من أجل إزالة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في هذه البلدان .تستند هذه الأجهزة على الاعتقاد بأن القضاء على المخاطر السياسية للاستثمارات الموجودة في الدول النامية سيؤدي إلى تدفق أكبر من الاستثمارات الأجنبية في هذه الدول ويؤدي إلى تنميتها الاقتصادية.

<sup>190</sup> Hidane, A., & al, e. (2002). op.cit p 73

## 2.2.2 الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار

تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) من قبل البنك الدولي لتوفير خطة تأمين ضد المخاطر السياسية في الدول النامية. الفكرة هي أن توفير مثل هذا التأمين سوف يسهل تدفقات الاستثمار وبالمثل تم إنشاء المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) اعتقاداً بأنه يوفر تسهيلات للتحكيم المحايد في حال نزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة ، والذي سيعزز ثقة المستثمرين في الدول المضيفة التي تشارك في اتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار هذه الثقة المتزايدة ستؤدي إلى تدفق الاستثمارات إلى هذه البلدان .

مثلا كوريا الجنوبية انضمت كعضو في المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار والوكالة الدولية لضمان الاستثمار كوسائل موثوقة لتسوية المنازعات للمستثمرين الأجانب . و منذ عام 1999 كانت وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكورية (Promotion-- Korea-Trade-Investment-Agence) تخدم المستثمرين الأجانب كأمين مظالم للاستثمار تتمثل مهمتها في حل الصعوبات التي يواجهها المستثمرين الأجانب والشركات المستثمرة. بالإضافة إلى اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار واتفاقيات الازدواج الضريبي مع الدول الأخرى ، و الشيلي انضمت إلى اتفاقية إنشاء وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف ، التي توفر الحماية للمستثمرين ضد المخاطر السياسية. كما وقعت الشيلي على اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول .

## 3.2.2 لجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تم إنشاء هذه اللجنة من أجل معالجة قضايا التنمية للدول النامية ، إلا أن دراساتها حول الاستثمار وتقاريره ومؤتمراته المختلفة تأتير في تشكيل المواقف حول القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

## 4.2.2 منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية (WTO) هي منظمة أخرى ذات اهتمام متزايد في مجال الاستثمار الأجنبي. من خلال اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (the Trade-Related Investment Measures)، الذي يتعامل مع حظر مقاييس الأداء المعتمدة في اتصال مع الاستثمارات. فتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة تعتبر القواعد التي تحد من تفضيل الشركات

المحلية وبالتالي تمكين الشركات العالمية للعمل بسهولة أكبر في الأسواق الخارجية. على العموم كانت مهمة هذه المؤسسات العالمية هي تعزيز التحرر الاقتصادي في جميع أنحاء العالم<sup>191</sup>.

مثلا كوريا الجنوبية انضمت كعضو في المركز الدولي لتسوية نزاعات الإستثمار والوكالة الدولية لضمان الإستثمار كوسائل موثوقة لتسوية المنازعات للمستثمرين الأجانب . و منذ عام 1999 كانت وكالة ترويج التجارة والإستثمار الكورية (Promotion-- Korea-Trade-Investment-Agence) تخدم المستثمرين الأجانب كأمين مظالم للإستثمار تتمثل مهمتها في توفير حل الصعوبات التي يواجهها المستثمرين الأجانب والشركات المستثمرة.

بالإضافة إلى اتفاقيات تشجيع وحماية الإستثمار واتفاقيات الازدواج الضريبي مع الدول الأخرى ، مثلا الشيلي انضمت إلى اتفاقية إنشاء وكالة ضمان الإستثمار متعدد الأطراف ، التي توفر الحماية للمستثمرين ضد المخاطر السياسية. كما وقعت الشيلي على اتفاقية واشنطن لتسوية منازعات الإستثمار بين الدول<sup>192</sup>.

### 3.2 الضمانات الممنوحة للمستثمرين.

تعتبر الضمانات الممنوحة للمستثمرين هي أهم سبل تشجيع الإستثمارات الأجنبية. أما البلد المضيف فأمامه عدد أكبر من الخيارات فيما يتعلق بتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن تشجيع الإستثمار الأجنبي بطريقتين أساسيتين: إما من خلال إجراء انفرادي يتخذه البلد المصدر لرأس المال أو البلد المستورد لرأس المال ، أو من خلال التعاون الدولي أو الثنائي أو المتعدد الأطراف،

قامت اغلب الدول الناشئة على التوقيع على عدة اتفاقيات ومعاهدات مع عدة دول من أجل ضمان وتأمين المستثمرين الأجانب من المخاطر والتي قد تعترضهم أثناء القيام بإستثماراتهم ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات حسب طبيعة الطرف المتعاقد معه .

### 1.2.3 الاتفاقيات الثنائية.

تساهم الاتفاقيات الثنائية في خلق جو من الثقة و الارتياح لدى المستثمر الأجنبي كما تعتبر هذه الاتفاقيات نوع من الحماية الدولية التي تتميز بنوع من الثبات و الاستقرار مقارنة مع الاتفاقيات الداخلية للدولة التي لها الحق في تعديل

<sup>191</sup> Sornarajah, M. (2017). The international law on foreign investment p 65-66

<sup>192</sup> Hidane, A., & al, e. (2002). op.cit pp 25-26



ما تراه مناسباً دون مراعاة مصالح المستثمر الأجنبي. و يكمن الهدف الأساسي من اتفاقيات الاستثمار الثنائية هي تهيئة بيئة مواتية للتعاون الاقتصادي بين الطرفين المتعاقدين عن طريق تحديد معالم التعامل مع المستثمرين واستثماراتهم داخل حدود البلد المعني. كما تهدف هذه الاتفاقيات إلى رفع تدفق رأس المال بين الطرفين المتعاقدين مع ضمان تحقيق بيئة استثمار مستقرة.

مع ذلك فإن وجود أحكام بشأن التحكيم الدولي يجعل أحد أهداف هذه الاتفاقيات هو تعريف وسائل تسوية النزاعات التي قد تحدث بين المستثمرين والدولة المضيفة بشكل جدي. على سبيل المثال قامت تركيا في بداية سنة 1962 بتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بغية تشجيع وحماية الاستثمارات من المخاطر ، وقعت تركيا 94 اتفاقاً مع عدة دول حيث يتعين عليها التصديق وإصدار المعاهدة الدولية من أجل أن تصبح جزءاً من النظام القانوني الوطني .

### 2.2.3 الاتفاقيات الإقليمية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي هو أنجح مثال على التكامل الإقليمي ، فان مناطق أخرى من العالم وضعت أيضاً اتفاقات إقليمية ،. هذه الاتفاقات لها سمة مشتركة في شكل اتفاقيات التجارة الحرة التي تعزز تسويق المنتجات بين دول الأعضاء على حساب المنتجات من الدول خارج الاتفاقية.

و من الاتفاقات الإقليمية التي جذبت أكبر قدر من الاهتمام هو اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأحكامه بشأن الاستثمار هي نفس الأحكام الواردة في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا.

كما أن اتفاقية الآسيان ASEAN لا تقل شأنًا من سابقتها ، تكونت في سنة 1987 و هو اتفاق ينشئ نظاماً للحماية داخل منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. كما أنه يربط كل الأعضاء الجدد في رابطة آسيان ASEAN في منح موافقة خطية محددة لهذا الغرض. وتم تحديث الاتفاق في سنة 1998 تحت تسمية "اتفاق إطار عمل الآسيان" وكان الهدف منه هو تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي داخل منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وقد انبثق عن هذه الاتفاقية مفهوم آسيان للاستثمار .

### 3.2.3 الاتفاقيات المتعددة الأطراف

تعددت وتنوعت الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار تشجيع وضمان الاستثمارات ، من بين الهيئات المسؤولة في عقد هذه الاتفاقات متعددة الأطراف هي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و التي حددت مجموعة من الاجراءات تشمل حقوق الملكية و القروض المتوسطة و طويلة الأجل التي .يقدمها أو يضمها المشاركون في ملكية المشروع .

. كما تقوم هذه الهيئة على تأمين المستثمرين والمقرضين من خلال:

- ❖ ردع الأعمال الغير قانونية و الضارة ؛
- ❖ من خلال حل النزاعات :
- ❖ من خلال تمكين المستثمرين في الحصول على تمويل المشاريع من البنوك وشركاء الأسهم.
- ❖ من خلال خفض تكاليف الاقتراض ؛
- ❖ من خلال توفير تغطية تأمينية لمدة تصل إلى 15 عاما :
- ❖ من خلال تقديم المعرفة القطرية واسعة النطاق -؛
- ❖ توفير الخبرة البيئية والاجتماعية<sup>193</sup>..

و يمكن تلخيص هذه الضمانات التي تمنحها هذه الاتفاقيات للمستثمرين الأجانب إلى ما يلي :

(أ) الضمانات المالية : تتمثل في ضمان التمويل وحرية التحويل لكل الفوائد والأرباح غير الموزعة والصفافية والعوائد الناجمة عن الحقوق المعنوية وكذا التعويضات المترتبة عن نزع الملكية في آجال تتحدد حسب كل اتفاقية متعددة الاطراف بين البلد المضيف والبلد المتعاقد، بالإضافة إلى حق التعويض عن التأميم ونزع الملكية وما شابه ذلك كما يجب أن يتم التعويض بصورة سريعة ومناسبة وفعلية، ولا يجب أن يقل امتيازها عن ما يستفيد به مستثمري الدولة المضيضة.

(ب) الضمانات القانونية والقضائية : تنص هذه الاتفاقيات إلى :

- ❖ منع الإجراءات التمييزية و الغير مبررة التي تعرقل قانون صيانة الاستثمارات و الانتفاع بها أو تصنيفها؛
- ❖ إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي كضمان للمستثمر الأجنبي في حالة نشوب نزاع يتعلق بالاستثمار، بالإضافة إلى إمكانية الرجوع إلى المحاكم الوطنية التابعة للدولة المضيضة.

(ج) ضمانات ضد نزع الملكية: غالبا ما يتضمن التشريع الخاص بالاستثمار الأجنبي ضمانات ضد مصادرة ملكية المستثمر الأجنبي دون أي سبب و دون دفع تعويضات. الدول التي لديها تاريخ من عمليات المصادرة ، تعتزم بشكل خاص تقديم مثل هذه الضمانات لإزالة أي مخاوف من المصادرة التي قد يكون المستثمر ضحية على أساس تاريخي أو عداة أيديولوجي . وتحرص الدول الشيوعية الحالية والقائمة على منح مثل هذه الضمانات في تشريعاتها لتبديد هذه الأفكار.

<sup>193</sup> [www.miga.org](https://www.miga.org). (2018). Accessed July 13, 2018, in <https://www.miga.org/investment-guarantees>

مثلا تنص المادة 5 من قانون الشركات الأجنبية في الصين على أكثر ضمانات ممكنة في حالة نزاع الملكية ، و أنه سيتم دفع تعويض كامل للضحية . و يهدف هذا الضمان إلى إزالة ما يخشى المستثمر الأجنبي أن يكون أكبر تهديد له هو فقدان استثماره. وعادة ما يتم تقديم هذه الضمانات من قبل البلدان عالية المخاطر على أمل أن تصمد الضمانات المتعلقة بالمخاطر الناتجة من عمليات التأمين السابقة . من الواضح أن الدول ذات المخاطر المنخفضة لا تحتاج إلى إصدار مثل هذه الضمانات. ، جنبا إلى جنب مع اتفاقات الاستثمار الثنائية التي دخلت أيضا في أعداد كبيرة من قبل نفس الدول .

#### (د) الضمانات المتعلقة بتسوية المنازعات

تنشأ الضمانات الانفرادية المتعلقة بتسوية المنازعات الخاصة باستثمار أجنبي عن هيئة تحكيم محايدة داخل دولة أو خارج البلد المضيف ،وتسمح هذه الضمانات من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إذا توفر طرق محايدة للحصول على تعويضات في حالة تدخل الحكومة ضد المستثمر الأجنبي. عندما ينشأ نزاع فيما بعد بين الدولة التي تعطي مثل هذا الضمان والمستثمر الأجنبي يمكن تقديم النزاع إلى التحكيم من قبل هيئة التحكيم الأجنبية وفقا لهذا الحكم. يتضمن الضمان عرضا للتحكيم يحول فيه المستثمر الأجنبي إلى اتفاق للتحكيم من خلال إقامة دعوى أمام المحكمة. و يمارس خيارا بموجب القانون المتاح له وبذلك يمنح الاختصاص على أساس تعاقدى عادي لهيئة التحكيم<sup>194</sup>.

#### 3 تحليل مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة

غالبا ما توفر الأسواق الناشئة فرصا استثمارية جديدة وذلك نتيجة ما تسجله من معدلات النمو الاقتصادية المرتفعة و التي تحتل أن تُدر عوائد مرتفعة على المستثمرين بالإضافة إلى التنوع . ولكن هناك عدد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون المحتملين قبل تحويل رؤوس أموالهم الاستثمارية.

تعد مخاطر الاستثمار العالمية مصطلحا عاما يشمل العديد من الأنواع المختلفة لعوامل الخطر الدولية ، بما في ذلك المخاطر السياسية والمخاطر الاقتصادية والمخاطر الاجتماعية. لذا يجب النظر بعناية في هذه المخاطر حتى يتسنى فهم ظاهرة الاستثمار الأجنبي في الدول الناشئة.

<sup>194</sup> Sornarajah, M. (2017). op.cit pp 99-102

من أجل تحديد المخاطر الرئيسية التي تؤثر على قرار الشركات بالاستثمار في الخارج ، أجرت AT Kearney (2004) مسحا شاملا بين الشركات متعددة الجنسيات. فوجدت أن عوامل الخطر المذكورة أكثر من غيرها هي خطر الأنظمة بنسبة (64%) المخاطر المالية للدولة (60%) ، تقلبات أسعار العملات أو الفائدة (51%) والاضطرابات السياسية والاجتماعية (46%). كما صنفتها AT Kearney على أنها مخاطر تقليدية. واعتبرت المخاطر مثل سرقة الملكية الفكرية (28%) والهجمات الإرهابية (26%) والتهديدات الأمنية للموظفين أو الأصول (26%) بالمخاطر الناشئة. أنواع المخاطر الأخرى شملت. قضايا حوكمة الشركات (30%) وغياب سيادة القانون (29%) والكوارث الطبيعية (6%).

توصلت دراسة أعدها Shapiro (2001) إلى أن إلى مخاطر تتحدد على نوع البلد المضيف. في حالة البلدان المتقدمة اعتبرت المخاطر الاقتصادية ذات أهمية قصوى بينما المخاطر السياسية كانت اقل قلقا ، على العكس في حالة الاقتصاديات الناشئة جاءت مخاطر خدمة الديون في المرتبة الأولى بينما المخاطر السياسية جاءت في المرتبة الثانية على غرار المخاطر الاقتصادية كانت اقل قلقا<sup>195</sup>.

### 1.3 المخاطر السياسية

إن المخاطر السياسية هي بشكل عام احتمال تعطل نشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات عن طريق القوى أو الأحداث السياسية سواء كانت تحدث في البلدان المضيضة أو البلد الأم أو نتيجة للتغيرات في البيئة الدولية ، يتم تحديد المخاطر السياسية من خلال عدم اليقين بشأن تصرفات الحكومات والمؤسسات السياسية أو مجموعات الأقليات مثل الحركات الانفصالية ، قد تنبع المخاطر السياسية من الأعمال السياسية التي تستهدف مباشرة وجهات الاستثمار مثل العقوبات ومخاطر نزع الملكية و القيود المفروضة على تحويل العملة و الاضطرابات المدنية والإرهاب و عدم توفير الضمانات الحكومية.

كانت سنوات السبعينات هي ابرز سنوات تسلسلت فيها أحداث المخاطر السياسية ، كان خطر المصادرة ( نزع الملكية) بارزا عندما وجدت المؤسسات المتعددة الجنسيات نفسها في صميم التدقيق العام ، مع تأمين عملياتها أو السيطرة عليها بإحكام. وعلى وجه الخصوص في مجال الموارد الطبيعية والصناعات الأخرى التي تعتبرها حكومات البلدان المضيضة إستراتيجية . وجدت المؤسسات المتعددة الجنسيات أن استقلالها الذاتي يتضاءل خلال تلك الفترة و كانت خسائر نزع

<sup>195</sup>Country Risk and FDI <https://www.fdi-cri.org/country-risk-and-fdi>

الملكية ناتجة في المقام الأول عن المصادرة الصريحة للموجودات الأجنبية. تمثلت في 423 حالة مصادرة للأصول الأجنبية خلال السبعينات . انخفض هذا الرقم إلى 17 مصادرة خلال فترة الممتدة ما بين 1980-1987 وإلى الصفر بين عام 1987 و 1992.

في التسعينيات اتسم الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أكثر انفتاحا وتراجع التدخل الحكومي ، ما بين 1992 و 2000 تم تبني 1097 تغييرا في قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر الوطنية ساهمت في خلق مناخ ملائم. ذهب العديد من البلدان إلى أبعد من إنشاء بيئة مفتوحة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السعي بشكل استباقي لجذب مثل هذا الاستثمار من خلال الحوافز وبرامج ترويج استباقية تستهدف الاستثمارات.

ومن المفارقات هو ظهور بعض المخاوف السياسية من جديد و هذا نتيجة لانفتاح أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الحل التدريجي للحواجز التقليدية أمام الاستثمار أدى إلى زيادة نسبية للمخاطر السياسية<sup>196</sup>.

مثلا المخاطر السياسية المتوقعة لأمريكا اللاتينية لسنة 2018 هو متباين من ناحية قرب الانتخابات الرئاسية في البرازيل والمكسيك وكولومبيا و التي تجري في بيئة متزايدة من الغضب الشعبي بسبب فضائح الفساد التي حدثت في جميع أنحاء المنطقة في السنوات الأخيرة وبسبب الحالات التي تورط فيها سياسيين رفيعي المستوى،

### 2.3 المخاطر الاقتصادية

#### 1.2.3 مخاطر التغيير الهيكلي للاقتصاد

تشمل جميع المخاطر المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للشركات، بما في ذلك الوضع الاقتصادي، المنافسة ، التكنولوجيا وقطاع النشاط التجاري . و من المخاطر التي تواجه الشركات الأجنبية هي التغيير الكبير في الهيكل الاقتصادي السائد في البلدان الناشئة . تنشأ المخاطر من احتمالية حدوث تغييرات ضارة في أهداف السياسة الاقتصادية الأساسية (التوزيع المالي أو النقدي أو الدولي أو توزيع الثروة أو تكوين الثروة).

على سبيل المثال ، بعد توافد العديد من الشركات متعددة الجنسيات إلى دول مثل إندونيسيا وتايلاند وماليزيا ، فإن الأزمة المالية الآسيوية عام 1998 دفعت العديد من هذه الشركات إلى وقف أنشطتها

<sup>196</sup> WIPR, R. M. (2010). World Investment and Political Risk P 1

الاقتصادية بسبب تأثير الأزمة على الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان. ، و هذه النتيجة أدت ذلك إلى هروب رؤوس الأموال من هذه البلدان<sup>197</sup>.

في 15 سبتمبر 2008 أعلنت شركة الإخوة ليمان (Brothers-Lehman) عن إفلاسها أدى إلى أخطر أزمة اقتصادية ومالية منذ ثلاثينيات القرن العشرين ، مما أدى إلى تداعيات على النظام المالي العالمي وعلى الشركات أيضا، يمكن للأزمة الاقتصادية أن تؤثر على الشركة وتؤثر بشكل غير مباشر على شركائها<sup>198</sup>.  
التدهور الاقتصادي في بلد ما له عواقب أخرى على الشركات متعددة الجنسيات مثل مستويات الأسعار أو معدل الضرائب أو خلل في القطاع المصرفي. تؤدي حالة الانكماش في البلد المتضرر إلى انخفاض هوامش الربح الشركة المنتجة للسلع والخدمات نتيجة لانخفاض الإيرادات ، في حالة التضخم يرتفع سعر المنتج المستورد ويهين كذلك على هوامش الشركة.

تستخدم الحكومة في حالة تدهور الاقتصاد إلى سياسة رفع الضرائب للحد من تدهور رصيد ميزانيتها. وهكذا فإن الزيادة في الضرائب لأسباب اقتصادية تؤثر بشكل مباشر على نشاط و رقم أعمال الشركة التابعة في البلد المضيف<sup>199</sup>.  
النقطة الأساسية أن اقتصاديات البلدان الناشئة ليست عميقة ومرنة مثل تلك الموجودة في البلدان المتطورة. أيضا التغيير الكبير في الميزة النسبية للبلد ( نفاذ الموارد الطبيعية ، تراجع الصناعة ، التحول الديموغرافي) هو من أسباب نزوح الاستثمارات الأجنبية<sup>200</sup>.

### 2.2.3 المخاطر المالية

المخاطر المالية هي المخاطر التي تواجهها الشركات لمواجهة التقلبات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة و أسواق الأسهم. هذه المخاطر التي تنشأ من الوضع الاقتصادي المحلي والتغيرات في أسواق رأس المال الدولية التي تحدد حركة التدفقات الاستثمارية.

<sup>197</sup> Meldrum, D. (2000). Country risk and foreign direct investment. Business economics p 3

<sup>198</sup> www.lepetitjuriste.fr. (2017, APRIL 25). *Le risque pays* Accessed July 25, 2018, sur <https://www.lepetitjuriste.fr/droit-des-affaires/le-risque-pays/>

<sup>199</sup> Floc'h, Y. L. (2014). L'internationalisation du risque pays P 5

<sup>200</sup> Meldrum, D. (2000). op.cit p 3

قد ترى الشركات المثقلة بالديون قصيرة الأجل وبعملات الأجنبية أن قيمة ديونها الخارجية ترتفع بشكل حاد نتيجة لارتفاع قيمة العملة التي تسدد بها الديون. وعلى العكس من ذلك فإن تقديرا للعملة قد يؤدي إلى ارتفاع سعر المنتجات المحلية الذي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية لأسعار المنتجات المصدرة ، سواء بسبب أسعار الفائدة المرتفعة أو أقساط المخاطر ، الشركات العاملة في البلدان الناشئة قد تواجه تقلبات كبيرة في ظروف إعادة التمويل<sup>201</sup>.

### 3.2.3 مخاطر التحويل المالي

تتمثل في المخاطر الصادرة عن قرار حكومة البلد المضيف في تقييد حركة رأس المال المستثمرين الأجانب. تعمل هذه القيود على عرقلة إعادة الأرباح أو توزيعات الأرباح ، وعادة ما يتم اعتبار هذه القيود كدالة لقدرة البلد على كسب العملات الأجنبية مع ذلك فصعوبة اكتساب العملة الأجنبية تزيد من احتمال ظهور شكل من أشكال التحكم في رأس المال .

ما لوحظ أن قرار تقييد رأس المال هو استجابة سياسية بحثة لمشكلة أخرى. على سبيل المثال كان قرار ماليزيا بفرض قيود على رأس المال وتثبيت سعر الصرف في خضم أزمة العملة الآسيوية حلا سياسيا لمشكلة سعر الصرف<sup>202</sup>.

من ناحية أخرى تشير المخاطر المالية إلى عدم قدرة الدولة على سداد التزاماتها الأجنبية و لا شك أن البلدان ذات المخاطر المالية العالية من المرجح أن تواجه أزمة مالية مفاجئة ، لذا لا يمكن سحب المستثمرين الأجانب تحويلاتهم المالية بسهولة عندما تندهور الحالة المالية للبلد المضيف. لذلك قد تكون الشركات الأجنبية حساسة للغاية للمخاطر المالية للبلد المضيف<sup>203</sup>.

من الأمثلة الأخرى عن مخاطر التحويل هو عندما لا يستطيع البنك المركزي تعبئة احتياطات أجنبية كافية لتحويل الأموال المالية بالعملة المحلية إلى العملة الأجنبية ، يتم حظر تحويل الأموال إلى الخارج و هذا يعتبره المستثمرون نوع من أنواع المخاطر المالية<sup>204</sup>.

### 5.3 المخاطر التجارية

<sup>201</sup> Floc'h, Y. L. (2014) op.cit P 5

<sup>202</sup> Meldrum, D. (2000). op.cit p 3

<sup>203</sup> Hayakawa, & al, a. (2013). How does country risk matter for foreign direct investment? P 2

<sup>204</sup> Petrović, E., & Stanković, J. (2009). Country risk and effects of foreign direct investment P 12

غالبا ما تنتج السياسات الحكومية العديد من العيوب في الأسواق الدولية للسلع و الخدمات من خلال إدخال التعريفات الجمركية و نظم الحصص والقيود الأخرى على تصدير واستيراد السلع والخدمات التي يمكن أن تعيق التجارة الدولية. تقوم بعض الحكومات بفرض قيود على التجارة الدولية لبعض المنتجات لهدف زيادة الدخل الوطني وحماية الاقتصاد المحلي . مما يؤثر على زيادة أرباح المستثمرين الأجانب<sup>205</sup> .

رغم انضمام الصين إلى المنظمة التجارة العالمية ، لا يزال يتعين على الصين تحسين سجلها في تنفيذ مبادئ منظمة التجارة العالمية الرئيسية بعدم التمييز و زيادة الشفافية و الحد من الحواجز للوصول إلى الأسواق .

كما أن الهند هي شريك تجاري مهم للاتحاد الأوروبي وقوة اقتصادية متنامية مع معدل نمو سنوي يتراوح ما بين 8 و 10% سنويا و تعد واحدة من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، الدخل الفردي في الهند هو أكثر ارتفاعا خلال الفترة 1990-2005 وبالتوازي في أربع سنوات فقط ازدادت التجارة بين الاتحاد الأوروبي والهند بنسبة 31% لتصل إلى 53 مليار يورو في عام 2009 ، وزاد حجم الاستثمار الأوروبي في الهند إلى أكثر من أربعة أضعاف منذ سنة 2000 إلى 3.1 مليار يورو في عام 2009 و مع ذلك فإن نظام التجارة في الهند لا يزال مقيد نسبيا. بسبب الحواجز الجمركية العالية ، كما تفرض الهند أيضا عددا من الرسوم غير الجمركية تتمثل في الحواجز على شكل قيود كمية ، كما تستعمل نظام الترخيص بالاستيراد مع اختبار إلزامي متعب لإصدار الشهادات لعدد كبير من المنتجات فضلا عن إجراءات جمركية معقدة .

البرازيل هي الشريك التجاري العاشر للاتحاد الأوروبي لسنة 2009 حيث بلغت الصادرات من السلع من الاتحاد الأوروبي أكثر من 21 مليار يورو ، في حين أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر للبرازيل وهو ما يمثل ربع إجمالي تجارته. كما أن البرازيل هي أيضا أكبر مصدر للمنتجات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي ، حيث تمثل 12.5% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية. الاتحاد الأوروبي هو أكبر مستثمر أجنبي في البرازيل ومع ذلك تقوم الحكومة البرازيلية بحماية السوق بنسب عالية من التعريفات الجمركية المطبقة التي تصل إلى 12% وحواجز غير جمركية تعيق أنشطة التجارة والمستثمرين الأجانب<sup>206</sup> .

<sup>205</sup> Petrović, E., & Stanković, J. (2009). op.cit P 19

<sup>206</sup> Trade and investment barriers rapport commission to the european council P 3



#### 4 مؤشرات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة

سنعتمد في تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الناشئة على مؤشرين هامين بالاعتماد على قاعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من اجل تصنيف الدول الناشئة. يقوم هذا المؤشر بتصنيف الاقتصاديات على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 190. و تصنف المرتبة الأولى في سهولة القيام بأنشطة الأعمال على أن البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية. ويتم تحديد ترتيب الاقتصاديات عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10 مواضيع، يتألف كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع و هذا الترتيب اختتم حتى جوان 2017.

#### 1.4 مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال

يتضح من الجدول (3.3) الترتيب السنوي للبلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، احتفظت سنغافورة بمركزها الأول في البلدان الناشئة والثانية عالميا تليها منطقة هونغ كونغ الصينية، فيما نلاحظ تفاوت في الترتيب بين دول البريكس .

ولمقارنة النتائج، طبقت اقتصاديات منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 45 إصلاحا في السنة الماضية. ويوجد في هذه المنطقة اثنان من أفضل عشرة اقتصاديات في العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهما سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الصينية .

فيما احتلت الأرجنتين و البرازيل المراتب الأخيرة رغم أن دول منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نفذت 26 إصلاحا. أشار التقرير أن المنطقة نفذت 398 إصلاحا في الخمسة عشر عاما الماضية. والآن يستغرق بدء النشاط التجاري في المنطقة 38 يوما في المتوسط بالمقارنة مع 78 يوما قبل 15 عاما

الجدول 2.3 تصنيف الاقتصاديات الناشئة في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2018

الترتيب	الاقتصاد	مرتبته سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	بدء النشاط التجاري	إستخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على الائتمان	حماية المستثمرين الأقليات	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإفلاس
2	سنغافورة	2	6	16	12	19	29	4	7	42	2	27
5	هونغ كونغ	5	3	5	4	55	29	9	3	31	28	43
16	ليتوانيا	16	27	12	33	3	42	43	18	19	4	70
21	الإمارات العربية المتحدة	21	51	2	1	10	90	10	1	91	12	69
24	ماليزيا	24	111	11	8	42	20	4	73	61	44	46
30	التشيك	30	81	127	15	32	42	62	53	1	91	25
35	روسيا	35	28	115	10	12	29	51	52	100	18	54
37	سلوفينيا	37	46	100	19	36	105	24	58	1	122	10
39	سلوفاكيا	39	83	91	57	7	55	89	49	1	84	42
49	المكسيك	49	90	87	92	99	6	62	115	63	41	31
50	بلغاريا	50	95	51	141	67	42	24	90	21	40	50
51	كرواتيا	51	87	126	75	59	77	29	95	1	23	60
55	شيلي	55	65	15	44	61	90	57	72	68	56	52
58	بيرو	58	114	61	63	44	20	51	121	92	63	84
59	كولومبيا	59	96	81	81	60	81	16	142	125	177	33
60	تركيا	60	80	96	55	46	77	20	88	71	30	139
66	البحرين	66	75	47	79	25	105	108	5	78	111	90
68	فيتنام	68	123	20	64	63	29	81	86	94	66	129
71	عمان	71	31	60	61	54	133	124	11	72	67	98
72	إندونيسيا	72	144	108	38	106	55	43	114	112	145	38
78	الصين	78	93	172	98	41	68	119	130	97	5	56
82	جنوب أفريقيا	82	136	94	112	107	68	24	46	147	115	55
83	قطر	83	89	19	65	26	133	177	1	90	123	116
92	المملكة العربية السعودية	92	135	38	59	24	90	10	76	161	83	168
94	أوروغواي	94	61	161	50	112	68	132	106	151	112	66
100	الهند	100	156	181	29	154	29	4	119	146	164	103
108	باراغواي	108	146	72	104	75	122	138	127	120	70	100
113	الفلبين	113	173	101	31	114	142	146	105	99	149	59
117	الأرجنتين	117	157	171	95	117	77	43	169	116	102	101
125	البرازيل	125	176	170	45	131	105	43	184	139	47	80
128	مصر	128	103	66	89	119	90	81	167	170	160	115

المصدر: قاعدة بيانات ممارسة الأعمال

#### 2.4 مؤشردركات الفساد

أطلق مؤشردركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية و أبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام. ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية . يشمل الفساد بشكل عام الأنشطة غير القانونية التي يقع إخفاؤها عمدا ولايكشف عنها النقباب إلا بفضيحة أو تحقيق أو ملاحقة قضائية. و قد أُحرز تقدم في تقييم انتشار الفساد في مجالات محددة بشكل موضوعي بفضل الباحثين من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات،

من الجدول 4.3 و 5.3 أدناه ، لاحظنا مايلي :

- ❖ أحرزت دول البريكس اقل من مستوى 50 نقطة ، لتتأكد بذلك أنها بحاجة إلى المزيد بالتزام إلى الشفافية و تحسين مؤسساتها العامة منها التنفيذية والقضائية و توسيع قاعدة مساءلة القيادات.
- ❖ جاءت نتائج التصنيف إلى احتلال جنوب إفريقيا المركز الأول بين دول البريكس و 71 عالميا ، في المقابل احتلت روسيا المرتبة الأخيرة ، ذلك لان الفساد في روسيا يتخذ أشكالا عديدة.
- ❖ أكثر دول بريكس تحسنا هي البرازيل ب(4.24+) و اقلها تحسنا هي الصين بنسبة (+1.96).

فيما تمثل المصادر من الجدول 5.3 الى تباين في التنقيط مع الاحتفاظ بنفس التصنيف

### الجدول 3.3 تصنيف اقتصاديات البريكس (BRICS) في مؤشر مدركات الفساد (CPI) لسنة 2017

الاقتصاد	الدرجة من 100 نقطة	التصنيف	هامش الخطأ	ادني تنقيط	اعلي تنقيط	عدد المصادر
جنوب افريقيا	43	71	3,98	36	50	8
الصين	41	77	1,96	38	44	9
الهند	40	81	2,16	36	44	9
البرازيل	37	96	4,24	30	44	8
روسيا	29	135	2,5	25	33	9

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

### الجدول 4.3 تصنيف اقتصاديات البريكس (BRICS) في مؤشر مدركات الفساد من مصادر أخرى لسنة 2017

الاقتصاد	World Economic Forum EOS	Global Insight Country Risk Ratings	مؤشر مؤسسة برتلسمان للتحويل Bertelsmann Foundation Transformation Index	IMD World Competitiveness Yearbook	World Justice Project Rule of Law Index	PRS International Country Risk Guide	Varieties of Democracy Project	Economist Intelligence Unit Country Ratings	PERC Asia Risk Guide
جنوب افريقيا	26	47	45	29	45	41	59	55	
الصين	52	47	37	44	39	32	40	37	43
الهند	54	35	45	35	36	41	35	37	40
البرازيل	19	47	57	24	39	32	38	37	
روسيا	39	35	33	35	33	24	18	20	

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

الجدول 5.3 تصنيف الاقتصاديات الناشئة في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017

الترتيب	الاقتصاد	الدرجة من 100 نقطة	التصنيف العالمي	هامش الخطأ	ادني تنقيط	اعلي تنقيط	عدد المصادر
1	سنغافورة	84	6	2,26	80	88	9
2	هونغ كونغ	77	13	2,37	73	81	7
3	استونيا	71	21	2,21	67	75	10
4	الإمارات العربية المتحدة	71	21	6,26	61	81	7
5	الأوروغواي	70	23	2,67	66	74	7
6	الشيبي	67	26	2,03	64	70	9
7	تايوان	63	29	3,28	58	68	8
8	سلوفينيا	61	34	2,78	56	66	10
9	لتوانيا	59	38	2,21	55	63	9
10	جمهورية التشيك	57	42	1,98	54	60	10
11	سلوفاكيا	50	54	3,32	45	55	9
12	كرواتيا	49	57	2,64	45	53	10
13	السعودية	49	57	6,14	39	59	7
14	رومانيا	48	59	3,12	43	53	10
15	ماليزيا	47	62	2,67	43	51	9
16	المجر	45	66	2,89	40	50	10
17	عمان	44	68	7	33	55	5
18	بلغاريا	43	71	2,66	39	47	10
19	جنوب افريقيا	43	71	3,98	36	50	8
20	الصين	41	77	1,96	38	44	9
21	الهند	40	81	2,16	36	44	9
22	تركيا	40	81	1,8	37	43	8
23	الأرجنتين	39	85	2,92	34	44	8
24	الكويت	39	85	2,47	35	43	6
25	البرازيل	37	96	4,24	30	44	8
26	كولومبيا	37	96	2,77	32	42	8
27	اندونيسيا	37	96	3,12	32	42	9
28	بيرو	37	96	3,35	32	42	8
29	تايلندا	37	96	2,03	34	40	9
30	البحرين	36	103	1,81	33	39	4
31	فيتنام	35	107	2,78	30	40	8
32	الفلبين	34	111	1,9	31	37	9
33	الإكوادور	32	117	2,66	28	36	7
34	مصر	32	117	4,04	25	39	7
35	المكسيك	29	135	1,69	26	32	9
36	الباراغواي	29	135	3,1	24	34	6
37	روسيا	29	135	2,5	25	33	9

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الشفافية الدولية

- ❖ أن ثلثي الدول الناشئة البالغ عددهم 37 بلدا هم دون مستوى الخمسين (50) درجة من 100 نقطة ، لتؤكد بذلك حاجة المؤسسات القضائية و التنفيذية للعديد من الإصلاحات و الفرض المزيد من الإجراءات للالتزام بالشفافية، كما تؤكد هذه النتائج أن الفساد مرتبط بشكل وثيق بتقلص مساحة المجتمع المدني . وان هذه البلدان تتمتع بأدنى درجة حماية للصحافيين و المنظمات غير الحكومية.
- ❖ حسب منظمة الشفافية الدولية 2018 ومؤشر مدركات الفساد لسنة 2017 بأن سنغافورة تحتل حاليا المركز السادس في العالم، هي اقل فسادا من ألمانيا و استراليا وحتما من عدة دول متطورة. كما تحتل سنغافورة المرتبة الأولى بالنسبة للدول الناشئة لتصبح الدولة الأقل فسادا بتحقيقها نسبة بلغت 84% من المعايير التي تقيم على أساسها المنظمة لاعتماد سنغافورة على تشريعات رئيسية لمكافحة الفساد منها قانون منع الفساد ( prevention of corruption act ) وقانون الفساد والاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم الخطيرة وهاتان الوحدتان تطبقان على الأشخاص الذين يقدمون أو يتلقون الرشاوى في القطاعين العام والخاص على السواء. ويعزز هذا الوضع استقلالية القضاء ويوفر له الحماية من التدخل السياسي.
- ❖ روسيا هي الأسوأ في التصنيف بين الدول اليريكس ، احتلت المرتبة (135) عالميا ، من قبلها البرازيل (96) و الهند (81) والصين (77) وجنوب إفريقيا (71).
- ❖ مازالت البرازيل تسجل تراجعها في التصنيف، إذ خسرت منذ 2016 إلى حوالي 20 نقطة ، الآن هي في المرتبة 96 ، وذلك بسبب قضايا الفساد يتعلق بعضها يتلقى عمولات والمتورط فيها رئيس مجلس الشيوخ البرازيلي Renan Kalhirus و الشركة الوطنية للنفط.
- ❖ أكثر الدول تدهورا في ترتيب الدول الناشئة هي مصر و المكسيك و الباراغواي وروسيا.
- ❖ التحليل المفصل لنتائج المؤشر و حسب منظمة الشفافية الدولية 2018 ، تكشف أن معظم البلدان التي تتدنى فيها مستويات حماية الصحافة، والمنظمات غير الحكومية، هي التي تصدر أعلى معدلات الفساد.

يتم تحليل هذا النموذج في إطار التغييرات المؤسسية اللازمة للتحويل الاقتصادي، وفق Kauffman وآخرون (2003) ليس النظام السياسي في حد ذاته (النظام الديمقراطي أو الاستبدادي) الذي يشجع الانتقال الاقتصادي ويعزز النمو والنوعية والخصوصية ولكن كذلك التفاعلات بين الدولة والجهات الفاعلة الخاصة في الاقتصاد.

وفق Wang (2009) فإن النمو الاقتصادي القوي لدول شرق آسيا تفسره النظرية الكلاسيكية الجديدة: والذي سببه المستوى المرتفع للاستثمارات مع مستويات المدخرات المحلية المتساوية بالإضافة إلى ذلك وضعت جميع هذه البلدان استراتيجيات إنمائية موجهة نحو التصدير. نتيجة لذلك تظهر تجربة شرق آسيا أن الديمقراطية (أو غياب الديمقراطية) لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي الناجح.

بالنسبة إلى Arhens و Mengerlinghaus (2009) فإن هيكل الحوكمة القائم على السوق والذي يعتمد على قيود التنمية الاقتصادية والسياسية في بلد ما، لديه درجة عالية من المساءلة ويضمن المشاركة والقدرة على التنبؤ والمساءلة والشفافية. ينشأ هذا الهيكل من الترتيبات المؤسسية وأشكال تنظيمية مترابطة ومتآزرة.

#### 1.5 إصلاحات المناخ المؤسسي للاستثمار في الدول الناشئة

قام كل Arhens و Mengerlinghaus (2009) بتحديد أربعة أركان للحوكمة التي تعزز كفاءة السوق:

1. **بناء دولة قوية:** يجب تكوين دولة قوية بما يكفي لضمان تنفيذ سياساتها وحماية حقوق الفاعلين الاقتصاديين لمنع الاستيلاء على الدولة من قبل أصحاب المصالح الخاصة.
2. **الحد من دور الدولة:** من أجل الحد من المخاطر المتأصلة في دولة قوية للغاية (انتهاك لحقوق المواطنين، على سبيل المثال)، يجب أن يكون تدخل الدولة محدوداً، وذلك لمنع السلوك المفترس للسياسيين وكبار المسؤولين التنفيذيين. في هذا السياق يجب تعزيز مفهوم الفيدرالية التي تضمن كفاءة السوق (federalism guaranteeing the market) و يتطلب ذلك:

- ❖ فصل واضح للسلطة المركزية عن الحكومات المحلية؛
- ❖ عدم تحدي السلطات المحلية للسيطرة على الاقتصاد الإقليمي؛
- ❖ مراقبة السوق؛
- ❖ وضع قيود قوية على الميزانية لكل من الحكومات المركزية والمحلية؛

❖ الاستقرار المؤسسي للهيكل الفدرالي<sup>207</sup>.

3. *إدارة ذات قدرات عالية*: حققت الإدارة العامة للدول الناشئة ومنها الصينية تقدمًا معتبرًا نحو البيروقراطية الحديثة و الإدارة عن طريق الكفاءة. ومنحت عددا من الوظائف والتعيينات على أساس المنافسة والترقية بالجدارة.

4. *مؤسسات اقتصادية قوية*: على طوال المرحلة الانتقالية للنشوء، شرعت الدول المعنية بشكل تدريجي في سلسلة من إصلاحات للمؤسسات التي عززت التحول الاقتصادي.

❖ *حماية حقوق الملكية*: كان القطاع الخاص معترف به رسميًا باعتباره الركيزة الأساسية في الاقتصاديات الناشئة. في عام 2004 تم تعريف حق الملكية الخاصة في الصين على أنه حق غير قابل للانتهاك بعد تعديل الدستور. ونظرا للمنافسة القوية من جانب شركات القطاع الخاص الأجنبية والمحلية تمنح الحكومات المحلية حوافز لخصخصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ *سياسة المنافسة*: هذه السياسة التدريجية التي بدأت في أوائل الثمانينيات كانت تتمثل في الحد من سيطرة الدولة على القطاع الصناعي مع تحرير الأسعار والانضمام في منظمة العالمية للتجارة وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة.

❖ *السياسة النقدية*: تم القيام بالإصلاحات النقدية ومن أجل الاستقرار النقدي وإستقرار ميزانية.

## 2.5 بعض تجارب إصلاحات المناخ الاستثماري في الدول الناشئة

### 1.2.5 التجربة الصينية

حددت الصين مجموعة واضحة من الاتجاهات على مسار إصلاحات الحوكمة منذ عام 1978، انتقلت بها من الحكم الأحادي إلى الحكم التعددي و من المركزية إلى اللامركزية و من حكم الرجل إلى حكم القانون ومن حكومة تنظيمية إلى حكومة موجهة للخدمات و من الديمقراطية داخل الحزب إلى الديمقراطية الاجتماعية.

*من الحكم الأحادي إلى الحكم التعددي*: كان تركيز سلطة الحوكمة ضمن مؤسسة واحدة هي المهيمنة للسياسة الصينية قبل سياسات الإصلاح والانفتاح. نشأ نظام الحكم الواحد في ظل نظام قيادة الحزب. في ظل هذا الهيكل لم يكن هناك سوى هيئة واحدة للحكم خلال الثورة الثقافية، كانت الإدارة الوحيدة للحكم لا تدير شؤون الدولة السياسية

<sup>207</sup> Ballo, z., & Kimou, a. (2015). Gouvernance Et Planification: Quel Role Dans L'urgence Des Pays? p 35.



الفصل الثالث \_\_\_\_\_ الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة والإدارية فحسب بل كانت تدير أيضا جميع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. كان القصور الرئيسي في الحكم الأحادي هو أنه أدى إلى استبداد سياسي وانخفاض الكفاءة الإدارية مع خنق إبداع الناس واستقلالهم الذاتي.

كانت المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 1978 هي نقطة البداية لسياسات الإصلاح والانفتاح . في عام 1980 عقد المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني اجتماعا خاصا حول إصلاح النظام السياسي و اعتبر Deng Xiaoping أن الفصل بين الحزب والدولة هو رأس إصلاحات النظام السياسي . تولى الحزب أساسا مسؤوليات القيادة السياسية في حين أن الدولة اتخذت أساسا على المسؤوليات الإدارية. علاوة على ذلك ومع نهاية الثمانينات تم تنفيذ الفصل بين الدولة والمجتمع وكذلك الدولة والمشاريع. لم يعد الحزب والدولة يواصلان مباشرة إدارة مشاريع المدن والقرى والشؤون الاقتصادية الريفية. بل تم إنشاء نظام لجان قروية في الريف الواسع مع تنفيذ أشكال الحكم الذاتي للقرويين<sup>208</sup>.

بحلول التسعينات بدأت المنظمات المدنية في الظهور والحصول على اعتراف من الدولة. كان لهذه المنظمات تأثير متنام على المجالين الاجتماعي والسياسي. وبذلك، بدأ هيكل الحكم التعددي في التبلور وتألف من مستويات مختلفة من منظمات الأحزاب والمنظمات الحكومية والمؤسسات ووحدات العمل المهنية وجميع أنواع المنظمات ذات النشاط المدني .

**من المركزية إلى اللامركزية:** لا بد أن يؤدي الأسلوب الأحادي للحكم إلى درجة عالية من المركزية وفي النهاية يؤدي إلى تركيز السلطة في أيدي عدد قليل من الأفراد. قد شرح Deng Xiaoping ذلك على النحو التالي: *"إن المركزية المفرطة للسلطة غير ملائمة إلى حد بعيد للغاية وبدون فحص دقيق ، تركز كل السلطة في أيدي لجان الحزب تحت شعار تعزيز القيادة الأحادية للحزب. ستنتهي سلطة الحزب دائما في أيدي عدد قليل من أمناء الحزب ، وحتى أمين واحد فقط ، بحيث يكون الأمين الأول مسؤولا عن كل قرار وستكون له الكلمة الأخيرة دائما. وبالتالي فإن القيادة الأحادية في الحزب ستنتهي في نهاية المطاف بقيادة فرد واحد"*.

بدأت مستويات القيادة للحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية في تنفيذ اللامركزية السياسية على نطاق واسع كطريقة للتكيف مع التغيير من الحكم الأحادي إلى الحكم التعددي. بدأت هذه العملية في منتصف الثمانينات في تطبيق

<sup>208</sup> Keping, Y. (2008). China's Governance Reform from 1978 to 2008 p 9

الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة  
اللامركزية الإقليمية. نقلت الحكومة المركزية كمية كبيرة من السلطة الإدارية والسياسية والاقتصادية إلى المناطق. في ديسمبر 1993 قرر مجلس الدولة في التنفيذ الكامل لأنظمة الضرائب المنفصلة للمركز والأقاليم والتي كانت بمثابة تفويض كبير للسلطة الاقتصادية<sup>209</sup>.

**من حكم الرجل لحكم القانون (From rule of man to rule of law):** الصين بلد ذو تقاليد عريقة من حكم الرجل استمرت على مدى أكثر من ألفي عام ، في خضم الثورة الثقافية كان احد الدروس المستفادة هي ضرورة التحول نحو حكم القانون. وبعد سياسات الإصلاح والانفتاح بدأ الحزب والدولة في التركيز على "الشرعية" أو "حكم القانون" لفترة طويلة من الزمن ، ارتبطت الديمقراطية والشرعية وتم منحها منزلة متساوية. كما جاء في المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني هو ضمان الديمقراطية للشعب فكان من الضروري للصينيين تعزيز النظام القانوني الاشتراكي لتزويد الديمقراطية بأساس منهجي في القانون ومنح هذا النظام القانوني الاستقرار والاستمرارية.

**من حكومة تنظيمية إلى حكومة موجهة للخدمات:** تعمل الحكومة كمنظم بالإضافة إلى نوع من مزودي الخدمة العامة ، منذ سياسات الإصلاح والانفتاح كان الاتجاه العام للإصلاحات الإدارية للحكومة الصينية هو التقليل التدريجي للوظيفة التنظيمية وزيادة تدريجية في التركيز على الخدمة إلى النقطة التي تم فيها اقتراح بناء حكومة موجهة للخدمات . أنشأ اقتراح لإصلاح مؤسسات مجلس الدولة عام 1998 باعتبار الخدمة العامة كواحدة من الوظائف الرئيسية للحكومة. في عام 2004 اقترح رئيس مجلس الدولة Wen Jiabao بناء حكومة قائمة على الخدمة وفي تقرير العمل الحكومي لعام 2005 أكد رسمياً ذلك على أنه هدف حكومي رسمي واقترح تدابير لتطبيقه.

**من الديمقراطية داخل الحزب إلى الديمقراطية الاجتماعية:** إن تطوير الديمقراطية هو الهدف الثابت للحزب الشيوعي الصيني والحكومة الصينية ، ديمقراطية الشعب هي حياة الاشتراكية. كان السبب الأساسي لمأساة الثورة الثقافية في الصين (Cultural Revolution) يكمن في ضعف النظام الديمقراطي و بعد انتهاء الثورة أدرك المجتمع بأكمله الحاجة إلى تطوير الديمقراطية. في المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني انعقد حول مشكلة المرحلة السابقة، في أنه لم يتم تطبيق المركزية الديمقراطية بشكل صحيح ولكنها انحرفت بعيداً من الديمقراطية وأصبحت مركزية بشكل

<sup>209</sup> Keping, Y. (2008). op.cit p 10

## الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

مفرد وكان من الضروري التأكيد على الديمقراطية. و مع ذلك رفض الحزب الشيوعي الصيني إتباع مسار الديمقراطية على النمط الغربي ، حيث قرر بدلا من ذلك إتباع مسار السياسات الديمقراطية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

منذ سياسات الإصلاح والانفتاح لقد شكلت الصين تدريجيا إطارا ديمقراطيا مميزا يتكون من عدة أنظمة مختلفة، بما في ذلك نظام تعاون متعدد الأحزاب يكون فيه الحزب الشيوعي الصيني الزعيم الوحيد و نظام مؤتمرات الشعب؛ نظام التشاور السياسي بين الحزب الشيوعي الصيني والأحزاب الديمقراطية والمنظمات الجماهيرية من كل قطاعات المجتمع؛

❖ نظام استقلالية المجتمع يتكون من حيث المبدأ جزء من لجان القرى

❖ نظام الاستقلالية المهنية يتألف أساسا من نظام لمؤتمرات العاملين في الشركات

❖ نظام للاستقلال الذاتي الإقليمي يتكون أساسا من نظام الحكم الذاتي للأقليات.<sup>210</sup>

### 2.2.5 التجربة الهندية

في مجال الحوكمة أجرت الهند إصلاحات في مجال اللامركزية للتأثير على القطاع الخاص المحلي . و أيضا من مساهمات الهند الرئيسية هي تعزيز الحوكمة الإلكترونية من خلال إستراتيجية وطنية الذي أسفر عن نتائج مهمة في جميع مجالات التنظيم الاجتماعي.

*الحوكمة الإلكترونية في أواخر التسعينات قامت الحكومة الهندية بإطلاق مشروع واسع للحوكمة الإلكترونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة للمواطنين و حتى في القرى النائية بطريقة شفافة وفعالة وفي الوقت المناسب .تهدف خطة الحوكمة الجديدة التي تم تبنيها في مايو 2006 إلى تحسين الخدمات العامة للمواطنين والقطاع الخاص. وتتمثل رؤيتها الرئيسية هي ضمان إمكانية وصول المواطنين العاديين إلى الخدمات العامة من مكانه أو من خلال المراكز المشتركة لتوفير هذه الخدمات وضمان فعاليتها وشفافيتها وموثوقيتها بتكلفة أقل لتلبية الاحتياجات الأساسية لكل منها. تحدد هذه الرؤية بوضوح أولوياتها لتعزيز الحوكمة الرشيد ، وهي:*

❖ إمكانية استفادة سكان الريف من الخدمات العامة وإزالة تهميشهم بسبب المسافة مع التقليل من التكاليف .

❖ مركز تقديم الخدمات المشتركة: للوصول إلى سكان المناطق النائية يؤسس المشروع مركزا مشتركا لتقديم

الخدمات عبر الإنترنت على أساس مبدأ (في كل مكان وفي جميع الأوقات).

<sup>210</sup> Keping, Y. (2008). op.cit p 11

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

❖ تحسين الحوكمة : تعمل على تحسين مراقبة وإنفاذ البرامج الحكومية المختلفة التي تؤدي إلى زيادة المساءلة والشفافية في الحكومة.

❖ تحسين نوعية حياة المواطنين<sup>211</sup>

*إنفاذ القوانين* : قد ركزت الهند الكثير من العمل في الآونة الأخيرة على إنفاذ المفعول الداخلي وتحليل آليات ومؤسسات إنفاذ القوانين المختلفة. تقع مسؤولية الإنفاذ في الهند على عاتق الشرطة والقضاء والإدارة وهي تعمل بطريقة تكاملية ، يقوم أفراد الشرطة بمراقبة والتحقيق ومنع المخالفات فوراً . أما القضاء فيقوم بفحص الأدلة وإصدار الأحكام والعقوبات. الذي تعمل كرادع لمن يخرق القانون. إضافة الى ذلك توجد عدة آليات منها الإدارة بديلة لإنفاذ القوانين في. فرضت لوائح عديدة في مجال الصناعة والتجارة كدعم احتياطي<sup>212</sup>.

*اللامركزية والديمقراطية المحلية* : تتمثل في المشاركة النشطة للمواطنين في عملية الحوكمة من خلال تكريس الديمقراطية على مستوى القواعد الشعبية. وقد سعي إلى تحقيقها عن طريق إنشاء الحكومات الذاتية المحلية في المناطق الريفية والحضرية في البلاد. وقد بدأت الحكومات المحلية عملها منذ السنوات الأولى من الاستقلال لكن خلال التسعينات جرت محاولة من خلال التعديلات الدستورية الثالثة والسبعين (73) والرابعة والسبعين (74) من أجل إعطاء قاعدة تمثيلية أوسع وصلاحيات أكبر لهذه الحكومات. إن الإنجازات الرئيسية لسياسة اللامركزية بموجب التعديلين. هما : أولاً إلى تنظيم الانتخابات المحلية لعهددة خمس سنوات تتم تحت سيطرة اللجان الانتخابية من الفيدراليات. ثانياً حصص الطوائف والقبائل بما يتناسب مع الوزن الديموغرافي المحلي بحيث تحتل النساء ثلثا المقاعد . قد وفرت هذه التعديلات الوضع الدستوري للمؤسسات الشعبية في المناطق الريفية والحضرية واعتبرت من الإنجازات البارزة التي تضمن إشراك المواطنين في عملية الحوكمة<sup>213</sup>.

#### 3.2.5 التجربة الماليزية

*قانون منع الفساد وإنشاء وكالة لمكافحة الفساد* : إدراكاً لخطر الفساد على الأداء الاقتصادي قامت الحكومة الماليزية بسلسلة من الإصلاحات لتغيير المواقف ومكافحة هذه الظاهرة بشكل فعال. تعتبر ماليزيا واحدة من النماذج من حيث النزاهة بعدما لوحظ أن هناك زيادة في ظاهرة الفساد في المجتمع استلزم اتخاذ مجموعة من التدابير لمنع الفساد ،

<sup>211</sup> Ballo, z., & Kimou, a. (2015). Gouvernance Et Planification: Quel Role Dans L'emergence Des Pays?.p 39

<sup>212</sup> Singh, N. (1997). Governance and reform in India p 4

<sup>213</sup> Lama-Rewal, S. T. (2007). La démocratie locale dans les métropoles indiennes.p 133

## الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

وقد أشار عبد الله سنة 2008) الى أن التدابير شملت كذلك المبادئ والإجراءات والمؤسسات جنبا إلى جنب مع رغبة قوية من الحكومة في تشكيل البنية التحتية اللازمة لمكافحة فعالة ضد الفساد.

الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ماليزيا هو قانون منع الفساد لعام 1961 . تحقق تنفيذ هذا القانون من خلال

إنشاء وكالة مكافحة الفساد في عام 1967.

الاختصاصات الرئيسية لوكالة مكافحة الفساد هي:

(1) التحقيق في جميع الجرائم التي تندرج تحت حكم منع الفساد لعام 1961 وملاحقتها؛

(2) إدخال تدابير لمنع الفساد في الخدمة العامة وجميع اللجان القانونية؛

(3) التحقيق في الشكاوى التأديبية ضد الموظفين العموميين.

تم تعديل قانون منع الفساد لعام 1961 واستبداله بقانون مكافحة الفساد لعام 1997 ، الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 1998. مع هذا التنقيح تم وضع وكالة مكافحة الفساد تحت إشراف رئيس الوزراء لتعزيز سلطته و قدراته التشغيلية بين عامي 2001 و 2004 ، سجلت الوكالة 47138 شكوى حقق في 3761 حالة فنتج عنها 485 اعتقال .

*المساءلة* : تم وضع لجنة المحاسبة العامة في ماليزيا في بداية كل دورة برلمانية ، تقضي لجنة المحاسبة العامة بفحص حسابات الاتحاد والولايات من قبل المدقق العام الذي بدوره يقدمها للملك ثم إلى البرلمان. تضمن المحاسبة الحكومية من طرف هذه اللجنة و يبدأ العمل على نقاط الظل التي عبر عنها المدقق العام في تقريره عن طريق طلب توضيح موجه إلى المعنيين.

*وضع خطة لتعزيز النزاهة*: قطع رئيس الوزراء Badawia عند توليه الحكم وعدا بالقضاء على الفساد وتعزيز

الحوكمة الرشيدة والقيم الأخلاقية.

كإجراء أطلق رئيس الوزراء خطة النزاهة الوطنية في عام 2004 وأسس في الوقت نفسه معهد النزاهة الماليزية. تم

وضع برنامج يستهدف جميع شرائح المجتمع. يضمن معهد النزاهة الماليزي تنفيذ وتنسيق ورصد وتقييم جدول أعمال خطة النزاهة الوطنية الواردة في رؤية رئيس الوزراء في تطوير مجتمع قوي أخلاقيا<sup>214</sup> .

### 4.2.5 التجربة الفلبينية

<sup>214</sup> Ballo, z., & Kimou, a. (2015). op.cit.p 41

## الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

وضعت الفيليبين خطة لتعزيز الحوكمة الفعالة والصادقة لخلق بيئة تمكينية للمواطنين والقطاع الخاص

للوصول إلى أهدافهم من خلال الاستراتيجيات الأربع التالية:

(1) ضمان تقديم خدمات عامة عالية الجودة وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وإمكانية الوصول إلى الخدمات

العامة بطريقة غير مالية وغير مادية ؛

(2) كبح كل من الفساد البيروقراطي والسياسي.

(3) تعزيز سيادة القانون.

(4) تعزيز وصول المواطنين إلى المعلومات والمشاركة في الحكم.

*سيادة القانون* : يشكل إطار سيادة القانون أساساً لمجتمع ديمقراطي و مشاركة المواطنين والأمن. وفقاً لمؤشر

قانون حكم مشروع العدالة العالمية لعام 2010 ، فإن الفيليبين جاءت في المرتبة الأخيرة من بين الدول الآسيوية السبعة

المفهرسة .

لذا وضعت الفيليبين القوانين الواضحة والمستقرة مع تعزيز إنفاذها و الوصول إلى العدالة المدنية في محاولة

لتخفيف العبء عن المحاكم ، أعلن عن قانون تسوية المنازعات البديل سمي بقانون (ADR) صدر برقم (RA 9285) في

عام 2004.

*مشاركة المواطنين* : كانت مشاركة المواطنين واحدة من نفاط قوة الحوكمة الفلبينية أي الشراكة بين الحكومة

ومنظمات المجتمع المدني التي تسهل تعزيز الحوكمة الرشيدة. يتعاون أمين المظالم مع مواطنين المهتمين بالحوكمة الجيدة

والحكومة لمراقبة جهود مكافحة الفساد في المشتريات الحكومية ومراقبة المشاريع .

تعمل منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة في إعداد الميزانية الوطنية والترخيص

لها وتنفيذها ورصدها .

*كبح الفساد* : هو برنامج شامل لمكافحة الفساد و هو جزء أساسي تلتزم به الإدارة لمحاربة الفساد. هذا البرنامج

مرتكز على أهداف إستراتيجية محددة ويوفر التوجيه في تحقيق الرؤية التي التزمت بها الإدارة لمواطنيها. أنشأت الفيليبين

هذا البرنامج لمكافحة الفساد و مقاضاة الفاسدين.(Rpcc, 2013) وشملت هذه القوانين :

❖ قانون مكافحة ممارسات الفساد ؛

❖ المبادئ التوجيهية الوطنية لنظام الرقابة الداخلية (NGICS) ؛

❖ قانون المشتريات ؛

❖ أحكام إلزامية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ؛

❖ مدونة السلوك والمعايير الأخلاقية للموظفين العموميين ؛

❖ قانون مكافحة غسيل الأموال.

❖ تعزيز تبادل المعلومات بين جميع الوكالات الحكومية لمنع الفساد في القطاع الخاص والعام.

تقديم خدمات عامة عالية الجودة في عام 2010 أطلقت الحكومة الفلبينية البرنامج المعروف باسم موثيق

المواطن ، لتبسيط الإجراءات وتسهيل المعاملات. ، امتثل لهذا البرنامج 74% من الوكالات (4,253 وكالة من أصل 5,716

وكالات) في جميع أنحاء البلاد، لصياغة وإصدار موثيق المواطنين كوسيلة لتنمية وعيهم بحقوقهم إتجاه الحكومة وتشجيع

انتقادات المظلومين منهم<sup>215</sup> .

5.2.5 تجربة جنوب افريقيا

*المشاركة العامة:* الفصل السابع من دستور جنوب إفريقيا (القسم 152) يحث على إنشاء طرق جديدة في تطوير

آليات المشاركة العامة .

ترتكز المشاركة العامة على المساءلة والشفافية مما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة. كما أعطت جنوب افريقيا

حرية في تكوين الجمعيات ضمنته بموجب الدستور ووضعت أحكاما تسهل عمل المنظمات الغير الحكومية مثل معهد

الديمقراطية في جنوب إفريقيا لسنة 2012 .

*الشفافية:* عززت جنوب إفريقيا عملية الشفافية كافتتاح نحو العملية الديمقراطية من خلال إصدار التقارير

ورود فعل الحكومة و تم بناء الشفافية على أساس التدفق الحر للمعلومات ..

توفر هذه العناصر الحماية ضد أخطاء الحكومة والتخصيص الخاطئ للأموال والحد من الفساد ، في المنتدى

الوطني لمكافحة الفساد لسنة 2000 تم تعزيز قانون الوصول إلى المعلومات كأداة هامة في وقف الفساد وفي تطوير

الشفافية و الحوكمة الفعالة. يهدف هذا القانون إلى الكشف عن أي إجراءات أو قرارات التي تتخذها السلطات الحكومية

لمكافحة الأفعال الفاسدة .

<sup>215</sup> Rpcc. (2013). Good Governance and the Rule of Law-Philippine Development Plan 2011-2016.

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

**المساواة:** يعتمد هذا المبدأ على شعور جميع أعضاء المجتمع وبما فهم الأقليات بان لهم مصلحة في الوطن ولا يشعرون بأنه غير مستبعدين. كما يتيح لجميع الفئات و لاسيما الأكثر ضعفا التكافؤ في الفرص .

**المساءلة:** القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وصانعي القرار في الحكومة هم تحت مساءلة المواطنين. وهذا الاجراء يجبر الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتركيز على النتائج ومراقبة الأداء والإبلاغ عنه. وتتكون المساءلة من ثلاثة عناصر: المساءلة المالية ، المساءلة السياسية و المساءلة الإدارية .

ويعزز معهد الديمقراطية في جنوب إفريقيا مبدأ المساءلة وهذا من أجل حماية الحقوق العامة<sup>216</sup>

#### 6.2.5 التجربة الروسية

**من المركزية إلى اللامركزية (1990):** ورثت روسيا في أوائل التسعينات نظاما سوفياتيا شديد المركزية للعلاقات بين الأقاليم ، كانت عملية اللامركزية التي بدأها Yeltsin في بداية الفترة الانتقالية أمراً حتمياً مما شكل ردة فعل طبيعية تجاه النظام المفرط في التركيز والموروث من النظام السوفياتي. الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في التسعينات جعلت من الضروري إضفاء اللامركزية على الإدارة الإقليمية .

إن التفويض الكبير للاستقلالية المالية والسياسية للأقاليم هو حل سياسي ضروري لعلاج الصدمات الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية التي يتعين تطبيقها في ذلك الوقت . ولولا اللامركزية لما تلقت الحكومة الفيدرالية دعماً من حكام الأقاليم و لم تكن الإصلاحات قابلة للتحقيق السياسي.

في سنة 1991 تم عقد انتخابات مبكرة أعطى من خلالها الرئيس Yeltsin الحكم الذاتي السياسي إلى المناطق الأكثر نفوذا سياسيا مثل المراكز الحضرية الرئيسية مثل سانت بطرسبرغ وموسكو والجمهوريات الثمانية وهي (Tatarstan, Kalmykia, Mordovia, Mari El, Sakha, Yakutia , Adysee, Kabardino-Balkaria).

إن الموجة الثانية من سياسية اللامركزية في روسيا كان هدفها عدم تحمل مسؤولية السلطة المركزية ضعف نتائج أداء الاقتصاد المحلي وإلقاء اللوم على الحكومات الفيدرالية ، هذا المنطق السياسي هو عكس ذلك الذي عزز الموجة الأولى من اللامركزية في عام 1991 والتي تهدف إلى استمالة مجموعات المصالح الخاصة القوية سياسيا. في الوقت الذي

<sup>216</sup> Prinsloo, F. (2013). Good Governance in South Africa p 4



الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة  
عانت فيه روسيا من انكماش اقتصادي حاد وغير متوقع إلى حد كبير خلال السنوات الأولى من الفترة الانتقالية، قرر الرئيس Yeltsin من أجل البقاء في السلطة منح الاستقلال الذاتي لأفقر المناطق بين عامي 1993 و 1997.

وهكذا تم تنفيذ اللامركزية وفقاً لغرض سياسي واقتصادي:

أولاً السماح بدعم الحكومة المركزية في الإصلاحات الليبرالية التي كان يعتقد أنها في بداية المرحلة الانتقالية وفي تحقيق نمو سريع؛

ثانياً لتخفيف مسؤولية على السلطة المركزية و تحميل الحكومات الإقليمية المسؤولية في حالة فشل الإصلاحات وفي عدم تحقيق النمو الاقتصادي المتوقع<sup>217</sup>.

من اللامركزية إلى المركزية (2000): بدأ الرئيس Putin في إصلاح جهاز الدولة بمجرد وصوله إلى السلطة. بدأ هذا الإصلاح على نطاق واسع مطابقاً للنصيحة التي حددها المستشارين Blanchard و Shleifer، فبدون أن يعلن عن ذلك رسمياً اختار Putin النموذج الصيني لإصلاح الفيدرالية في روسيا.

بين عامي 2000 و 2004 اتخذت خطوات هامة لزيادة سيطرة الحكومة المركزية والحد من مساهمة المناطق في تصميم السياسات وتنفيذها على جميع المستويات. تميزت بداية العملية في عام 2000 بالتغييرات في دستور مجلس الشيوخ (the Council of the Russian Federation) وإنشاء الدوائر الفيدرالية وتعيين المندوبين الرئاسيين.

أدى التدبير الأول لتقليل سيطرة المحافظين على التشريع الفيدرالي وتم استبدال حكام ورؤساء الهيئات التشريعية الإقليمية (الأعضاء السابقين في مجلس الاتحاد) بممثلين آخرين.

وكان غرض التدبير الثاني هو زيادة الرقابة الفيدرالية على الهيئات التشريعية الإقليمية وهي رقابة لم تكن موجودة من قبل. و ابتداءً من جانفي 2005 تم توقيف حكام الأقاليم عن أن يتم تعيينهم شخصياً من قبل الرئيس. (Zhuravskaya, 2014)

سيادة القانون بدءاً من تأييد الزعيم السوفياتي Mikhail Gorbachev's لدولة قائمة على سيادة القانون في بداية البيروسترويك. كذلك التزم القادة الذين تابعوا Gorbachev's أنفسهم بالهدف المتمثل في القانون العالمي. تحدث كل من Vladimir Putin و Dmitri Medvedev اللذان كانا مثل Gorbachev's مراراً وتكراراً عن أهمية إضفاء الطابع المؤسسي و على سيادة القانون، لكن للأسف فشلت سياساتهم في كثير من الأحيان في مجازة خطابهم<sup>218</sup>.

<sup>217</sup> Zhuravskaya, E. (2014). Quel fédéralisme en Russie? P 21

<sup>218</sup> Zhuravskaya, E. (2014). op.cit P 47

## الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

مرت القاعدة التشريعية والبنية التحتية المؤسسية للنظام القانوني الروسي بتحويلات ملحوظة. وقد تعزز وصول المواطنين إلى النظام القانوني من خلال إقامة محاكم عادلة (mirovye sudy) ، التي استوعبت معظم القضايا ، مما أدى إلى تحرير المحاكم الأخرى لتكريس الاهتمام بقضايا أكثر تعقيداً. وبفضل الإنترنت أصبحت المعلومات المتعلقة بجوهر القانون وأنشطة المحاكم على جميع المستويات شفافة على نحو متزايد.<sup>219</sup>

**مكافحة الفساد** : يهدف قانون مكافحة الفساد في روسيا إلى إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي لمنع الفساد ومكافحته والتقليل من عواقب الفساد أو القضاء عليه. مس قانون مكافحة الفساد حتى موظفي الحكومة وأعضاء البرلمان والقضاة و موظفي البلديات. وقد تم تعديل القوانين المدنية والجنائية والإدارية في هذا الإطار .

بدأ تطبيق قانون مكافحة الفساد الفدرالي في عام 2009 و ذلك بتطبيق المادة 13.3 الذي عدل القانون الاتحادي الروسي 273 وكان غرضه الرئيسي هو وضع أدوات تشريعية لمكافحة الفساد ليشمل الأنشطة التالية:

- ❖ إساءة استخدام المنصب أو إساءة استخدام السلطة ،
- ❖ قبول الرشاوى بما في ذلك الرشوي التجارية ،
- ❖ استخدام غير قانوني قبل شخص يتعارض مع مصالح المجتمع والدولة بغرض كسب الربح في شكل نقود أو ممتلكات ثمينة أو خدمات<sup>220</sup>.

### 6 أثار سياسات الحوكمة على الإستثمار الأجنبي المباشر

#### 1.6 سياسات توطين الاستثمار الأجنبي المباشر

##### 1.1.6 إعادة تركيز سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعادة توجيه سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي أحد أكثر القضايا استدامة في مناقشة السياسات التي تتبعها البلدان المضيفة للتأثير على أنشطة المستثمرين الأجانب. مما يتطلب من الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر مع شركاء محليين في مشاريع مشتركة وفيما يتعلق بعملية نقل التكنولوجيا و بترخيص التكنولوجيا للشركات المحلية بدلاً من الدخول عن طريق الاستثمار المباشر . لكن هذه القضايا أصبحت الآن أقل إثارة للجدل حيث أن العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد حررت لوائحها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل

<sup>219</sup> Hendley, k. (2009). Rule of law, Russian-style p 339

<sup>220</sup> Semins, W. D., & Yasinow, D. N. (2013). Russia Amends Anti-Corruption p 1

الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة  
التكنولوجيا. علاوة على ذلك تشير عدد من الدراسات التجريبية إلى أن التحرير كان له نتائج إيجابية في تطوير الاستثمار  
الداخلي ونقل التكنولوجيا<sup>221</sup>.

#### 2.1.6 سياسات الحد من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأصول المنقولة

##### ✓ سياسة المشروع المشترك

سياسات مشاريع مشتركة بنيت على فرضية أن المزيد من السيطرة على رأس المال من طرف الشركات المحلية هو  
الاستفادة من آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

تختار الشركات المتعددة الجنسيات أن تتعاون مع الشركاء المحليين عندما يشعرون أنهم بحاجة إلى دعم منهم، هذه  
الحاجة قد تنبع من نقص المعلومات حول الاقتصاد المحلي و الممارسات التجارية. و لغرض الوصول إلى التمويل المحلي أو  
التأييد الذي يلقيه من مدراء الشركات المحلية في اختيار مشروع مشترك في مقابل شركة تابعة مملوكة بالكامل

بشكل عام ، عدم وجود المعرفة حول بلد الاستثمار بما في ذلك حول العوامل الثقافية والسياسية  
التي تشكل حافزا مع الشريك المحلي. في دراسة Smarzynska (1999) و جد بداية التسعينات أن الشركات  
المتعددة الجنسيات تميل إلى دخول الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بمشاريع مشتركة كلما شعروا  
بمخاوف ببلدان لمضيف<sup>222</sup>.

تحدد بعض الأدبيات الاقتصادية أن أهم قناة لنقل التكنولوجيا هو الشركات الأجنبية لان لديها عموماً مستوى  
أعلى من التكنولوجيا مما هو متاح في البلدان النامية<sup>223</sup>.

تشير الدراسات حول نقل التكنولوجيا على أن الشركات المتعددة الجنسيات ستنقل أقدم تقنيات في المشاريع  
المشتركة إلى جانب ذلك السجل التاريخي لهذه الشركات المشتركة تشهد معدلات عالية من الفشل الذي سببه الانتهازية  
بين الشركاء ، إن دخول الشركات متعددة الجنسيات في مشاريع مشتركة هو محدود للغاية و إذا وافقت هذه الشركات

<sup>221</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). Foreign direct investment in developing countries p 45

<sup>222</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 46

<sup>223</sup> Christiansen, H. (2002). Foreign direct investment for development-maximising benefits p 12

الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة  
على الدخول مع شريك غير مرغوب فيه فإنها ستقلل من الموارد التي تلزمها للمشروع المشترك وسيؤدي بذلك إلى نقل أقل للتكنولوجيا ويكون الإنتاج أقل جودة وأداء تصديري ضعيف<sup>224</sup>.

إن السياسات السليمة للبلد المضيف نحو جذب الإستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من وجود الشركات الأجنبية تعادل إلى حد كبير سياسات تعبئة الموارد المحلية من أجل الإستثمار المنتج .وكما جاء في إعلان Monterrey توفر الموارد المحلية في معظم الحالات الأساس للتنمية المستدامة.إن بيئة الأعمال المحلية التمكينية الحيوية ليس فقط لتعبئة الموارد المحلية بل لجذب الإستثمار الدولي واستخدامه بفعالية و الحد من السيطرة<sup>225</sup>.

### ✓ سياسات نشر التكنولوجيا من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر

استخدمت البلدان المضيفة متطلبات ترخيص التكنولوجيا كجزء من السياسات الصناعية الأوسع التي تهدف إلى تعزيز تنمية صناعاتها الناشئة.

وقد استُخدمت متطلبات ترخيص التكنولوجيا كجزء من استراتيجيات النمو الخاصة بالاستيراد والتصدير. ففي اليابان و كوريا الجنوبية كانت متطلبات ترخيص التكنولوجيا جزءا من مجموعة تدابير ، بما في ذلك القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر والواردات و الترويج للصادرات والإعانات التي تهدف إلى تعزيز المؤسسات المحلية.

مثلا في الصين إنتهجت اقتصادًا مخططًا مغلق ما بين 1948 و 1978 مع التركيز على مبادئ الاعتماد على النفس و على الذات. في عام 1978 كجزء من سياسة الانفتاح تم إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة (Special Economic Zones) (SEZs) في مقاطعتي قوانغدونغ (Guangdong) وفوجيان (Fujian) . وخلال التسعينيات تم توسيع هذه المناطق الاقتصادية الخاصة في جميع أنحاء المنطقة الساحلية. ساعدت هذه المناطق الاقتصادية الخاصة في الصين على أن تصبح الوجهة المفضلة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. كما أدى إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة إلى لعب دور محفز للصادرات و لنقل التكنولوجيا و تعزيز التنمية الاقتصادية للمناطق الساحلية<sup>226</sup>.

Hoekmen و آخرون (2004) حددوا أربع قنوات للنشر الدولي للتكنولوجيا و هي :

<sup>224</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 46

<sup>225</sup> Christiansen, H. (2002). op.cit p 24

<sup>226</sup> Ozyurt, S. (2008). Les investissements directs étrangers entraînent-ils des effets de débordement vers les pays en développement? P 7

(1) التجارة الدولية التي تسمح بنقل التكنولوجيا من خلال التراخيص؛

(2) التجارة في البضائع والخدمات التي تتضمن التكنولوجيا؛

(3) الآثار الجانبية التكنولوجية الصادرة من الشركات المتعددة الجنسية نحو الشركات المحلية؛

(4) التفاعل المباشر بين الأفراد والنشر المباشر للمعرفة<sup>227</sup>.

و يمكن أن تحدث التدفقات التكنولوجية من خلال أربع قنوات .

أولاً قد يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر الارتقاء التقني من خلال الروابط الخلفية والأمامية مع الموردين والعملاء المحليين؛

ثانياً قد يؤدي التأثير التجريبي للشركات المحلية إلى محاكاة الشركات الأجنبية وزيادة إنتاجيتها؛

ثالثاً قد تدفع المنافسة المتزايدة من الشركات متعددة الجنسيات الشركات المحلية إلى أن تكون أكثر كفاءة أو إدخال تقنيات

جديدة من أجل الحفاظ على حصتها في السوق؛

رابعاً قد توفر الشركات المتعددة الجنسيات تدريب العمال في استخدام التكنولوجيات الجديدة مما يقلل من تكلفة

بالنسبة للشركات المحلية عندما يكون هناك دوران العمال<sup>228</sup> .

### 3.1.6 سياسات جذب و تشكيل أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات

أدت رغبة العديد من البلدان النامية في تحقيق نمو سريع من خلال تعزيز الصادرات و إقتداءها ببعض التجارب

الدول الآسيوية الناجحة ، فإن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة التصدير بمثابة إستراتيجية تكميلية

لتحسين قدرات المؤسسات المحلية . دلت الدراسات التجريبية التي وجدت أثراً عكسية موجبة تتناسب مع الوجود الأجنبي

تشير ضمناً إلى أن حكومات البلدان المضيفة التي تهدف إلى تعظيم هذه المنافع تقدم بعض الحوافز لزيادة تدفق الاستثمار

الأجنبي المباشر .

<sup>227</sup> Kouider El Ouahed, N. (2015). L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la dynamique industrielle de la République tchèque p 102-103

<sup>228</sup> Peter, O. (2001). Foreign direct investment and development p 7

✓ أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والأداء التصديري

النجاح الاقتصادي للبلدان الصناعية الجديدة في آسيا في السبعينيات والثمانينيات والنمو الاقتصادي المرتفع للصين الذي بلغ متوسطه حوالي 10% سنوياً منذ ثمانينات ي كان للصادرات أهمية في عملية التنمية الاقتصادية. إن فروع الشركات المتعددة الجنسيات هي أكثر تكاملاً في الشبكات الدولية من نظيراتها المحلية. ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى وفرة الموارد المالية وحياسة التقنيات المتقدمة ومهارات التسويق. ونتيجة لذلك يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تلعب دوراً محفزاً للصادرات وتسهل دمج الشركات المحلية في الأسواق العالمية. من خلال التعاقد من الباطن واتفاقيات التعاون يتم تمكين الشركات المحلية من الحصول على المعلومات بتكلفة أقل حول الطلب العالمي وجودة المنتجات في الأسواق العالمية<sup>229</sup>.

وفقاً ل Moran J (1999) وجد أن الأداء التصديري لعب دوراً أساسياً ليس فقط في تشكيل أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات ولكن أيضاً في جذب عمليات صناعية كبيرة كدليل محفز في بعض البلدان النامية. في قطاع السيارات وعلى الرغم من الضغوط التنافسية المتزايدة من الشركات اليابانية كانت شركات تصنيع السيارات الأمريكية والأوروبية مترددة في توسيع أنماط التوريد<sup>230</sup>.

في عام 1977 اعتمدت الحكومة المكسيكية إزاء العجز التجاري المتنامي في قطاع السيارات مقياس الاستثمار المتوازن للتجارة ، الذي يتطلب مطابقة الواردات مع الصادرات. ضغطت المؤسسات متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة بشكل مؤقت على الحكومة المكسيكية للتخلي عن متطلبات أداء الصادرات لكنها فشلت في النهاية في كسب لعبة المساومة السياسية.. كان قرار شركة جنرال موتورز (General Motors) لإطلاق أكبر استثمار لها على الإطلاق في الخارج عام 1979 كنقطة تحول ، الأمر الذي دفع بالخصوم الآخرين في الولايات المتحدة وأوروبا إلى أن يحذوا حذوهم في إطار رد الفعل الاحتكاري التقليدي. وهذا بدوره حفز الاستثمارات التكميلية لشركات قطع المحلية في خلق روابط خلفية واسعة داخل المكسيك ، التي أصبحت واحدة من أكبر الدول المصدرة في البلدان النامية في قطاع السيارات في العالم .

<sup>229</sup> Ozyurt, S. (2008). op.cit P 5

<sup>230</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 52

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

أظهر Ernst (1997) أنه منذ أوائل التسعينيات أجبرت الشركات اليابانية على تغيير السمات الرئيسية لشبكتها الإنتاجية الآسيوية في التفاعل مع الشركات المحلية وزيادة قيمتها المضافة الآسيوية. و يعتبر الاونكتاد (2001) أن متطلبات الأداء الصادرات تؤدي بشكل دائم إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالارتباطات مع الموردين المحليين في البلدان المضيفة<sup>231</sup>.

#### 2.3.6 حوافز الموقع

تستخدم الحكومات ثلاث فئات رئيسية من حوافز الاستثمار لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- ❖ الحوافز المالية ، مثل المنح والقروض المباشرة بمعدلات ميسرة ؛
- ❖ الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضرائب المخفضة ؛
- ❖ حوافز أخرى، مثل البنية التحتية أو الخدمات المدعومة ، أفضليات السوق والتنازلات التنظيمية ، بما في ذلك الإعفاءات في معايير العمل أو المعايير البيئية.
- ❖ مما سبق تبين أن متطلبات التصدير من جانب البلدان النامية ليس العامل الوحيد الذي له تأثير على قرار الاستثماري للأجانب، فإن تأثير الحوافز المحلية (الموقع) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر أكثر إثارة للجدل. وهل ينبغي أن تشارك البلدان النامية في السباق العالمي بين الحكومات المحلية والوطنية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع مراعاة مواردها المالية المحدودة مقارنة بالمستوى المعياري للبلدان المتقدمة، تميل معظم الدراسات التجريبية إلى إظهار أن تأثير السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر هو محدود على الأقل مقارنة بعوامل أخرى مثل الاستقرار السياسي وتكاليف ونوعية العمالة والبنية التحتية<sup>232</sup>.
- ❖ من بين مجموعة واسعة من الحوافز فإن الحوافز المالية والضريبية هي الأكثر استخدامًا. مثل الإعفاءات الضريبية ومعدلات الضرائب الميسرة و تصحيح الرسوم والإعفاءات ، في حين تستخدم الدول المتقدمة بشكل رئيسي الحوافز المالية ، بما في ذلك المنح النقدية (التي تتجاوز أحيانًا 50% من تكاليف الاستثمار) وبدون فوائد أو القروض المدعومة. ويُنظر إلى هذا على أنه راجع إلى الاختلافات في الثروات ، حيث يمكن للبلدان المتقدمة أن تتحمل استخدام الإعانات المقدمة من أجل الاستثمار الداخلي ، في حين تستطيع البلدان النامية تخفيف العبء الضريبي بعد ذلك<sup>233</sup>.

<sup>231</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 51

<sup>232</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 53

<sup>233</sup> Unctad, Treatment. (2004). UNCTAD Series on issues in international investment agreements p 5

الجدول 6.3 أنواع الحوافز

<p>• منح الاستثمار: هي الإعانات المباشرة لتغطية جزء من تكاليف رأس المال الثابت أو الإنتاج أو التسويق فيما يتعلق بمشروع استثماري.</p> <p>• الاعتمادات المدعومة والضمانات الائتمانية: هي القروض المدعومة ، ضمانات القروض ، ائتمان التصدير المضمون.</p> <p>• التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية / رأس المال الاستثماري الممول من القطاع العام والمشارك في الاستثمارات ذات المخاطر تجارية عالية. تأمين حكومي بأسعار تفضيلية تتوفر عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات التبادل ، تخفيض قيمة العملة ، أو المخاطر غير التجارية مثل نزاع الملكية والاضطراب السياسي (غالباً ما يتم توفيرها من خلال وكالة دولية).</p>	<p>الحوافز المالية</p>
<p>• على أساس الربح: تخفيض معدل ضريبة الدخل المعياري للشركات / معدل ضريبة الأرباح / الضريبة.</p> <p>• رأس المال القائم على الاستثمار: تسريع الاهتلاك / الاستثمار وبدل إعادة الاستثمار.</p> <p>• أساس العمل: تخفيض مساهمة / خصم الضمان الاجتماعي من الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس عدد الموظفين أو النفقات الأخرى المرتبطة بالعمل.</p> <p>• على أساس المبيعات: تخفيضات ضريبية على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات.</p> <p>• على أساس الاستيراد: الإعفاءات من الرسوم على السلع الرأسمالية أو المعدات أو المواد الخام والأجزاء المدخلات المتعلقة بعملية الإنتاج ؛ الاعتمادات الضريبية للرسوم المدفوعة على المواد أو الإمدادات المستوردة.</p> <p>• التصدير: إعفاءات من ضرائب التصدير ؛ استرداد الرسوم الجمركية؛ المعاملة الضريبية التفضيلية للدخل من الصادرات ، تخفيض ضريبة الدخل لأنشطة كسب العملات الأجنبية الخاصة أو الصادرات المصنعة ؛ اعتمادات ضريبية على المبيعات المحلية مقابل أداء التصدير ؛ اعتمادات ضريبة الدخل على صافي المحتوى المحلي من الصادرات ؛</p> <p>• على أساس نفقات خاصة أخرى: خصم ضريبة دخل الشركات على أساس على سبيل المثال ، النفقات المتعلقة بالأنشطة التسويقية والترويجية.</p> <p>• على أساس القيمة المضافة إلى: تخفيضات أو اعتمادات ضرائب دخل الشركات على أساس المحتوى المحلي الصافي للنواتج ؛ منح اعتمادات على ضريبة الدخل بناء على صافي القيمة المكتسبة.</p> <p>• خفض الضرائب بالنسبة للوافدين.</p>	<p>الحوافز الضريبية</p>
<p>• تخفيض معايير البيئة ، الصحة ، السلامة أو العمل.</p> <p>• إعفاء مؤقت أو دائم من الامتثال للمعايير المعمول بها.</p> <p>• شروط لتحقيق الاستقرار وضمان أنه لن يتم تعديل الأنظمة القائمة التي تضر المستثمرين.</p>	<p>الحوافز التنظيمية</p>
<p><u>الخدمات المدعومة</u></p> <p>• لبنية التحتية المخصصة المدعومة: الكهرباء والماء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل / البنية التحتية المعينة بسعر أقل من السعر التجاري.</p> <p>• الخدمات المدعومة ، بما في ذلك المساعدة في تحديد مصادر التمويل ، وتنفيذ المشاريع وإدارتها ، وإجراء دراسات ما قبل الاستثمار ، ومعلومات عن الأسواق ، وتوافر المواد الخام ، وإمداد البنية التحتية ، وتقديم المشورة بشأن عمليات الإنتاج وأساليب التسويق ، والمساعدة في التدريب وإعادة التدريب والتدريب. مرافق لتطوير المعرفة أو تحسين الجودة والمراقبة.</p> <p><u>امتيازات السوق</u></p> <p>• العقود الحكومية التفضيلية.</p> <p>• منح حقوق احتكارية ؛ الحماية من منافسة الواردات.</p> <p><u>امتيازات الصرف الأجنبي</u></p> <p>• معاملة خاصة فيما يتعلق بالنقد الأجنبي ، بما في ذلك أسعار الصرف الخاصة ، ومعدلات تحويل الديون الخارجية إلى الأسهم الخاصة ، والقضاء على مخاطر الصرف على القروض الأجنبية ، تنازلات من الاعتمادات النقد الأجنبي لعائدات التصدير ، وتنازلات خاصة بشأن إعادة العائدات ورأس المال.</p>	<p>حوافز أخرى</p>

المراجع: UNCTAD, based on UNCTAD, 1996a, 1996b and WTO 1998;



1.2.6 تعزيز الآثار الغير مباشرة ورو لبط الاستثمار الأجنبي المباشر

أحد الدروس الرئيسية المستفادة من الأدبيات هي عمليات نقل المعرفة ، على أنها عمليات تعتمد على جهود التعلم في البلد المتلقي بدلاً من استيراد التكنولوجيا مرة واحدة. تشير المناقشة السابقة لعملية بناء القدرة التكنولوجية إلى أن الشركات المتأخرة (ليس لها الكم الكافي من التكنولوجيا) تتعلم من خلال الوصول المستمر إلى الأسواق والتكنولوجيا مما يضع الشركة على مسار تراكم المعرفة وتمكنها من اللحاق بالركب.

يثير هذا المنظور قضيتين مترابطتين تتعلق بالسياسة هما :

أولاً إن الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية والذي تم تناوله سابقاً . فكان الاستنتاج هو أن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنظمة حقوق الملكية الفكرية أو القابلة للتنبؤ بدرجة معقولة تشكل حوافز للشركات متعددة الجنسيات لزيادة نقل التكنولوجيا الحديثة إلى البلد المضيف .

ثانياً من القضايا التي تتعلق بعمليات التعلم والأثر الجانبي لاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتلقية. هي السياسات الوطنية التي تنتهجها البلدان النامية التي تمكنها من استخدام المعرفة الأجنبية من أجل نقل الشركات المحلية ذات التكنولوجيا البسيطة إلى مستويات أخرى من التكنولوجيا على أساس التعلم الديناميكي<sup>234</sup>.

✓ الآثار الغير المباشرة

لفهم ظاهرة الآثار الغير مباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر ، يجب أن نبدأ بتوضيح مفهوم الروابط. هي ليست بالضرورة الآثار الغير مباشرة قد تكون هناك روابط بين ممثلين اقتصاديين تؤدي إلى آثار غير مباشرة. ولذلك من المهم التفريق بين هذين المفهومين ومعرفة الطرق والهيئات التي يمكن بها وضعهما.

يسلط العديد من الباحثين الضوء على الآثار الغير المباشرة و دور الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات في ذلك. يؤكد Caves(1999) على أن الآثار الغير المباشرة (spillovers) من الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية هو قضية مركزية بالنسبة للاقتصاديات النامية. يمكن أن تكون الآثار الغير المباشرة إما تقنية أو

<sup>234</sup> Perrin, S., & Sachwald, F. (2002). op.cit p 55

**الفصل الثالث** \_\_\_\_\_ الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة  
تنظيمية ، والاهتمام بتموقع الشركات المتعددة الجنسيات في بلد ناشئ هو في المقام الأول هو توقع الحالات التي تؤثر فيها بشكل إيجابي على الاقتصاد وبالتالي المساهمة في تطويره. هذه الآثار الغير مباشرة تعتمد على وجود مسبق من الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية. وكما أوضح Kokko و Blomström (1998) فإن الآثار غير المباشرة من الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل عوامل خارجية إيجابية من الشركات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد المحلي.  
يوضح Dunning (1988) أن وجود الآثار الغير المباشرة يأتي من حقيقة أن الشركة التي تنتهج دولياً وتختار موقعا معيناً لديها ميزة احتكارية (advantage ownership) مقارنة بالشركات المحلية. فهم يمتلكون المعرفة والتكنولوجيا و سرعة الوصول إلى الأسواق أعلى من الشركات المحلية تسمح هذه الميزة للشركات الأجنبية بمقاصة عيها (compensate for their disadvantage) مقارنة بالشركات المحلية الأكثر إلماماً بالبيئة المؤسسية المحلية.

في الاقتصاديات الناشئة إن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر تمر عبر التأثيرات الغير مباشرة التكنولوجية والتنظيمية والإدارية وتظهر عندما يستفيد الاقتصاد المحلي من التكنولوجيا الداخلة في المنتج أو في عملية الإنتاج للشركات المحلية. وبما أن الآثار الجانبية هي عوامل خارجية إيجابية فإن الشركات المحلية لا تتحمل أي تكلفة. ويجب التمييز بين نوعين من الروابط التي يمكن أن تمر عبرها هذه التأثيرات الغير المباشرة وهي الروابط الخلفية (backward linkage) والروابط الأمامية (forward linkages).

وفقاً لـ Rugraff و Hansen (2011) ، لدى الشركات المتعددة الجنسيات حافز قوي لتأمين معرفتها و الدراية الفنية لأن ميزتها التنافسية مرتبطة مباشرة بقدرتها على الحد من نشرها على المنافسين المحليين. ولكن هذا الجانب غير واضح ، لأن الشركات المتعددة الجنسيات لا تملك بالضرورة إمكانية حماية نفسها من البيئة المحلية ، يحدث الأثر الغير المباشر عندما لا تكون الشركات المتعددة الجنسيات غير قادر على استخراج القيمة الكاملة لزيادة الإنتاجية<sup>235</sup>.

#### ✓ الروابط

هناك صلة قوية بين الروابط والآثار غير المباشرة و لفهم هذه الآثار الجانبية بشكل أفضل من الضروري تحديد هذه الروابط. وضح كل من Rugraff و Hansen (2011) أنواع الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية حسب تصنيف المعاملات. و الجدول 6.3 أدناه يوضح ذلك.

<sup>235</sup> Kouider El Ouahed, N. (2015). op.cit pp 89-90

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

كلما كانت الروابط مهمة ، كلما استفاد الاقتصاد المضيف (الاقتصاد في مرحلة انتقالية أو إقتصاد نامي) من هذه

الروابط. سندسهب في الروابط التي تشير إلى مستوى معين من التعاون بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

يمكن أن تتخذ الروابط أشكالاً عديدة. يمكن أن تكون:

(1) على المدى الطويل ، وخاصة كجزء من شراكة طويلة الأجل في مجال البحث والتطوير ؛

(2) على المدى القصير ، في حالة العقود الفريدة من نوعها بين الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية.

الروابط هي إما علاقات أولية بين الموردين أو المتعاقدين من الباطن و الشركات المتعددة الجنسيات و تسمى الروابط

الخلفية ، أما الروابط الأمامية فهي العلاقة بين الموزعين أو أصحاب الامتيازات و الشركات المتعددة الجنسيات . بالنسبة

إلى هذين النوعين من الروابط ، يمكننا إضافة نوع آخر وهو الروابط الأفقية التي تتعلق بالشركات التي لها أنشطة مماثلة.

في هذا النوع من الارتباط تكون الشركات على نفس مستوى من سلسلة القيمة مما يجعلها منافسة .

#### الجدول 7.3 تصنيف الروابط بين الشركات

أفقية	الروابط الأمامية	الروابط الخلفية	
بيع التكنولوجيا و المهارات الإدارية وفقا لظروف السوق	مبيعات حسب الحاجة	المشتريات حسب الحاجة. معاملات السوق الفورية	معاملات السوق
مشاريع مشتركة مع شركات منافسة في مجال البحث والتطوير والتسويق والترخيص أو الامتياز	العلاقة التعاقدية مع الموزعين أو المستهلكين	الترتيبات التعاقدية لشراء المدخلات. التعاقد من الباطن للسلع النهائية أو الوسيط	روابط طويلة الأجل بدون حقوق ملكية
مشروع مشترك لدخول السوق	مشروع مشترك مع الموزعين أو المستهلكين. إنشاء شركات تابعة للموزعين	مشروع مشترك مع الموردين. إنشاء شركات تابعة للموردين	روابط طويلة الأجل مع حقوق ملكية
بيع التكنولوجيا و المهارات الإدارية في مقابل تحالف استراتيجي	بيع بعد عقد واحد	الشراء وفقا لمعاملة واحدة	روابط قصيرة الأجل

المراجع: UNCTAD, 2001 in Rugraff and Hansen (2011).

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

وفقاً لـ Scott-Kennel و Enderwick (2005)، فإن الروابط بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية

في الاقتصاديات النامية وما بعد المرحلة الانتقالية أخذت في التزايد بفضل القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي.

على المدى الطويل تطور الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية علاقة التعاقد من الباطن مما يعني أنه

يتم تبادل الموارد الكبيرة بينها. على المدى القصير لا يؤدي هذا النوع من العلاقات إلى نفس التأثيرات. والنتيجة هو أنه لا

يمكن خلق فرص لتعلم وتحديث الشركة المحلية<sup>236</sup>.

#### 2.2.6 هيكل السوق والسياسة التنافسية

بشكل عام لا تتوفر البلدان النامية على أسواق ومؤسسات فعالة ونتيجة ذلك فإن المشاكل الرئيسية في أن

الشركات التي سمح لها بتلقي عمليات نقل التكنولوجيا سواء كانت مملوكة محلياً أو أجنبياً، قد تواجه منافسة ضعيفة

للمنافسة وحواجز التحسين.

#### ✓ السياسة التنافسية

من أهداف الأساسية لاقتصاد السوق هو توفير ظروف سوق تنافسي، أي تطوير بنية السوق التنافسية. وينظر

إلى المنافسة على أنها عملية تغييرات مستمرة يكون فيها الربح والفوائد الدوافع الرئيسية للنشاط الاقتصادي.

يمكننا أن نتوقع أن الشركات التي لديها أقل التكاليف سيكون لها أكبر فرصة للنجاح. بدءاً من السلوك العقلاني

للشركات فمن المتوقع أن تحدد سياساتها التسعيرية لوضع سعراً يمكن أن يجذب العملاء ويضمن أقصى قدر من الأرباح.

في ظل هذه الظروف يؤدي انخفاض التكلفة والنمو السريع إلى نقل حصص السوق من الشركات الأقل كفاءة (الشركات

المحلية للبلدان النامية) إلى الشركات الأكثر كفاءة (الشركات المتعددة الجنسيات).

يمكن لألية النقل هذه أن يكون لها تأثير في ردود الفعل على الكفاءة من حيث أن الشركة الأقل كفاءة يتم تحفيزها

إذا أرادت استعادة أو زيادة حصة السوق، فيجب أن تخفض التكاليف وتبتكر الأعمال وهذه الطريقة يكون لآليات النقل

والابتكار في السوق تأثير إيجابي على الكفاءة التخصيصية<sup>237</sup> لأن إعادة توزيع الإنتاج والموارد يحدث في أكثر الاستثمارات

كفاءة والأكثر ربحاً.

<sup>236</sup> Kouider El Ouahed, N. (2015). op.cit pp 96-100

<sup>237</sup> الكفاءات التخصيصية هي المعارف والمهارات و/ أو القدرات المطلوبة للقيام بمهام وواجبات ومسؤوليات وظيفية محددة

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

ومع العكس ، يمكن أن تؤدي ظروف السوق إلى نجاح عدد صغير من الشركات من خلال الربح المتكرر ورقم أعمال الذي حققته من الحجم الكبير و زيادة القدرة الابتكارية ، إن هذا عدد صغير من الشركات الفائزة بالسوق. يمكن لهذه العملية من الناحية النظرية أن تؤدي إلى القضاء على جميع المنافسين والهيمنة المطلقة للشركة. إذا كان هناك من الناحية العملية مثل هذا الاتجاه ، فإن العملية يتم تلقينها تلقائياً في الشكل المهيمن للهيكل الاحتكاري أو احتكار القلة<sup>238</sup>.

التحدي المتمثل في المنافسة هو الحفاظ على مجموعة متنوعة من الشركات وتجديدها مع تحقيق أفضل أداء ، أي أفضل استخدام ممكن للتكنولوجيات المتاحة، يجب أن تكون الشركات جنباً إلى جنب و يجب أن لا تكون متطابقة حتى لو كان بإمكانهم الوصول إلى نفس التكنولوجيا. تحاول الشركات متعددة الجنسيات والحكومات المضيفة الحصول على فوائد وإيجارات مجموعة من الأنشطة ، وهو يعطي عدة تفسيرات رئيسية لعدم الثقة الشركات متعددة الجنسيات والحكومات المضيفة. وقد وضعت عدة حكومات مضيفة سياسات لضمان السيطرة على الإيجار وتوليد الأرباح وعلى وجه الخصوص التكنولوجيا من قبل الشركات المحلية. هذه السياسات عادة ما تكون جزءاً لا يتجزأ من السياسات الصناعية والتجارية الأوسع.

#### ✓ هيكل السوق

هناك مجموعة متنوعة من السياسات يقوم بها البلد المضيف في معالجة فشل السوق

أولاً ، تعالج السياسات الفشل في المعلومات حول عملية الاستثمار ، يعاني كل من المستثمرين الأجبيين أو المحليين من حالة عدم اليقين. لكن المستثمرين الأجانب هم في وضع غير ملائم فيما يتعلق بالمعلومات عن البلد المضيف ويفضلون الانتظار حتى يختبر مستثمرون آخرون الأسباب لتسريع عملية الاستثمار ، تتدخل الحكومات المضيفة من خلال تقديم منح متواضعة أو غيرها من الحوافز ، مثل المعلومات للمستثمرين الأجانب المحتملين.

ثانياً ، تقوم السياسات بمعالجة الاختلاف في الاهتمام بين المستثمرين الأجانب المتنقلين والاقتصاد المضيف. يمكن لدولة ما أن تتدخل في السوق من أجل المهارات والتقنيات ، حيث تكون حالات فشل السوق على الأرجح هي التي تعمل على

تطوير التكنولوجيات والمهارات بشكل أكبر نحو احتياجات الشركات متعددة الجنسيات<sup>239</sup>.

من الأهداف هيكل السوق في مختلف أدوات السياسة العامة حول المنافسة هي :

<sup>238</sup> Stojanović, B., & Kostić, M. (2013). Competition Policy And THE Impact OF Market Structure ON Companies p 328

<sup>239</sup> Te Velde, D. W. (2001). Policies towards foreign direct investment in developing countries p 12

### الفصل الثالث الإستثمار الأجنبي المباشر والحوكمة في الدول الناشئة

- ❖ الحفاظ على العملية التنافسية أو المنافسة الحرة.
- ❖ حرية التجارة وحرية الاختيار والوصول إلى الأسواق.
- ❖ حرية الفرد في العمل.
- ❖ ضمان الحرية الاقتصادية.
- ❖ الحد من الآثار السلبية للتدخل الحكومي في السوق.
- ❖ تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

#### 3.2.6 سياسات تعزيز القدرة الاستيعابية والتعلم

تعتمد عمليات نقل التكنولوجيا والتأثيرات غير المباشرة من الاستثمارات الأجنبية على قدرات الاستيعابية للبلد المضيف ، فإن السياسات التي تهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية والتعلم المحلي ستعزز الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر. من هذه السياسات التي لها علاقة بتعليم والتدريب و قدرات البحث والتطوير المحلية .

أكدت العديد من الدراسات الدور الأساسي للسياسات الحكومية في تشجيع الاستثمار في الأصول العامة غير المنقولة ، بما في ذلك التعليم الأساسي الأول والتدريب ، البنية التحتية ، توفير المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية ، و ذلك من اجل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية.

وقد ثبت أن الاستثمار في التعليم والتدريب أساسي في عملية اللحاق بالركب في بلدان شرق آسيا ، وينبغي اعتباره درساً هاماً للبلدان الأقل نمواً. في الوقت الحاضر تستفيد بعض البلدان الفقيرة مثل فيتنام من نظامها التعليمي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتمثل التحدي في الربط بين تحسين النظام التعليمي والاستثمار الأجنبي العالي الجودة .

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحتوي بطبيعة الحال على بعض الفوائد. ومع ذلك يجب أن تخضع مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر لعملية تحويل قبل أن تصبح آثار البلد المضيف. تتطلب هذه العملية القدرة الاستيعابية الكافية على مستوى الدولة المضيفة..

على وجه التحديد هناك مرحلتان لعملية الاستيعاب أحدها هو جلب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الممارسة و المرحلة الثانية هو تحويل فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اختصاصات البلد المضيف. يشير Cohen و Levinthal (1990) إلى أن مؤسسات البلد المضيف تحتاج إلى المعرفة السابقة حتى تكون قادرة على استيعاب واستخدام المعرفة الجديدة (تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر)<sup>240</sup>...

<sup>240</sup> Nguyen, H. T., & al, a. (2009) Foreign direct investment absorptive capacity theory p 4-5

لقد تم التعرض في هذا الفصل إلى بعض تجارب الدول الناشئة، مستعينين بأهم السياسات التشجيعية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر التي أجريت في هذا المجال، في المقابل قمنا بتحليل مخاطر التي يواجهها المستثمرين الأجانب وتحديد موقع الدول الناشئة من المؤشرات الدولية.

أما فيما يخص الحوكمة، تعرضنا إلى أهم إصلاحات الحوكمة التي قامت بها البلدان الناشئة من خلال عرض بعض نماذج للبلدان التي جذبت تدفقات هائلة من الإستثمار الأجنبي المباشر و التوصل إلى أن متغيرات الحوكمة لها دور في توطين هذا النوع من الاستثمارات. وأنها أصبحت من أهم العوامل اللازمة لتحسين ملاءمة وجاذبية المناخ الاستثماري.

إن متغيرات الحوكمة أصبحت من أهم العوامل المؤسسية التي تقوم بزيادة الإستثمار الدولي في البلدان الناشئة هذا من جهة أما من جهة أخرى التركيز على دور الحوكمة بوصفها حلقة وسيطة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة  
والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول

الناشئة



### مقدمة الفصل الرابع

نحاول في هذا الفصل ترجمة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة و النمو الاقتصادي على صورة نموذج قياسي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو ما يعرف أيضا بنماذج البانال (Panal-Data) و اتبعنا المنهجية التالية اختبار التجانس ، اختبار الاستقلالية بين الأفراد ، اختبار الإستقرارية و اختبار التكامل المتزامن ثم التقدير و أخيرا دراسة السببية Dumitrescu-Hurlin .

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

## 1 المنهجية القياسية المتبعة في التحليل

اعتمدت معظم الدراسات التي تطرقت إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة و النمو الاقتصادي على نماذج البانال في التحليل ، وذلك بغرض إدماج البعد الزمني و المكاني لتفسير ديناميكية العلاقة بين المتغيرات ، و بناءا على ذلك سنعتمد في هذا النوع من النماذج على معطيات مجموعة من الدول الناشئة .

تستحوذ بيانات البانال على الاهتمام الكبير من الباحثين و الأكاديميين ، خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار اثر التغير الزمني و المكاني .ويتضح المقصود ببيانات البانال أنها تلك المشاهدات المقطعية مثل:(الدول الأسر أو السلع) المرصودة عبر فترة زمنية معينة (دمج البيانات المقطعية مع الزمن). بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_k \beta_{ki} X_{kit} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad (1)$$

حيث أن:

$y_{it}$  : تمثل المتغير التابع للملاحظة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

$\alpha_i$  : تمثل الثابت للملاحظة  $i$ .

$\beta_{ki}$  : تمثل شعاع معاملات المتغيرات المفسرة للملاحظة  $i$

$X_{kit}$  : تمثل شعاع المتغير التفسيري  $k$  للملاحظة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

$\mu_{it}$  : الخطأ العشوائي .

و الخطأ العشوائي يكتب بالصيغة التالية :

$$\varepsilon_{it} = \varepsilon_i + v_{it} \quad (2)$$

حيث  $\mu_i$  يشير إلى التأثير الغير ملاحظ للفرد ويشير  $v_{it}$  إلى اضطراب الباقي

### 1.1 عينة الدراسة

تتكون العينة المدروسة من ثلاثة عشرة (13) دولة وهي الأرجنتين ، البرازيل ، الشيلي ، الصين ، كولومبيا ، الهند ، ماليزيا ، المكسيك ، روسيا الفدرالية، سنغافورة ، تايلندا ، تركيا و الأروغواي. و تم اختيار هذه الدول طبقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2018 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) و إلى كون هذه الدول منضوية

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

تحت ما يسمى الدول الناشئة حسب نفس تصنيف الاونكتاد هذا من جهة وإلى كونها منظمة إلى أكبر عشرين اقتصادا مضيفا للاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2018 من جهة أخرى ، فترة الدراسة هي من 1996 حتى سنة 2016 وهذا لبدأ إصدار مؤشرات الحوكمة الستة أو ما يسمى مؤشرات kauffman في سنة 1996 من طرف البنك الدولي.

## 2.1 وصف نموذج الدراسة

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه ، تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي و سلاسل زمنية) مع عدد  $k=5$  من الوحدات المقطعية المتمثلة في 13 دول ، وتتضمن كل وحدة مقطعية سلسلة زمنية لعدد  $T=21$  التي تغطي الفترة 1996-2016 و بالتالي يكون عدد المشاهدات  $(T \times N)$  هو 223.

و عليه المعادلة المراد تقديرها في هذه الدراسة مستوحاة من المعادلات المستخدمة في دراسة : Adeleke (2014)

: Ajide و Adeniyi و Raheem (2014) : Ajide, K. B. (2014) والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$GDPC_{it} = f(FDI_{it}, GOV_{it}, FDI * GOV_{it}, CONTROLS_{it}) \quad (3)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يصبح النموذج (3) كالتالي :

$$GDPC_{it} = \beta_0 + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 GOV_{it} + \beta_3 FDI * GOV_{it} + \beta_4 OPEN_{it} + \beta_5 INF_{it} + \mu_i + \varepsilon_t \quad (4)$$

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي :

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

الجدول 1.4 : متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات	الرمز	المقياس	المصدر	الأثر المتوقع
المتغير التابع				
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	GDPC	سعر الصرف بالدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	/
المتغيرات التفسيرية				
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة	FDI	صافي التدفقات الداخلية بالدولار الأمريكي	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	/
التحكم في الفساد	CC	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
فعالية الحكومة	GE	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب	PS	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
الجودة تنظيمية	RQ	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
سيادة القانون	RL	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
الصوت والمساءلة	VA	المؤشر بتقدير قياسي عادي يتراوح ما بين (2,5- ، 2,5+)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
الانفتاح التجاري	OPEN	التجارة (نسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	+
التضخم	INF	معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (% سنوية)	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI database)	-
المتغير التفاعلي	FDI*GOV	/	/	/

$$GOV = \frac{CC + GE + PS + RQ + RL + VA}{6}$$

مؤشر الحكومة

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

ملاحظة :  $i$  هو عدد البلدان و  $t$  هو عدد سنوات في حين يمثل الرمز  $\epsilon_t$  البواقي  $\mu_i$  هو التأثير الثابت الخاص بالبلد الذي يفترض أنه ثابت زمنيا.

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

## 2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الارتباط

### 1.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

نحاول في هذا العنصر حساب بعض المؤشرات الإحصائية كمقاييس النزعة المركزية و مقاييس التشتت من اجل وصف و تحليل معطيات الدراسة و الجدول التالي يلخص لنا هذه المؤشرات .

#### الجدول 2.4 : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

GDPC	FDI	GOV	FDI*GOV	OPEN	INF	
11.54380	10.01140	0.100913	0.983568	86.77696	9.166876	المتوسط
11.49133	10.04922	-0.118431	-1.154425	50.41920	5.885482	الوسيط
13.04918	11.46379	1.605171	17.44935	441.6038	143.6925	أعلى قيمة
10.08083	8.059429	-0.855871.	-8.091775	15.63556	-5.992098	أدنى قيمة
0.569355	0.636543	0.636543	6.655732	92.32663	14.14386	الانحراف المعياري

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

نلاحظ من خلال الجدول (2.4) أعلى قيمة كانت للمتغير التابع النمو الاقتصادي قدرت بـ 13.04918 و أعلى قيمة كانت لمعدل التضخم بـ 441.6038 ، و كانت ادنى قيمة سجلت هي لمتغير الحوكمة قدرت بـ -0.855871 ، مما يدل على أن متغير شهد تذبذباً عبر الفترة 1996-2016 لفئة البلدان المختارة. كما بلغ أكبر متوسط هو لمعدل التضخم بقيمة قدرت بـ 86.77696 و ادنى متوسط هو لمتغير الحوكمة قدر بـ 0.100913 ، و كان ذلك شأن الانحراف المعياري حيث سجل النمو الاقتصادي ادنى قيمة بلغت 0.569355. و نلاحظ أن هناك تجانس في المعطيات و ذلك من خلال معامل الاختلاف.

### 2.2 اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مصفوفة المتغيرات تمثل مدى الارتباط بين النمو الاقتصادي (*GDPC*) و المتغيرات التفسيرية *fdi* و *GOV* و *INF* و *OPEN* و *FDI\*GOV* .

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

يسمح لنا فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات بتحديد درجة الارتباط بين هاتئ المتغيرات، كما أن تقدير، التي تظهر نتائجه في الجدول التالي:

الجدول 3.4 : مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة

	GDP	FDI	OPEN	INF	GOV	FDIGOV
GDP	1					
FDI	0,73	1				
OPEN	-0.31	0.08	1			
INF	-0.02	-0.31	-0.22	1		
GOV	-0.63	-0.014	0.62	-0.26	1	
FDI*GOV	0.61	-0.31	-0.64	0.25	-0.99	1

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

من خلال الجدول نستنتج أن :

- ❖ هناك ارتباط ايجابي واحد بين المتغير التابع و الاستثمار الأجنبي المباشر و بين المتغير التفاعلي (FDI\*GOV)
- ❖ هناك درجة ارتباط سلبية للمتغير التابع GDPC مع المتغيرات التفسيرية الباقية (GOV-INF-OPEN)
- ❖ درجة ارتباط بين المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI و المتغير التابع GDPC قوية قدرت بـ 0.73
- ❖ درجة ارتباط بين المتغير التفاعلي (FDI\*GOV) و المتغير التابع GDPC قوية قدرت بـ 0.61
- ❖ هناك درجة ارتباط سلبى بين متغير الحوكمة GOV و المتغير التابع GDPC، إذ تقدر بـ -0.63

### 3 اختبار التجانس

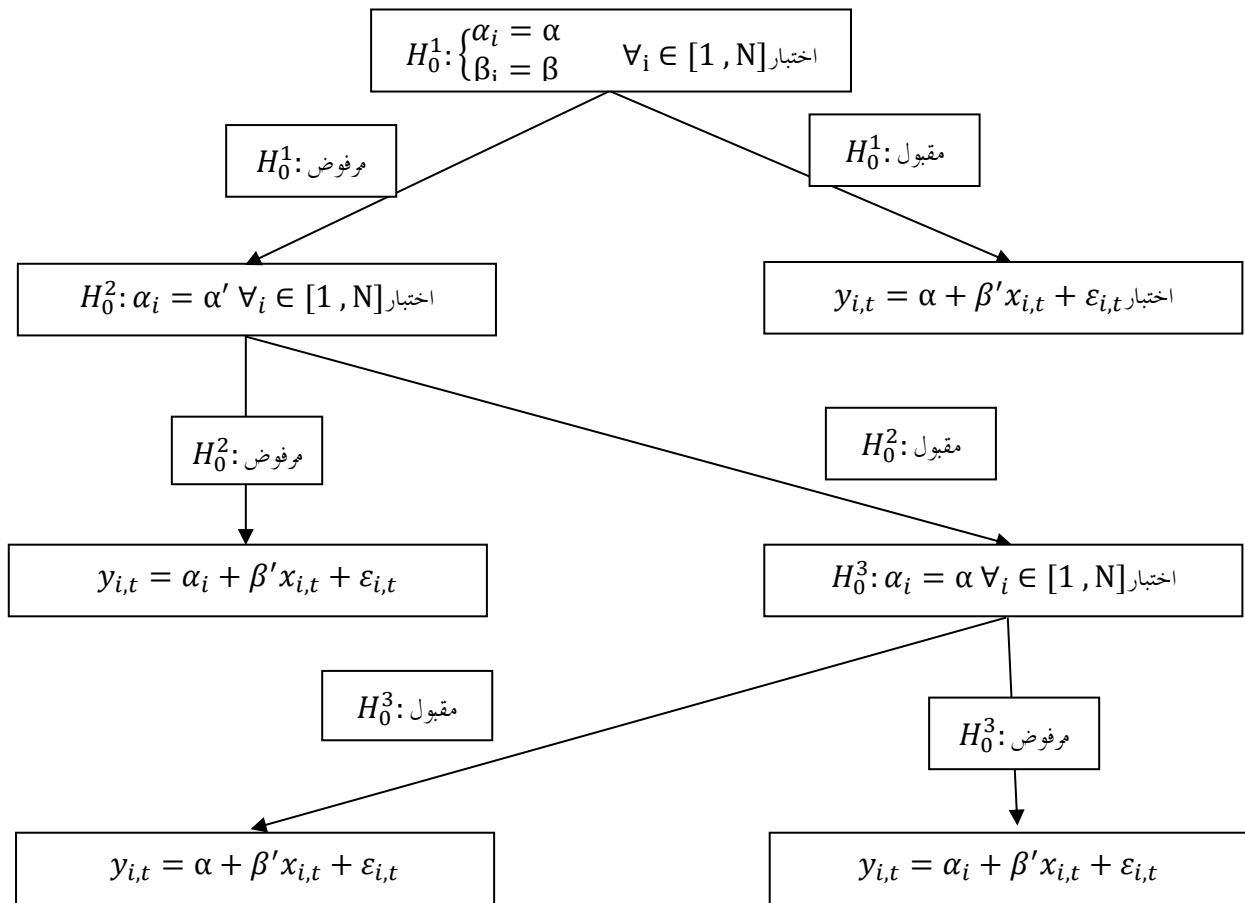
#### 1.3 اختبار التجانس لـ Hsiao

من الناحية القياسية يسمح لنا هذا الاختبار بتحديد تجانس العينة، أي إذا كان نموذج الدراسة مماثل لجميع أفراد العينة أو العكس هناك مواصفات خاصة بكل الأفراد (دول، شركة، أسر)، في هذا السياق يجب علينا التطرق إلى اختبار الوصف العام لبيانات البائل، أو اختبار التجانس المقدم من طرف Hsiao (1986) الذي يلخص مختلف مكونات هيكل البائل في الشكل 1.4 لتحديد الحالة.

الفصل الرابع: دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

لإنشاء العينة من بيانات البانال هو التحقق من تجانس المتغيرات أو من عدمها عند عملية توليد البيانات، وما يسمى باختبار التجانس هو تحديد ما إذا كان لدينا الحق في فرض معادلة الانحدار متطابقة لجميع الأفراد أو مختلفة مما يتوفر لدينا عدة تشكيلات:

الشكل 1-4: مخطط النموذج العام لاختبار التجانس (Homogeneity test)



المرجع: Bourbonnais, R. (1993). *Économétrie: cours et exercices corrigés*. Dunod. p 349.

- ❖ إذا وجدت الثوابت  $\alpha_i$  والمعاملات  $\beta_i$  متطابقة للأفراد، يؤهل ويسمى البانال متجانس (Pooled).
- ❖ إذا وجدت الثوابت  $\alpha_i$  مختلفة والمعاملات  $\beta_i$  مختلفة، فالنماذج مختلف كلياً ويرفض هيكل البانال.
- ❖ إذا وجدت الثوابت  $\alpha_i$  مختلفة والمعاملات  $\beta_i$  متطابقة للأفراد، يتم الحصول على بانال بنموذج متجانس جزئياً أي وجود آثار الفردية

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

✓ إختبار التجانس الشامل

الإحصاء المستخدم هو إحصاء فيشر وهو كالتالي :

$$H_0^1 = \begin{cases} \alpha_i = \alpha \\ \beta_i = \beta \end{cases} \quad \forall i \in [1, N]$$

$$F_1 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N - 1)(K + 1)}{SCR/[NT - N(K + 1)]}$$

❖ N: عدد الدول ؛ k : عدد المتغيرات الخارجية ؛ T : عدد السنوات ؛

❖ SCR : لكل الدول مجموع مربع البواقي لكل الدول ؛

❖  $SCR_C$ : مجموع مربع البواقي لنموذج الكلي للتجانس (Pooled).

نقارن إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_1$ ) مع إحصائية فيشر المجدولة بدرجة حرية الموجودة في البسط والمقام

- $ddl_n = (N - 1)(K + 1)$  ..... درجة الحرية الموجودة في البسط
- $ddl_d = NT - N(K + 1)$  ..... درجة الحرية الموجودة في المقام

إذا وجد  $F_1 > F_{(ddl_n, ddl_d)}^\alpha$  نرفض فرضية  $H_0^1$

✓ إختبار التجانس المعاملات  $\beta_i$

$$H_0^2: \beta_i = \beta \quad \forall i \in [1, N]$$

$$F_2 = \frac{(SCR'_C - SCR)/(N - 1)(K)}{SCR/[NT - N(K + 1)]}$$

$SCR'_C$  : مجموع مربع البواقي لنموذج الآثار الثابتة (Fixed effects)

نقارن إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_2$ ) مع إحصائية فيشر المجدولة بدرجة حرية الموجودة في البسط والمقام

- $ddl_n = (N - 1)(K)$  ..... درجة الحرية الموجودة في البسط



الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

- $ddld = NT - N(K + 1)$  ..... درجة الحرية الموجودة في المقام

إذا وجد  $F_2 > F_{(dln, ddld)}^\alpha$  نرفض فرضية  $H_0^2$

✓ اختبار التجانس الثوابت  $\alpha_i$

$H_0^3: \alpha_i = \alpha \forall i \in [1, N]$

$$F_3 = \frac{(SCR'_C - SCR_C)/(N - 1)}{SCR/[N(T - 1) - K]}$$

نقارن إحصائية فيشر المحسوبة ( $F_2$ ) مع إحصائية فيشر المجدولة بدرجة حرية الموجودة في البسط والمقام

- $ddl_n = (N - 1)$  ..... درجة الحرية الموجودة في البسط
- $ddld = N(T - 1) - K$  ..... درجة الحرية الموجودة في المقام

إذا وجد  $F_3 > F_{(dln, ddld)}^\alpha$  نرفض فرضية  $H_0^3$

ونقوم بتطبيق اختبار Hsiao تبعاً للخطوات التالية :

(أ) اختبار التجانس الشامل ( $H_0^1$ )

الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0^1 \text{ Pooled} & \text{إختيار النموذج التجميعي} \\ H_1^1 & \text{نرفض ونتقل إلى الإختبار الثاني} \end{cases}$$

حساب قيمة فيشر

جدول 4.4 : اختبار التجانس الشامل

قيمة P-Value	إحصاء Fisher المحسوب	إحصاء Fisher
1.788E-57	$F_1 = 18.32$	$F_1 = \frac{(SCR_C - SCR)/(N - 1)(K + 1)}{SCR/[NT - N(K + 1)]}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

القرار: نرفض  $H_0^1$  لان قيمة الاحتمالية P-Value أقل من ال 0.05 و بالتالي ننتقل الى الاختبار الثاني

(ب) إختبار تجانس المعاملات  $\beta_i$

الفرضيات:

$$\begin{cases} H_0^2 & \text{نقبل هيكل البيانات و ننتقل إلى الإختبار الثالث} \\ H_1^2 & \text{نرفض هيكل البيانات} \end{cases}$$

الجدول 5.4 : إختبار تجانس المعاملات

قيمة P-Value	إحصاء Fisher المحسوب	إحصاء Fisher
5.581 E-31	$F_2 = 8.59$	$F_2 = \frac{(SCR'_C - SCR)/(N - 1)(K)}{SCR/[NT - N(K + 1)]}$

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

القرار: نرفض  $H_0^2$  لان قيمة الاحتمالية P-Value أقل من ال 0.05 و بالتالي نرفض هيكل البيانات وحسب هذه النتيجة لا ننتقل الى الاختبار الثالث.

ومنه لا يمكننا التحصل على نموذج البانال الساكن (STATIC PANEL)

2.3 إختبار تجانس التباين لـ Levene

اقترح levene (1960) هذا الاختبار من اجل تحديد مدى تجانس بين المجموعات ، قام بالاختبار الفرضية العدمية القائلة

بتساوي التباين (التجانس) ضد الفرضية البديلة بعدم تساوي التباين (عدم التجانس)

ونرفض الفرضية العدمية عندما تكون القيمة الاحتمالية لإحصائية levene اقل من 0.05

قمنا بتطبيق هذا الاختبار على معطياتنا و النتائج كانت على النحو التالي :

الجدول 6.4 : إختبار تجانس التباين لـ LEVENE

	الإحصائية	p-value
levene	7.30	0.0008

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews 10

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول

الناشئة

من الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي اقل من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية العدمية و بالتالي فالبيانات غير متجانسة .

### 3.3 اختبارات استقلالية الأفراد

عموما تستخدم اختبارات استقلالية الأفراد في بيانات البانل ومن أشهرها اختبارات استقلالية

الأفراد ل Pesaran (2004) أو مايسى بإختبار المقطع العرضي و إحصائية Friedman (1937) و اختبار

المقترح من طرف Frees (1995) .

#### ✓ اختبار Pesaran (2004)

اختبار المقطع العرضي Pesaran (2004) هو مستمد من مضاعف لاجرانج (Lagrange multiplier) الذي طوراه

كل من Breusch و Pagan (1980) غالبا ما يتم تطبيقه عندما يكون بُعد السلاسل الزمنية T للبانال أكبر من البعد المقطع

العرضي N. الاختبار المقطع العرضي Pesaran (2004) (CD) يعتمد أيضا على معاملات الارتباط الزوجية  $\hat{\rho}_{ij}$

ونختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 & \text{عدم وجود ارتباط بين الافراد} \\ H_1 & \text{وجود ارتباط بين الافراد} \end{cases}$$

و يحسب إختبار (CD) بالصيغة الرياضية التالية :

$$CD = \sqrt{\frac{2}{N(N-1)}} \sum_{i=1}^N \sum_{k=i+1}^N \sqrt{T_{ik} \hat{\rho}_{ik}}$$

حيث

$$\hat{\rho}_{ik} = \hat{\rho}_{ki} = \frac{\sum_{t=1}^T e_{it} e_{kt}}{\sqrt{\sum_{t=1}^T e_{it}^2 \sum_{t=1}^T e_{kt}^2}}$$

و يكون القرار على النحو التالي : إذا كانت القيمة الاحتمالية لهذه الإحصائية اقل من 0.05 فنرفض فرضية العدم.

#### ✓ اختبار Friedman (1937)

اختبار Friedman (1937) هو اختبار يعتمد على الرتب و يكتب بالصيغة الرياضية التالية:

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

$$FR = \frac{12}{NT(T+1)} \sum_{t=1}^T \left( \sum_{i=1}^N r_{it} \right)^2 - N(T+1).$$

ونختبر الفرضية التالية

$$\begin{cases} H_0 & \text{عدم وجود ارتباط بين الافراد} \\ H_1 & \text{وجود ارتباط بين الافراد} \end{cases}$$

و يكون القرار على النحو التالي : إذا كانت القيمة المحسوبة لـ FR اكبر من القيمة المجدولة لكاي مربع بدرجة حرية T-1

فنرفض فرضية العدم (استقلالية الأفراد)

✓ اختبار Frees (1995-2004)

اختبار Frees هو إحصاء يستند إلى مربع معاملات الرتب لـ Spearman

يستند أولاً إلى حساب مربع معاملات Spearman وصيغة الرياضية هي على النحو التالي:

$$R_M^2 = \frac{2}{N(n-1)} \sum_{i=1}^{N-1} \sum_{k=i+1}^N \hat{\rho}_{S,ij}^2$$

اختبار Frees (1995) يكتب بالصيغة التالية :

$$FRE = N \left( R_M^2 - \frac{1}{T-1} \right)$$

تتقارب مع N إلى متغير التالى :

$$Q = \alpha(T) \left( x_{1,T-1}^2 - (T-1) \right) + b(T) \left( x_{2,T(T-3)/2}^2 - \frac{T(T-3)}{2} \right)$$

$$\frac{FRE}{\sqrt{V(Q)}} \sim N(0,1)$$

حيث:

$$V(Q) = \frac{32}{25} \frac{(T+2)^2}{(T-1)^3(T+1)^2} + \frac{4}{5} \frac{(5T+6)^2(T-3)}{T(T-1)^2(T+1)^2}$$

$$\begin{cases} H_0 & \text{عدم وجود ارتباط بين الافراد} \\ H_1 & \text{وجود ارتباط بين الافراد} \end{cases}$$

و يكون القرار على النحو التالي : إذا كانت القيمة المطلقة لـ  $\frac{FRE}{\sqrt{V(Q)}}$  أكبر من 1.96 فنرفض فرضية العدم (استقلالية

الأفراد).

قمنا بتطبيق هذا الاختبار على معطياتنا و النتائج كانت على النحو التالي :

#### الجدول 7.4 : نتائج اختبار استقلالية الافراد

الاختبار	الإحصائية	الاحتمال
Pesaran's test	13.024	0.0000
Breusch-Pagan LM	342.266	0.0000
Friedman's test	97.219	0.0000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

نلاحظ من الجدول 7.4 أنه القيمة الاحتمالية لكل من اختبار Pesaran's test و اختبار Breusch-Pagan LM و اختبار

Friedman's test هي اقل من 0.05 ، قيمة الاحتمالية نرفض فرضية العدم ( استقلالية الافراد ) .

#### 4 اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك لنموذج الدراسة

##### 1.4 اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار جذر الوحدة في دراسات بيانات البانل احدى اهم مراحل الدراسة القياسية ذلك لان وجود جذر

الوحدة في البيانات يمكن ان يؤدي الى نتائج مضللة وتتضمن الدراسات المتعلقة بجذر الوحدة لبيانات البانل جيلين من

الاختبارات ، تستند اختبارات الجيل الأول على فرضية الاستقلالية بين الوحدات المقطعية اما اختبارات الجيل الثاني

فقد استغنت عن فرضية الاستقلالية .وتقترح استغلال الحركات المشتركة للوحدات المقطعية ،

تمتاز اختبارات الاستقرار لبيانات البانل مقارنة بالاختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية بوجود محتوى

معلومات مقطعي و زمني معا ، تعد مسألة الارتباط بين الافراد الركيزة الأساسية لتقسيم الاختبارات بين الجيلين .

تعد اختبارات الجيل الأول الأكثر استخداما بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيران البانل و اختبار وجود

جذر الوحدة املى ، ولهذا سنقوم بعرض بعض الاختبارات من الجيل الأول :

الجدول 8.4 : اختبارات جذر الوحدة

اختبارات الجيل الأول	استقلالية الأفراد
مواصفات متجانسة من جذر الانحدار الذاتي	
	إختبار Levin-Lin (1993-1992)
	إختبار Levin-Lin-Chu (2002)
	إختبار Harris - Tzavaliz (1999)
مواصفات غير متجانسة من جذر الانحدار الذاتي	
	إختبار Im-Pesaran-Shin (2003-2002-1997)
	إختبار Maddala– Wu (1999)
	إختبار Choi (2001-1999)
	إختبار hadri (2000)
اختبار تسلسلي	
	إختبار Henin-Jolivadt-Nguyen (2001)
اختبارات الجيل الثاني	وجود ارتباط بين الأفراد
اختبار على أساس نماذج العامل test based on factor models	
	إختبار bai-ng (2001)
	إختبار mon-perron (2004)
	إختبار phillips-sul (2003a)
	إختبار pesaran (2003)
	إختبار choi (2002)
مقاربات أخرى	
	إختبار o'connell (1998)
	إختبار chang (2004-2002)

المصدر: Hurlin, C., & Mignon, V. (2005). Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel p 5

✓ إختبار Levin-Lin-Chu (LLC)

اول من اقترح اختبار الاستقرار في بيانات البانل هما Levin-Lin (1993-1992) و كانت اعمالهم مرتكزة

على اختبارات جذر الوحدة لـ deckey fuller (1979) ومن أجل ذلك وضع ثلاث نماذج :

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} : 1 \text{ النموذج}$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} : 2 \text{ النموذج}$$

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i t + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad \text{النموذج 3}$$

حيث  $t = 1, 2, \dots, T$  و  $i = 1, 2, \dots, N$  و  $\varepsilon_{it}$  موزعة بشكل مستقل بين الوحدات المقطعية و

تتبع سياقاً عشوائياً مستقراً من النوع ARMA.

ويفترض Levin-Lin تجانس جذر الانحدار الذاتي و بالتالي عندما يكون جذر الوحدة في حركة المتغير  $Y$  فإنه إما

ان تقبل فرضية جذر الوحدة لمجموع وحدات البنائ المقطعية أو أن نرفضها.

و من خلال النماذج الثلاث اقترح Levin-Lin اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية 1:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho < 0 \end{cases}$$

الفرضية 2:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \text{ and } \alpha_i = 0, \forall i = 1, \dots, N \\ H_1 : \rho < 0 \text{ and } \alpha_i \in \mathbb{R}, \forall i = 1, \dots, N \end{cases}$$

الفرضية 3:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \text{ and } \beta_i = 0, \forall i = 1, \dots, N \\ H_1 : \rho < 0 \text{ and } \beta_i \in \mathbb{R}, \forall i = 1, \dots, N \end{cases}$$

لتبسيط إجراءات الاختبار تم استخدام الرموز التالية :

$d_{mt}$  : شعاع المتغيرات الجبرية

$\alpha_{mi}$  : شعاع المعلمات الجبرية

و النماذج الثلاثة يمكن تلخيصها في النموذج التالي :

$$\Delta y_{it} = \rho y_{it-1} + \sum_{L=1}^{p_i} \theta_{iL} y_{it-L} + \alpha_{mi} d_{mt} + \varepsilon_{it} \quad m = 1, 2, 3 \quad (5)$$

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

من أجل اجراء هذا الاختبار اقترح Levin-Lin ثلاث مراحل :

1. اجراء انحدار ADF والحصول على البواقي

2. تقدير نسب التباين للوحدات المقطعية

3. حساب إحصائية Levin-Lin

من اجل اختبار فرضية العدم للنموذج الأول ( $H_0: \rho = 0$ ) نستخدم إحصائية LL التالية :

$$t_{\rho} = \frac{\hat{\rho}}{\sigma_{\hat{\rho}}}$$

$$\sigma_{\hat{\rho}} = \hat{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}} \left[ \sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{it-1}^2 \right]^{-1/2} \quad \text{و} \quad \hat{\rho} = \frac{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{it-1} \tilde{e}_{it}}{\sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T \tilde{v}_{it-1}^2} \quad \text{حيث :}$$

$$\tilde{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}} = \left[ \frac{1}{N\bar{T}} \sum_{i=1}^N \sum_{t=2+p_i}^T (\tilde{e}_{it} - \hat{\rho} \tilde{v}_{it-1})^2 \right]$$

و القرار نقارن احصائية LL بقيمة المعيارية التوزيع الطبيعي (1.96) عند مستوى معنوية 5%

أما في حالة وجود الثابت (النموذج الثاني) أو وجود مركبة الاتجاه العام مع الثابت ، اقترح Levin-Lin الإحصائية

المصححة التالية :

$$t_{\rho}^* = \frac{t_{\rho} - N\bar{T}\hat{S}_N\hat{\sigma}_{\tilde{\varepsilon}}^{-2}\sigma_{\hat{\rho}}\mu_{m\bar{T}}^*}{\sigma_{m\bar{T}}^*}$$

حيث  $\mu_{m\bar{T}}^*$  و  $\sigma_{m\bar{T}}^*$  تمثلان المتوسط المعدل و الانحراف المعياري المعدل و هاتان القيمتان تختلفان من نموذج الى اخر

و قيمتها معطاة من LL بجدول مخصص لهذا الغرض.

✓ اختبار Im-Pesaran-Shin (IPS)

لا يعتبر اختبار Im و Pesaran و Shin (IPS) (2003) مقيدا مثل اختبار Levin-Lin-Chu حيث قامو بتطوير

اختبار التجانس مقابل الفرضية البديلة عن اختلاف جذر الانحدار الذاتي .



الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

ويعتمد اختبار IPS على النموذج الثاني لاختبار LL .

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \rho y_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \quad \text{النموذج 2}$$

حيث  $\varepsilon_{it} \sim (0, \sigma_i^2)$  أي أن البواقي موزعة بشكل متماثل و خاضعة للتوزيع الطبيعي بمتوسط معدوم وتباين  $\sigma_i^2$  .

ويختبر IPS الفرضتين التاليتين :

$$H_0: \rho_i = 0 \quad \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_1: \begin{cases} \rho_i < 0 \quad \forall i \quad i = 1, \dots, N_1 \\ \rho_i = 0 \quad \forall i \quad i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N \end{cases} \quad \text{ولاجراء هذا الاختبار}$$

ولإجراء هذا الاختبار اقترح IPS استخدام متوسط الاحصائيات الفردية و تكتب بالصيغة التالية :

$$t - \bar{bar}_{NT} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{iT} (p_i, \rho_i)$$

حيث  $t_{iT} (p_i, \rho_i)$  تتعلق بإحصائية t-student الفردية الخاصة باختبار فرضية العدم  $H_0 : \rho = 0$  في

النموذج :

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho_i y_{it-1} + \sum_{k=1}^{p_i} \beta_{ik} \Delta y_{it-k} + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

و انطلاقا من N إحصائية فردية معرفة بالرمز  $t_{iT} (p_i, \rho_i)$  يمكن بناء الإحصائية الموحدة  $Z_{tbar} (p_i, \rho_i)$  في حالة

T.N كبيرة كفاية على النحو التالي :

$$Z_{tbar} (p, \rho) = \frac{\sqrt{N} \{t - \bar{bar}_{NT} - E(n)\}}{\sqrt{\text{var}(n)}}$$

حيث  $E(n)$  و  $\text{var}(n)$  تتعلق بتوقع و تباين التوزيع التقاربي لإحصائية ADF في النموذج المحتوى على ثابت و عندما

تكون T كبيرة : الإحصائية  $Z_{tbar} (p, \rho)$  متقاربة نحو قانون التوزيع الطبيعي  $N(0,1)$

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

✓ اختبار Maddala– Wu-Choi (MWC)

ويسمى أيضا اختبار Fisher باستخدام ADF – PP ، اقترح كل من Maddala– Wu استخدام اختبار Fisher ( $\rho\lambda$ ) القائم على الجمع بين قيم  $\rho$  لإحصائيات الاختبار لجذر الوحدة في كل وحدة مقطعية. مهما يكن  $\rho_i$  ينتمي إلى المجال  $U[0,1]$  ومستقل و  $2\log_e \rho_i$  لديها توزيع كاي مربع مع  $N2$  درجة من الحرية ويمكن كتابتها بصيغة التالية:

$$\rho\lambda = -2 \sum_{i=1}^N \log_e \rho_i$$

$$-2 \sum_{i=1}^N \log_e \rho_i \text{ لديها توزيع } \chi^2 \text{ مع } N2 \text{ درجة من الحرية.}$$

يوضح Choi بالمزيد من التفاصيل في المعادلة التالية :

$$z = (1/\sqrt{N_{i=1}}) \sum_{i=1}^N \theta_i^{-1}(\rho_i) \rightarrow N(0,1)$$

حيث ، Z : Z-statistic الإحصائية اختبار وحدة الجذر لبيانات البانال

N : جميعها تمثل المقطع العرضي لبيانات البانال .

$\theta_i^{-1}$ : معكوس دالة التوزيع التراكمي العادي القياسي.

$\rho_i$ : إنها قيمة  $\rho$  للفترات الاختبار  $t$  .

تمثل كل من قيمة  $\rho\chi^2$  ل Fisher و Z-statistic الإحصائية ل Choi جذر وحدة لبيانات البانال و الفرضيات هي كالتالي :

$$\begin{cases} H_0: \text{بيانات البانال تحتوي على جذر وحدة} \\ H_1: \text{بيانات البانال لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

قمنا بتطبيق اختبار Im-Pesaran-Shin و Levin-Lin-Chu على متغيرات نموذج الدراسة و الجدول التالي يلخص ذلك :

الجدول 9.4 : نتائج اختبار جذر الوحدة (IPS - LLC)

المتغيرات	(IPS) Im-Pesaran-Shin		Levin-Lin-Chu (LLC)	
عند المستوى				
	IPS	P VALU	LLC	P VALU
GDPC	5.49	1	-0.39	0.34
FDI	-1.68	0.04	-1.70	0.04
GOV	-0.15	0.43	-1.33	0.09
FDI*GOV	0.55	0.71	-0.97	0.16
OPEN	-0.13	0.44	-0.97	0.16
INF	-6.12	0.00	-6.11	0.00
عند الفرق الأول				
	IPS	P VALU	LLC	P VALU
$\Delta GDPC$	-5.72	0.00	-6.32	0.00
$\Delta GOV$	-7.04	0.00	-6.38	0.00
$\Delta FDI * GOV$	-7.10	0.00	-6.02	0.00
$\Delta OPEN$	-7.30	0.00	-6.71	0.00

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15 .

من خلال الجدول 9.4 تلاحظ ان المتغيرات gdpc و gov و fdigov و open غير مستقرين في المستوى لان القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ، بينما أصبحت هاته المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول. أما المتغيرات fdi و inf فالقيمة الاحتمالية اقل من 0.05 هذا مما يؤدي بنا الى رفض ( $H_0$ ) السلسلة مستقرة وبالتالي فان السلسلتين fdi و inf مستقرين عند المستوى.

#### 2.4 اختبار التكامل المشترك

لدى دراسة اختبارات التكامل المشترك هناك أسلوبان مختلفان لتحديد التكامل المشترك في البيانات المدجة : الاختبارات القائمة على البواقي (residual-based-tests) والاختبارات القائمة على الاحتمالية القصوى (maximum-likelihood-based-tests).

في بيانات البانال تختلف المنهجية المتبعة لتحديد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عن المنهجية المتبعة في التكامل المشترك في بيانات السلاسل الزمنية ، وهناك أسلوبان مختلفان لتحديد التكامل المشترك في بيانات البانال ، الأسلوب الأول

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

يعتمد على طريقة انجل و جرينجر الموسعة في التكامل المشترك ، و الأسلوب يعتمد طريقة المعقولية العظمى و سنقوم في هاته الرسالة بتطرق الى أسلوب الأول لانه الأكثر استعمالاً ، ومن أشهر هذه الاختبارات نذكر :

### ✓ اختبار Pedroni

اقترح Pedroni (1999-2004) سبعة اختبارات مختلفة لاختبار فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك ، .

أربعة منها مبنية على البعد الداخلي (within) :

(بيانات بانال  $v$  - ، بيانات بانال  $\rho$  - ، شبه معلمة بيانات بانال  $t$  - و معلمة بيانات بانال  $t$  -)

و الثلاثة الأخرى تستند على البعد الخارجي (between) :

(بيانات بانال  $\rho$  - ، شبه معلمة بيانات بانال  $t$  - و معلمة بيانات بانال  $t$  -). (Örsal, 2009)

نقطة البدء في اختبار Pedroni (1999-2004) هي حساب البواقي المفترضة للانحدار التكامل المشترك المبين في

الصيغة التالية :

$$y_{it} = \alpha_{(i)} + \alpha_{1(i)}t + x'_{it}\delta_i + \mu_{it}, \quad i = 1, \dots, N; \quad t = 1, \dots, T \quad (7)$$

حيث يمثل  $T$  عدد المشاهدات بمرور الوقت ويشير  $N$  إلى عدد الأفراد البانال ، و  $y_{it}$  و  $K$

يمثل شعاع المتغيرات المستقلة  $x_{it} = x_{i,t-1} + v_{it}$  يفترض أن تكون على الأكثر  $I(1)$ . شعاع التكامل هو

$\delta_{it} = (\delta_{1i}, \dots, \delta_{ki})$  ،  $\beta_{0(i)}$  هو التقاطع الخاص الفردي ، معلمة الاتجاه  $\delta_{1i}$  تختلف عبر المقاطع العرضية.

حد الخطأ هو  $\omega_{it} = (\mu_{1i} + v'_{it})$ .

يحتفظ مبدأ الثبات بشكل فردي لكل مقطع عرضي  $i$  عندما تنمو  $T$  بشكل كبير. علاوة على ذلك ، فإن مكونات

$x_{it}$  لا ينبغي أن تكون متكاملة فيما بينها. (Örsal, 2009)

يكمن التمييز بين فئتي الاختبارات السبعة المقترحة من طرف Pedroni في تحديد الفرضية البديلة.

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

❖ بالنسبة للاختبارات بقاعدة البعد البيئي ، يتم كتابة الفرضية البديلة على الشكل التالي:  $\rho_i = \rho < 1 \forall i$ .

❖ بالنسبة للاختبارات بقاعدة البعد المشترك ، يتم كتابة الفرضية البديلة على الشكل التالي:  $\rho < 1 \forall i$ .

لتنفيذ الاختبارات مختلفة وضع Pedroni عدة إجراءات تتكون من خمسة مراحل :

المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل للمعادلة (23) ، ونستخرج تقدير البواقي  $\mu_{it}$ .

المرحلة الثانية: لكل فرد من بيانات البانال نقوم بإجراء التغير في السلسلة  $y_{it}$  ونقوم بحساب البواقي الناتجة عن

$$\Delta y_{it} = \beta_{1i} \Delta x_{1it} + \dots + \beta_{Mi} \Delta x_{Mit} + n_{it}$$

المرحلة الثالثة: نقدر التباين على المدى الطويل  $\hat{n}_{it}$  و  $\hat{l}_{1i}^2$

المرحلة الرابعة: باستخدام البواقي المقدرة  $\hat{\mu}_{it}$  ، اختر الانحدار المناسب :

❖ بالنسبة إلى الاختبارات الغير معلمية ، باستثناء اختبارات من النوع  $t$  لديكي فولرالمطور (Dickey-Fuller)

(Augmented) ، تقدر العلاقة ب  $\hat{\mu}_{it} = \hat{\rho}_i \hat{\mu}_{it-1} + \hat{\omega}_{it}$ . يتم حساب التباين طويل المدى  $\hat{\omega}_{it}$ .

❖ بالنسبة للاختبارات المعلمية ، فإننا نقدر العلاقة  $\hat{\mu}_{it} = \hat{\rho}_i \hat{\mu}_{it-1} + \sum_{k=1}^{K_i} \hat{\rho}_{ik} + \hat{\omega}_{it}^*$  ، ثم نحسب

التباين  $\hat{\omega}_{it}^*$

المرحلة الخامسة: باستخدام الحسابات التي أجريت في الخطوات السابقة ، فمن الممكن بناء واحد من الإحصاءات

السبعة المقترحة من طرف Pedroni . (Hurlin & Mignon, 2007)

والاختبارات السبعة تؤول الى التوزيع الطبيعي المعياري ، إذا كان  $T$  و  $N$  كبيرة .

✓ اختبار Kao

استخدم Kao طريقة البواقي باعتماد على الاختبارات المعلمية و الذي يعتبر تطويرا لطريقة انجل وجرينجر ذو

المرحلتين ، واستخدم طريقة البعد الداخلي (Within) او طريقة المربعات الصغرى للمتغيرات الصورية (LSDV) باعتماد

على متغير توضيحي وحيد و بالافتراض  $\beta$  ثابت عبر المقاطع (تجانس بين الافراد) .

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

وقد استخدم Kao (1997) كلا من طريقة DF و ADF لاختبار التكامل المشترك لبيانات البانال. وضع النموذج

التالي :

$$y_{it} = x_{it}\beta + z_{it} + e_{it} \quad (8)$$

حيث  $x_{it} = x_{it-1} + \varepsilon_{it}$  يمثل الحد الغير مستقر

إذا كانت السلاسل الزمنية لبيانات البانال ،  $y_{it}$  و  $x_{it}$  متكاملة من نفس الترتيب ، التركيب الخطية

$e_{it} = y_{it} - x_{it}\beta - z_{it}$  من المرجح أن تكون مستقرة .

اختبار DF: بنى Kao أربعة اختبارات DF من اجل  $\{\mu_t\}$  :

$$DF_{\rho} = \frac{\sqrt{NT}(\hat{\rho}-1)+3\sqrt{N}}{\sqrt{10,2}} \quad ; \quad DF_t = \sqrt{1,25}t_{\rho} + \sqrt{1,875}N$$

$$DF_{\rho}^* = \frac{\sqrt{NT}(\hat{\rho}-1)+\frac{3\sqrt{N}\hat{\sigma}_v^2}{\hat{\sigma}_o^2v}}{\sqrt{3+\frac{36\hat{\sigma}_v^4}{5\hat{\sigma}_o^4v}}} \quad ; \quad DF_t^* = \frac{t_{\rho}+\sqrt{6N}\hat{\sigma}_v}{2\hat{\sigma}_{ov} / \sqrt{(\hat{\sigma}_{o^2v}/2\hat{\sigma}_{v^2})+(3\hat{\sigma}_{v^2}/10\hat{\sigma}_{o^2v})}}$$

اختبار ADF: يقترح الانحدار من النوع  $\hat{e}_{it} = \rho\hat{e}_{it-1} + \sum_{j=1}^P \vartheta_j \Delta \hat{e}_{it-j} + v_{itP}$  و تحدد فرضية العدم بـ

$H_0: \rho = 1$ . إحصاء ADF هو :

$$ADF = \frac{t_{\hat{\rho}} + \sqrt{6N}\hat{\sigma}_v / \hat{\sigma}_{ov}}{2\hat{\sigma}_{ov} / \sqrt{(\hat{\sigma}_{o^2v}/2\hat{\sigma}_{v^2}) + (3\hat{\sigma}_{v^2}/10\hat{\sigma}_{o^2v})}}$$

التوزيعات التقريبية للإحصاءات DF و ADF تتقارب إلى التوزيع الطبيعي  $N(0,1)$ . (Tykhonenko, 2007).

✓ اختبار Westerlund

طور Westerlund (2007) أربعة اختبارات للتكامل المشترك  $\mathbf{G}_{\alpha}$ ,  $\mathbf{G}_{\tau}$ ,  $\mathbf{P}_{\alpha}$   $\mathbf{P}_{\tau}$  ، يرتكز هذا الاختبار على نموذج

تصحيح الخطأ و يجرى هذا الاختبار على معامل الإرجاع ، إذا كان هذا المعامل أقل من الصفر فإذا يوجد تصحيح الخطأ

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

ومنه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات . وفي حالة معامل الارجاع يساوي الصفر فإننا نستنتج عدم علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات . و يكتب نموذج تصحيح الخطأ بالصيغة التالية :

$$\Delta y_{it} = \alpha_i + \rho_i (y_{i,t-1} - \beta_i' x_{i,t-1}) + \sum_{s=0}^{p_i} \delta_{is} \Delta y_{i,t-s} + \sum_{s=0}^{p_i} \lambda_{is} \Delta x_{i,t-s} + \mu_{it} \quad (9)$$

معامل  $\rho_i$  هو معامل الارجاع

إذا  $\rho_i < 0$  فإنه يوجد تصحيح الخطأ ومنه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ز صيغة الاختبار تكون على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0: \rho_i = 0 & \forall i \\ H_1: \rho_i < 0 & \text{على الأقل وجود علاقة تكامل مشترك} \end{cases}$$

فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل متزامن تختبر ب مجموعتين من الاختبار :

❖ إختبار وسط المجموعة (Mean Group tests) ( $G_\alpha, G_\tau$ )

❖ إختبار المجموعة (panel tests) ( $P_\alpha, P_\tau$ )

و صيغة الإحصائيات لإختبار التكامل المتزامن التي إقترحها Westerlund ( $G_\alpha, G_\tau, P_\alpha, P_\tau$ ) هي:

$$G_t = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{\hat{\rho}_i}{SE(\hat{\rho}_i)} \quad P_t = \frac{\hat{\rho}_i}{SE(\hat{\rho}_i)}$$

$$G_\alpha = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \frac{T \hat{\rho}_i}{\hat{\rho}_i(1)} \quad p_\alpha = T \hat{\rho}_i$$

و ترفض الفرضية العدمية (عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) عندما تكون القيمة الاحتمالية لإحصائيات

الإختبار ( $G_\alpha, G_\tau, P_\alpha, P_\tau$ ) أقل من 5%

تحليل التكامل المتزامن (المشترك) يستطيع استحداث علاقة توازنه طويلة المدى بين المتغيرين، نستخدم طريقة

westerlund و kao و pedroni لإختبار التكامل المشترك لبيانات البانال ونحصل على النتائج التالية :

الجدول 10.4 : نتائج اختبارات التكامل المشترك

النوع	الاحصائية	الاحتمال	النتيجة
فرضية العدم $H_0$ : عدم وجود تكامل مشترك			
اختبار Pedroni			
PANEL V	-4.2592	0.001	وجود تكامل مشترك
PANEL MPP	1.9695	0.02	وجود تكامل مشترك
PANEL PP	1.5845	0.05	وجود تكامل مشترك
PANEL ADF	1.2913	*0.09	وجود تكامل مشترك
Group MPP	3.0794	0.001	وجود تكامل مشترك
Group PP	1.5602	0.05	وجود تكامل مشترك
Group ADF	1.5272	*0.06	وجود تكامل مشترك
اختبار kao			
ADF	1.8139	0.0348	وجود تكامل مشترك
اختبار westerlund			
Group Mean	$G_\alpha$	-0.492	وجود تكامل مشترك
	$G_\tau$	-20.078	عدم وجود تكامل مشترك
All panels	$P_\alpha$	-0.612	عدم وجود تكامل مشترك
	$P_\tau$	-3.831	عدم وجود تكامل مشترك

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

يشير الجدول (9.4) أعلاه إلى أن القيمة الاحتمالية لكل من إحصائيات اختبار pedroni و اختبار kao أقل من 0.05 و 0.10 وعليه يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل لأثر المتغيرات التفسيرية (الاستثمار الأجنبي المباشر ، الحوكمة ، المتغير التفاعلي ، درجة الانفتاح ، ومعدل التضخم ) على النمو الاقتصادي في دول الناشئة المختارة. بينما اختبار westerlund أعطانا نتائج مخالفة .



الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

### 5 تقدير معالم النموذج باستعمال مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بما أن اختبار pedroni يثبت وجود علاقة تكامل متزامن وأن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة اقل من 2 من بينها متكاملة من الدرجة 1 ومتغيرات متكاملة عند المستوى وهذا ما يقودنا الى تطبيق الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) و الذي يعتمد على المراحل التالية :

- ❖ تحديد درجة التأخير
- ❖ صياغة نموذج (ARDL panel)
- ❖ تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).
- ❖ اختبار المفاضلة ل Hausman

### تحديد درجة التأخير المثلى

الجدول 11.4 : نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

GDPC	FDI	OPEN	INF	gov	fdigov	
2	2	2	2	2	2	الدرجة القصوى
2	0	1	0	2	2	الأرجنتين
2	2	2	2	2	1	البرازيل
2	1	2	2	2	2	الشيلي
2	0	1	2	1	2	الصين
2	2	2	2	2	2	كولومبيا
1	2	2	2	2	2	الهند
2	2	1	2	1	2	ماليزيا
2	2	2	2	2	2	المكسيك
2	2	2	1	2	1	روسيا
2	1	1	1	2	2	سنغافورة
2	2	1	0	2	2	تالندا
2	2	1	2	2	2	تركيا
2	2	2	2	2	2	الأوروغواي
2	2	2	2	2	2	الدرجة المشتركة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

من الجدول 10.4 يتضح أن درجة التأخير لكل متغيرة حسب البلد وذلك بالاعتماد على معيار المعلومات، فكانت

درجة التأخير الأكثر اشتراكا بين الدول هي (2) ومنه النموذج الأمثل هو ARDL (222222).

بعد درجة التأخير المثلى يمكن كتابة النموذج بالصيغة التالية :

$$GDPC_{i,t} = \sum_{k=1}^p \lambda_{ik} GDPC_{i,t-k} + \sum_{k=0}^q \delta'_{ik} X_{i,t-k} + \mu_i + \epsilon_{it} \quad (10)$$

حيث :

$GDPC_{i,t}$  : الناتج المحلي الإجمالي للدولة  $i$  في الفترة  $t$

$X_{i,t}$  : شعاع المتغيرات التفسيرية ( $FDI_{it}, GOV_{it}, FDI * GOV_{it}, OPEN_{it}$ )

$\lambda_{ij}$  : معاملات التغير التابع المبطن زمنيا

$\delta'_{ij}$  : معاملات المتغيرات المستقلة.

$\mu_i$  : الانحراف الفردية الثابتة .

$\epsilon_{it}$  : يمثل حد الخطأ العشوائي.

يشير كل من Pesaran و Smith (1995) أن تطبيق فرضية الدمج أو تساوي الميول في نماذج بانال الديناميكية،

تقود إلى مشكلة تُعرف بتحيّز معاملات الميل غير المتجانسة ، والتي تؤدي إلى تقديرات غير مُتسقة نظرا لعدم تجانس معاملات

الميل حتى في حالة العينات الكبيرة

و قدم كل من Pesaran و Smith (1999) طريقتين لعلاج مشكلة التحيز الناتج عن الميول الغير متجانسة وهما

تقدير Mean-Group و تقدير Pooled-Mean-Group .

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

### 1.5 تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة

تستدعي تقنية وسط المجموعة (Mean Group) التي أدخلها Pesaran و Smith (1995) تقدير الانحدارات

المنفصلة لكل بلد وحساب المعاملات كمتوسط مرجح للمعاملات المقدرة لكل بلد. زوو هذه التقنية لا تفرض أي قيود و

تسمح لجميع المعاملات أن تتغير وتكون غير متجانسة على المدى الطويل وعلى المدى القصير.

نموذج MG هو مشتق من نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL). افترض نموذج محدد

بالطريقة التالية:

$$y_{i,t} = \sum_{k=1}^p \lambda_{ik} y_{i,t-k} + \sum_{k=0}^q \delta'_{ik} X_{i,t-k} + \mu_i + \gamma_i + \varepsilon_{it} \quad (11)$$

حيث

$y_{i,t}$  يمثل المتغير التابع للفرد (i) في الفترة (t)

$X_{i,t}$  مصفوفة المتغيرات المفسرة

$\lambda_{ik}$  شعاع معلمات المتغير التابع المؤخر زمنيا

$\delta'_{ik}$  شعاع معلمات المتغيرات التفسيرية

$\varepsilon_{it}$  حد الخطأ العشوائي الذي يفترض ان يكون موزعا غير الدول و الفترات الزمنية بشكل متماثل و مستقل أي أن :

$$\varepsilon_{it} \rightarrow N(0, \sigma_{\varepsilon}^2)$$

(p, q) : فترات الايطاء التي يمكن أن تتباين من دولة أخرى

$\mu_i$  الاثار الثابتة لاحتواء الاختلاف بين الدول.

$\gamma_i$  الاثار الزمنية.

ومع إعادة صياغة النموذج في شكل نموذج تصحيح الخطأ التالي:

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

$$\Delta y_{i,t} = \phi_i(y_{i,t-1} - \theta_i' X_{i,t-1}) + \sum_{k=1}^{p-1} \lambda_{ik}^* y_{i,t-k} + \sum_{k=0}^{q-1} \delta_{ik}^* X_{i,t-k} + \mu_i + \gamma_i + \varepsilon_{it} \quad (12)$$

حيث  $\theta_i$  معلمة تصحيح اختلال التوازن، أو سرعة تعديل المتغير التابع نحو علاقته التوازنية،  $(\theta_i')$  (معلمت المدى الطويل  $(\delta_{ij}^*)$  معلمات العلاقة الديناميكية في المدى القصير، وللحصول على تقديرات وسط المجموعة (MG) يتم تقدير نموذج لكل دولة على حده،

بالاستعمال طريقة (MG) كانت نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل المبينة في الجدول التالي:

الجدول 12.4 : نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل لطريقة MG

المدى الطويل			
المتغيرات	المعاملات	الإحصائية T	الاحتمال
FDI	3.05	1.70	0.072
GOV	-8.58	21.95	0.69
FDI*GOV	1.02	2.26	0.65
OPEN	0.008	0.012	0.47
INF	0.009	0.013	0.48
المدى القصير			
معامل الإرجاع			
$\Delta FDI_{t-1}$	-0.078	0.04	0.054
$\Delta GOV_{t-1}$	0.16	0.45	0.71
$\Delta FDI GOV_{t-1}$	-0.01	0.047	0.81
$\Delta OPEN_{t-1}$	0.0002	0.0003	0.46
$\Delta INF_{t-1}$	-0.00004	0.0004	0.91
Constant	0.23	0.75	0.75

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15.

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

## 2.5 تقدير معالم النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة

يُعتبر نموذج وسط المجموعة المدمجة Pooled Mean Group الذي طورته Pesaran و Shin و Smith (1998) هو من فئة نماذج البانال الديناميكي التي يفترض أن يكون عدد المشاهدات  $T$  فيه أكبر من عدد الأفراد  $N$ . بخلاف هؤلاء الذين سبقوهم من نفس الفئة ، يعتبر نموذج وسط المجموعة المدمجة Pooled Mean Group أن ثابت و معاملات المدى القصيرة وفروق الأخطاء تتباين بين الأفراد (الدول ، المؤسسات .. الخ) ، إلا أنه تم إنشاء هذا المقدر تحت تجانس معاملات إنحدار المدى الطويل ، بمعنى آخر تقنية PMG هي تجميع لمعاملات المدى الطويل و ذلك لتجنب مشكلة عدم التوافق في العلاقات الديناميكية الغير المتجانسة على المدى القصير. بما معادلة تصحيح الخطأ التالية :

$$\Delta y_{i,t} = \phi_i(y_{i,t-1} - \theta'_i X_{i,t-1}) + \sum_{k=1}^{p-1} \lambda_{ik}^* y_{i,t-k} + \sum_{k=0}^{q-1} \delta_{ik}^{*'} X_{i,t-k} + \mu_i + \gamma_i + \varepsilon_{it} \quad (13)$$

هي غير خطية في المعلمات ، فإن Pesaran و Shin و Smith (1999) يطوران طريقة احتمالية قصوى لتقدير المعلمات

وتكتب بالصيغة التالية :

$$l_T(\theta', \varphi', \sigma') = -\frac{T}{2} \sum_{i=1}^N \ln(2\pi\sigma_i^2) - \frac{1}{2} \sum_{i=1}^N \frac{1}{\sigma_i^2} \{\Delta y_i - \phi_i \xi_i(\theta)\}' H_i \{\Delta y_i - \phi_i \xi_i(\theta)\} \quad (14)$$

حيث  $i = 1, \dots, N$

$$\xi_i(\theta) = y_{i,t-1} - X_i \theta_i$$

$H_i = I_T - W_i(W_i'W_i)^{-1}W_i'$  هي مصفوفة من الدرجة  $T$

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

$$W_i = (\Delta y_{i,t-1}, \dots, y_{i,t-p+1}, \Delta X_{it-1}, \dots, \Delta X_{it-p+1})$$

بالاستعمال طريقة (PMG) كانت نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل المبينة في الجدول التالي :

الجدول 13.4 : نتائج تقدير معاملات المدى القصير و المدى الطويل لطريقة PMG

المدى الطويل			
المتغيرات	المعاملات	الإحصائية T	الاحتمال
FDI	0.21	0.054	0.00
GOV	2.83	0.006	0.003
FDIGOV	-0.2	0.085	0.018
OPEN	0.025	0.006	0.00
INF	0.012	0.003	0.001
المدى القصير			
معامل الإرجاع	-0.026	0.0091	0.004
$\Delta FDI_{t-1}$	0.025	0.035	0.46
$\Delta GOV_{t-1}$	0.35	0.43	0.41
$\Delta FDIGOV_{t-1}$	-0.03	0.43	0.48
$\Delta OPEN_{t-1}$	-0.0009	0.0002	0.71
$\Delta INF_{t-1}$	-0.00019	0.0002	0.34
Constant	0.23	0.077	0.003

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15.

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

### 3.5 اختبار Hausman للمفاضلة

اختبار Hausman (1978) و يرمز له بـ H هو اختبار يمكن تطبيقه على العديد من مشكلات المواصفات في

الاقتصاد القياسي. لكن تطبيقه الأكثر انتشارا هو تحديد الاختبارات بين مقدرتي طريقتين في بيانات البانال .

و تكتب فرضيات الاختبار على النحو التالي :

$$\begin{cases} H_0: \hat{\beta} - \hat{\beta}' = 0 \\ H_1: \hat{\beta} - \hat{\beta}' \neq 0 \end{cases}$$

حيث فرضية العدم  $H_0$  ليس هناك فروقات بين مواصفات المقدر  $\hat{\beta}$  بطريقة الأولى و بين مواصفات المقدر

$\hat{\beta}'$  بطريقة الثانية

إحصائية الاختبار هي على النحو التالي :

$$H = (\hat{\beta} - \hat{\beta}') [Var(\hat{\beta} - \hat{\beta}')]^{-1} (\hat{\beta} - \hat{\beta}')$$

تتبع إحصائية H كاي مربع مع درجة حرية k. وترفض فرضية العدم  $H_0$  إذا كان  $H > x^2(k)$

نستخدم اختبار Hausman لتحديد النموذج المناسب بين PMG و PMG حيث

❖ فرضية العدم ( $H_0$ ) تشير الى ان نموذج PMG هو الأفضل

❖ الفرضية البديلة ( $H_1$ ) تشير الى ان نموذج PMG ليس هو الأفضل

الجدول 14.4 : نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين MG و PMG

الإحصائية H	الاحتمال
6.17	0.18

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Stata 15

من الجدول 15.4 نستنتج أن قيمة الاحتمال هي أكبر من 5% و منه نقبل فرضية العدم  $H_0$  فمناه نختار نموذج PMG و سيكون تعليقنا على نتائج هذا النموذج .

### 6 تحليل النتائج

يتضح من خلال عملية تقدير النموذج باستخدام طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG (الجدول 13.4)

#### 1.6 تحليل النتائج من الناحية الإحصائية

- ❖ إن معامل الأرجاع له إشارة سالبة و ذو معنوية إحصائية حيث أن قيمته الاحتمالية أقل من 0.05 و الإشارة السالبة تثبت وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.
- ❖ هذه الإشارة لمعامل الأرجاع تؤكد عن تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل و الذي يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بنسبة 2.6%.
- ❖ نلاحظ من خلال الجدول رقم أن كل معاملات معادلة المدى الطويل لها معنوية إحصائية لان القيمة الاحتمالية لكل المعاملات اقل من 0.05 .
- ❖ كل معاملات معادلة المدى القصير ليست لها معنوية إحصائية حيث ان القيمة الاحتمالية لكل المعاملات أكبر 0.05 . عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج في الجدول يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج.
- ❖ متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي و معامل ذو دلالة إحصائية أقل من 5% .
- ❖ معدل الإنفتاح التجاري OPEN له تأثير إيجابي على النمو و معامل ذو دلالة إحصائية أقل من 5% .
- ❖ مؤشر الحوكمة GOV له تأثير إيجابي على النمو و معامل ذو دلالة إحصائية أقل من 5% .
- ❖ معدل التضخم INF له تأثير إيجابي على النمو و معامل ذو دلالة إحصائية أقل من 5% .



الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

❖ المتغير التفاعلي FDI\*GOV له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي و معامل ذو دلالة إحصائية أقل من 5% .

## 2.6 تحليل النتائج من الناحية الاقتصادية

- ❖ متغير الاستثمار الأجنبي المباشر FDI له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ومنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% سيؤدي هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.21 % العلاقة الطردية بين المتغيرين و هو ما يتفق مع النظرية الكلاسيكية (التحديث) الاقتصادية وكل من أعمال Omri و Kahouli (2014) و أعمال lamsiraroj و Ulubaşoğlu (2015) و أعمال Jugurnath و آخرون (2016).
- ❖ معدل الإنفتاح التجاري OPEN له تأثير إيجابي على النمو ، أي كلما زاد الانفتاح التجاري بنسبة 1 % سيؤدي هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.025% مما يؤكد على العلاقة الطردية بين المتغيرين و هو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- ❖ مؤشر الحوكمة GOV له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ، كلما زادت الحوكمة بنسبة 1 % سيؤدي هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 2.83 % مما يؤكد على العلاقة الطردية بين المتغيرين و هو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- ❖ معدل التضخم INF له تأثير إيجابي على النمو ، كلما زاد التضخم بنسبة 1 % سيؤدي هذا إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.012% مما يظهر العلاقة الطردية بين المتغيرين و هو ما لا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

## 7 اختبار السببية

نستخدم الاختبار Dumitrescu-Hurlin لدراسة السببية (المعاملات الفردية) حيث :

$$\begin{cases} H_0: \text{عدم وجود سببية} \\ H_1: \text{وجود سببية} \end{cases}$$

نرفض  $H_0$  عندما تكون القيمة الاحتمالية اقل من 0.05

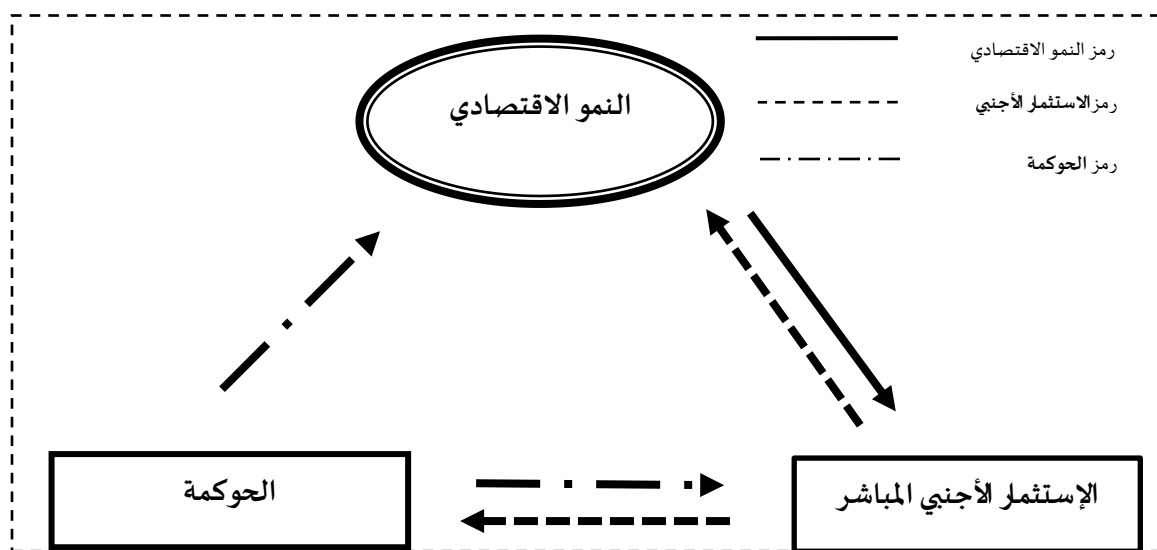
ونلخص اختبار السببية بين المتغيرات fdi، gdpc و gov في الجدول التالي :

الجدول 14.4 : نتيجة اختبار السببية لـ Dumitrescu-Hurlin

الإحتمال	الإحصائية	W-STAT	السببية
0.0069	2.7	4.40	FDI ← GDP
1E - 12	7.12	7.78	GDP ← FDI
0.36	0.91	3.03	GOV ← GDP
0.0005	3.49	5.01	GDP ← GOV
0.044	2.01	3.87	GOV ← FDI
0.025	2.23	4.04	FDI ← GOV

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 10 eviews

الشكل 2.4 إتجاه السببية الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول العينة



المصدر : من إعداد الباحث.

من الشكل 2.4 الذي يلخص نتائج السببية الجدول 14.4 الذي نستنتج ان هناك علاقة ثلاثية بين النمو الاقتصادي و الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر الذي افرز الى وجود علاقتين ثنائيتي الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة و الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى و علاقة أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الحوكمة وهذا ما يوافق التحليل النظري .

الفصل الرابع : دراسة قياسية للعلاقة ما بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول الناشئة

## خاتمة الفصل الرابع

تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة و المتغير التفاعلي (fdigov) ودرجة الانفتاح و معدل التضخم على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة خلال الفترة (1996-2016) و ذلك بإتباع أسلوب التحليل القياسي للبيانات البانال.

حيث تبين أن نموذج ARDL هو الأنسب للدراسة وأن التقدير بطريقة PMG هو الأكثر كفاءة ، فيما بينت نتائج إختبار التكامل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغير GDP و المتغيرات FDI و GOV و FDIGOV و INF و OPEN. و بعد عملية التقدير بطريقة PMG خلصنا إلى وجود علاقة طويلة المدى ما بين متغيرات الدراسة وكل المعاملات لها معنوية إحصائية ، إن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة لهما إشارة موجبة ومما يثبت وجود العلاقة طردية بينهما وبين النمو الاقتصادي مما يتفق مع النظرية الكلاسيكية و مع أعمال Jugurnath و آخرون (2016). بينما لم نجد علاقة في المدى القصير.

بينت نتائج السببية بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر و أن هناك علاقة أحادية الاتجاه ما بين الحوكمة و النمو الاقتصادي مما يعكس العلاقة المثلية ما بين المتغيرات .

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من خلال إدراج الحوكمة التي اعتبرتها العديد من الدراسات التجريبية كإحدى المتطلبات الجديدة للاقتصاديات الناشئة . من خلال تحليلنا للعلاقة المثلثية بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي توصلنا الى ان الحوكمة تعتبر من أهم محددات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال أبعادها الثلاثة للحوكمة ( السياسية ، الإقتصادية و الإجتماعية ) في عملية الجذب . كما أن الحوكمة تعزز النمو الاقتصادي من خلال توفير المؤسسات الفعالة ، في عملية الاستثمار من ضمان حقوق الملكية وتنفيذ العقود و الترتيبات التعاقدية اللازمة قبل إجراء الاستثمار ، كما تعمل الحوكمة إلى تحسن تنفيذ السياسات العامة الموجهة نحو تراكم رأس المال البشري ، كما تعتمد عملية تراكم المعرفة إلى حد كبير على جودة الحوكمة . و في نفس السياق يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دورا خاصا في زيادة النمو الاقتصادي مما يسهل عملية الانتقال إلى الحدثة مما تدفع البلدان المتلقية في القيام بعملية اللحاق و التدارك التكنولوجي و يتوقف ذلك على الأثار العرضية على المؤسسات المحلية وهياكل الاقتصادية لهذه البلدان .

بعد تحليل البيانات والإحصاءات العالمية الخاصة بواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الناشئة ، استنتجنا ان هناك تباين و توزيع غير عادل للتدفقات ما بين هذه الدول ، كما خلصنا من خلال عرض الإصلاحات التي قامت بها الدول الناشئة في مجال اللامركزية و انفاذ القوانين و محاربة الفساد لم ترتقي هذه الإصلاحات الى مصاف الدول المتقدمة .

في دراستنا التطبيقية حول العلاقة ما بين الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي على عينة من الدول الناشئة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2016 ، اتبعنا المنهجية التالية : اختبار التجانس ، اختبار الاستقلالية بين الأفراد ، اختبار الإستقرارية و اختبار التكامل المتزامن ثم التقدير و أخيرا دراسة السببية Dumitrescu-Hurlin .

توصلنا من خلال اختبار التجانس لـ Hasiao و اختبار تجانس التباين لـ levened أنها غير متجانسة وأن هناك عدم تساوي التباين ومنه لا يمكننا بناء ودراسة نموذج البانال الساكن (Static-Panel) بين بلدان العينة ، وأن اختبار Pesran دل على الاستقلالية بين الأفراد .

ومن خلال اختبار جذر الأحادي (IPS; LLC) أن كل المتغيرات مستقرة عند الفروقات ما عدا السلسلتين  $inf$  و  $fdi$  هما مستقرين عند المستوى.

وقد بين كل من اختبار Pedroni و اختبار Kao و اختبار Westerlund على وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة مما يؤكد وجود علاقة توازنه في المدى الطويل.

وبالاستعمال منهجية ARDL والتي تعتمد على التقدير بطريقي MG و PMG ، و بالاستعمال اختبار المفاضلة وجدنا أن التقدير باستخدام طريقة PMG هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة،

وبينت نتائج التقدير بطريقة PMG أن هناك معادلة طويلة المدى بين متغير النمو الاقتصادي و الحوكمة و الاستثمار الأجنبي المباشر و أن كل معالم المعادلة لها معنوية إحصائية وان هناك تأثير موجب بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر و هو ما يتفق مع النظرية الكلاسيكية وكل من أعمال Omri و Kahouli (2014) و أعمال lamsiraroj و Ulubaşoğlu (2015) و أعمال Jugurnath. و آخرون (2016). و للحوكمة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ووافقت كل من أعمال Emar و Chiu (2016) و أعمال Ho و Huang (2017).

كل معاملات معادلة المدى القصير ليست لها معنوية إحصائية مما يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة في المدى القصير. وجدنا أن معامل الراجع له اشارة سالبة و ذو معنوية إحصائية و هذا ما يؤكد عن تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل و هذا المعامل يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الاقتصادي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى بنسبة 2.6%.

كما إتضح من خلال اختبار سببية Dumitrescu-Hurlin بوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر و بين الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر و أن هناك علاقة أحادية الاتجاه ما بين الحوكمة و النمو الاقتصادي مما يعكس العلاقة المثلثية ما بين المتغيرات .

- Abdellatif, N. (2010). La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers: Essai de modélisation économétrique. Université Ibn Zohr.
- Abumangosha, S. M. (2014). Determinants of foreign direct investment in MENA region. *Doctoral dissertation*. Bournemouth University.
- Adhikary, B. K. (2017). Factors influencing foreign direct investment in South Asian economies: A comparative analysis. *South Asian Journal of Business Studies*, 6(1), 1-43.
- Aghion, P. (2002). Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance. *L'Actualité économique*, 459-486.
- Ahmed, M. (2017). Foreign Direct Investment (FDI) in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth. Leicester: (Doctoral dissertation, Department of Economics). University of Leicester.
- Aisen, A., & Veiga, F. J. (2010). How does political instability affect economic growth?.
- Al-Sadig, A. (2009). The effects of corruption on FDI inflows. 267-294.
- Amar, A., & Berthier, L. (2007). Le nouveau management public: avantages et limites. *Gestion et management publics*, 5, 1-14.
- Anwar, S., & Nguyen, L. P. (2010). Foreign direct investment and economic growth in Vietnam. *Asia Pacific Business Review*, 16(1-2), 183-202.
- Anyanwu, J. C., & Yameogo, N. D. (2015). What drives foreign direct investments into West Africa? An empirical investigation. *African Development Review*, 27(3), 1-25.
- Bađun, M. (2005). The quality of governance and economic growth in Croatia. *Financial theory and practice*, 29(4), 279-308.
- Baird, R. G. (2009). Governance Infrastructure and High Quality Democracy: A Theoretically Motivated Concept Construction and Necessary Condition Analysis. *In APSA 2009 Toronto Meeting Paper.*, 1-25.
- Bakkour, D. .. (2013). Un essai de définition du concept de gouvernance. *LAMETA, Universtiy of Montpellier*.
- Ballo, z., & Kimou, a. (2015). *Gouvernance Et Planification: Quel Role Dans L'emergence Des Pays?*.
- Baltagi, B. (2008). *Econometric analysis of panel data*. John Wiley & Sons.
- Barjolle, D., & Chappuis, J. M. (2000). Coordination des acteurs dans deux filières aoc Une approche par la théorie des coûts de transaction. *Économie rurale*, 258(1), 90-100.

- Baron, C. (2003). La gouvernance: débats autour d'un concept polysémique. *Droit et société*. ., 329-349.
- Beauregard, C., & al, e. (2006). Les mécanismes de gouvernance publique locale: une comparaison à l'échelle internationale. *7e conférence des Rencontres* (pp. 1-66). Managemen: Éditions Dalloz.
- Belloumi, M. (2014). Belloumi, M. (2014). The relationship between trade, FDI and economic growth in Tunisia: An application of the autoregressive distributed lag model. *Economic Systems*, 38(2), 1-19.
- Blomströmi, M., & Kokko, A. (1997). How Foreign Investment Affects Host Countries. . World Bank, International Economics Department, International Trade Division.
- Boateng, A., & and al. (2015). Examining the determinants of inward FDI: Evidence from Norway. *Economic Modelling*, 47, 118-127.
- Bouabdi, O. (2014, 11 7). Libéralisation financière et investissement direct à l'étranger: un mode de financement qui s' impose pour le développement économique des PED: cas du Maroc . *Doctoral dissertation*. Maroc: Université Moulay Ismaïl .
- Bouoiyour, J., & et al. (2009). Investissements directs étrangers et productivité Quelles interactions dans le cas des pays du Moyen Orient et d'Afrique du Nord ? *Revue économique*, 109-131.
- Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie-9e édition: Cours et exercices corrigés*. Dunod.
- Brousseau, E. (1989). L'approche néoinstitutionnelle des coûts de transaction. *Revue française d'économie*, 4(4), 123-166.
- Bruno, R. L., & Campos, N. L. (2013). Reexamining the conditional effect of foreign direct investment. *Institute for the Study of Labor (IZA)*.
- Canet, R. (2004). Qu'est-ce que la gouvernance. *In Conférence prononcée dans le cadre du Séminaire Les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile* (p. 8). Montréal: organisé par le Service aux collectivités de l'UQAM.
- Carkovic, M. V. (2002). Does foreign direct investment accelerate economic growth?. 1-16.
- Cartier-Bresson, J. (2010). Les mécanismes de construction de l'agenda de la gouvernance. *Mondes en développement*, (4), 111-127.
- Casi, L., & Resmini, L. (2010). Evidence on the determinants of foreign direct investment: the case of EU regions. *Eastern Journal of European Studies*, 1(2), 93-118.
- Chan, N. (2011, Mai 17). Institution et investissement: impact de l'environnement institutionnel sur l'entrée d'IDE au Cambodge. Lyon: Doctoral dissertation, Lyon 2.
- Chatti, O. (2010). Gouvernance et croissance économique . (Doctoral dissertation, Nice.



- Chiappini, R. (2013). Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation. *Revue française d'économie*, 119-164.
- Christiane, A. (2006). *Development Centre Studies Uses and Abuses of Governance Indicators*. OECD.
- Christiansen, H. (2002). Foreign direct investment for development-maximising benefits, minimising costs: overview. *overview*.
- Country Risk and FDI Inflows*. (2018). Retrieved 7 20, 2018, from <https://www.fdi-cri.org/country-risk-and-fdi-inflows.html>
- Dearmon, J., & Grier, R. (2011). Trust and the accumulation of physical and human capital. . *European Journal of Political Economy*, 507-519.
- Deng, P. (2004). Outward investment by Chinese MNCs: Motivations and implications. *Business horizons*, 47(3), 8-16.
- Denisia, v. (2010). Foreign direct investment theories: An overview of the main FDI theories. *European Journal of Interdisciplinary Studies*, 53-59.
- Dhahi Sellami, N. (2012, septembre 14). Convergence entre les institutions de gouvernance publique et privée: rôle des Systèmes Nationaux de Gouvernance: cas des pays du Maghreb: Tunisie–Algérie–Maroc. Bordeaux.: université montesquieu - bordeaux iv.
- Diarra, G., & Plane, P. (2012). La Banque mondiale et la genèse de la notion de bonne gouvernance. *Mondes en développement*, (2), 51-70.
- Dias, J., & Tebaldi, E. (2012). Institutions, human capital, and growth: The institutional mechanism. *Structural Change and Economic Dynamics*. *Structural Change and Economic Dynamics*, 300-312.
- 8: étude de cas de l'industrie pharmaceutique.
- Dima, S. C. (2010). From International Trade to Firm Internationalization. 59-66.
- Dixit, A. (2009). Governance institutions and economic activity. *The American Economic Review*, 99(1), 5-24.
- Drabek, Z., & Payne, W. (2002). The impact of transparency on foreign direct investment. *Journal of Economic Integration*, 777-810., 1-27.
- Dutt, A. K. (1997). The pattern of direct foreign investment and economic growth. *World Development*, 25(11), 1925-1936.
- Emara, & Chiu. (2016). The impact of governance on economic growth: The case of Middle Eastern and North African countries. *Topics in Middle Eastern and North African Economies*.
- Esiyok, B. (2010). The determinants of foreign direct investment in Turkey: an empirical analysis. *Doctoral dissertation*. University of Greenwich.

- Fabry, N., & Zeghni, S. (2002). Foreign direct investment in Russia: how the investment climate matters. . *Communist and Post-Communist Studies* 35(3), 289-303.
- Fagbadebo, O. (2007). Corruption, governance and political instability in Nigeria. *African Journal of Political Science and International Relations*, 28-37.
- Ferguene, A., & Coissard, S. (2010). Institutions, Gouvernance et Développement. *les cahiers du cread*, 91, 5-32.
- Fiodendji, K. (2007). La qualité des institutions et les investissements directs étrangers (IDE) en Afrique subsaharienne: une estimation par la méthode des moments généralisés en système. *7èmes journées scientifiques du réseau «Analyse Economique et Développement de l'AUF»*. paris.
- Floc'h, Y. L. (2014). L'internationalisation du risque pays : un défi pour les entreprises. *BSI ECONOMICS*, 1-10.
- Fonseca, M., & al, a. (2016). Outward FDI and sustainable trade balance path: evidence from portuguese economy, 1996-2011. *CEsA CSG* 139.
- Froehlicher, T. (1996, avril 10). Elements Sur Le Management Des Cooperations Interentreprises, Une Contribution A L'analyse, En Termes De Configurations Relationnelles. Universite De Nancy Ii: Universite De Nancy Ii.
- Frye, T., & Shulman, M. (2010). Corruption and Law in Russia: The View from the Firm. *Russia after the Global Crisis*. *Columbia University*.
- Gaffard, J. L. (s.d.). Stratégies industrielles et structuration du marché: le cas du secteur de l'électricité.
- gbloyor, E. K. (2014). Private capital flows and economic growth in Africa: The role of domestic financial markets. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 30, 137-152.
- Geeta, B., & al, e. (2003, October). The Firms Speak: What the World Business Environment Survey Tells Us about Constraints on Private Sector Development. pp. 1-25.
- Gemayel, E. (2004). Risk instability and the pattern of foreign direct investment in the Middle East and North Africa region.
- Ghertman, M. &. (1998). Applications pratiques de la théorie des coûts de transaction. Paris: Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris.
- Globerman, S., & Shapiro, D. (2003). Governance infrastructure and US foreign direct investment. *Journal of International Business Studies*, 34(1), 1-36.
- Globerman, S., & Shapiro, D. (2003). Governance infrastructure and US foreign direct investment. *Journal of International Business Studies*, 34(1), 19-39.
- Görg, H., & Greenaway, D. (2004). Much ado about nothing? Do domestic firms really benefit from foreign direct investment?. *The World Bank Research Observer*, 19(2), 1-34.

- Graham, J., Amos, B., & Plumptre, T. (2003). Principles for good governance in the 21st century. *Policy brief*, 1-6.
- Gujarati, D. N. (2009). *Basic econometrics*. Tata McGraw-Hill Education.
- Gunby, P., Jin, Y., & Reed, W. R. (2017). Did FDI Really Cause Chinese Economic Growth? A Meta-Analysis. *World Development*, 90, 1-14.
- Hansson, A., & Olofsdotter, K. (2014). Labor Taxation and FDI decisions in the European Union. *a Open Economies Review*, 25(2), 263-287.
- Hayakawa, & al, a. (2013). How does country risk matter for foreign direct investment? *The Developing Economies*, 60-78.
- Hazenber, J. L. (2016). *Good Governance Contested: Exploring Human Rights and Sustainability as Normative Goals*. In *Decentralization and Governance in Indonesia*. Springer International Publishing.
- Hendley, k. (2009). Rule of law, Russian-style. *Current History*, 108(720), 339.
- Hidane, A., Bernoussi, F., & Tourkmani, M. (2002). Diagnostic de l'attractivité du Maroc pour Direction des Etudes et de Prévisions Financières, Ministère des Finances et de la Privatisation, Royaume du Maroc.
- Hillemann, J., & Gestrin, M. (2016). The limits of firm-level globalization: Revisiting the FSA/CSA matrix. *International Business Review*, 25(3), 1-9.
- Hurlin, C., & Mignon, V. (2005). Une synthèse des tests de racine unitaire sur données de panel. *Economie prevision*, (3), 253-294.
- Hossain, M. S., & Rahman, M. Z. (2017). Does Governance Facilitate Foreign Direct Investment in Developing Countries?. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), 164-177.
- Hotho, J. J., & Pedersen, T. (2012). Institutions and international business research: Three institutional approaches and recommendations for future research. In *New Policy Challenges for European Multinationals* . Emerald Group Publishing Lim, 135-152.
- Howell, L. D. (2011). International Country Risk Guide Methodology. *from The PRS Group.*, 1-17.
- Huang, & Ho. (2017). Governance and economic growth in Asia. *The North American Journal of Economics and Finance*.
- Huault, I. (2009). Paul DiMaggio et Walter W. Powell-Des organisations en quête de légitimité. *. Éditions EMS.*, 1-10.
- HUFTY, M. (2006). Proposition de mise en oeuvre du concept de gouvernance: le cadre analytique de la gouvernance. *Institut universitaire d'études du développement Genève, Suisse.*, 1-18.

- Hufty, M. (2016). La Gouvernance: Polysémique, Banale Et Neutre? *Studia Universitatis Babeş-Bolyai-Studia Europaea*, 61(1), 103-134.
- Hurlin, C., & Mignon, V. (2007). Une synthèse des tests de cointégration sur données de panel. *Economie & prévision*, (4), 241-265.
- Iamsiraroj, s., & Doucouliagos, H. (2015). Does growth attract FDI? . Economics Discussion Papers.N° 18.
- Iamsiraroj, S., & Ulubaşođlu, M. A. (2015). Foreign direct investment and economic growth: A real relationship or wishful thinking? *Economic Modelling*, 51, 200-213.
- Ibi Ajayi, S. (2006). FDI and economic development in Africa. *ADB/AERC International.*, 1-29.
- Jacquet, P., & al, e. (2002). *Gouvernance mondiale* (Vol. 37).
- Jugurnath, B., Chuckun, N., & Fauzel, S. (2016). Foreign Direct Investment & Economic Growth in Sub-Saharan Africa: An Empirical Study. *Theoretical Economics Letters*, 6(04), 798-807.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). *Hague journal on the rule of law*, 1-28.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido-Lobatoń. (2000). *Finance Dev*, 37(2), 9-13.
- Keping, Y. (2008, November). China's Governance Reform from 1978 to 2008. Duisburger Arbeitspapiere Ostasienwissenschaften.
- Kiat, J. (2010). The effect of exchange rate and inflation on foreign direct investment and its relationship with economic growth in South Africa.
- Kim, T. B. (2010). Collaborative governance for sustainable development in urban planning in South Korea. *Doctoral dissertation*. University of Birmingham.
- Ko, K., & Samajdar, A. (2010). Evaluation of international corruption indexes: Should we believe them or not?. *The Social Science Journal*, 47(3), 508-540.
- Kouider El Ouahed, N. (2015, JUILLET 10). L'impact des investissements directs étrangers (IDE) sur la dynamique industrielle de la République tchèque. (*Doctoral dissertation, Strasbourg*). Strasbourg: UNIVERSITÉ DE STRASBOURG.
- Krifa-Schneider, h., & Bauduin, n. (2007). Dynamique et déterminants des IDE en Russie. *Innovations*, (2), 155-175.
- Krifa-Schneider, h; Bauduin, n;. (2007). Dynamique et déterminants des IDE en Russie. *Innovations*, (2), 155-175.
- Kruesi, M., & al, a. (2017). Evaluating foreign market entry mode theories from a hotel industry perspective. *International Journal of Hospitality Management*, 62,, 88-100.

- Kunst, R. N. (2011). Summary Based on Chapter 12 of Baltagi: . In Baltagi, *Panel Unit Root Tests*. Department of Economics. The University of Vienna.
- Kurtishi-Kastrati, S. (2013). The effects of foreign direct investments for host country's economy. *European Journal of Interdisciplinary Studies*, 5(1), 26-38.
- Kwok, C. C., & Tadesse, S. (2006). The MNC as an agent of change for host-country institutions: FDI and corruption. *Journal of International Business Studies*, 37(6), 767-785.
- Lacroix, I., & Arnaud, P.-O. (2012). La gouvernance : tenter une définition. *Cahiers de recherche en politique appliquée*, 19-37.
- Lahimer, N. (2009, MARS 05). La contribution des investissements directs étrangers à la réduction de la pauvreté en Afrique subsaharienne. Economics Thesis from University Paris Dauphine.
- Lama-Rewal, S. T. (2007). La démocratie locale dans les métropoles indiennes. Les associations de résidents à New Delhi. Transcontinentales. Sociétés, idéologies, système mondial. Editions de la maison des sciences de l'homme.
- Le Tian, c., & Venard, b. (2012). Pour une approche contingente de la gouvernance. *Management International/International Management/Gestión Internacional*, 25-38.
- Lee, M. (2003, may). Conceptualizing the new governance: a new institution of social coordination. 3, 1-26.
- Leloup, F., Moyart, L., & Pecqueur, B. (2005). La gouvernance territoriale comme nouveau mode de coordination territoriale? *Géographie, économie, société*, 7(4), 321-332.
- Leonid, A. A., & Nikolay, M. T. (2014). Systematization of Theoretical Foundations of Neo-Institutionalism. *World Applied Sciences Journal*, 32(4), 693-698.
- Liargovas, P. G., & Skandalis, K. S. (2012). Foreign direct investment and trade openness: The case of developing economies. *Social indicators research*, 106(2), 323-331.
- Mainguy, C. (2004). L'impact des investissements directs étrangers sur les économies en développement. *Revue Région et Développement n° 20-2004*, 65-89.
- Mathonnat, J. (2007). Incitations et politiques d'attractivité des investissements directs étrangers. *Universitatii Bucuresti. Analele. Seria Stiinte Economice si Administrative*, 20-42.
- Mazalto, M. (2004). *Réflexion sur la notion de gouvernance mondiale: processus et/ou cadre normatif*. McGill University.
- Meldrum, D. (2000). Country risk and foreign direct investment. *Business economics*, 35(1), 33-40.
- Mengistu, A. A., & Adhikary, B. K. (2011). Does good governance matter for FDI inflows? Evidence from Asian economies. *Asia Pacific business review*, 17(3), 281-299.

- Mlouka, M., & Boussoura, E. (2008). la théorie néo-Institutionnelle contribue-t-elle à l'éclairage du concept de Responsabilité Sociétale. *Doctorante en Sciences de Gestion UREMO, IHEC Carthage.*, 1-22.
- Morlat, I. (2006). « Bonne gouvernance » et développement Le rôle de la société civile dans le développement urbain en Afrique de l'Ouest. 1-92.
- Mouriaux, F. (2004). Le concept d'attractivité en Union monétaire. *Bulletin de la Banque de France*, 123., 29-44.
- Mtiraoui, A. (2015). La corruption entre l'aspect institutionnel économique et l'aspect social à travers la gouvernance. *No. 61122). University Library of Munich, Germany*, 1-58.
- Narith, C. (2011, Mai 17). Institution et Investissement. *Doctoral dissertation*. Lyon: Université de Nice Sophia-Antipolis.
- Ndinga, M. M. (2002). La gouvernance économique: quelles incidences sur le développement au Congo-Brazzaville? *Africa Development/Afrique et Développement*, 1-24.
- Ngouhouo, I. (2013). Multidimensional determinants of foreign direct investment in Central Africa: A modified gravity GMM panel approach. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 4(1), 575-585.
- Ngov Penghuy Triangular Relationship among Governance, Foreign Direct Investment, and Economic Growth: Cross Country Analysis and Cambodia's Case Study
- Nguyen, H. T., & al, a. (2009). Nguyen, H. T., Duysters, G., Patterson, J. H., Foreign direct investment absorptive capacity theory. *Georgia Institute of Technology*.
- OCDE. (2010). *Définition De Référence De L'ocde Des Investissements Directs Internationaux*. Organisation De Coopération Et De Développement Économiques.
- Olatunji, L. A., & Shahid, M. S. (2015). Determinants of FDI in Sub-Saharan African Countries. *A Review of the Evidence. Business and Economic Research*, 5(2), 23-34.
- Omri, A., & Kahouli, B. (2014). Causal relationships between energy consumption, foreign direct investment and economic growth: Fresh evidence from dynamic simultaneous-equations models. *Energy Policy*, 67. 913-922.
- Örsal, D. D. (2009). Essays on panel cointegration testing.
- Otando, G. (2011). Institutions, gouvernance et développement économique: problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise. *Marché et organisations*, 129-166.
- Ouedraogo, F. (2017). Vers une meilleure compréhension des facteurs d'attractivité et des impacts des IDE (investissements directs étrangers) en Afrique: proposition d'un modèle d'évaluation bidimensionnelle. Québec, Canada: UNIVERSITE DE LAVAL.
- Ouguenoune, H. (2014). La politique de promotion et d'attraction de l'investissement en Algérie. *Doctoral dissertation: Paris3*.

- Ozyurt, S. (2008). Les investissements directs étrangers entraînent-ils des effets de débordement vers les pays en développement? *Etudes et Synthèse*, 08-01.
- Pajunen, K. (2008). Institutions and inflows of foreign direct investment: A fuzzy-set analysis. *Journal of International Business Studies*, 39(4), 652-669.
- Paquet, G. (2011). La problématique gouvernance. *Encyclopédie de la stratégie*, 1-24.
- Perrin, S., & Sachwald, F. (2002, APRIL). Foreign direct investment in developing countries:: leveraging the role of multinationals. Working paper <http://urn.nb.no/URN:NBN:no-3742>.
- Peter, O. (2001, June). Foreign direct investment and development: a literature review and bibliography. the International Development Research Centre, Ottawa, Canada.
- Petrović, E., & Stanković, J. (2009). Country risk and effects of foreign direct investment. *Facta Universitatis, Series: Economics and Organization*, 6(1).
- Picciotto, B. (2003). *L'investissement direct vers les nouveaux adhérents d'Europe centrale et orientale: ce que l'élargissement pourrait changer. Notre Europe*.
- Pinto, P. M., & Zhu, B. (2016). Fortune or Evil? The Effect of Inward Foreign Direct Investment on Corruption. *International Studies Quarterly*, sqw025., 1-59.
- Popovic, O. C., & Călin, A. C. (2014). FDI theories. A location-based approach. *PopoRomanian Economic Journal*, 17(53), 3-24.
- Pourchet, A. (2011). L'hybridation du Business model des groupes bancaires: Une étude comparée du groupe Crédit Agricole et. GRF CREPA Management et Organisations, Paris: Université Paris-Dauphine.
- Prinsloo, F. (2013). *Good Governance in South Africa: A Critical Analysis. Technical Report, Development and Environment*. Stellenbosch University.
- Prost, B. (2012, 12 12). Les deux formes d'IDE et l'investissement productif: l'impact du taux de change réel. *Thèse de doctorat en sciences économiques*. Université Panthéon-Assas.
- Rpcc. (2013). *Good Governance and the Rule of Law-Philippine Development Plan 2011-2016*. Brgy. San Antonio, Pasig City: Emergency Response/Rescue Program Command Center.
- Sahoo, P. (2006). Foreign direct investment in South Asia: Policy, trends, impact and determinants.
- Saisana, M., & Saltelli, A. (2012). Corruption Perceptions Index 2012 Statistical Assessment. JRC Scientific and Policy Reports. 1-22.
- Santiso, C. (2001). Good Governance and Aid Effectiveness: The World Bank and Conditionality'(2001). *Georgetown Public Policy Review*, 7, 1., 1-22.

- Scott, R. (2009). An analysis of public participation in the South African legislative sector. Doctoral dissertation, Stellenbosch: University of Stellenbosch.
- Semins, W. D., & Yasinow, D. N. (2013). Russia Amends Anti-Corruption Law to Require Affirmative Anti-Corruption Compliance Measures. Practice.
- Silvio, B., Frank, B., & Markus, K. (2004). L'efficience institutionnelle et ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique. OCDE.
- SIMON, Y. (1977). Théorie de la firme et réforme de l'entreprise. *Revue de la théorie des droits de propriété. Revue économique*, 321-351.
- Singh, N. (1997). Governance and reform in India. . *Journal of International Trade & Economic Development*, 6(2), 179-208.
- Smouts, m., & al. (2014). Dictionnaire des relations internationales: approches, concepts, doctrines. 1-62.
- Sornarajah, M. (2010). *The international law on foreign investment*. Cambridge University Press.
- Sornarajah, M. (2017). *The international law on foreign investment*. Cambridge University Press.
- Spence, M. (2008). *The growth report: Strategies for sustained growth and inclusive development*. Washington: Commission on Growth and Development Final Report.
- Stekelorum, R., Courrent, J. M., & Laguir, I. (2016). StekeloLa Responsabilité Sociale des Entreprises (RSE) en PME: étude conceptuelle de l'influence des pressions des partenaires de la chaîne logistique. *In RIODD* , 1-30.
- Stojanović, B., & Kostić, M. (2013). Competition Policy And THE Impact OF Market Structure ON Companies Profitability politika zaštite konkurencije i uticaj tržišne strukture na profitabilnost preduzeća. . *Ekonomika preduzeća*, 61(5-6), 325-338.
- Tampakoudis, I. A., & and al. (2017). Determinants of Foreign Direct Investment in Middle-Income Countries: New Middle-Income Trap Evidence. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 8(1), 58., 58-70.
- Te Velde, D. W. (2001). *Policies towards foreign direct investment in developing countries: emerging best-practices and outstanding issues* . London: Overseas Development Institute.
- Tebaldi, E., & Elmslie, B. (2013). Does institutional quality impact innovation? Evidence from cross-country patent grant data. *Applied Economics*, 45(7), 1-37.
- Tembe, P. E., & Xu, K. (2012). Attracting foreign direct investment in developing countries: Determinants and policies-A comparative study between Mozambique and China. *International Journal of Financial Research*, 3(4), 69.



- Temple, J. (2001). Effets de l'éducation et du capital social sur la croissance dans les pays de l'OCDE. *Revue économique de l'OCDE. Revue économique de l'OCDE*, 59-110.
- Thaalbi, I. (2013). Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie. 01-325. Université de Strasbourg.
- THAALBI, I. (2013, décembre 18). Déterminants et impacts des IDE sur la croissance économique en Tunisie. Strasbourg: l'Université de Strasbourg.
- Titem, K. C. (2012, 06 27). Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb. Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou.
- Titem, K. C. (2012, 06 27). Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu comparatif aux autres pays du Maghreb. Tizi Ouzou: Titem, K. C. Les facteurs d'attractivité des investissements Directs Etrangers en Algérie: Aperçu comparatif Université Mouloud Maameri de Tizi Ouzou.
- Touron, P. (2000). apports et limites de la theorie institutionnelle des organisations etude de trois cas d'adoption de normes comptables internationales en france. *touron, p. (2000, may). apports et limites de la theorie institutionnelle des organisations etude de trois cas d'adoption de normes comptables internationales en france. in 21ème congres de l'afc (pp. cd-rom).*, 1-23.
- (2011). *Trade and Investment Barriers* . COMMISSION TO THE EUROPEAN COUNCIL.
- Tsasa, V., & Jean-Paul, . K. (2012). Modeles Macroeconomiques. Théories de la Croissance Endogène. 1-18.
- Tykhonenko, A. (2007). La persistance des ecarts de richesse au sein de l'europe elargie: l'apport de l'econometrie des panels heterogenes non-stationnaires. *Panoeconomicus*, 54(1), 69-86.
- UNCTAD. (2004, August 25 ). GOOD GOVERNANCE IN INVESTMENT PROMOTION. United Nations.
- Unctad, Treatment. (2004). UNCTAD Series on issues in international investment agreements. UNITED NATIONS. New York and Geneva.
- UNCTC. (1983). *Draft United Nations Code of Conduct on Transnational Corporations. UN Code of Conduct on Transnational Corporations*. The United Nations Centre on Transnational Corporations.
- United, Nation. (2003). Foreign direct investment and performance requirements: new evidence from selected countries. *Conference on Trade*. Geneva: Univ of California Press.
- Vin, P. (2012, Avril 02). Institutions and Development: Analysis of the Effects of Institutional Environment on Agricultural Performance in Cambodia. Lyon: Université Lumière Lyon 2.

- Waldner, D., & Dunfee, E. (2011). Les origines institutionnelles et l'économie politique comparative du développement tardif. *Revue internationale de politique comparée*, 47-67.
- WIPR, R. M. (2010). *World Investment and Political Risk*. The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank.
- yacine-sakine. (2012, août 30). *Principaux éléments de la bonne gouvernance*. Consulté le octobre 22, 2016, sur Générations futures africaines: <http://yacine-sakine.blogvie.com/2012/08/30/principaux-elements-de-la-bonne-gouvernance/>
- Yaya, H., & Sanni, H. (2005). Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles. *La Revue de l'innovation dans le secteur public*, 10(3), 1-18.
- Yi, X., & Naghavi, A. (2017). Intellectual property rights, FDI, and technological development. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 26(4), 410-424.
- Yonas, F. (2016, JUNE). Macroeconomic Determinants of Foreign Direct Investment in Ethiopia:(A Time Series Analysis). Addis Ababa University School of Graduate Studies.
- Yosra, S., Hassen, S., & Anis, O. (2013). Gouvernance, investissement direct étranger et croissance économique dans la région MENA. 1-5.
- Zhuravskaya, E. (2014). Quel fédéralisme en Russie? Les leçons de l'expérience internationale. Opuscles du CEPREMAP. *Éditions Rue d'Ulm/Presses de l'École normale supérieure*.

## المراجع باللغة العربية

الأونكتاد. (2016). *تقرير الاستثمار العالمي*. نيويورك و جنيف: الأونكتاد.

## الانترنت

- [www.invest.gov.tr](http://www.invest.gov.tr). (n.d.). Accessed July 13 7 12, 2018, from <http://www.invest.gov.tr/ar-SA/infocenter/pressrelease/Pages/PressReleases.aspx>
- [www.lepetitjuriste.fr](http://www.lepetitjuriste.fr). (2017, AVRIL 25). *Le risque pays*. Consulté le JUILLET 25, 2018, sur <https://www.lepetitjuriste.fr/droit-des-affaires/le-risque-pays/>
- [www.miga.org](http://www.miga.org). (2018). Accessed July 13 13, 2018, sur <https://www.miga.org/investment-guarantees>.

## الملحق 1: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
gdpc	overall	11.66979	.5410976	10.42346	12.97796	N = 273
	between		.5460394	10.53907	12.60256	n = 13
	within		.1286506	11.27831	12.04519	T = 21
fdi	overall	10.0114	.6365433	8.059429	11.46379	N = 273
	between		.5187532	8.890154	11.0233	n = 13
	within		.3948033	8.401267	10.90256	T = 21
open	overall	86.02156	92.32663	15.63559	441.6038	N = 273
	between		94.62992	24.05666	367.5037	n = 13
	within		15.09397	28.774	160.1217	T = 21
inf	overall	9.166876	14.14386	-5.992098	143.6925	N = 273
	between		8.044942	.7950017	29.7445	n = 13
	within		11.83581	-15.17582	123.1149	T = 21
gov	overall	.1009126	.6521974	-.855871	1.605171	N = 273
	between		.6647162	-.7332676	1.497725	n = 13
	within		.1265014	-.2246702	.5028614	T = 21
fdigov	overall	.9484692	6.599732	-8.091775	17.44935	N = 273
	between		6.72788	-7.440042	15.59672	n = 13
	within		1.272931	-2.275654	4.882895	T = 21

## الملحق 2: مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة

	gdpc	fdi	open	inf	gov	fdigov
gdpc	1.0000					
fdi	0.7312	1.0000				
open	-0.3159	0.0861	1.0000			
inf	0.0249	-0.3129	-0.2281	1.0000		
gov	-0.6300	-0.1494	0.6279	-0.2604	1.0000	
fdigov	-0.6193	-0.1359	0.6473	-0.2517	0.9981	1.0000

### الملحق 3: اختبار التجانس لـ Hsiao

```
91 .
92 .
93 . di in y "F1 = " in gr `F1'
    F1 = 18.324114
94 .
95 . di in y "F2 = " in gr `F2'
    F2 = 8.5967897
96 .
97 . di in y "F3 = " in gr `F3'
    F3 = 24.021961
98 .
99 .
100 .
101 . di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
    PvalF1 = 1.788e-57
102 .
103 . di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
    PvalF2 = 5.581e-31
104 .
105 . di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
    PvalF3 = 1.810e-35
106 .
```

### الملحق 4: اختبار LEVENE

Test for Equality of Variances of GDPC  
Categorized by values of GDPC  
Date: 04/10/19 Time: 15:11  
Sample: 1996 2016  
Included observations: 273

Method	df	Value	Probability
Bartlett	2	22.39634	0.0000
Levene	(2, 270)	7.307196	0.0008
Brown-Forsythe	(2, 270)	6.214927	0.0023

### الملحق 5: نتائج اختبار استقلالية الافراد

Pesaran's test of cross sectional independence = **9.973**, Pr = **0.0000**

Friedman's test of cross sectional independence = **81.219**, Pr = **0.0000**

Breusch-Pagan LM test of independence: chi2(78) = **342.266**, Pr = **0.0000**  
Based on 21 complete observations over panel units

الملحق 6: نتائج اختبار جذر الوحدة (IPS - LLC)

Levin-Lin-Chu unit-root test for gdp

Ho: Panels contain unit roots   Number of panels =    13  
Ha: Panels are stationary   Number of periods =   21

AR parameter: **Common**   Asymptotics: **N/T -> 0**  
Panel means: **Included**  
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **1 lag**  
LR variance:       **Bartlett** kernel, **8.00** lags average (chosen by **LLC**)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-1.0012	
Adjusted t*	-0.3911	0.3478

Im-Pesaran-Shin unit-root test for gdp

Ho: All panels contain unit roots   Number of panels =    13  
Ha: Some panels are stationary   Number of periods =   21

AR parameter: **Panel-specific**   Asymptotics: **T,N -> Infinity**  
Panel means: **Included**   **sequentially**  
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-0.2289		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-0.2248				
Z-t-tilde-bar	5.4942	1.0000			

Levin-Lin-Chu unit-root test for fdi

Ho: Panels contain unit roots   Number of panels =    13  
Ha: Panels are stationary   Number of periods =   21

AR parameter: **Common**   Asymptotics: **N/T -> 0**  
Panel means: **Included**  
Time trend: **Not included**

ADF regressions: **1 lag**  
LR variance:       **Bartlett** kernel, **8.00** lags average (chosen by **LLC**)

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-4.4091	
Adjusted t*	-1.7043	0.0442

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **fdi**

Ho: All panels contain unit roots  
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Panel-specific**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-2.0232		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-1.7612				
Z-t-tilde-bar	-1.6850	0.0460			

Levin-Lin-Chu unit-root test for **open**

Ho: Panels contain unit roots  
 Ha: Panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Common**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: **N/T -> 0**

ADF regressions: **1 lag**

LR variance: **Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)**

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-5.5287	
Adjusted t*	-0.9799	0.1636

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **open**

Ho: All panels contain unit roots  
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Panel-specific**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: **T,N -> Infinity sequentially**

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-1.5751		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-1.4305				
Z-t-tilde-bar	-0.1397	0.4445			

Levin-Lin-Chu unit-root test for **inf**

Ho: Panels contain unit roots  
 Ha: Panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Common**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: **N/T -> 0**

ADF regressions: **1 lag**

LR variance: **Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)**

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-10.7295	
Adjusted t*	-6.1194	0.0000

Im-Pesaran-Shin unit-root test for **inf**

Ho: All panels contain unit roots  
 Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Panel-specific**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: T,N -> Infinity  
 sequentially

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-3.7178		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-2.7104				
Z-t-tilde-bar	-6.1203	0.0000			

Levin-Lin-Chu unit-root test for **gov**

Ho: Panels contain unit roots  
 Ha: Panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Common**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: N/T -> 0

ADF regressions: 1 lag

LR variance: **Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)**

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-5.1671	
Adjusted t*	-1.3376	0.0905

Levin-Lin-Chu unit-root test for **fdigov**

Ho: Panels contain unit roots  
 Ha: Panels are stationary

Number of panels = 13  
 Number of periods = 21

AR parameter: **Common**  
 Panel means: **Included**  
 Time trend: **Not included**

Asymptotics: N/T -> 0

ADF regressions: 1 lag

LR variance: **Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)**

	Statistic	p-value
Unadjusted t	-4.9141	
Adjusted t*	-0.9703	0.1660

Im-Pesaran-Shin unit-root test for gov

Ho: All panels contain unit roots  
Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 13  
Number of periods = 21

AR parameter: **Panel-specific**  
Panel means: **Included**  
Time trend: **Not included**

Asymptotics: T,N -> Infinity  
sequentially

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-1.5590		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-1.4340				
Z-t-tilde-bar	-0.1562	0.4379			

Im-Pesaran-Shin unit-root test for fdigov

Ho: All panels contain unit roots  
Ha: Some panels are stationary

Number of panels = 13  
Number of periods = 21

AR parameter: **Panel-specific**  
Panel means: **Included**  
Time trend: **Not included**

Asymptotics: T,N -> Infinity  
sequentially

ADF regressions: **No lags included**

	Statistic	p-value	Fixed-N exact critical values		
			1%	5%	10%
t-bar	-1.3737		-2.070	-1.900	-1.820
t-tilde-bar	-1.2809				
Z-t-tilde-bar	0.5594	0.7120			

الملحق 7: نتائج اختبارات التكامل المشترك

Pedroni test for cointegration

Ho: No cointegration  
Ha: All panels are cointegrated

Number of panels = 13  
Number of periods = 20

Cointegrating vector: **Panel specific**  
Panel means: **Included**  
Time trend: **Not included**  
AR parameter: **Panel specific**

Kernel: **Bartlett**  
Lags: **1.00 (Newey-West)**  
Augmented lags: **1**

	Statistic	p-value
Modified Phillips-Perron t	3.0794	0.0010
Phillips-Perron t	1.5602	0.0594
Augmented Dickey-Fuller t	1.5272	0.0634



Pedroni test for cointegration

Ho: No cointegration	Number of panels	=	13
Ha: All panels are cointegrated	Number of periods	=	20
Cointegrating vector: <b>Panel specific</b>			
Panel means:	<b>Included</b>	Kernel:	<b>Bartlett</b>
Time trend:	<b>Not included</b>	Lags:	<b>1.00 (Newey-West)</b>
AR parameter:	<b>Same</b>	Augmented lags:	<b>1</b>

---

	Statistic	p-value
Modified variance ratio	-4.2592	0.0000
Modified Phillips-Perron t	1.9695	0.0245
Phillips-Perron t	1.5845	0.0565
Augmented Dickey-Fuller t	1.2913	0.0983

Kao test for cointegration

Ho: No cointegration	Number of panels	=	13
Ha: All panels are cointegrated	Number of periods	=	19
Cointegrating vector: <b>Same</b>			
Panel means:	<b>Included</b>	Kernel:	<b>Bartlett</b>
Time trend:	<b>Not included</b>	Lags:	<b>1.62 (Newey-West)</b>
AR parameter:	<b>Same</b>	Augmented lags:	<b>1</b>

---

	Statistic	p-value
Modified Dickey-Fuller t	3.0222	0.0013
Dickey-Fuller t	3.6348	0.0001
Augmented Dickey-Fuller t	1.8139	0.0348
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	3.0912	0.0010
Unadjusted Dickey-Fuller t	3.7988	0.0001

Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....

Results for H0: no cointegration  
With 13 series and 3 covariates

Statistic	Value	Z-value	P-value
Gt	-20.078	-71.921	0.000
Ga	-0.492	6.747	1.000
Pt	-3.831	5.366	1.000
Pa	-0.612	5.471	1.000

## الملحق 8 نتائج تقدير معاملات المدى القصير والمدى الطويل لطريقة MG

Mean Group Estimation: Error Correction Form  
(Estimate results saved as mg)

D.gdpc	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
<b>ECT</b>						
fdi	3.05778	1.700958	1.80	0.072	-.2760361	6.391596
open	.0087062	.0120607	0.72	0.470	-.0149323	.0323448
inf	.0095407	.0135766	0.70	0.482	-.017069	.0361503
gov	-8.581609	21.95903	-0.39	0.696	-51.62052	34.4573
fdigov	1.025456	2.267722	0.45	0.651	-3.419197	5.470109
<b>SR</b>						
ECT	-.1182711	.0477459	-2.48	0.013	-.2118513	-.0246909
fdi Dl.	-.0788607	.0408984	-1.93	0.054	-.1590201	.0012987
open Dl.	.0002281	.0003141	0.73	0.468	-.0003876	.0008438
inf Dl.	-.0000485	.0004439	-0.11	0.913	-.0009185	.0008215
gov Dl.	.1679673	.4596776	0.37	0.715	-.7329843	1.068919
fdigov Dl.	-.0109702	.047342	-0.23	0.817	-.1037587	.0818184
_cons	.232427	.7562157	0.31	0.759	-1.249728	1.714583

5 .

## الملحق 9 نتائج تقدير معاملات المدى القصير والمدى الطويل لطريقة PMG

Pooled Mean Group Regression  
(Estimate results saved as pmg)

Panel Variable (i): countrycode  
Time Variable (t): time

Number of obs = 260  
Number of groups = 13  
Obs per group: min = 20  
avg = 20.0  
max = 20

Log Likelihood = 862.4977

D.gdpc	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
<b>ECT</b>						
fdi	.2173991	.0541712	4.01	0.000	.1112255	.3235728
open	.0256457	.0060932	4.21	0.000	.0137033	.0375881
inf	.0128927	.00391	3.30	0.001	.0052293	.0205562
gov	2.837455	.9432534	3.01	0.003	.9887125	4.686198
fdigov	-.2025227	.085933	-2.36	0.018	-.3709482	-.0340971
<b>SR</b>						
ECT	-.0266528	.0091621	-2.91	0.004	-.0446103	-.0086954
fdi Dl.	.0257453	.0353193	0.73	0.466	-.0434792	.0949698
open Dl.	-.0000969	.0002643	-0.37	0.714	-.0006149	.000421
inf Dl.	-.0001906	.0002002	-0.95	0.341	-.000583	.0002019
gov Dl.	.3544736	.4386665	0.81	0.419	-.5052969	1.214244
fdigov Dl.	-.0302438	.0432611	-0.70	0.484	-.1150339	.0545464
_cons	.2327927	.0772	3.02	0.003	.0814835	.3841018

**الملحق 10: نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين MG و PMG**

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
	(b) mg	(B) pmg		
fdi	3.05778	.2173991	2.840381	3.504475
open	.0087062	.0256457	-.0169395	.0240931
inf	.0095407	.0128927	-.0033521	.0277006
gov	-8.581609	2.837455	-11.41906	45.23766
fdigov	1.025456	-.2025227	1.227979	4.671944

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtpmg  
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtpmg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

$$\begin{aligned} \text{chi2(4)} &= (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B) \\ &= 6.17 \\ \text{Prob>chi2} &= 0.1869 \end{aligned}$$

**الملحق 11: نتيجة اختبار السببية لـ Dumitrescu-Hurlin**

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 04/10/19 Time: 14:53

Sample: 1996 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
FDI does not homogeneously cause GDPC	4.40135	2.70075	0.0069
GDPC does not homogeneously cause FDI	7.78585	7.12078	1.E-12

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 04/10/19 Time: 15:05

Sample: 1996 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
GOV does not homogeneously cause FDI	3.87337	2.01123	0.0443
FDI does not homogeneously cause GOV	4.04839	2.23980	0.0251

Pairwise Dumitrescu Hurlin Panel Causality Tests

Date: 04/10/19 Time: 15:04

Sample: 1996 2016

Lags: 2

Null Hypothesis:	W-Stat.	Zbar-Stat.	Prob.
GOV does not homogeneously cause GDPC	3.03155	0.91184	0.3619
GDPC does not homogeneously cause GOV	5.01254	3.49894	0.0005

## الحوكمة ، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الدول الناشئة

### الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الحوكمة و الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول الناشئة باستعمال بيانات البانال لعينة مكونة من 13 دولة للفترة ما بين 1996 إلى 2016 .  
من خلال دراستنا القياسية توصلنا إلى وجود علاقة طويلة المدى ما بين متغيرات الدراسة وكل المعاملات لها معنوية إحصائية ، إن معامل الإستثمار الأجنبي المباشر و الحوكمة لهما علاقة طردية مع النمو الاقتصادي بينما لم نجد علاقة في المدى القصير.

بينت دراسة السببية Dumitrescu-Hurlin بوجود علاقتين ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر وبين الحوكمة والإستثمار الأجنبي المباشر و أن هناك علاقة أحادية الاتجاه ما بين الحوكمة و النمو الاقتصادي مما يعكس العلاقة المثلثية ما بين المتغيرات .

### Abstract :

The objective of this study to show the relationship between governance, FDI and economic growth in emerging countries using data from 13 countries from 1996 to 2016.

In this empirical study, we found that there is a long-term relationship between the variables and the all coefficients have a statistical significance, the coefficients of Foreign direct investment (FDI) and governance have a positive correlation with economic growth, While we did not find a relationship in the short term.

The causality of Dumitrescu-Hurlin showed a two-way Bilateral relationship between economic growth and FDI and between governance and FDI. However There is a one-way relationship between governance and economic growth, To sum up, this result confirms the triangular relationships between this variables.